جُرجي زيدان

تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم (٢)

تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم
(٢)

تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم (٢)

تأليف
جُرجي زيدان

كلمات | هنداوي

تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم (٢)

جُرجي زيدان

رقم إيداع ٢٠١٢/١٥١٦٨
تدمك: ٣ ٨٦ ٥١٧١ ٩٧٧ ٩٧٨

كلمات عربية للترجمة والنشر
جميع الحقوق محفوظة للناشر كلمات عربية للترجمة والنشر
(شركة ذات مسئولية محدودة)

إن كلمات عربية للترجمة والنشر غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره
وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه
ص.ب. ٥٠، مدينة نصر ١١٧٦٨، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٠٢ ٢٢٧٢٧٤٣١ + **فاكس:** ٢٠٢ ٢٢٧٠٦٣٥١ +
البريد الإلكتروني: kalimat@kalimat.org
الموقع الإلكتروني: http://www.kalimat.org

جميع الحقوق الخاصة بصورة وتصميم الغلاف محفوظة لشركة كلمات عربية للترجمة والنشر. جميع الحقوق الأخرى ذات الصلة بهذا العمل خاضعة للملكية العامة.

Cover Artwork and Design Copyright © 2011 Kalimat Arabia.
All other rights related to this work are in the public domain.

المحتويات

١- دولة المماليك الأولى	٧
٢- دولة المماليك الثانية	٣٩
٣- الدولة العثمانية	٥٧
٤- الحملة الفرنساويَّة	١٢٥
٥- الدولة المحمدية العلوية	١٨١

الفصل الأول

دولة المماليك الأولى

من سنة ٦٤٨–٧٨٤هـ أو من ١٢٥٠–١٣٨٢م

(١) منشأ المماليك ومبدأُ أَمرهم فى السلطنة

منشأ المماليك فى قفجاق من شمالي آسيا وكانت من المستعمرات الإسلامية، فكانوا يجعلون عليها ولاة من أمراء السلاف الذين كانوا من حكام روسيا، فلما غزا المغوليون تلك الأصقاع تحت قيادة باتوخان حفيد جنكيز خان أخرجوا منها سكان الولايات القسبينية والقوقاسية فتشتتت قبائلهم وتفرقوا فى القارة؛ فالخوارزميون نزلوا أعالي سوريا وما بين النهرين وحطوا رحالهم هناك، أما ما بقي من تلك القبائل التائهة فلم يجدوا لهم مقرًّا يقيمون فيه فجعلوا يطوفون البلاد بأولادهم ونسائهم لا يستقرُّون على حال. وكانت تجارة الرقيق في إبانها فاغتنم تجارها فرصة ثمينة وجعلوا ينتقون من أبناء أولئك المساكين أجملهم صورة وأقواهم بنيةً وأنورهم عقلًا ويبيعونهم بيع السلع، أما الضعفاء وقبيحو الصورة فكانوا يذبحونهم، فأكثرَ أمراءُ سوريا وملوكها من اقتناء أولئك الأرقَّاء البيض ودعوهم بالمماليك. فالملك الصالح كان قد ابتاع منهم نحو الألف حتى جعل منهم أمراءَ دولتهِ وخاصة بطانتهِ والمحيطين بدهليزه ودعاهم بالحلقة إشارة إلى أنهُ لا يبرح محاطًا بهم كيفما توجه، وكانت مماليك الملك الصالح صفوفًا يميَّز كلٌّ منها بعلامات خصوصية يجعلونها على ثيابهم أو أسلحتهم؛ فكانت علامة بعضهم الورد وعلامة البعض أشكال الطيور وكانوا يتمنطقون بمناطق جميلة مختلفة الألوان، فتألف منهم جيش مخصوص تسبب عنهُ قلاقل في سائر المملكة المصرية. وقد كانوا بالواقع ميَّالين إلى الاستقلال بالحكم

لا يمكنهم الرضوخ لسلطان من السلاطين باختيارهم لأنهم كانوا كثيري العَدد والعِدد، وكانت أهمُّ مصالحِ الدولة في أيديهم وأمنع حصون البلاد في قبضتهم قد اتخذوها مستقرًّا لهم، حتى إذا ضاقت ذرعًا عن الإحاطة بهم ابتنوا بأمر الملك الصالح قصورًا عظيمة متقنة البناء منيعة الجانب في جزيرة الروضة قرب المقياس، وقد زادها مركزها الطبيعي مناعةً وجمالًا لأن النيل يتفرع هناك إلى فرعين، وكان يدعى عند نقطة تفرعهِ بالبحر لعظم اتساعهِ فسمّي هؤلاء المماليك بالمماليك البحرية، ومنها اسم دولتهم تمييزًا لها من دولة أخرى ستأتي بعدها وتدعى بدولة المماليك الشراكسة.

وكانت سطوة المماليك البحرية تنتشر يومًا فيومًا إلى أنهم طمعوا بخلع السلطان وتولّي الملك مكانهُ. فلما تولى الملك المعظم وكان على ما كان عليهِ من الاستبداد أنفت نفوسهم من أعمالهِ فسعوا بما سعوا إلى أن قتلوهُ على ما تقدم. وكان الملك لويس التاسع والذين معهُ لا يزالون أسرى في البرج الخشبي الذي التجأَ إليه الملك المعظم قبل قتلهِ. ولما لعبت النار بالبرج فرَّ الملك لويس ومن معهُ ومروا بين المصريين وهم يقتلون ملكهم، ثم نزلوا على مراكب كانت في انتظارهم وأقلعوا بعد أن شاهدوا مقتل الملك المعظم، ثم جاءَهم رجل من المصريين يدعى الفارس أقطاي حاملًا قلب الملك المعظم وأعطاهُ للملك لويس وطلب إليه أن يكافئهُ على قتل عدوّه. وقال بعض المؤرخين ولا أراهُ في مكان الثقة إن الأمراء المصريين بعد قتلهم ملكهم طلبوا إلى لويس المذكور أن يتولَّى زمام الأحكام مكانهُ فرفض.

(٢) سلطنة شجرة الدرّ (سنة ٦٤٨هـ أو ١٢٥٠م)

فلما قتل الملك المعظم اختلفت الأحزاب على من يبايعون بعدهُ وكانت كل فئة منهم تحاول استبقاء الحكم في يدها، وعلا الخصام حتى كاد يفضي إلى الحرب، فتداركت الأمر شجرة الدرّ أم الملك المعظم (وعلى قول بعضهم مربيتهُ) بعد أن رأَت ما حلَّ بابنها تاركة الحنو الوالدي جانبًا وتبصرت في أمر من يجب ان يخلفهُ، فرأَت حزب المماليك أعزَّ جانبًا من الجميع. ونظرًا لكونها من أبناءِ جلدتهم وافقتهم على رأيهم وكانت قبل ذلك قد تمكنت بطريقة غريبة لم يسبق لها مثيل في الإسلام أن تستلم زمام الأحكام بإقرار الجميع. وكيفية ذلك أنها تواطأت مع أيبك عز الدين وكان من أعظم الأمراء المماليك وأقواهم نفوذًا، وكان بينهما علاقات ودية منذ أيام الملك الصالح، ويقال إنهُ من قتلة الملك المعظم فتمكنت بذلك التواطئ من مبايعة جميع الأعيان لها، ولُقبت بعصمة الدين أم خليل

في ١٠ صفر، وكانت توقع بما مثالهُ «والدة خليل» ونقشت اسمها على النقود بما هو «المستعصمة الصالحية ملكة المسلمين والدة المنصور خليل خليفة أمير المؤمنين» وعيَّنت عز الدين أتابكًا عندها. ثم أخذت في التقرب من أرباب الدولة ووجهاء البلاد فجعلت تخلع عليهم الخلع الثمينة وتمنحهم المناصب والرتب وتخفض الضرائب، إلَّا أن جميع هذه المساعي لم تأتها بفائدة لأن الناس لم يرتاحوا إلى طاعتها، فأنفذ السوريون إلى الخليفة العباسي في بغداد يستفتونهُ في أمر هذه الملكة فكتب إليهم ما مفادهُ: «إذا لم يكن بينكم من يصلح للسلطنة أقدمُ إليكم فأقيم عليكم من يحكم فيكم، أما قرأتم ما قالهُ النبي (ﷺ) عليهنَّ.» فاستمسك مماليك مصر بهذه الفتوى وثار رفقاؤهم في دمشق وخلعوا طاعة شجرة الدر وبايعوا سلطان حلب الملك الناصر يوسف الأيوبي في ٨ ربيع أول، وقتلوا كل من كان في دمشق من المماليك على دعوة شجرة الدر، ومثل ذلك فعل أهل بعلبك وشميمس وعجلون، فنشأ بسبب ذلك خصام بين مماليك سوريا ومماليك مصر آل إلى مواقع حربية، فتمكن عز الدين أيبك في هذه الانقسامات من الاستقلال عن صديقتهِ وألجأ الأمراءُ شجرة الدر إلى الاستقالة فاستقالت.

(٣) سلطنة أيبك الجاشنكير (سنة ٦٤٨هـ أو ١٢٥٠م)

وفي سنة ٦٤٨هـ بويع عز الدين أيبك على مصر ولُقب بالملك المعزّ الجاشنكير التركماني الصالحي وتزوج بشجرة الدر فانضم حزبها إلى حزبهِ. وبعد قليل انقسم المماليك إلى قسمين عظيمين عُرفا بالمعزيين نسبة إلى الملك المعز أيبك والصالحيين نسبة إلى الملك الصالح نجم الدين وتنازعا النفوذ ففاز الصالحيون.

(٤) سلطنة الملك الأشرف بن يوسف (من سنة ٦٤٨–٦٥٥هـ أو من ١٢٥٠–١٢٥٧م)

فأجبروا أيبك أن يقبل بمبايعة شاب من العائلة الأيوبية لم يبلغ الثامنة من العمر وكان في اليمن واسمهُ موسى مظفر الدين بن يوسف اتسز ملك اليمن فبايعهُ في ٥ جمادى الأولى وبايعهُ الناس ولقبوهُ بالملك الأشرف وتعين عز الدين أتابكًا لهُ، غير أن أزمة الأحكام ما برحت في يدهِ ولم يكن الأشرف إلَّا اسمًا بلا رسم ومن الغريب تألُّف هذه السلطة المزدوجة من أحد سلالة العائلة الأيوبية وأحد مماليكها والأغرب من ذلك أن يُخطب لهما معًا.

وفي خلال ذلك نهض سلطان دمشق الجديد ناصر الدين يوسف الأيوبي للأخذ بثأر الملك المعظم فدعا إليهِ أقرباءَهُ أمراء العائلة الأيوبية للتعاضد على ذلك وتأكيدًا لنجاح مسعاه استمد لويس التاسع ملك فرنسا، وكان إذ ذاك في عكا على أن يعيد لهُ مقابلةً لذلك بيت المقدس، فأرسل ملك فرنسا إلى ناصر الدين راهبًا لعقد المعاهدة وأنفذ إلى المماليك في مصر مندوبًا يطلب إليهم التعويض على نكث المعاهدة التي عقدوها مع الصليبيين، وكان من صالحهم الاتفاق مع الصليبيين على سلطان دمشق، فأجابوا مطاليبهُ وأطلقوا عددًا كبيرًا من الأسرى المسيحيين بعثوا بهم إلى عكا وأرفقوهم بمندوبين لتجديد المعاهدة، فاقترح لويس التاسع أن يضاف إليها البنود الثلاثة الآتي ذكرها وهي:

أولاً: إرجاع رءوس الصليبيين التي كانت مغروسة على متاريس القاهرة.

ثانيًا: إرجاع جميع الأولاد الذين كانوا قد أُجبروا على الإسلام.

ثالثًا: التنازل عن المائتي ألف دينار التي تعهد الصليبيون بدفعها بمقتضى معاهدة المنصورة.

فرضي المماليك بجميع ذلك وأهدوهُ فوقها فيلًا جميلًا وكان هذا أول فيل أُرسل إلى فرنسا، وتبرعوا أن يعيدوا إليه بيت المقدس إذا تغلبوا على سلطان دمشق. فاتصل أمر تلك المخابرات بسلطان دمشق، فأنفذ فرقةً من عشرين ألف مقاتل تحول دون اتحاد الجيشين، فعثروا بالمصريين في غزة فناهضوهم حتى أرجعوهم إلى الصالحية فأنجدهم الفارس أقطاي فأعادوا السوريين على أعقابهم إلى سوريا، ثم تشدد السوريون وعادوا بمدد كبير تحت قيادة شمس الدين لولو حاكم مملكة دمشق ومعهم سلطان دمشق نفسه، فالتقوا بالمماليك تحت قيادة أيبك والفارس أقطاي يوم الخميس ١٠ ذي القعدة سنة ٦٤٩هـ في العباسة وتقاتلا، فانكسر المصريون أولا فتعقبهم السوريون فجعل أيبك والفارس أقطاي انهزامهما نحو سوريا ومعهما جماعة من الفرسان، فالتقيا بشمس الدين لولو في شرذمة من رجالهِ فقتلاهُ وشتَّتا رجالهُ فاشتدَّ أزرهما، فعادا لمهاجمة سلطان دمشق وكان في معسكره مع شرذمة قليلة من الجند. أما باقي الجيش فكانوا يتعقبون الجيوش المصرية المنهزمة فاضطر السلطان إلى الفرار بنفسهِ فتبعاه فلم يدركاه، فعادا إلى مصر فرأيا الجيوش السورية قد دخلت القاهرة وخاف أهاليها ظنًّا منهم أن النصر لناصر الدين فبايعوهُ وخطبوا لهُ. إلَّا أن الأئمة لم يوافقوا على تلك المبايعة شخصيًّا على أنهم لم ينجوا من انتقام أيبك. فلما علم المصريون أن النصر لهم فرحوا جدا وأبطلوا

مبايعة ناصر الدين، أما هذا لما رأى أمر انكساره على ما تقدم لم يعد يمكنه إعادة الحرب ثانية، فصالح المصريين على أن يتخلى لهم عن مصر وغزة وأورشليم وقد ربح من الجهة الثانية ما كان يرومه من فساد المعاهدة بين المصريين والصليبيين فاتفق مع المماليك على محاربة الصليبيين.

ثم اتفق المماليك البحرية على تخريب مدينة دمياط خوفًا من مسير الإفرنج إليها مرة أخرى، فسيروا إليها الحجارين والفعلة فوقع الهدم في أسوارها يوم الاثنين ١٨ شعبان سنة ٦٤٨هـ ومحيت آثارها، ولم يبقَ منها سوى الجامع ويعرف بجامع الفتح وأخصاص ابتناها بعض الفقراء للسكن في قبليها ودعوا ذلك المكان المنشية، أما دمياط الباقية إلى هذا العهد فابتنيت على أنقاض تلك فبلغت جمالًا فائقًا، وقد ساعدها على ذلك حسن مركزها الطبيعي وأهميته للتجارة، وقد بالغ المقريزي في وصفها لأنها كانت في أيامه (في القرن التاسع للهجرة) أزهى وأعمر مما هي الآن فنظم في مدحها قصيدة ٢٣ بيتًا اقتطفت منها هذه الأبيات:

سقى عهد دمياط وحيَّاهُ من عهدِ ... فقد زادني ذكراهُ وجدًا على وجد
وبشنينها الريَّان يحكي متيمًا ... تبدَّل من وصل الأحبَّة بالصدِّ
فقام على رجليهِ في الدمع غارقًا ... يراعي نجوم الليل من وحشة الفقد
وظل على الأقدام تحسب أنه ... لطول انتظارٍ من حبيبٍ على وعدِ
كان التقاء النيل بالبحر إذ غدا ... مليكان سارا في الجحافل من جند
وقد نزلا للحرب واحتدم اللقا ... ولا طعن إلَّا بالمثقفة الملد

وعظم الفارس أقطاي في عيون المصريين لما أظهره من البسالة والإقدام في الحروب الأخيرة، فلقبه أحزابه بالملك وتزوج أخت المنصور سلطان حماه، وأسكنها في القلعة لاتصال حبل قرباها بالعائلة الملوكية، فأوجس أيبك شرًّا من انتشار نفوذ الفارس المذكور حتى خشي مناظرته في الملك فأخذ يسعى للتخلص منه، وكان الفارس زعيمًا لحزب من المماليك الصالحيين وكانوا يطلبون له المشاركة في الملك مع الملك الأشرف، وما زالوا حتى نالوا مطلوبهم فرقَى كثيرين منهم وفي جملتهم سيف الدين قطز الذي صار بعد ذلك ملكًا، أما الفارس أقطاي فقتله أيبك وهو داخل بسراي القلعة، ثم خشي الوقوع في شر أعماله فأمر بقفل أبواب القلعة وأبواب المدينة ولبث يتوقع الحوادث، فلم تمض برهة حتى جاء الأمراء الصالحيون يرأسهم بيبرس وتجمهروا على أبواب القلعة وطلبوا

الفارس أقطاي ظنًّا منهم أنه كان مأسورا فرمي إليهم برأسه من على السور، فلما علموا بقتله ارتاعت قلوبهم فعمدوا إلى الفرار قاصدين باب القراطين ففتحوه وساروا قاصدين سوريا وبقي منهم شرذمة قبض عليهم وأودعوا السجن.

فلما تخلص الملك المعز أيبك من طائفة الصالحيين قبض على الملك الأشرف وألقاه في سجن مظلم فمات فيه تعيسًا بعد أن حكم سنة وشهرًا.

شكل ١-١: نقود الملك الأشرف.

وترى في الشكل الأول صورة النقود التي ضربت على عهد الملك الأشرف بن يوسف وعليها اسمه واسم الإمام المستعصم بالله العباسي. والأشرف آخر من ملك في مصر من الأيوبيين. وحكم بعض أفراد هذه العائلة في دمشق وحلب وحمص وميافركين، إلا أن هؤلاء لم تمض عليهم عشر سنين حتى انقرضوا ولم يبق منهم إلا فرع واحد في حماه بقي حاكمًا فيها قرنًا بعد انقراض جميع الدولة، وكانت سلطته ضعيفة لانحصارها في تلك الإمارة الصغيرة، وقد جاء من نسله أبو الفدا المؤرخ المشهور سنة ٧١٨هـ. وقد نسي كثيرون منا ذكر الدولة الأيوبية وفتوحاتها العظيمة ولكنا لم ننس أبا الفدا لأنه ترك لنا ذكرا لا يمحى بتأليفه المشهور.

واستوزر أيبك شخصا من نظار الدواوين يدعى شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزي أحد كتاب الأقباط وكان قد اظهر الإسلام من أيام الملك الكامل وترقى في خدمة الكتابة وكان طبيبا للسلطان الأيوبي الخامس مشهورًا بالطب والسياسة، فلما صار وزيرًا قرر على التجار وذوي اليسار وأرباب العقاقير أموالًا ورتب مكوسًا وضمانات سموها حقوقًا ومعاملات وهو أول قبطي ولي الوزارة.

ولما استتب المقام لأيبك وتخلص من المماليك الصالحيين وغيرهم ممن كانوا ينازعونه الملك حسب الجو قد خلا له، وما درى أن شجرة الدر لا تزال واقفة له بالمرصاد بعد أن صارت له زوجة، فكانت تحول دون كثير من مقاصده ولم يكن يجسر على مقاومتها مع علمه باستقالتها من مهام الملك، على أنه لم يستطع احتمال هذا التقيد والسلطان في يده فجعل يبحث عن طريقة تنقذه من هذه القيود مع علمه أن مكايد النساء أشد وطأة من ملاقاة أبطال الرجال. فادعى أنها عقيمة لا يرجو منها نسلًا فاقتنى عليها سراري أخريات فولدت له إحداهن ولدًا دعاه نور الدين علي، ثم بلغها أنه ساع إلى التزوج بابنة بدر الدين لولو ملك الموصل وكان قد أمسك عن زيارتها، فاشتعلت حسدًا لعلمها أن هذه الزوجة الأخيرة من بنات الملوك فخافت أن تحل محلها من العظمة فأقرت على الكيد به.

فبينما كان مارًّا في ٢٣ ربيع أول سنة ٦٥٥هـ في الدهليز السري إلى دار الحريم وثب عليه خمسة خصيان بيض كانوا قد كمنوا له هناك وخنقوه بعمامته، وكان ذلك بدسيسة شجرة الدر، فأشاعت أنه مات مصروعا وكان أيبك ظلومًا غشومًا سفاكًا للدماء.

ولم تجسر شجرة الدر تعاطي الأحكام بنفسها خوفًا من الإيقاع بها فجاءت بخاتم الملك إلى أميرين من كبار الأمراء وهما جمال الدين عضوغدي وعز الدين الحلبي وطلبت إليهما أمام جثة زوجها أن يستلما زمام الأحكام فأبيا. وكان قتل أيبك في داخل السراي ليلًا ولم يشع الخبر في القاهرة حتى الصباح التالي. فلما علم أصحابه من المماليك بما حل به أضمروا على الانتقام وكان سن ابنه نور الدين علي ١٥ سنة فبايعوه ولقبوه بالملك المنصور.

وكانت مدة أيبك في الأحكام عشر سنوات وإحدى عشر شهرًا شاد في خلالها بنايات عظيمة وفي جملتها مدرسة دعاها المدرسة المعزية نسبة إليه بناها على ضفة النيل في مصر القديمة وربط لها دخلًا مخصوصًا للنفقة عليها. وهو أول من أقام من ملوك الترك بقلعة الجبل.

(٥) سلطنة نور الدين علي بن أيبك (من سنة ٦٥٥–٦٥٧هـ أو من ١٢٥٧–١٢٥٩م)

فالملك المنصور حالما بويع قبض على قاتلة أبيه وعهد بها إلى نساء بيته فأماتوها ضربًا بالقباقيب على رأسها وطرحوا جثتها في خندق القلعة فأكلت الكلاب نصفها ودفن النصف الباقي قرب مدفن السيدة نفيسة.

فانتهت حياة هذين الخادعين شجرة الدر وأيبك كما رأيت فجوزي كل منهما بما فعل لأنهما قتلا الملك المعظم.

أما نور الدين علي فلم يحكم إلا مدة قصيرة تحت مناظرة وصيه شرف الدين هبة الله المتقدم ذكره. ولم يلبث حتى استبدله بسيف الدين قطز مع لقب أتابك، أي وصي الملك ونائبه، ولما تولى سيف الدين هذا المنصب استقدم إليه المماليك الصالحيين من سوريا وعقد معهم مجلسًا أقروا فيه على عدم لياقة نور الدين للأحكام نظرًا لصغر سنه وأذاعوا ذلك فأنزلوا نور الدين في ٤ ذي القعدة سنة ٦٥٧هـ بعد أن حكم سنتين وبايعوا سيف الدين قطز.

(٦) سلطنة المظفر سيف الدين قطز (من سنة ٦٥٧–٦٥٨هـ أو من ١٢٥٩–١٢٦٠م)

وسيف الدين هذا شريف الأصل من عائلة ملوكية خلافًا لسلفه فهو ابن مودود شاه ابن أخ ملك خراسان فتح التتر بلاده فتشتتت عائلته، ولما تولى سلطنة مصر لقب بالملك المظفر وحالما استوى على السلطنة قبض على نور الدين وأمر بقتله فحاول العلامة شرف الدين المدافعة عنه فصلبه على باب القلعة.

ثم لاح له أن دمياط بعد أن دكت أسوارها لم يعد ثم ما يعيق مراكب العدو عن المرور في النيل، فأمر بردم مصب النيل هناك وبعث بفرقة من الحجارين فمضوا وقطعوا كثيرًا من الحجارة وألقوها فيه حتى ضاق وتعذر سير المراكب منه إلى دمياط، وهو على ذلك إلى اليوم، فإن المراكب الكبيرة لا تستطيع المرور فيه فتنقل البضائع منها إلى الجروم والمتواتر على ألسنة البعض أن سبب ذلك وجود جبل أو رمل متجمع هناك.

وفي خلال ذلك جاء القاهرة قائد تتري ناقلًا منشورًا من هولاكو ملك المغول حفيد جنكيز خان، وكان التتر قد انتشروا في جميع آسيا الشمالية والشرقية، وكان هولاكو قد غزا العراقين بجيش عظيم واستولى على مدينتي الموصل وحلب وفتح بغداد عنوة سنة ٦٥٦هـ وقتل الخليفة المستعصم بالله، وبقتله سقطت الدولة العباسية، وبعد هذه الفتوحات نزل هولاكو إلى سوريا ففتح دمشق وجميع السواحل البحرية حتى قدم مصر، فبعث إليها منشورًا ونصه: «من ملك الملوك الحاكم من الغرب إلى الشرق أعظم الخانات هولاكو خان فاتح الفتوحات الغريبة صاحب الجيوش العديدة إلى أهل مصر؛ فيا أهل مصر لا تخاطروا بأنفسكم في محاربتي لأنكم إن فعلتم إذن أنتم مخذولون فاقتدوا بغيركم من سكان حلب والموصل.»

فلما قرأ قطز ذلك المنشور وعلم ما كان من أمر فتوحات هذا التتري وما هو عليه من القوة والمنعة أوجس خيفة، غير أن جيوشه كانوا قد حاربوا الجيوش الصليبية وانتصروا عليها ولم يزل في نفوسهم عزة الظفر وأنفة النصر فاستخفوا بقول هولاكو وأصروا على القتال، فحشدهم قطز وجهزهم بما يلزم من العدة والسلاح واستقدم إليه قبائل العربان، وفرق فيهم وفي سائر جيشه نحوًا من ستمائة ألف دينار جمعها من الضرائب التي أقامها على المصريين مما دعاه تصقيع الأملاك وزكاتها، وأحدث على كل إنسان دينارًا يؤخذ منه وأخذ ثلث التركات الأهلية، فكان يجمع منها ٦٠٠٠ دينارًا سنويًّا. ثم سار من القاهرة لملاقاة التتر في غاية شعبان سنة ٦٥٨هـ، وما كاد الجيشان يلتقيان حتى اتصل بهولاكو خبر موت أبيه منجوخان ملك التتر فاضطر إلى العود حالًا ليطالب بحقوق الوراثة، فعاد تاركًا في سوريا نحوًا من عشرة آلاف من نخبة فرسانه تحت قيادة نسيبه ونائبه كتبوغا لمحاربة قطز، فالتقيا في فلسطين في عين الجالوت فالتحم الجيشان وحصلت بينهما موقعة كبيرة شفت عن هلاك كتبوغا وكل رجاله والقبض على ابنه. وغنم المصريون غنيمة كبيرة تكفي لإغناء كل المشرق لأنها تحتوي على أثمن ما نهبه هولاكو من أغنى المدن أثناء فتوحاته. فعاد الملك المظفر إلى القاهرة ظافرًا ولم تتم سعادته لأن المنية كانت في انتظاره على الطريق، فقتله بعض رجاله الذين كانوا يترقبون فرصة لقتله فتمكنوا من ذلك يوم السبت في ١٧ ذي القعدة سنة ٦٥٨هـ بعد أن حكم ١١ شهرًا و١٣ يومًا.

وتفصيل ذلك أنه بينما كان عائدًا بجيشه إلى القاهرة مر من أمامه أرنب بري وكان مولعًا بالصيد، فسار على إثره في عرض الصحراء حتى أمعن فيها ثم عاد وحده ولا صيد معه، فتقدم لملاقاته أحد أمرائه المدعو ركن الدين بيبرس البندقداري، فلما دنا منه هم إلى يده كأنه يريد تقبيلها فأمسكها بإحدى يديه وطعنه بالأخرى في قلبه فسقط صريعا يخبط الأرض، فجاء باقي الأمراء وكانوا متواطئين معه على هذه الفعلة فرفعوا جثة سلطانهم ودفنوها في قبر صغير قرب قبر خلف، فخشي ذوو الفقيد أن تبلغ الموسى لحاهم فتفرقوا في مصر السفلى لا يظهرون على أحد، وكان الأتابك إذ ذاك في الصالحية مع السواد الأعظم من الجيش فسار إليه قتلة قطز وأخبروه بما فعلوا فقال لهم: «من منكم ضربه الضربة الأولى؟» فأجاب بيبرس: أنا هو فقال له: احكم إذن مكانه.

فبويع بيبرس للحال ولقب بالملك القاهر ثم تشاءم من هذا اللقب فأبدله بالملك الظاهر وأضاف إليه أبا الفتوح، وكان يلقب أيضًا بالعلي وبالبندقداري نسبة إلى سيده الذي كان يدعى علاء الدين بندقدار.

(٧) سلطنة الظاهر بيبرس البندقداري (من سنة ٦٥٨–٦٧٦هـ أو من ١٢٦٠–١٢٧٧م)

ولما تم لبيبرس أمر السلطنة سار إلى القاهرة وجعل بهاء الدين وزيرًا وبيلي بك وهو من أعز أصدقائه من المماليك خزندارا واستقدم من بقي من عائلة قطز فأمنهم وضمهم إليه، وأطلق من في السجون جميعًا بغير استثناء، وأكثر من العطايا لرجاله، وأبطل كثيرًا من الضرائب التي كان قد ضربها سلفه كتصقيع الأملاك وتقويمها وأخذ زكاة ثمنها في كل سنة وجباية دينار من كل إنسان وغير ذلك وأعلن أمره هذا على لسان الخطباء في المنابر.

على أنه مع ذلك لم ينل رضاء كل الرعية لا سيما السوريون فإنهم شقوا عصا الطاعة وبايعوا الأمير سنقر حاكم حلب ولقبوه بالملك المجاهد وعضدهم على ذلك التتر تحت قيادة هولاكو، فسار بيبرس حالًا إلى دمشق لإخماد الثورة فحارب التتر وتغلب عليهم في ٣ مواقع متوالية فقنط الدمشقيون من المساعدة فسلموا المدينة، فدخلها وانتقم منها أشر الانتقام وما زال حتى أخضع سائر بلاد الشام. ولما عاد إلى القاهرة أخذ في إصلاح الداخلية.

وفي سنة ٦٦٠هـ قدم إليه من بقي من الدولة العباسية منهزمين من وجه التتر بعد أن وقعت بغداد في يدهم فالتجئوا إليه، وفي جملتهم ابن الخليفة الظاهر بأمر الله الذي ذبحه التتر فأكرم وفادته ولم يبخسه شيئًا من حقوق الخلافة، بل أقامه خليفة في القاهرة ولقبه بالمستنصر بالله فأصبحت القاهرة من ذلك الحين مقر الخلفاء العباسيين، غير أن سلطتهم لم تكن تعتبر إلا من وجهها الديني فقط، وكانوا يلقبون بالأئمة. وقد رافق نزول العباسيين في القاهرة قحط عم سائر القطر فتشاءم الناس بحلولهم. أما بيبرس فلم يأل جهدًا في استجلاب الأقوات من سائر جهات سوريا وغيرها وتفريقها في الناس فأنقذ بلاده من ضيق عظيم.

ثم أراد بيبرس أن يسترجع بغداد للخلفاء العباسيين فأنفذ مع الخليفة المستنصر بالله جندًا كبيرًا لإخراج التتر منها وتسليمها للخليفة المستنصر، فلاقاهم التتر في الطريق فحاربوهم وشتتوا شملهم وقتلوا الخليفة ولم يجلس على كرسي الخلافة إلا خمسة أشهر وعشرين يومًا فبايعوا في القاهرة الخليفة الحاكم بأمر الله. ثم ألجئ بيبرس إلى تجريدة أخرى انتقامًا من فتح الدين رئيس قلعة الكرك. وسبب ذلك أن بيبرس قبل توليه سلطنة مصر كان قد ترك امرأته عند فتح الدين وقاية لها مما كان يقاسيه من الأسفار والعذاب

وعهد إليه رعايتها، فلم يحترم هذا حرمة الدين والشرف ففتك بها بغير وجه الحق، فاتصل ذلك ببيبرس وكان قد تولى أمور مصر، فثار فيه حب الانتقام فجرد إلى الكرك وحاصر قلعتها وكانت منيعة الجانب طالما امتنعت على كبار الفاتحين ومنهم السلطان صلاح الدين. ثم تمكن بيبرس من القبض على فتح الدين احتيالًا وسلمه إلى امرأته فقتلته على مثل ما قتلت عليه شجرة الدر، فأمست الكرك بغير رئيس فسلمت وصارت جزءًا من مملكة مصر.

ولما عاد بيبرس إلى القاهرة حشد جيشًا كبيرًا لمناهضة الصليبيين وكانوا لا يزالون حاكمين في أماكن كثيرة من فلسطين وما زالت الحرب بينهما سجالًا مدة سنتين (سنة ٦٦٣ و٦٦٤) وانتهت باستيلاء بيبرس على قيصرية. وفيما هو محاصر عكا ألجئ إلى المسير لمحاربة التتر، وكانوا قد استولوا على دمشق بمساعدة أهل أرمينيا وتهددوا سائر سوريا، فأغفل حصار عكا وسار، فلما وصل إلى دمشق لم يجد عدوًّا لأن هولاكو كان قد مات وتشتتت جيوشه فسار بيبرس إلى أرمينيا، وكان عليها ملك مسيحي يقال له هيتون، فاستولى على عاصمتها سيس وعلى سائر مدنها وتابع فتوحاته إلى الأناضول، فهاجمه أباكا خان بن هولاكو وولي عهده فأعاده على أعقابه فرجع إلى سوريا وفتح صفد وذبح أهلها. ثم رجع إلى عاصمته بعد أن فتح أيلة على البحر الأحمر.

وقضى بيبرس سنة ٦٥٦هـ في القاهرة يستعد لحرب جديدة وينظم داخليته فأبطل ضمان المزر وجهاته وأمر بإراقة الخمور وإبطال المنكرات وتعفية بيوت المسكرات ومنع الخانات والخواطئ بجميع أقطار مملكة مصر والشام فطهرت من ذلك البقاع وعادت البلاد إلى الهدوء والرغد فقال أحد الشعراء المعاصرين:

ليس لإبليس عندنا أرب　　غير بلاد الأمير مأواه
حرفته الخمر والحشيش معا　　حرمتا ماؤه ومرعاه

ثم رأى أن بعض الرعية لا يزالون على ما كانوا قد اعتادوه من الفواحش، فأمر بمنع النساء الخواطئ من التعرض للبغاء ونهب الخانات التي كانت معدة لذلك، وسلب أهلها جميع ما كان لهم ونفى بعضهم وحبس النساء حتى يتزوجن، وكتب بجميع ذلك توقيعا قرئ في المنابر. وعلم بعد ذلك أن الطواشي شجاع الدين عنبر المعروف بصدر الباز أنه يشرب المسكر فشنقه تحت قلعة الجبل. ولا شك أن الملك الظاهر لم يشدد في

إبطال جميع هذه المنكرات إلا لعلمه يقينًا أن استعمالها يورث الفقر والذل ويخمد الهمة ويضعف عزة النفس ويغضب الله.

وفي سنة ٦٦٢هـ بنى الملك الظاهر دار العدل القديمة تحت القلعة وصار يجلس بها لعرض العساكر في كل اثنين وخميس، وكان ينظر في أمر المتظلمين بنفسه، فإذا كان لأحد مظلمة يأتي رأسًا ويشكوها للسلطان، وهو يأمر بالحال بصرفها بوجه الحق.

وفي سنة ٦٦٦هـ استأنف الحرب مع فلسطين فاستولى على يافا والشقيف وطبرية وأرصوف وأنطاكية وبقراس والقرين وصافيتا ومرقية وايباس، وختم ذلك بفتح بغداد، ثم أحب بطريقه إلى مصر أن يمر بالحج إلى مكة مع ابنه برقة خان فمر بحلب فطرد التتر منها، ثم زار قبر إبراهيم في حبرون وسار لزيارة بيت المقدس ثم عاد إلى مصر وقد أتم سياحته الجهادية والدينية معًا.

وقد كانت طريق الحج من مصر إلى مكة المشرفة عن طريق صحراء عيذاب يركبون النيل من ساحل الفساط إلى قوص بمصر العليا ثم يركبون الإبل من قوص فيقطعون صحراء عيذاب إلى البحر الأحمر حيث ينزلون فيه إلى جدة ساحل مكة، وهكذا بعودهم إلى مصر. وكانت قوافل التجار من الهند واليمن والحبشة تأتي مصر على هذه الطريق أيضًا وكانت صحراء عيذاب إذ ذاك آهلة بالسكان أمينة المسلك. وبقيت طريق الحج على مثل ذلك إلى السنة التي زار فيها السلطان الملك الظاهر مكة المشرفة وكساها وعمل لها مفتاحًا فصارت طريق الحج برًّا من ذلك الحين، أما التجار فما زالوا يقدمون مصر عن طريق الصحراء إلى سنة ٧٦٠هـ، ومن ذلك الحين قلت أهمية مدينة قوص فصارت في حالة تشبه حالتها في الوقت الحاضر بعد أن كانت مدينة زاهرة بالتجارة والعمارة.

وفي سنة ٦٧٠هـ سار بيبرس لمحاربة من بقي من طائفة الباطنيين، وكان هولاكو قد أهلك السواد الأعظم منهم في جهات العراق، فافتتح بيبرس قلعة الأكراد وقتل من فيها من الباطنيين فتفرقت جموعهم وهكذا كان انقراض دولتهم.

وفي خلال ذلك عاد التتر إلى سوريا وحاصروا بيرا فتجند إليهم بيبرس وسارت معه فرقة تحت قيادة الأمير قلاوون الألفي فالتقى الجيشان عند بيرا واشتدت الحرب بين المسلمين والتتر وانتهت بانتصار المسلمين فاستولوا على بيرا. ثم ساروا إلى أرمينيا ففتحوها وغنموا منها غنائم كثيرة. ثم عاد بيبرس إلى مصر ففرشوا له القاهرة بالبسط والسجاد الثمين احتفالًا بعوده ظافرًا وقد قرض الباطينيين وغلب التتر.

ثم إن أباكا خان بن هولاكو خان قدم سوريا وحاصر بيرا ثانية فلاقاه الأمير قلاوون بفرقة من الجيوش المصرية وأرجعه على أعقابه، فسر بيبرس من بسالته واتخذ

ابنته زوجة لابنه ليكون ابنه في المستقبل آمنًا في حمى حميه، فأمنت سوريا بعد هذه الانتصارات ولم تعد تخشى اغتيالًا، فأنفذ بيبرس الأمير آق سنقر الفرغني سنة ٦٧٤هـ لافتتاح نوبيا فافتتح أسوان بعد أن استولى على جميع مصر العليا. وفي هذه السنة حارب بيبرس برقة وافتتحها وعاد التتر على إثر هذه الفتوحات لافتتاح سوريا العليا، فسار بيبرس إلى حمص يريد دفعهم بنفسه فاتفق خسوف القمر خسوفًا تامًّا فتشاءم بعض الذين يصدقون الخرافات وقالوا إن ذلك دليل على موت أمير كبير، وكان بيبرس يعتقد مثل اعتقادهم فلاح له أن هذا التشاؤم يصح عليه ولكنه قال بنفسه: «يجب عليَّ قبل موتي أن أميت من أخشى أن يتولى الحكم بعدي ممن ليسوا على دعواي.» فلم يجد إلا الأمير داود ناصر الدين بن طوران شاه آخر سلالة الأيوبيين، فأمر بإحضاره ولما حضر أعطاه كأسا فيه سم وأمره أن يشرب فشرب بعضه وأعطى الكأس لبيبرس فملأه وشرب هو أيضًا، فسقطا معًا قتيلي الخرافات قبحها الله! ما أضعف حجتها وما أشد وطأتها.

وكانت وفاة الملك الظاهر بيبرس في ٢٧ محرم سنة ٦٧٦هـ بعد أن حكم ١٧ سنة وشهرين وعشرة أيام. وكان ملكًا جليلًا عجولًا كثير المصادرات لرعيته ودواوينه طويل القامة مليح الشكل سريع الحركة فارسًا مقداما. وترك من الذكور ثلاثة وهم السعيد محمد برقة خان وقد ملك بعده، وسلامش وهذا ملك بعده أيضًا، والمسعود خضر. وترك من البنات سبعًا. ومما فتح الله على يده من أيدي الصليبيين قيسارية وأرصوف وصفد وطبرية ويافا والشقيف وأنطاكية وبقراص والقصير وحصن الأكراد والقرين وحصن عكا وصافيعا ومرقبة وحلب وقد ناصفهم على المرقب وبانياس وترسوس وادنة والمصيصة، وغيرها من المدن في بر الأناضول، وصار إلى يده مما كان في يد المسلمين دمشق وبعلبك وعجلون وبصرى وصرخد والصلت وحمص وندمر والرحبة وتل ناشر وصهيون وبلاطس وقلعة الكهف والقدموس والعليقة والخواني والرصافة ومصياف والقلعة والكرك والشوبك وفتح بلاد النوبة وبرقة. ومن أعماله المأثورة انه عمر الحرم النبوي وقبة الصخرة ببيت المقدس وزاد في أوقاف الخليل وعمر قناطر شبرامنت بالجيزة وسور الإسكندرية ومنار رشيد وردم فم بحر دمياط ووعر طريقه وعمر الشواني وعمر قلعة دمشق وقلع الصبيبة وبعلبك والصلت وصرخد وعجلون وبصرى وشيرز وحمص، وعمر المدرسة بين القصرين بالقاهرة والجامع الكبير بالحسينية، وقد جعله الفرنساويون عند مجيئهم إلى مصر قلعة، وهو البناء القديم في سكة الظاهر جعلته الحكومة مخازن للأقوات. وحفر خليج الإسكندرية القديم وباشره بنفسه، وبنى

هناك قرية سماها الظاهرية، وحفر بحر أشمون طناح وجدد الجامع الأزهر بالقاهرة، وأعاد إليه الخطبة وعمر بلد السعيدية من الشرقية بمصر وبنى القصر الأبلق في دمشق. ومن آثاره في القاهرة أيضًا قناطر السباع وهي عبارة عن سلسلة من قناطر ممتدة عرضًا من جوار فم الخليج إلى قلعة الجبل، ولا بد للمتوجه من القاهرة إلى مصر القديمة من أن يقطعها هذا إذا لم يمر عند فم الخليج، فإنه إذ ذاك يمر بجانب منشئها. وهي تنتهي من طرفها الغربي بالسبع سقايات بجانب فم الخليج. والسبع سقايات بناء قديم فيه سبع دواليب (سواقي) لرفع المياه من النيل وتحويله إلى قناة على ظهر هذه القناطر ليجري الماء فيه إلى قلعة الجبل، وجعل عليها سباعًا من الحجارة، ولذلك قيل لها قناطر السباع، والقناطر المذكورة بعضها مهدوم وبعضها باقٍ، وفي الحالين لا فائدة منها لأنها لا تستخدم لشيء. وكان محبًّا لركوب الخيل الجياد ورمي النبال، فأنشأ ميدانًا دعاه ميدان القبق، ويقال له أيضًا الميدان الأسود وميدان العيد والميدان الأخضر وميدان السباق، وكان شاغلًا بقعة من الأرض تمتد بين النقرة التي ينزل إليها من قلعة الجبل وبين قبة النصر التي هي تحت الجبل الأحمر، وبنى فيه مصطبة سنة ٦٦٦هـ للاحتفال برمي النشاب والتمرين على الحركات العسكرية. وكان يحث الناس على لعب الرمح ورمي النشاب ونحو ذلك، فكان ينزل كل يوم إلى هذه المصطبة من الظهر فلا يركب منها إلى العشاء، وهو يرمي ويحرض الناس على الرمي والنضال والرهان، فما بقي أمير ولا مملوك إلا وهذا شغله، وما برح من بعده أولاده ومن بعدهم يمارسون هذا الميدان بجميع أنواع الألعاب الحربية.

وكان يقوم بنفقات جميع هذه الأعمال بدون أن يسلب الأهالي درهمًا واحدًا فوق ما اعتادوا دفعه من الضرائب، لأن الغنائم التي كان يكسبها من أعدائه كانت تساعده كثيرًا في النفقات.

هذه هي أعمال الملك الظاهر بيبرس قد تركت له أثرًا يبقي ذكره دهورًا طوالًا.

وترى في الشكل الثاني صور نقود الملك الظاهر بيبرس وعليها صورة أسد.

شكل ١-٢: نقود الملك الظاهر بيبرس.

(٨) سلطنة برقة خان بن بيبرس (من سنة ٦٧٦–٦٧٨هـ أو من ١٢٧٧–١٢٧٩م)

فلما توفي بيبرس أقر الأمراء على مبايعة ابنه البكر محمد ناصر الدين برقة خان. ولكنهم كانوا قد أجمعوا بعد المشورة طويلًا على أن يكتموا وفاة بيبرس لئلا يطمع فيهم العدو فأرسلوا جثته سرًّا إلى دمشق وأشاعوا هناك أنه مريض، فنقلوه إلى القاهرة في هودج ثم استقدموا الجيوش جميعها إلى مصر فقدمت، وحالما أدخلوا الجثة إلى القلعة بايعوا ابنه البكر برقة خان ولقبوه بالملك السعيد. وأقاموا الأمير بلباي (بيلي بك) أتابكًا وكان بلباي في الأصل مملوكا ابتاعه بيبرس بثمن بخس إلا أنه ارتقى في خدمته حتى صار أمين خزائنه. ثم استحق بعد طول الخدمة الصادقة الأمينة أن يكون وصيًّا على ابنه في مهام السلطنة وكان للملك السعيد ثقة كبرى في بلباي حتى إنه ألقى إليه كل مهام الدولة فسعدت مصر في بادئ الرأي، إلا أنها ما لبثت حتى تعكر كأس صفائها بوفاة ذلك الوصي الأمين الحكيم، ولم يكن الملك السعيد واثقًا بأحد من أمرائه ليعهد إليه مهام

الأمة لأنه كان يظن أنهم هم الذين سعوا إلى قتل وصيه، ولكنه لم يتأكد ذلك، فنفر منهم، فوقع اختياره على آق سنقر فاتح نوبيا فولاه الأتابكية وبعد يسير خنقه في أحد أبراج الإسكندرية، فتباعد الأمراء عن هذا المنصب وأرادوا بالسلطان سوءًا، لكنهم شغلوا عنه بثورة الدمشقيين. وذلك أن شرف الدين سنقر الملقب بالأشقر كان واليا على دمشق تحت رعاية برقة خان فادعى الملك لنفسه فبايعه أهلها ولقبوه بالملك الكامل، فأسرع برقة خان إلى دمشق ونزل بجيشه في القصر الأبلق الذي كان قد بناه أبوه وبعد التحري عن أسباب تلك الثورة علم أنها دسيسة من أمرائه، فلما علم هؤلاء بانكشاف أمرهم عادوا بمن كان على دعوتهم من المماليك إلى القاهرة وتحصنوا فيها، فتبعهم برقة خان فامتنعوا عليه وعجز عن قهرهم لكثرتهم فالتجأ إلى قلعة الجبل فحاصروه فيها وشددوا عليه الحصار فسلم فانحط اعتباره عندهم وهموا بقتله فمنعهم الخليفة الحاكم بأمر الله العباسي لكنهم أصروا على خلعه فخلعوه في ربيع أول سنة ٦٧٨هـ بعد أن حكم سنتين وثلاثة أشهر، فبعثوه إلى قلعة الكرك منفيًّا وحبسوه فيها ثم عادوا إلى قتله فأنفذوا إليه من يقتله ثم بلغهم أنه سقط عن جواده ومات.

(٩) سلطنة سلامش بن بيبرس (من سنة ٦٧٨–٦٧٨هـ أو من ١٢٧٩–١٢٧٩م)

فبايعوا أخاه بدر الدين سلامش وسنه سبع سنوات وبضعة أشهر ولقبوه بالملك العادل وأقاموا الأمير سيف الدين قلاوون الألفي وصيًّا عليه، ولم يكن هم هذا الوصي الا خلع ذلك السلطان الرضيع. وفي رجب من تلك السنة تمكن من مراده فبعثه إلى قلعة الكرك منفيًّا واستلم هو زمام الأحكام وطلب المبايعة فبايعه الناس ولقبوه بالملك المنصور وهو لقب ثاني سلاطين هذه الدولة.

(١٠) سلطنة الملك المنصور قلاوون (من سنة ٦٧٨–٦٨٩هـ أو من ١٢٧٩–١٢٩٠م)

ولما استوى قلاوون على كرسي السلطنة استوزر فخر الدين وكان كاتب سره الخصوصي، وبعث الأمير طرطباي إلى دمشق لإخماد ثورة أهلها، فسار في فرقة من الجند فلاقاه الملك الكامل ودافع دفاعًا حسنًا، ولكنه ألجئ في سنة ٦٨٠هـ إلى التسليم فقبضوا عليه وجاءوا به إلى القاهرة وأودعوه سجنًا مظلمًا، وولوا على دمشق وسائر الشام الأمير حسام الدين لاجين.

وفي سنة ٦٨١هـ عاد التتر إلى الشام بجيشين الواحد تحت قيادة أباكا خان والآخر مؤلف من ثمانين ألف فارس تحت قيادة أخيه منجو تيمور، فحاربهم المصريون وفازوا بهم وقتلوا منجو تيمور وفر أباكا خان إلى حمدان فأسمه أخوه الثالث نيكودار أوغلان وتولى الحكم بعده، ثم اعتنق الإسلام ولقب بأحمد خان وكان إسلامه وسيلة لحقن الدماء لأنه تخابر مع قلاوون مخابرة سلمية وتعاهدا على حفظ الولاء. وما زال ذلك مرعيًّا حتى بعد قتل أحمد خان وتولية أرغون مكانه، فكانت مصر في خلال ذلك مطمئنة في خارجيتها، فنشأت القلاقل في داخليتها بسبب تمرد المماليك، فإنهم نبذوا الطاعة فغضب السلطان غضبًا أعمى بصره حتى لم يعد يميز المجرم من البريء، فساق الجميع بعصا واحدة وأعمل فيهم السيف ثلاثة أيام متوالية حتى غصت الأسواق بجثثهم رجالًا ونساءً وأولادًا. فجاء العلماء إلى السلطان وأخذوا يخففون من غيظه ويبينون له وجه عسفه فانتبه لما جاءه من الاستبداد الفاحش فندم ندمًا لا مزيد عليه، وتكفيرًا لذلك أمر ببناء البنايات والتكايا رحمة بالمساكين وذوي الأسقام، ومن أجل ذلك أيضًا بنى ابنه الملك الناصر المستشفى الشهير المعروف بالبيمارستان. وكان المماليك إلى ذلك الحين يلبسون لباس الزينة بما يناسب جمالهم، ففي سنة ٦٨٣هـ أمر قلاوون أن يغير المماليك ملابسهم فمنعهم من استعمال الوشي والزينة بالذهب وعن الضفائر الطويلة التي كانوا يجعلونها في أكياس من حرير وجعل حالتهم من اللباس وغيره كما تقتضيه حالة رجال الحرب. ثم سار إلى حصن مرفد فحاصره ٣٣ يومًا فسلم. وفي سنة ٦٨٤هـ افتتح قلعة الكرك وقبض على سلامش لأنه كان يحاول الاستقلال عن مصر فقاده إلى القاهرة وأودعه سجنًا مظلمًا مكث فيه إلى ما بعد وفاة قلاوون.

ولما اطمأن باله في داخليته عكف على تنظيم الوزارة وما زال يعزل ويولي حتى أقر على الوزارة شمس الدين سنة ٦٨٥هـ فبقي على دستها زمنًا طويلًا. ثم أوصى قلاوون بولاية العهد لابنه علي ولقبه بالملك الصالح (الثالث) وأخذ منذ ذلك الحين في تدريبه على الأحكام وإدارتها على نية أن يستخلفه عليها إذا طرأ عليه ما يستدعي غيابه عن مصر في حرب أو غيرها، فلم يصح تقديره لأن عليا أصيب بحمى شديدة ذهبت بحياته سنة ٦٨٧هـ فحزن قلاوون حزنًا شديدًا وكثرت هواجسه حتى كره الأحكام، ثم رأى أن يجرد حملة لافتتاح طرابلس الشام تسلية له عن هواجسه وكانت في حوزة الصليبيين منذ مائة وثمانين سنة لم ينازعهم أحد عليها، فسار إليها قلاوون وافتتحها وذبح من فيها وأخربها ثم أعاد بناءها وجعل عليها حامية.

ولما عاد إلى القاهرة جاءه وفد من قبل ملك أراغون الفونس عقدوا معه معاهدة في ١٣ ربيع أول. غير أن كل ذلك لم يكن ليشغله عن أحزانه وما زال كئيبًا حتى قضى يوم السبت في ٦ ذي القعدة فاحتفل بجنازته احتفالًا حضره جمع غفير من جهادية وملكية وشيعوه إلى البيمارستان حيث واروه التراب، ولا يزال مقامه هناك إلى هذا العهد وكانت مدة حكمه ١١ سنة و٣ أشهر و٦ أيام.

ومن آثاره الباقية إلى هذا اليوم جامعه الشهير ومقامه وكلاهما داخلان في بناء البيمارستان الذي يشاهده المار في شارع النحاسين شمالًا بعد أن يتجاوز خان الخليل، ولا تزال هذه الأبنية رغمًا عن تكرار السنين قويمة العماد تتجلى فيها العظمة والقوة إلا البيمارستان، فإنه أصبح أقرب إلى الأثر من العين، وقد زرت مقام هذا السلطان فرأيت فيه كما رأيت في غيره من مثله جماعات من النساء والأطفال هم في الغالب من ذوي الامراض قد جاءوا يطلبون الشفاء، وهم يأتون غالبًا في أيام السبوت، ولهم في ذلك أساليب مختلفة، فرأيت بعضهم يضع الطفل المريض تحت المحراب ويجلس مصليًا متضرعًا، وآخر يأتي بشيء من الليمون الحامض يمرح به جدار المحراب أو ما يقاربه ثم يلحسه بلسانه طلبًا للشفاء، ورأيت آخرين يفعلون غير ذلك.

ومن أعماله ميدانه الذي عرف بالميدان السلطاني جعله في موضع بستان الخشاب حيث موردة البلاط وكان يتردد إليه كثيرا. ولا يمر عليه من قلعة الجبل حتى يركب قناطر السباع فتضرر من علوها، وقال لمن حوله: إني عندما أركب إلى الميدان وأمر بهذه القناطر يتألم ظهري من علوها. وأشاع بعضهم أنه أراد بالحقيقة نزع آثار من كان من قبله ليبقى الفخر له، فأمر بهدمها جميعها وبنائها ثانية فبنيت ولكن السباع لم توضع عليها، فعندما رأى السلطان ذلك أمر بإعادتها فأعيدت السباع إلى أماكنها. ومما يحكى عنه أنه كان يجعل في بناياته أماكن مخصوصة يضع فيها الحبوب طعامًا لطيور السماء.

وقد كان قلاوون سببًا لإخراج السلطنة من يد نسله كما كان الملك الصالح الأيوبي باستكثاره من المماليك الشراكسة حتى جمع منهم نحوًا من ١٢ ألفا جعل منهم بطانته، وكان يلقب بعضهم بالألفي أي المبتاع بألف دينار، وبعضهم بأبي المعالي وغير ذلك.

وترى في شكل ١-٣ صورة نقود الملك المنصور قلاوون مضروبة في حلب.

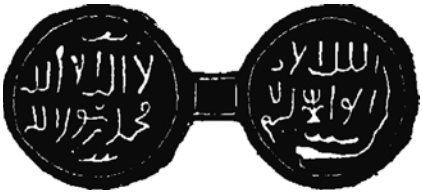

شكل ١-٣: نقود الملك المنصور قلاوون.

(١١) سلطنة خليل بن قلاوون ثم الملك القاهر بيدرا (من سنة ٦٨٩–٦٩٣هـ أو من ١٢٩٠–١٢٩٣م)

وتولى بعده على سلطنة مصر ابنه البكر صلاح الدين خليل ولقب بالملك الأشرف فاستوزر بدر الدين وجرد للجهاد على الصليبين، فسار في سنة ٦٩٠هـ حتى أتى عكا فحاصرها، وكانت الحصن الوحيد الذي بقي للصليبيين فحصنوه تحصين اليائس، لكنه لم يمتنع على جيوش الإسلام فهدموه ودخلوا المدينة وأمعنوا فيها قتلًا ونهبًا. وفي سنة ٦٩١هـ عاد إلى القاهرة وأخرج سلامش منفيًّا إلى القسطنطينية لأنه كان سببًا للقلاقل. ثم سار إلى أرمينيا ففتح ارضروم فذاع صيته حتى أرهب أعداءه فعاد إلى القاهرة ليستريح من الأسفار ففاجأته المنية على فراشه. وسبب موته أن إحدى نسائه تواطأت مع مملوك له يدعى بيدرا فقتلاه بخنجر في جوفه في شهر محرم سنة ٦٩٣هـ بعد أن حكم ثلاث سنوات وشهرين وأربعة أيام. وإليه ينسب الخان المشهور بخان الخليل أو الخان الخليلي في السكة الجديدة في القاهرة، وكان في مكانه قبل بنائه مدافن الخلفاء الفاطميين فبنى على أنقاضها، وأضاف الغوري إلى بنائه في القسم العلوي كما يفهم ذلك مما هو مكتوب فوق مدخله، وفي هذا الخان تباع الآن جميع أنواع الأقمشة السورية والهندية وما شاكل من طنافس ومطرزات وأواني نحاسية وغيرها.

وبويع بيدرا ولقب بالملك القاهر إلا أنه لم يحكم إلا يومًا واحدًا ثم قتله المماليك أخذًا بثأر سلطانهم السابق، وبايعوا أخا الملك الأشرف المدعو محمد بن قلاوون وسنه ٩ سنوات ولقب بالملك الناصر.

(١٢) سلطنة الملك الناصر بن قلاوون (أولاً) (من سنة ٦٩٣–٦٩٤هـ أو من ١٢٩٣–١٢٩٤م)

وسلطنة هذا الملك أكثر اهمية من سلطنات سلفائه لكثرة ما حصل فيها من التقلبات السياسية والثورات المتعددة المتوالية. ونظرا لصغر سن هذا الملك أقاموا له وصيًّا يدعى زين الدين كتبوغا الملقب بالمنصوري لأنه كان من مماليك الملك المنصور قلاوون، فما استتبت له الوصاية حتى تاقت نفسه إلى السلطة، وكان معه وزير آخر يقال له علم الدين سنقر وكانت تحدثه نفسه بمثل ذلك أيضًا، فاختلفا وتخاصما وانتهت المخاصمة بقتل سنقر، ولما خلا الجو لكتبوغا ولم يعد من ينازعه عمد إلى الملك الناصر فخلعه، وتولى مكانه سلطانًا على مصر، ونفاه إلى الكرك، ولم يكن حكمه هذه المرة إلا سنة واحدة.

(١٣) سلطنة الملك العادل كتبوغا (من سنة ٦٩٤–٦٩٦هـ أو من ١٢٩٤–١٢٩٦م)

وفي شهر محرم سنة ٦٩٤هـ بويع كتبوغا ولقب بالملك العادل وهو اللقب الذي لقب به قبله سلامش بن بيبرس الأول واستوزر فخر الدين وزير قلاوون. ولم يكن هذا الاختلاس إلا داعيًا لتراكم المصائب على مصر وتداخل الأجانب فيها فداهمها الطاعون ثم القحط فأهلك جزءًا كبيرًا من أهلها، ثم جاء الحرب تتمة لهذه الضربات.

وذلك أن قبيلة المغل (المغول) التي كانت تحت قيادة بيدو بن طرغاي بن هولاكو أصبحت بعد وفاته تحت قيادة الملك غازان محمود بن خربنده بن ايغاني، فتخوفت منه طائفة من رجاله عرفوا تحت اسم الأوبراتية وفروا عن بلاده إلى نواحي بغداد، فنزلوا هناك مع كبيرهم طرغاي وجرت لهم خطوب آلت بهم إلى اللحاق بالفرات، فأقاموا بها هنالك وبعثوا إلى نائب حلب يستأذنونه في قطع الفرات ليعبروا إلى ممالك الشام فأذن لهم، وعبروا الفرات إلى مدينة بهنسا فأكرمهم نائبها وقام لهم بما ينبغي من العلوفات والضيافات، فاتصل ذلك بالملك العادل زين الدين كتبوغا فاستشار الأمراء فيما يفعل بهم فاتفق الرأي على استقدام أكابرهم إلى الديار المصرية وتفريق باقيهم في البلاد الساحلية وغيرها من بلاد الشام، فجيء بثلاثمائة من أكابرهم إلى القاهرة وفرق الباقون بالبقاع العزيزية (لبنان) وببلاد الساحل، ولما قرب الجماعة من القاهرة خرج الأمراء بالعسكر إلى لقائهم واجتمع الناس من كل مكان حتى امتلأ الفضاء للفرجة عليهم فكان لدخولهم

يوم عظيم، فساروا إلى قلعة الجبل فأنعم السلطان على مقدمهم طرغاي بإمرة طلبخانة وأجرى عليهم الرواتب وأنزلهم بالحسينية، وكانوا على غير الملة الإسلامية فشق ذلك على الناس وبلوا مع ذلك منهم بأنواع البلاء لسوء أخلاقهم ونفرة نفوسهم وشدة جبروتهم، وكان إذ ذاك في مصر والقاهرة غلاء عظيم فتضاعفت المضرة واشتد الأمر على الناس وقال في ذلك شمس الدين محمد بن دينار:

ربنا اكشف العذاب عنا فإنا قد تلفنا في الدولة المغلية
جاءنا المغل والغلا فانصلقنا وانطبخنا في الدولة المغلية

وفي أول رمضان سنة ٦٩٥هـ لم يصم أحد من الأوبراتية فأعلن السلطان بذلك، فأبى أن يكرههم على الإسلام ومنع من معارضتهم ونهى أن يشوش عليهم أحد. وكان مراده أن يجعلهم عونًا له فبالغ في إكرامهم فشق ذلك على أمراء الدولة وخشوا إيقاعه بهم، لأن الأوبراتية كانوا من مواطني كتبوغا، وكانوا مع ذلك جميلي الصورة فافتتن بهم الأمراء وتنافسوا فيهم وبالغوا في تقربهم حتى بعثوا إلى البلاد الشامية استجلبوا طائفة كبيرة منهم فتكاثر نسلهم في القاهرة واشتد التحاسد والتشاجر بسببهم بين أهل الدولة إلى أن آل الأمر بسببهم وبأسباب أخرى إلى خلع السلطان الملك العادل كتبوغا وذلك في صفر سنة ٦٩٦هـ.

(١٤) سلطنة الملك المنصور لاجين (من سنة ٦٩٦–٦٩٨هـ أو من ١٢٩٦–١٢٩٩م)

وبويع حسام الدين لاجين المنصوري ولقب بالملك المنصور كما كان لقب سيده قلاوون فأذن لكتبوغا أن ينسحب إلى صرخد في سوريا، وقبض على طرغاي مقدم الأوبراتية وعلى جماعة من أكابرهم وبعث بهم إلى الإسكندرية فسجنهم بها. ثم قتلهم وفرق جميع الأوبراتية على الأمراء فاستخدموهم وجعلوهم من جندهم، فصار أهل الحسينية لذلك يوصوفون بالحسن وما برحوا أيضًا يوصفون بالزعارة والشجاعة، وكان يقال لهم البدورة فيقال البدر فلان والبدر فلان وكانوا يعانون لباس الفتوة وحمل السلاح ويؤثر عنهم حكايات كثيرة، وكانت الحسينية قد فاقت عمارتها على سائر أخطاط مصر والقاهرة.

وكانت أرض مصر ٢٤ قيراطًا يختص السلطان منها بأربعة والأجناد بعشرة والأمراء بعشرة وكان الأمراء يأخذون كثيرًا من إقطاعات الأجناد فلا يصل إلى الأجناد

منها شيء، وكان يصير ذلك الإقطاع في دواوين الأمراء ويحتمي بها قطاع الطريق وتثور بها الفتن وتمنع منها الحقوق الديوانية، وتصير طعمة لأعوان الأمراء ومستخدميهم ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها، فعندما تولى الملك المنصور لاجين راك البلاد ورد تلك الإقطاعات على أربابها وإخراجها بأسرها من دواوين الأمراء وجعل للأمراء والأجناد أحد عشر قيراطًا وأفرد تسعة قراريط ليخدم بها العسكر أو يقطعهم إياها. ثم رتب أوراقا بتكفية الأمراء والأجناد بعشرة قراريط ووفر قيراطًا لزيادة ما عساه يطلب زيادة لقلة متحصل إقطاعه وأفرد لبطانته عدة أعمال جليلة، فتنكرت قلوب الأمراء وحقدوا عليه وما أمسكوا حتى قتلوه في ١١ ربيع آخر سنة ٦٩٨هـ، فبقيت كرسي السلطنة خالية ٤١ يومًا تمكن في خلالها الأمير سيف الدين طفجي من دعوة الناس إلى حزبه، فالتف عليه جماعة كبيرة فبايعوه ولقبوه بالملك القاهر كما لقب بيدرا قبله، وكان حظه من الملك كحظ سميه فلم يحكم إلا يومًا واحدًا ثم ذبحه المماليك.

(١٥) سلطنة الملك الناصر بن قلاوون (ثانيةً) (من سنة ٦٩٨–٧٠٨هـ أو من ١٢٩٩–١٣٠٨م)

ففكر المماليك في انتخاب سلطان يحكم فيهم فأقرروا على استقدام الملك الناصر بن قلاوون من منفاه، وقد بلغ الخامسة عشرة من العمر ليبايعوه فبعثوا إليه وفدًا يبلغه ذلك القرار فقدموا إليه في الكرك. وكانت والدته عنده فلم تسمح بسفره معهم لئلا يكون تحت أقوالهم هذه مقاصد خطرة، فألحوا عليها وأكدوا لها صدقهم ثم جثوا أمام الملك الناصر وبايعوه، فتأكدت من إخلاصهم فسمحت بمسيره معهم فساروا حتى أتوا القاهرة، فحاول بعض دعاة لاجين الإيقاع بحياة الملك الناصر لكنهم تهددوا فبايعوه.

وكان غازان خان ملك التتر قد عاد ثانية إلى افتتاح سوريا فجرد إليه الملك الناصر سنة ٧٠٠هـ جيشًا جرارًا وأسرع حتى التقى به في حمص، فتقهقر الناصر ثم جمع رجاله وأمدهم بالعدة والرجال واستأنف الحرب. وكان التتر قد حسبوا أن الفوز قد تقرر لهم فوضعوا يدهم على سوريا وضربوا عليها الضرائب وأخذوا في إدارة أحكامها. وبينما هم في ذلك وصل الملك الناصر في جيشه إلى مرج الصفر بقرب دمشق فخرج إليهم التتر وانتشب القتال بين الفريقين فانغلب المصريون في بادئ الأمر، ثم ارتدوا على صفوف التتر كالسيل الهاطل بعزم أشد من الجبال ففرقوا جموعهم وأثخنوا فيهم ضربًا بالسيف حتى تطهرت الشام منهم، فعاد الملك الناصر إلى القاهرة ظافرا ودخلها من باب النصر باحتفال عظيم.

ولما لم يعد ما يشغله في سوريا عكف على إخضاع قبائل العربان الذين شقوا عصا الطاعة في مصر العليا، فجرد إليهم فدانوا له وأغنم منهم خمسة الآف فرس ومائة ألف رأس غنم وثلاثين ألف من المواشي الكبيرة كالبقر والجاموس وعددًا وافرًا من الأسلحة. فلما كانت سنة ٧٠٢هـ داهمت الشرق زلزلة قوية أخربت قسمًا عظيمًا من سوريا ومصر وأخرجت المياه من الآبار إلى سطح الأرض وطافت الأبحر على اليابسة فأغرقت خلقًا كثيرًا. والظاهر أن الحادث الطبيعي أثر في أخلاق المصريين فانقسموا أحزابًا يضاد بعضها بعضًا ثم عادوا فاتحدوا على خلع الناصر، فرأى أنه لا يقوى على دفعهم وخاف على حياته فترك القاهرة مظهرًا للحج وسار مع بطانته إلى الكرك، وكان له فيها ثروة تبلغ ٢٧ ألف دينار ومليون وسبعمائة ألف درهم، فاستولى عليها وحصن المدينة ثم بعث بالختم السلطاني إلى المماليك مصرحًا بتنازله ومفوضًا لهم تولية من أرادوا.

(١٦) سلطة بيبرس الجاشنكير (من سنة ٧٠٨–٧٠٩هـ أو من ١٣٠٨–١٣٠٩م)

فوصل كتابه إليهم في ٢٥ رمضان سنة ٧٠٨هـ فبايعوا الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير (بيبرس الثاني) ولقبوه بالملك المظفر وهو من مماليك الملك المنصور قلاوون، ومما يؤكد ذلك أنهم وجدوا بين أسلحته سيفًا منقوشًا عليه اسمه مشفوعًا بلقب «المنصوري والسيفي» كما ترى في الشكل.

وفي أواخر هذه السنة قدم الإفرنج بموافقة صاحب قبرص لغزو دمياط بحرًا، فاتفق الأمراء في القاهرة على إنشاء جسر يمتد من القاهرة إلى دمياط خوفًا من قدوم الإفرنج بحرًا في أيام الفيضان فيتعذر الوصول إلى دمياط، فكتبوا بذلك إلى الأعمال أن يخرجوا بالرجال والأبقار لإتمام ذلك، فاجتمع ستمائة رأس بقر و٣٠ ألف رجل وباشروا العمل وأنهوه في شهر واحد، فكان طوله من دمياط إلى قليوب وعرضه أربع قصبات من أعلاه وست قصبات من أسفله ومشى عليه ستة رءوس من الخيل صفًّا واحدًا، ومن آثاره في القاهرة جامعه المعروف بجامع جاشنكير في الجملية مبني على مثال جامع السلطان حسن ولا يزال مسجدًا إلى هذه الغاية.

ثم ندم الملك الناصر لاستقالته وتخليه عن مقاليد الأعمال لأحد مماليكه فجعل يترقب فرصة لتسلق العرش ثالثة. وفي شهر شعبان من سنة ٧٠٩هـ بارح الكرك مستخلفًا عليها أرغون أحد مماليكه المتقربين وجاء دمشق فبايعه أمراؤها، فجند إلى مصر ومعه رجال عديدون، وكان الأمير برلك أحد زعماء المماليك قد نبذ طاعة بيبرس

شكل ١-٤: اسم السلطان بيبرس الثاني على سيفه.

ومعه كثيرون من نخبة رجاله، فتشجع الناصر وقدم القاهرة. أما بيبرس فخاف ولم ير سبيلًا لنجاته إلا بالتنازل فاستقال في الليلة الأولى من شهر شوال بعد أن ضم إليه مبلغًا مقداره ٣٠٠ ألف دينار وكثيرا من الجمال والخيل، وهم إلى مصر العليا طامعًا في الاستيلاء عليها فلاقاه خارج القاهرة سرب من الأسافل أوسعوه شتمًا ورجمًا فرشقهم بما كان معه من النقود وسار حتى جاء أخميم فنزل فيها.

(١٧) سلطنة الملك الناصر بن قلاوون (ثالثةً) (من سنة ٧٠٩–٧٤١هـ أو من ١٣٠٩–١٣٤١م)

وفي غد مبارحة بيبرس القاهرة دخلها الملك الناصر باحتفال عظيم، وهي المرة الثالثة لتوليه، وكان ذلك يوم عيد رمضان فزاد العيد بهجة. فاستتبع الهاربين وقبض عليهم وجردهم مما أخذوه وقتل بيبرس، وكان سن الملك الناصر اذ ذاك ٢٥ سنة صرف ١٦ منها في مقاساة الأهوال حتى عرف كيف تؤكل الكتف وكيف يجب أن ترسخ قدمه في الملك، فكان ذلك بمثابة الأمثولة له، فمكث على دست السلطنة هذه المرة حتى توفي أي مدة ٣٣ سنة.

وكان النصارى إلى أيام هذا الملك يقيمون احتفالًا سنويًّا في ٨ بشنس في ناحية شبرا من ضواحي النيل يسمونه احتفال عيد الشهيد؛ زعمًا منهم أن النيل لا يفي إلا إذا ألقوا فيه تابوتًا من خشب فيه أصبع من أصابع ابائهم المائتين، فكانوا يجتمعون من سائر القرى أفواجًا على اختلاف الدرجات والنزعات ويكثرون بسبب ذلك من الغناء وشرب المسكر، فكانوا ينفقون مبالغ فاحشة في هذا السبيل، وكان فلاحو شبرا يركنون في وفاء الخراج على ما يبيعونه من الخمر في ذلك العيد، فأمر الملك الناصر بإبطال هذه العادة كليًّا. وأبطل كثيرًا من الضرائب الظالمة كزكاة الدولة، وهو ما كان يؤخذ من الرجل عن زكاة ماله أبدا ولو عدم منه، وإذا مات يؤخذ من ورثته، وأبطل ما كان يجبى من أهل القاهرة وضواحيها إذا حضر مبشر بفتح حصن أو نحوه، فإنهم كانوا يأخذون من الناس كل واحد على قدر طاقته وكان يجتمع من ذلك مال كثير. وأبطل ما كان يجبى من أهل الذمة وهو دينار سوى الجالية برسم نفقة الأجناد في كل سنة، وكانت العادة إذا كان وفاء النيل أن يجبوا من التجار والباعة دينارًا من كل واحد قيامًا باحتفال كانوا يقيمونه عند المقياس يكثرون فيه من الشوي والحلوى والفاكهة، فأبطل الجباية وأمر بصرف ذلك من بيت المال.

أما أعماله فأكثرها بناء وترميم فقد بنى في سنة ٧١٧هـ جسرًا بين بولاق وميت شيرج لحجز مياه النيل عند الفيضان، وكانت الأرض واطية ولم يكن فيها شي من البناء، فإذا ارتفع النيل جرى على مسافة قصيرة من المقس (ثمن الأزبكية) فلما بنى الجسر كفت الماء إلا يسيرًا، فتكون هناك جزيرة دعوها جزيرة بولاق، فأقيمت فيها المساكن ثم اتصلت بالبر الحقيقي، فأصبحت جزءًا منه فاتخذوها مرسى للسفن الواردة إلى مصر، ولا تزال كذلك إلى هذا اليوم، وهذا ما يعبر عنه الآن بثمن بولاق.

وفي سنة ٧١٨هـ ابتنى جامعًا في القلعة دعاه الجامع الناصري وكان هو الجامع الملوكي الذي يصلي فيه السلطان وحاشيته، ولما بني جامع محمد على بجانبه صار يدعى الجامع العتيق. وقد جعلته الحكومة المصرية مؤخرًا مخزنًا للمهمات العسكرية، أما الآن فقد أخلي من المهمات وعرض للفرجة وهو قائم على يسار المقبل على جامع محمد علي في القلعة.

وكانت مدة حكم الناصر هذه المرة كلها سكينة وسلامًا خارجًا وداخلًا، ولم يخرج من مصر كل هذه المدة إلا مرتين لزيارة الحرمين، ولم يتخابر مع دولة أخرى إلا التتر، وذلك بشأن تزوجه بابنة أزبك خان سنة ٧٢٠هـ، فكان منعكفًا بكليته إلى ترقية شأن

البلاد، فأقام فيها ولا سيما في القاهرة مشروعات كلية الأهمية، منها نزح الخليج المدعو باسمه (الخليج الناصري) سنة ٧٢٧هـ. وقد أنشأ سنة ٧٢٨هـ سبعة جسور وفي السنة التالية أنشأ مرصدًا في الميدان وشاد قصرًا على أنقاض قصر الأشرف، فانتهى منه في سنة ٧٣٤هـ، وأقام جسور شيبين سنة ٧٣٥هـ. وابتنى عدا عن الجامع الناصري المتقدم ذكره جامعًا آخر بجانب جامع أبيه في شارع النحاسين يشاهد فيه عند الدخول إليه أعمدة ملتفة يقال إن الملك الأشرف بن قلاوون جاء بها من عكا تذكارًا للظفر، وهناك كتابة يقول فيها: إن الذي بنى ذلك المشهد هو السلطان محمد بن الملك المنصور قلاوون الصالحي سنة ٦٩٨هـ، والمقريزي يقول: إن بناءه تم سنة ٧٠٣هـ وأن الملك العادل كتبوغا هو الذي وضع أساسه أيام السلطنة. وشاد الناصر دارًا كبيرة دعاها دار العدل وأنشأ عيونًا كثيرة ومدارس عالية متعددة وأتم بناء البيمارستان الذي شرع أبوه في بنائه وزاد فيه كثيرًا وخصص مالًا معلومًا للنفقة عليه.

ومن أعماله الحميدة أنه أبطل جميع الضرائب الظالمة التي كانت تؤخذ على كل ما يباع ويشترى من حيوان ونبات وعقار فأحبته الرعية وأجمعوا على طاعته، فاستتبت الراحة وعمر الصعيد على وجه خاص. ولم يشب الراحة إلا تنازع الوزراء على منصب الوزارة فألغاه حسمًا للمشاكل.

وفي سنة ٧٣٨هـ توفي ابنه أنوق فحزن عليه حزنًا شديدًا أورثه مرضًا رافقه حتى الموت، فتوفي الناصر في ٢١ ذي الحجة سنة ٧٤١هـ وسنه ٥٧ سنة ومدة حكمه ٤٤ سنة وبضعة أشهر، عن ثمانية أولاد ذكور تناوبوا الملك بعده الواحد بعد الآخر إلا أن تنصيبهم وخلعهم كانا منوطين بأحزاب متضادة لا يستقرون على حال، فكانت مدات حكمهم قصيرة جدا.

شكل ١-٥: نقود الملك الناصر بن قلاوون.

وترى في الشكل صورة نقود الملك الناصر بن قلاوون النحاسية.

(١٨) سلطنة أولاد الناصر وهم أبو بكر وقوجوق وأحمد وإسماعيل وشعبان وحاجي وحسن وصلاح الدين (من سنة ٧٤١–٧٥٣هـ أو من ١٣٤١–١٣٥١م)

فأول من تولى بعد الملك الناصر ابنه البكر سيف الدين أبو بكر ولقب بالملك المنصور (الرابع) وبعد أربعين يومًا عزل ونفي إلى قوص في مصر العليا وتوفي سنة ٧٤٢هـ، وفي يوم خلعه سطا المماليك على نساء أبيه وأهانوهن ونهبوا متاعهن. فبويع أخوه علاء الدين قوجوق وله من العمر ست سنوات فقط ولقب بالملك الأشرف.

وبعد خمسة أشهر أي في رمضان من تلك السنة خلع الأشرف وسجن في قلعة القاهرة فتوفي هناك. فبويع أخوه شهاب الدين أحمد وكان متغيبًا في الكرك فاستقدم وبويع ولقب بالملك الناصر (الثاني) وفي ١٢ محرم سنة ٧٤٣هـ أعيد إلى الكرك منفاه الأول. فبويع أخوه عماد الدين إسماعيل ولقب بالملك الصالح، وهذا بقي على كرسي السلطنة أكثر قليلًا من إخوته السابقين، أي ثلاث سنوات وشهرين وبضعة أيام. وأهم ما حصل في أيامه أنه أعاد منصب الوزارة إلى حكمه سنة ٧٤٤هـ وكان قد ألغاه أبوه كما رأيت، وأنه قتل أخاه شهاب الدين أحمد سنة ٧٤٥هـ وكان منفيًّا في الكرك، ثم انتهت سلطته بموته في ٤ ربيع آخر سنة ٧٤٦هـ. فبويع أخوه الخامس زين الدين شعبان ولقب بالملك الكامل، ولكنه لم يكن اسمًا على مسمى، فأبغضته الرعية وهجاه الشعراء. ومكث حاكمًا سنة وبضعة أشهر وفي جمادى الأولى سنة ٧٤٧هـ عزل. فبويع أخوه السادس زين الدين حاجي ولقب بالملك المظفر (الثالث) وكان أكثر استبدادا من سلفه فلم تطل مدة حكمه أكثر من سنة وثلاثة أشهر فذبح في ١٢ رمضان سنة ٧٤٨هـ. فبويع أخوه السابع ناصر الدين حسن ولقب بالملك الناصر (الثالث) وقد كان من سيره في الملك ما كان لأبيه فحكم ثلاث سنوات وعشرة أشهر بمساعدة نائبه الأمير الطمش وخلع في غرة رجب سنة ٧٥٢هـ وسجن في قلعة القاهرة. فبويع أخوه الثامن صالح صلاح الدين ولقب بالملك الصالح (الثاني) وكان على وزارته الأمير شيخو العمري، وإلى هذا الأمير ينسب الجامع المعروف بجامع شيخون أو شيخو في الصليبة غربي الرميلة، أوهما جامعان واحد على كل من جانبي الطريق وكلاهما يعرفان بهذا الاسم. وبقي الصالح على دست السلطنة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر و١٤ يوما.

وفي سنة ٧٥٤هـ دهم القطر طاعون وانتشر حتى عم البلاد واختطف الإمام الحاكم بأمر الله (الثاني) وصي الخلافة فبويع عمه المعتضد بالله.

وفي أوائل سنة ٧٥٥ رفع المسلمون إلى الملك الصالح تقارير مفصلة بما للنصارى من الأملاك الموقوفة للأديرة، فأحيلت هذه التقارير إلى ديوان الأحباس فوجد أن للنصارى أوقافًا تبلغ ٢٥ ألف فدان من الطين، كلها موقوفة للكنائس والأديرة، فعرضت على الأمير شيخو والأمير صرغتمش والأمير طاز وكانوا قائمين بتدبير الدولة، فقرروا أن ينعم بذلك على الأمراء زيادة على إقطاعاتهم وهدموا للنصارى عدة كنائس. وفي أواخر رجب من هذه السنة خرج الحاجب والأمير علاء الدين علي بن الكوراني وكان واليًا على القاهرة إلى ناحية شبرا الخيام من ضواحي مصر، فهدم كنيسة للنصارى وأخذ منها أصبع الشهيد في صندوق وأحضره إلى الملك الصالح، فأحرق بين يديه في الميدان وذرى رماده في البحر حتى لا يأخذه النصارى، فبطل عيد الشهيد من يومئذ كليًّا. وكان بين المترشحين للوزارة وزيران قبطيان مرتدان هما موفق الدين وعلم الدين فتنازعا عليها وانضم إلى كل منهما أحزاب فانتهى الخصام بخلع الملك الصالح في ٢٢ شوال سنة ٧٥٥هـ، وكان منشأ هذا النزاع دسيسة من أخيه الملك الناصر حسن باتفاق مع الأمير تاج الدين، وكان الناصر مسجونًا ففاز بمراده وخلع أخاه فأخرج من السجن وبويع وبقي الملك الناصر حسن على دست السلطنة هذه المرة ست سنوات وسبعة أشهر وبضعة أيام بمساعدة الأمير تاج الدين، فولاه الوزارة مكافأة لمسعاه. وفي ٩ جمادى الأولى سنة ٧٦٢هـ قتل بمكيدة من كبار أمرائه.

ومن مآثره الباقية إلى هذا العهد جامعه في الرملية مقابل قلعة الجبل في القاهرة، وهو المعروف بجامع السلطان حسن أو بجامع الحسنية، وهو من أجمل جوامع القاهرة وأتقنها، اقتضى لبنائه ٣ سنوات أنفق عليه في خلالها ما يساوي ستمائة جنيه كل يوم، وقد جاء بالحجارة الكبيرة من أنقاض الأهرام ونقش عليه الكتابات الكوفية والعربية فزادته رونقا وجمالًا، وقد أصبح الآن وعلى وجهه ملامح الشيخوخة، لكنها لم تزده الا عظمة ووقارا.

وترى في الشكل السادس صورة النقود الذهبية للملك الناصر ناصر الدين حسن.

شكل ١-٦: نقود الملك ناصر الدين حسن.

(١٩) سلطنة محمد بن حاجي (من سنة ٧٦٢-٧٦٤هـ أو من ١٣٦٠-١٣٦٢م)

ولما قتل السلطان حسن بويع ابن أخيه محمد بن الملك المظفر حاجي وسنه ١٤ سنة ولقب بالملك المنصور (الخامس) وفي منتصف شعبان سنة ٧٦٤هـ اضطر إلى التنازل عن الملك لابن عمه شعبان بن حسن وسنه عشر سنوات فبويع ولقب بالملك الأشرف (الثالث).

شكل ١-٧: نقود الملك المنصور ضربت في القاهرة سنة ٧٦٤هـ.

وترى في الشكل صورة النقود الذهبية للملك المنصور محمد ضربت في القاهرة سنة ٧٦٤هـ.

(٢٠) سلطنة شعبان بن حسن (من سنة ٧٦٤–٧٧٨هـ أو من ١٣٦٢–١٣٧٦م)

وحكم الأشرف شعبان ١٤ سنة وشهرين وبضعة أيام معظمها سكينة وسلام، وفي السنة الثالثة من حكمه أصيبت مصر وسوريا بقحط ضايق على الناس حتى أكلوا الكلاب والقطط وأكل بعضهم أولاده من شدة الجوع، واستمر الأمر كذلك في بعض الأماكن ٣ سنوات، ولما كانت السنة الحادية عشرة من حكمه أصاب البلاد حروب أهلية أشد وطأة من الجوع، وسببها أن يلبغا العمري أحد أمراء المماليك كان نائبًا للملك، ففي سنة ٧٧٦هـ سطت عليه عصبة من مماليكه في قصره فقتلوه وساروا يريدون مثل ذلك من السلطان نفسه، فردهم بعد حرب هائلة قتل فيها زعيمهم فتشتتوا فولى على النيابة الجاي اليوسفي، وكان طماعًا مريدًا فتقرب من السلطان حتى تزوج بوالدته، فنال منها ثروة عظيمة، فقويت شوكته وكثر متشيعوه فطمع بالسلطة فقتل زوجته المذكورة وتواطأ مع قاتلي يلبغا على قتل السلطان فهاجموه، فدفعهم ورئيسهم وقتل منهم جمعًا كبيرًا وتبعهم رجاله حتى أغرقوهم في النيل. ولم يكد يطمأن من هذا القبيل حتى اجتمع عليه أضداد يريدون قتله، فتربصوا ينتظرون فرصة حتى إذا كان عائدا من زيارة الحرمين كمنوا له في مضيق العقبة فقتلوا من معه من الحاشية، ولم يقفوا للسلطان على أثر فظنوا أنه قتل فعادوا إلى القاهرة وعهدوا إلى الخليفة المتوكل بالله العباسي، وكان قد تولى الخلافة بعد المعتضد بالله سنة ٧٦٣هـ أن يبايع من يشاء. فكتب إليهم: «اختاروا من بينكم من تشاءون وأنا أصادق على بيعته.» ثم علم الأمراء أن الأشرف لا يزال حيًّا مختبئًا في القاهرة، فقبضوا عليه وخنقوه في ١٥ ذي الحجة سنة ٧٧٨هـ.

شكل ١-٨: نقود الملك الأشرف شعبان.

وترى في الشكل الثامن نقود الملك الأشرف شعبان.

(٢١) سلطنة علي بن شعبان (من سنة ٧٧٨–٧٨٣هـ أو من ١٣٧٦–١٣٨١م)

وبايعوا ابنه علاء الدين علي وسنه ٧ سنوات فسر بذلك المنصب لصغر سنه ولم يعلم أنه مدفن أبيه ولا يلبث حتى يلحق به. فلقبوه بالملك المنصور (السادس) وأقاموا له الأمير لاين بك وصيا. ثم أبدل لاين بلامير قرطاي ثم أبدل هذا بالأمير برقوق. وهو الذي سيأتي على ختام هذه الدلة وتأسيس دولة جديدة. وقد كانت هذه مقاصده منذ ولي الوصاية، لكنه بقي محافظًا على ولاء مولاه إلى أن توفاه الله في شهر ربيع أول سنة ٧٨٣هـ وكانت مدة حكمه أربع سنوات وأربعة أشهر.

(٢٢) سلطنة حاجي بن شعبان (من سنة ٧٨٣–٧٨٤هـ أو من ١٣٨١–١٣٨٢م)

فبويع أخوه زين الدين حاجي وسنه ست سنوات ولقب بالملك الصالح (الثالث) ولم تمر على مبايعته سنة ونصف حتى مل برقوق من إخفاء مقاصده فخلعه ونفاه في ١٩ رمضان سنة ٧٨٤هـ واستلم مقاليد الملك. وكان الملك المنصور هذا آخر من حكم من دولة المماليك الأولى سلالة قلاوون المسماة بالبحرية أو التركمانية، فانقرضت دولتهم بعد أن حكمت نحوًا من مائة وست وثلاثين سنة، أولها امرأة وآخرها صبي، وقامت دولة المماليك الثانية أو الشراكسة.

الفصل الثاني

دولة المماليك الثانية

من سنة ٧٨٤–٩٢٣هـ أو من ١٣٨٢–١٥١٧م

(١) منشأ المماليك الشراكسة

وقد دعيت هذه الدولة بدولة المماليك الشراكسة نسبة إلى منشأ سلاطينها فإنهم من الشعب الشركسي، ويدعى أيضًا كركس أو جركس أو كرغز، وهم لم ينشئوا في آسيا العليا إنما جاءوا إليها من سيبيريا ونواحي بحيرة بيكال منذ الجيل السادس للميلاد، ثم هاجروا إلى غربي بحر قسبين فاستوطنوا هناك ودعيت تلك البلاد شركاسيا. وكان المماليك الشراكسة يحملون من بلادهم للاتجار بهم في جهات العالم، فاقتنى منهم سلطان المماليك البحرية الأخير عددًا وافرًا فضلًا عن المماليك البحرية اقتداء بأسلافه. وكانوا يستخدمونهم في مصالح الدولة فارتقوا فيها تبعًا لما خصتهم به الطبيعة من الجمال والذكاء حتى صارت إليهم حماية الحصون والقلاع، فجعلوا سكناهم في الأبراج فلقبوا بالبرجية، وما زالوا يزدادون عددًا وقوة ومنعة حتى تاقت نفوسهم إلى تسلق كرسي الملك يجعلونها إرثا لنسلهم. وقد رأينا أنهم تمكنوا مما أرادوا فخلعوا حاجي بن شعبان وبايعوا برقوق.

أما برقوق فهو ابن مرتد شركسي اسمه أنس من قبيلة كسا استُملك في شركاسيا وقيد إلى القرم، فاشتراه رجل مسلم يقال له عثمان وجاء به إلى مصر سنة ٧٦٢هـ وباعه للأمير يلبغا فجعله في عداد مماليكه، إلا أن نباهة برقوق وجماله ومهابته استلفتت انتباه سيده، فبالغ في إكرامه وترقيته حتى أدخله في بطانته ولقبه بالشيخ

إشارة إلى براعته بالفقه وسائر العلوم الإسلامية وجعله في مصاف الأمراء، وكان يلقب أيضًا بالعثماني واليلبغاوي، وما زال في خدمته إلى أن قضى الله على يلبغا بما قضى وتشتتت مماليكه، فبقي برقوق وأمير آخر يقال له بركة لأنهما كانا في السجن، ثم أطلقا فدخلا في خدمة منجك حاكم دمشق. ثم عاد إلى مصر بطلب من الملك الأشرف شعبان فتمكن برقوق بوسائط مختلفة من الحصول على رتبة باش أمير ياخور وقيادة ألف رجل، فأصبح من الذين يطمعون في نيابة الملك فتولاها ولقب بأتابك الجيوش. وتولى رفيقه بركة رئاسة حكومات الأعمال (المديريات) وما زالت الحال كذلك حتى خلع الملك الصالح حاجي، فتمكن برقوق بمساعدة أحزابه أن يتسلق كرسي الملك في ١٩ رمضان سنة ٧٨٤هـ كما رأيت.

(٢) سلطنة الملك الظاهر برقوق (من سنة ٧٨٤–٨٠١هـ أو من ١٣٨٢–١٣٩٨م)

فأقر الخليفة المتوكل بالله على تولية برقوق وبايعه جميع القضاة والمشايخ والعلماء والأمراء ولقبوه بالملك الظاهر، وهو لقب أعظم من حكم مصر من دولة المماليك الأولى نعني به ركن الدين بيبرس البندقداري.

وكان تيمورلنك الشهير إذ ذاك قد ملأ الأرض بافتتاحاته حتى سمع دويها في سوريا إذ جاء يتهدد حدودها، فنهض إليه برقوق في جيش عظيم فأوقفه عند حده لكنه لم يكد يتخلص من ذلك العدو التتري حتى ظهر له عدو في بيته نعني به الخليفة المتوكل بالله، فإنه دعا إلى خلع برقوق فالتفت حوله دعاة عديدون، فاجتمع برقوق بالمشايخ والائمة والعلماء، وأجمع معهم على خلع الخليفة فخلعه وحبسه في القلعة سنة ٧٨٧هـ ونصب عمرًا أخا إبراهيم ولقبه بالواثق بالله. ثم توفي الواثق في ١٩ شوال سنة ٧٨٨هـ فنصب أبا يحيى زكريا عمر ابن الخليفة المستنصر بالله. وهذا لم يلبث طويلًا لأنه أساء للسلطان برقوق فخلعه في جمادى الأولى سنة ٧٩١هـ وأعاد المتوكل بالله، لكنه ندم بعد ذلك لما رأى من سعيه إلى خلعه، فحاول تنزيله ثانية فلم يستطع لأن المتوكل كان قد تواطأ مع أحد الأمراء المسمى منطاش على خلعه ووافقهما سائر الأمراء ورجال الدولة، فخلعوه بعد أن حكم ست سنوات وسبعة أشهر وبضعة أيام وأرسلوه منفيا إلى قلعة الكرك منفى السلاطين في تلك الأيام واستقدموا السلطان حاجي آخر سلاطين دولة المماليك البحرية وهو الذي خلعه برقوق، فبايعوه في ٦ جمادى الآخرة سنة ٧٩١هـ. وكان يلقب بالملك الصالح فأبدله بالملك المنصور، لكنه لم يهنأ بهذه

التولية الثانية لأن المتوكل ومنطاش بعد أن سعيا إلى توليته ندما فأنزلاه وأعادا برقوق في ٤ صفر سنة ٧٩٢هـ فتعلم برقوق هذه المرة كيف يستبقي الملك في يده، فبادر حالًا إلى الملك المنصور حاجي وأماته وكل من كان على دعوته منعًا لدسائسهم. ثم عمد إلى الخارجية فوطد الأمن في أنحائها ولم يكن يثق بمقاصد أحزاب الخلفاء، فجعل يتداخل في أحزابهم فيتحد تارة مع هولاء وطورًا مع هولاء لاستدامة الشقاق بينهم فلا يتفقون على خلعه.

وفي سنة ٧٩٤هـ أهداه قرا يوسف أمير الدولة المادية مدينة تبريز فبعث إليه برقوق خلعة وفوض إليه أن يفتتح ما استطاع من المدن، على أن يكون واليًا عليها. لكنه لم يلبث حتى أتى القاهرة في السنة التالية مع أحد محالفيه أحمد بن عويس فارين من وجه تيمور لنك، وكانا قد التجآ إلى منويل إمبراطور القسطنطينية فلم يؤمنهما لأنه كان في ريبة من أمره مع دولة جديدة قارب صبحها من الانفجار، وهي الدولة التي لقبت بعد ذلك بالدولة العثمانية نسبة إلى عثمان الغازي أول سلاطينها. وكان ذلك في عهد بيازيد بن مراد رابع سلاطين هذه العائلة الظافرة، وكان قد غزا معظم إيالات المملكة الرومانية الشرقية وأعظمها حتى تهدد القسطنطينية، فجاءه التتر من ورائه تحت قيادة تيمورلنك فأوقفوه عن مقصده وأصبحت قاره آسيا بين مناظرين عظيمين يتنازعانها، وكل منهما ذو بأس شديد، وهما تيمورلنك التتري وبيازيد التركي، فتلاطمت الزوبعتان فأرجفت لهما أفريقيا واضطربت مصر من دويهما.

وطمحت أنظار هذين الفاتحين إلى مصر فبعث كل منهما وفدًا إلى القاهرة، فطلب وفد بيازيد إلى برقوق أن يعاهدهم على السلم وإلى الخليفة المقيم في القاهرة أن يقرهم رسميًّا على سلطنة الأناضول فأجابهم إلى ما طلبوه، أما وفد تيمورلنك فاتخذوا خطة أخرى في مأموريتهم لأنهم استعملوا الخشونة والفظاظة في أقوالهم ومطاليبهم، وطلبوا إليه أن يسلم لهم قرا يوسف وأحمد بن عويس اللذين قد التجآ إليه، فطيب برقوق خاطرهم وأخذهم بالملاينة فازدادوا فجورًا فأمر بقتلهم، فشق ذلك على تيمورلنك فساق جيشه وقدم للانتقام فمر بالرها فافتتحها وقتل من فيها، ثم جاء حلب فأنكى فيها ثم توقف تيمورلنك عن مسيره لغرض في نفسه ليسهل عليه افتتاح مصر. فلم يغفل برقوق عن ذلك فأكثر من الجند والسلاح وتأهب للدفاع أو الهجوم لكنه لم يكد يتم هذه التأهبات حتى أدركته الوفاة بداء الصرع في يوم الجمعة ١٥ شوال سنة ٨٠١هـ وسنه ستون سنة، فأسف عليه الناس أسفًا شديدًا لما كان من عدله ويقظته ورفقه

برعيته. ومن أدلة ذلك أنه خفف عوائد الحبوب وأبطل العوائد التي كانت تؤخذ على الأثمار والفواكه الواردة عن طريق بولاق، وكان كثير التصدق على الفقراء محبًّا للعلم والعلماء، فبنى مدرسة دعاها المدرسة الظاهرية نسبة إليه. وابتنى جامعًا لا يزال إلى الآن معروفًا باسم جامع السلطان برقوق واقعًا بجانب جامع الملك الناصر المتقدم ذكره في شارع النحاسين. وكان له ولع خاص في اقتناء الأسلحة والخيول الجياد والاستكثار من المماليك الشراكسة أبناء جلدته، فنظم منهم فرقة يركن إليها عند الحاجة. وجعل في مصالح الدولة مراتب هذه أهمها:

(١) أتابك العساكر.
(٢) رأس نوبة الأمراء.
(٣) أمير السلاح.
(٤) أمير المجلس.
(٥) أمير الياخور.
(٦) دوادار.
(٧) رأس النوبة الثاني.
(٨) حاجب الحجاب.
(٩) النائب.

وكانت مقاليد الحل والربط بيد هؤلاء التسعة فإذا أجمعوا على أمر أنفذوه ولا مرد لقضائهم.

(٣) سلطنة فرج بن برقوق (أولاً) (من سنة ٨٠١–٨٠٨هـ أو من ١٣٩٨–١٤٠٥م)

فلما توفي السلطان برقوق بايعوا بكر أبنائه فرج زين الدين الملقب بأبي السعادات وسنه ست وعشرون سنة ولقبوه بالملك الناصر. وفي أول حكمه ثار الأتابك يطمش وتنم الفرساني حاكم سوريا، فتواطأ هذا الأخير مع يلبغا السالمي حاكم حلب فاستولى على مضايق فلسطين على نية الاستيلاء على سائر مدنها، إلا أن حدسه لم يتحقق فأخذت منه المضايق وضويق عليه حتى قيد أسيرا وقتل هو وكل دعاته. ولم تكد تنجو مصر من هذه النازلة حتى داهمتها نازلة أشد وطأة وأصعب مراسا؛ فإن تيمورلنك بعد أن

أنهى حروبه في الهند وبغداد وسيواس وملاطية سنة ٨٠٣هـ أمعن في سوريا فاستولى على حلب وحمص بعد حرب شديدة، وفر فرج إلى مصر رغمًا عنه فجمع إليه رجاله وتأهب للدفاع ثم بلغه أن عدوه انشغل عنه بمحاربة بيازيد في الأناضول فسكن روعه ثم جاءته الأنباء بفوز تيمور وانكسار بيازيد وأسره سنة ٨٠٤هـ في وقعة أنقرة، فخارت قواه وقنط من الفرج فبعث إليه تيمورلنك أن يسلم بسلطنة التتر ويبعث إليهم بأحمد وقرا يوسف حالًا وبعث إليه فيلًا هنديًّا، فلم يسع فرج إلا الإذعان لقضاء الله، فأجابه إلى طلبه صاغرًا وأهداه زرافة حبشية معترفًا بسيادة التتر على مصر وقيامه بأحكامها بالنيابة عنهم. أما أحمد وقرا يوسف فقال إنهما احتميا به وحقوق الضيافة تمنعه من تسليمهما فيكون هو الجاني عليهما، لكنه وعد أن يسجنهما عنده فاستقرت سيادة تيمور على مصر. وفي سنة ٨٠٦هـ شرقت مصر بقصور النيل فدهي أهل الصعيد من ذلك بما لا يوصف، حتى إنه مات في مدينة قوص وحدها ١٧ ألف إنسان ومات في مدينة اسيوط ١١ألفًا ونحو ذلك من مدن أخرى. وفي ١٧ شعبان من السنة التالية أدرك تيمور القضاء المبرم في اوترار وتخاصم أبناؤه على الملك، فاغتنم فرج تلك الفرصة للتخلص من سلطة التتر والإفراج عن أحمد وقرا يوسف فأفرج عنهما فسار إلى بلادهما.

ثم أخذ بالتأهب لاسترجاع سوريا بنفسه فلم يكد يتم الاستعداد حتى ضويق عليه في قصره. وسبب ذلك أن المصريين لما رأوا إذعانه لتيمورلنك وتسليمه بسيادته على بلادهم حسبوا ذلك خيانة وضعفًا، وأيقنوا أنه لا يصلح لإدارة الأعمال فأقروا على خلعه وتولية أخيه عز الدين عبد العزيز، وكان أعظم في عيونهم منه، فاجتمعوا تحت لوائه وساروا لمحاصرة أخيه في قصره في ١٦ ربيع أول سنة ٨٠٨هـ وما زالوا يتهددونه حتى تنازل حفظًا لحياته وقد حكم ست سنوات وخمسة أشهر و١١ يومًا.

(٤) سلطنة عبد العزيز بن برقوق (من سنة ٨٠٨–٨٠٨هـ أو من ١٤٠٥–١٤٠٥م)

ثم خرج من قصره واختفى في مكان غير معلوم فظن الناس أنه قتل من الضوضاء والازدحام فبايعوا أخاه ولقبوه بالملك المنصور. ولم يمض شهران من توليته حتى تحققوا خيبة ظنهم به، فملوا من طاعته ومالوا بكليتهم إلى سلفه فاتصل ذلك بفرج فخرج من خبائه فتقدم إليه الناس ورجال الدولة أن يعود إلى منصبه، فعاد في جمادى

الآخرة ونفى أخاه عز الدين إلى الإسكندرية فعاش فيها أشهر قليلة وتوفي في ٧ ربيع آخر سنة ٨٠٩هـ.

(٥) سلطنة فرج بن برقوق (ثانيةً) (من سنة ٨٠٨–٨١٥هـ أو من ١٤٠٥–١٤١٢م)

فلما عاد فرج إلى منصبه وجه انتباهه خصوصًا إلى استرجاع ثقة الأهلين فيه فغزا دمشق وافتتحها ثم فتح غيرها من مدن سوريا، واهتم في راحة الرعية فساد الأمن وسكنت القلوب. فإذا كانت سنة ٨١٣هـ ظهرت في القاهرة ثورة دينية ذهبت بحياته. وتفصيل ذلك أن أحد أمراء المماليك المدعو أبا نصر الملقب بالشيخ المحمودي الظاهري نسبة إلى سيده الأمير محمود أحد أمراء الملك الظاهر برقوق. وكان الملك الظاهر قد عتقه ووعده بالخدامات الحربية فطمحت أبصاره إلى السلطنة، فاستخدم لهذه الغاية الخليفة المستعين بالله وكان قد ولي الخلافة بدلًا من الخليفة المتوكل بالله منذ خمس سنوات. وقد كان الخلفاء العباسيون منذ استئصال شوكتهم من بغداد وإقامة فرعها في القاهرة لا يخرجون في اعتبار الأهالي عن حد السلطة الدينية وكانوا يلقبونهم بالأئمة. فأسر الشيخ المحمودي إلى المستعين بالله انه يمكنه إعادة السلطة السياسية إليه كما كانت لأسلافه وقال له: «إن الناس ميالون إلى ذلك بكليتهم وهم مستعدون لمبايعتكم وتنفيذ أوامركم.» فثار في قلب الخليفة حب السيادة فوافق الشيخ المحمودي، وكان فرج إذ ذاك في دمشق فاتفقا على استقدامه، فأنفذا إليه أولاً أن يتنازل عن الملك فأجاب إن جوابه الوحيد على ذلك إنما هو السيف وأخذ في إعداد مهمات الحرب، ومثل ذلك فعل الخليفة والشيخ المحمودي وتقدم الجيشان لكنهما لم يتلاحما حتى أصدر الخليفة خطًّا شريفًا بتوقيعه، فجاء بما لا يجيء به السيف ونصه: «من الإمام أبي الفضل العباسي المستعين بالله أمير المؤمنين إلى أهل مصر، إننا نصرح بخلع فرج بن برقوق عن سلطنة مصر وسوريا لأن السلطان الحقيقي عليها إنما هو الخليفة سلالة النبي (ﷺ) ونائبه، فطوبى لمن أذعن له وويل لمن أعرض عنه والسلام.»

فلما دار ذلك بين الجيوش أعرضوا عن فرج ولم يبق له نصير، فحاول الفرار فلم ينج فقبض عليه وقيد إلى الخليفة فانتحل له ذنبا يستوجب عليه المحاكمة. وهو أنه كان قد اضطر لكثرة ما أنفقه في محاربة التتر أن يفرض على الأهالي ضرائب فوق العادة، فرفعت عليه عرائض التشكي إلى مجلس الأئمة والفقهاء، أنه اختلس الأهالي

وخرب البلاد وأنه تمرد على الخليفة ظل الله على الأرض، فاتخذ الخليفة هذه التشكيات ذريعة للحكم على فرج بالإعدام فقتلوه في ٢٥ محرم سنة ٨١٥هـ خارج أسوار دمشق وتركوا جثته ملقاة على دمنة هناك.

(٦) سلطنة الإمام المستعين بالله (من سنة ٨١٥–٨١٥هـ أو من ١٤١٢–١٤١٢م)

فأصبحت السلطة الروحية والسياسية بيد المستعين بالله فبايعه الأمراء وقواد الجند ولقبوه بالملك العادل، فاستلم مقاليد الأحكام وجعل الشيخ المحمودي رئيسًا لشوراه. وأخذ في إصلاح الأحوال وتنظيم الأحكام ووجه انتباهه إلى ما يكتسب به ثقة الرعية، فأعاد الأمن إلى البلاد بمقاصة المعتدين وأظهر لياقته لما عهد إليه، فشرع في إصلاح أمور الأحكام وإنصاف المظلومين وبذل العطاء فأحبته الأهالي. أما الشيخ المحمودي فقد كان في باله أنه أقام هذه الثورة خدمة لأغراضه وليس للخليفة، فرأى أنه أصبح بعدها آله بيد ذلك السلطان الجديد، فأضمر له شرًّا ونوى على خلعه، لكنه استخدم الحزم والتأني واغتنام الفرص المناسبة خوفًا من الوقوع في شر أعماله، فعمل على توطيد العلاقات الودية بينه وبين أمراء المماليك والتقرب منهم وإقناعهم تحت طي البساطة والإخلاص أن في هذا الخليفة شيئًا من ضعف الرأي والخمول، فضلًا عن كونه أجنبيًّا عنهم. فاستمال قلوبهم واشتد أزره فأخذ يشكو من منصبه فولاه الخليفة نيابة الملك في ٨ ربيع أول من تلك السنة، فصار أقدر على تنفيذ مآربه، وما زال ساعيًا إلى مطمح أنظاره حتى كثرت أحزابه وأصبحت أَزِمّة البلاد في يده فأجبر الخليفة على مشاركته في السلطنة فأجابه ولقبه بالملك المؤيد، وبعد يسير خطا خطوة أخرى فخلع الخليفة وحبسه في بعض غرف القصر.

(٧) سلطنة الشيخ المحمودي (من سنة ٨١٥–٨٢٤هـ أو من ١٤١٢–١٤٢١م)

فلم يستطع المستعين بالله أدنى مقاومة لكنه كتب سرًّا إلى نوروز أحد أصدقائه القدماء وكان قد ولاه سوريا يستنجده، فقدم نوروز مسرعًا إلى القاهرة في جيش فرأى أنه يقصر عن مناواة المحمودي، فأوعز إلى الخليفة أن يستخدم الوسائط الدينية كما فعل المرة الماضية، وكان الشيخ المحمودي في دمشق فأصدر منشورا بحرمانه، فاغتنم المشايخ والأمراء فرصة غيابه وجاهروا بخلعه. وبلغ ذلك الشيخ المحمودي فأسرع

إلى القاهرة فخافه المشايخ والعلماء وأنكروا مجاهرتهم بحرمانه، وقالوا: إن الخليفة أولى بذلك الحرمان وألحوا على معاقبته لأنه تمرد على سلطانهم فخلعوه من السلطنة والخلافة وسجنوه ثم نفوه إلى الإسكندرية سنة ٨١٨هـ وأقاموا أخاه داود خليفة مكانه ولقبوه بالإمام المعتضد بالله، فعاد الشيخ المحمودي على كرسي السلطنة وأخذ يسعى إلى اكتساب ثقه الأهلين، فاتبع خطة الخليفة المستعين فأنصف ورفق فأمنت الرعية وسعدت البلاد، وما زالت الحال كذلك ثماني سنوات وخمسة أشهر وفي ٩ محرم سنة ٨٢٤هـ توفي السلطان الشيخ المحمودي. وكان محبًّا للعلماء يكرم مثواهم. وله بنايات جميلة من جملتها الجامع المسمى جامع المؤيد بالقرب من باب زويلة وقد جدد بناؤه، وهو كثير النقوش ولم يبق من البناء القديم إلا إيوان القبلة. وبعد وفاته عادت الأمور إلى مجراها الأول من القلاقل فتولى على السلطنة بعده ثلاثه سلاطين لم يحكموا إلا مدة قصيرة.

(٨) سلطنة أحمد بن المحمودي ثم سيف الدين تتر ثم محمد بن تتر (من سنة ٨٢٤–٨٢٥هـ أو من ١٤٢١–١٤٢٢م)

أولهم ولده شهاب الدين أحمد الملقب بالملك المظفر، وفي شوال من تلك السنة تخلى عن الملك لوصيه وحميه سيف الدين تتر الملقب بالملك الظاهر، وهذا توفي في ذي الحجة من السنة المذكورة، فبويع ابنه ناصر الدين محمد ولقب بالملك الصالح وبعد أربعة أشهر خلعه وصيه سيف الدين برس باي فقضى باقي حياته في الشقاء.

(٩) سلطنة الملك الأشرف برس باي (من سنة ٨٢٥–٨٤١هـ أو من ١٤٢٢–١٤٣٧م)

وبعد خلعه اختلف الأمراء على من يخلفه فتنحى برس باي حتى أهلك الأحزاب بعضها بعضا فتسلق السلطنة غنيمة باردة. فبويع في ٨ ربيع آخر سنة ٨٢٥هـ ولقب بالملك الأشرف، وقد كان برس باي مملوكًا أحبه سيده الملك الظاهر تتر فأعتقه ورقاه حتى جعله وصيًّا على ابنه. وفي أول حكمه تزايد وفاء النيل حتى غمر الأرض بالخيرات فكثرت الحبوب وشبع الفقراء وكان برس باي كالشيخ المحمودي حكمة ورفقًا، وقد رمم عدة مدن وشاد في القاهرة عدة بنايات منها الجامع المعروف بجامع الأشرفية

تجاه سوق العطارين ابتدأ في بنائه سنة ٨٢٦هـ. وقد تمكن برس باي لحسن سياسته وحزمه من استبقاء السلطنة بيده مدة طويلة والبلاد في سكينة، إلا في سنة ٨٢٧هـ إذ ثار الأمير بنيق النجاشي وكان قد ولاه حكومة دمشق. غير أن تلك الثورة ما لبثت أن ظهرت حتى اضمحلت وعوقب الثائرون بمساعدة أمير زنجي يقال له عبد الرحمن، فولاه برس باي على سوريا بدلا من النجاشي، وكانت هذه الثورة أول القلاقل وآخرها في أيامه. أما محارباته مع الدول الأخرى فجديرة بالاعتبار لأنه جرد على الإفرنج عدة تجريدات وتغلب عليهم، فأخضع جزيرة قبرص وحمل الملك جان لوسينيان الثالث على الاعتراف بسلطانه وفرض عليه الجزية، وقد عقد مع ملوك الإفرنج وسلطان آل عثمان إذ ذاك مراد بن محمد عدة معاهدات سلمية تدل على عظيم شوكته، فكانت مصر في أيامه سعيدة داخلًا وخارجًا. وقد قال بعض المؤرخين إن الملك الأشرف برس باي أجدر الملوك الشراكسة بالمدح لأنه كان أرفعهم همة وأشدهم عزيمة وأكثرهم تدربًا في الأحكام، ومما يمتدح عليه أنه أبدل جميع التذللات التي كانت تقدم للملوك قبله بتقبيل اليد فقط. وبعد أن حكم ١٧ سنة و٨ أشهر و٦ أيام قضى يوم السبت في ١٣ ذي الحجة سنة ٨٤١هـ وسنه ستون سنة.

(١٠) سلطنة يوسف بن برس باي (من سنة ٨٤١–٨٤٢هـ أو من ١٤٣٧–١٤٣٨م)

فبويع ابنه جمال الدين يوسف الملقب بأبي المحاسن ولقب بالملك العزيز، وبعد ثلاثة أشهر من مبايعته تخاصم مماليكه وسيف الدين جقمق أتابك جيشه خصامًا انتهى بعزله ومبايعة جقمق في ١٩ ربيع أول سنة ٨٤٢هـ.

(١١) سلطنة الملك الظاهر جقمق (من سنة ٨٤٢–٨٥٧هـ أو من ١٤٣٨–١٤٥٣م)

وكان سن جقمق اذ ذاك ٦٩ سنة ولقب بالملك الظاهر وبعد سنتين من حكمه أصيبت مصر بطاعون انتشر في سائر أنحائها. وفي سنة ٨٤٦هـ توفي الإمام المعتضد بالله وكان بارًّا تقيًّا، وأوصى بالخلافة بعده إلى أخيه بالرحم، فبايعوه ولقبوه بالمستكفي بالله، وكان صديقًا للسلطان جقمق، وبعد ثماني سنوات من خلافته توفي سنة ٨٥٤هـ وكان

كأخيه تقى وبرًّا حتى تخاصم الأعيان والكبراء تسابقًا إلى حمل نعشه وقت الجنازة حتى السلطان جقمق فإنه حمل به على منكبيه. فبويع أخوه ولقب بالقائم بأمر الله. كان سير هذا الخليفة مغايرًا لسير سابقيه فأبغضه السلطان وخشي من دسائسه، وكان قد تجاوز الثمانين من سنه ولم تعد فيه عزيمة على مقاومة الدسائس، فتنازل عن السلطنة لابنه فخر الدين عثمان وتوفي في ٢٩ صفر سنة ٨٥٧هـ، وهي السنة التي فتح فيها السلطان محمد بن مراد القسطنطينية وباد مملكة الرومان.

(١٢) سلطنة عثمان بن جقمق (من سنة ٨٥٧–٨٥٧هـ أو من ١٤٥٣–١٤٥٣م)

وبويع فخر الدين عثمان ولقب بالملك المنصور، أما الخليفة فلم ينفك عن دسائسه طمعًا بالسلطة، فدعا إليه زمرة من الأمراء وحملهم على نبذ طاعة الخليفة على أمل أن ينال بذلك ما ناله المستعين بالله، فانتشبت الثورة وخلع الملك المنصور عثمان في غرة شهر ربيع آخر من تلك السنة بعد أن حكم شهرًا ويومًا. أما الخليفة فخاب انتظاره وحبطت مساعيه فغادرته الأحزاب وبايعوا مملوكًا مسنًّا اسمه أبو النصر ينال ولقبوه بالملك الأشرف.

(١٣) سلطنة الملك الأشرف ينال (من سنة ٨٥٧–٨٦٥هـ أو من ١٤٥٣–١٤٦٠م)

فقال الخليفة في نفسه إن هذا السلطان شيخ فلننتظرن وفاته إنه لا يلبث أن يصيب حتفه، فانتظر ست سنوات فلم يمت فعمد إلى الدسيسة فاتصل بالوزير بلجيوني فأعلم السلطان بأمره فاستحضر الخليفة وقرعه ثم أمر بخلعه عن الخلافة. فقال الخليفة: «من أين لك أن تخلع الخلفاء ولهم وحدهم أن يولوا ويعزلوا.» فلم يجبه إلا بالنفي إلى الإسكندرية فبقي فيها مدة ثم مات، فبايعوا أخا المعتضد بالله ولقبوه بالمستنجد بالله وكان حكيمًا معتدلًا وعاش السلطان ينال بعد ذلك سنتين ولى وعزل أثناءها كثيرًا من الوزراء ثم توفي يوم الخميس ١٥ جمادى الأولى سنة ٨٦٥هـ بعد أن حكم ٨ سنوات وشهرين وستة عشر يومًا.

(١٤) سلطنة أحمد بن ينال (من سنة ٨٦٥–٨٦٥هـ أو من ١٤٦٠–١٤٦١م)

فتولى بعده ابنه شهاب الدين أحمد الملقب بأبي الفتح وكان قد تعاطى الأحكام في آخر أيام أبيه. وترى في شكل ٢-١ صورة نقود مضروبة في عهد شهاب الدين أحمد يوم كان يتعاطى الأحكام في حياة أبيه، فلما بويع لقب بالملك المؤيد، ولكنه لم يحكم إلا أربعة أشهر فعزل في ١٨ رمضان من تلك السنة وبويع سيف الدين خوش قدم ولقب بالملك الظاهر.

شكل ٢-١: نقود أبي الفتح والأشرف.

(١٥) سلطنة الظاهر خوش قدم (من سنة ٨٦٥–٨٧٢هـ أو من ١٤٦١–١٤٦٧م)

ويعرف خوش قدم هذا بالرومي لأنه يوناني الأصل وبالناصري لأنه كان من مماليك الملك الناصر، وكان محبًّا للآداب اليونانية محافظًا عليها وكان حكيمًا بارًّا حليمًا محبًّا لرعيته ساهرًا على راحتهم، ولم يكن يستوزر إلا الذين اختبر نزاهتهم ونشاطهم فأحبته الرعية وأجمعوا على طاعته والإخلاص له. ويقال بالجملة إن هذا السلطان من أفضل سلاطين مصر وقد اقتدى به رجال دولته فساد الأمن. أما الخليفة فلم يكن يتجاوز سلطته الدينية فحكم خوش قدم ست سنوات ونصف كلها سلام ونعيم، وتوفي في ١٠ ربيع أول سنة ٨٧٢هـ وسنه ستون سنة فأسف عليه الناس كثيرًا.

(١٦) سلطنة الملك الظاهر بلباي ثم الظاهر تمار بوغا (من سنة ٨٧٢–٨٧٢هـ أو من ١٤٦٧–١٤٦٧م)

فبايعوا أبا سعيد بلباي ولقبوه بالملك الظاهر فكان سميًّا لسابقه بالاسم لا بالفعل، فجاء من السيئات أكثر مما جاء ذاك من الحسنات لأنه كان مستبدًّا عاتيًا لا يغادر كبيرًا ولا صغيرًا فكرهته الناس. ولم يمض ٦٦ يومًا من توليته حتى خلعوه وذلك في ١٧ جمادى الأولى من تلك السنة وبايعوا الأمير أبا سعيد تمار بوغا الملقب بالظاهري ولقبوه بالملك الظاهر أيضًا، فكان حظه من الملك كحظ سلفه لأنه خلع بعد شهرين من توليته وبايعوا الأمير قايت باي الملقب بالمحمودي وبالظاهري ولقبوه بالملك الأشرف.

(١٧) سلطنة الملك الأشرف قايت باي (من سنة ٨٧٢–٩٠١هـ أو من ١٤٦٧–١٤٩٥م)

فتوالى على مصر في سنة ٨٧٢هـ أربعة سلاطين. أما السلطان الاخير فمكث على سرير السلطنة مدة طويلة رغمًا عما كانت عليه البلاد إذ ذاك من الاضطراب. وكان قايت باي مملوكًا محررًا من مماليك جقمق وكان لعلو همته وحسن سجاياه قابضًا على أزمة الأحزاب، فكانت البلاد آمنة مطمأنة إلا أنها اضطربت بخبر انتصار محمد الثاني العثماني على اوزون حسن ملك الفرس. وكان بين الفرس والمصريين تحالف فتنبأ قايت باي بأن ذلك التحالف سيكون سببًا لعزم العثمانيين على فتح سوريا، فأرسل حامية كبيرة إلى الحدود فأجل العثمانيون عزمهم لانشغالهم إذ ذاك بفتح البلاد النصرانية. أما قايت باي فخاف سوء العقبى ولم ير سبيلًا لرفع المسئولية عنه إلا بالتنازل عن الملك، فأدرك الأمراء شدة احتياجهم إليه في مثل تلك الأحوال الصعبة فأجبروه على قبول السلطنة ولم يكد يعلوها حتى جاءته الأنباء بانتصار محمد الثاني على الإفرنج وعزمه على فتح سوريا وذلك سنة ٨٨٥هـ. لكنه لم يخرج من بر الأناضول حتى داهمته المنية في مدينة طيقور جابر. وتخاصم ابناه بيازيد وجم (أوزيزم) على الملك فانشغلا عن الفتح، فاغتنم قايت باي تلك الفرصة للانسحاب فعاد بجيشه إلى مصر.

وما زال الخصام يتعاظم بين ابني محمد حتى كانت بينهما واقعة بني شهر فانهزم جم حتى أتى مصر فالتجأ إلى قايت باي فأكرم وفادته ثم علم أن ذلك الإكرام يهيج حاسة الانتقام في بيازيد، فقال في نفسه: «إذا كان لا بد لنا من محاربة

العثمانيين فلنكن مهاجمين أولى من ان نكون مدافعين» فجعل يناوئ الأتراك ويقطع السبل على قوافلهم الناقلة الحجاج إلى الحرمين حتى قبض على وفد هندي مرسل في مهمة سياسية إلى بيازيد، واستولى على أدنه وترسوس وكانتا في حوزة العثمانيين. أما بيازيد فكان واقفًا بالمرصاد ينتحل حجة لمهاجمة المصريين فجاءت تلك الإجراءات طينة على عجينة، إلا أنه رأى أن يأتيهم من باب الحزم فأنفذ إليهم رسلًا في طلب التعويض عما سببوه من الخسائر والأضرار فأرجع قايت باي الرسل وبعث يهاجم الجيوش العثمانية، فقاومته أشد مقاومة وأرجعت جيشه إلى ملاطية فأنجدهم قايت باي بخمسة آلاف رجل فعادوا إلى العثمانيين وهم في مضايق الجبال فهجموا عليهم بغتة وذبحوا منهم عددًا كبيرًا وفر الباقون وتحصنوا في ترسوس وأدنه، فاتصل ذلك بقايت باي فأرسل الأمير الأزبكي في نجدة لإخراج العثمانيين من تينك المدينتين فسار وحارب وفاز، فشق ذلك على السلطان بيازيد وآلى على نفسه إلا أن يسترجع ترسوس وأدنه، فأنفذ جيشًا كبيرًا تحت قيادة صهره أحمد وهو ابن أمير بوسنا ولد في البانيا ثم اعتنق الإسلام وأخذ يرتقي في أعمال الدولة حسب استحقاقه حتى تمكن مع صغر سنه وكونه غير مولود في الإسلام من قيادة هذه الحملة لمحاربة الجيوش المصرية. فلما وصل إلى معسكر الأزبكي اقتتل الجيشان فهجم أحمد هجمة قوية إلا أن رجاله لم يستطيعوا الثبات ففازت الجيوش المصرية وأسر أحمد بعد أن جاهد جهادًا حسنًا، فعاد الأزبكي بمأسوره إلى مصر ظافرًا فبنى جامعه المشهور المعروف بجامع الأزبكية وإليه ينسب ثمن الأزبكية وحديقة الأزبكية، وكانت في أيامه بركة يتجمع إليها الماء في أيام الفيضان وستأتي كيفية تحويلها إلى ما هي عليه الآن.

فلما بلغ بيازيد ما كان من انكسار جيوشه استشاط غضبًا وجند جندًا كبيرًا جعله تحت قيادة علي باشا لمحاربة المصريين، فسارت تلك الحملة من الأستانة فعبرت البوسفور في ٣ ربيع آخر سنة ٨٩٣هـ ونزلت في قرمان فاتصل خبرها بقايت باي فأوجس خيفة فعمد إلى جانب المصالحة فأنفذ إلى بيازيد صهره أحمد واسطة لعقد شروط المصالحة فرفض بيازيد ذلك رفضًا كليًّا، وسار حتى التقى بالمصريين في أدنه وترسوس فحاربهم وفاز عليهم واسترجع المدينتين الواحدة بعد الأخرى بعد أن أهرق دماء غزيرة، ثم سار إلى أرمينيا الصغرى وأخضعها وحاصر عاصمتها فافتتحها بعد أن دافعت دفاعًا قويًّا وأسر حاكمها وأرسله بعد ذلك إلى مصر بدلًا من الأمير أحمد. فبعث قايت باي الأزبكي ثانية لدفع العثمانيين فواقعهم في ترسوس فغلبوه أولًا ثم عاد

إليهم وفاز بهم وأعادهم القهقرى وعاد إلى القاهرة ظافرا فخلع عليه قايت باي. ثم رأى أن يغتنم كونه ظافرًا لمصالحة العثمانيين فبعث إلى بيازيد في ذلك فأجابه متهددًا وطلب إليه أن يتنازل له عن ترسوس وأدنه وإنه إذا لم يفعل يدعو الناس إلى الجهاد فيجتمع تحت لوائه كل من يدعو لآل عثمان فيجيء مصر ويفتحها فتحًا مبينًا. فخاف قايت باي وتنازل عن المدينتين ارتضاء بأهون الشرين وكان ذلك سنة ٨٩٦هـ.

وعاش قايت باي بعد مصالحة الدولة العثمانية خمس سنوات وتوفي في ٢٢ ذي القعدة سنة ٩٠١هـ بعد أن حكم ٢٩ سنة وأربعة أشهر وعشرين يوما فبكاه الناس. ومن آثاره جامعه المعروف باسمه إلى هذا العهد في القرافة خارج القاهرة. وفيه مقام قايت باي وهو مثال لما بقي من مدافن المماليك في تلك الجهة. وبنى قايت باي جامعًا في جزيرة الروضة لا يزال يشاهد هناك إلى هذا اليوم.

(١٨) سلطنة محمد بن قايت باي ثم قنسو خمسمية ثم قنسو أبي سعيد ثم قنسو جان بلد ثم الملك العادل طومان باي (من سنة ٩٠١–٩٠٦هـ أو من ١٤٩٥–١٥٠١م)

وتولى بعد قايت باي ابنه أبو السعادة محمد ولقب بالملك الناصر ولم يجلس على سلطنة مصر رجل أقل لياقة لها منه، فإنه كان أحمق جبيصًا وحشيًّا لا ديدن له إلا الانغماس في الملذات الحيوانية ولو كلفه ذلك ارتكاب أشر الآثام. وقد زادت قحته حتى سلخ جلد أحد مماليكه حيًّا فثار عليه المماليك وخلعوه بعد أن حكم ستة أشهر وبايعوا الأمير قنسو الملقب بخمسمية لأنه ابتيع بالأصل بخمسمائة دينار ولقبوه بالملك الأشرف، وبعد خمسة أشهر تنازل عن الملك عجزًا فأعادوا الملك الناصر محمد ثانية لكنه لم يبق إلا ١٨ شهرًا ونصف فذبحه المماليك في ١٦ ربيع أول سنة ٩٠٤هـ وبايعوا عم قنسو واسمه قنسو الثاني الملقب بأبي سعيد ولقبوه بالملك الظاهر، ولم يقبل هذا المنصب الخطر إلا رغمًا عنه وبعد عشرين شهرًا وبضعة أيام عزلوه، وبايعوا قنسو الثالث جان بلد ولقبوه بالملك الأشرف ولم يحكم إلا سبعة أشهر ثم خلع في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٩٠٦هـ فأقام أمراء دمشق الأمير سيف الدين طومان باي وكان من مماليك قايت باي ولقبوه بالملك العادل، فوافقهم أمراء القاهرة على ذلك. وبعد ثلاثة أشهر أضمر له المماليك مكيدة يقتلونه بها فعلم هو بذلك ففر طلبًا للنجاة فأوى إلى مكان ظنه ملجأ حصينًا مكث فيه أربعين يوما ثم اكتشف عليه المماليك وقتلوه في ذي القعدة سنة

٩٠٦هـ، ثم اجتمع المماليك والأعيان وأرباب الدولة وتداولوا فيمن يجب أن يختاروا ليحكم فيهم من أهل اللياقة، فأقروا على الأمير قنسو الرابع الملقب بالغوري وكان هو أيضًا من مماليك قايت باي وكان رجلًا تقيًّا مخلصًا محترمًا من الناس عفيفًا غير عالم بما كان يتخاصم عليه الأمراء وما كانوا يدسونه من الدسائس. فلما بلغه أمر مبايعته انذهل ورفض قائلًا للذين انتخبوه: «إني لا أخالف لكم أمرًا إنما أراني غير لائق بهذا المنصب لأني لم أعتد معاناة الأحكام والأمر والنهي.» فأجابوه إن صدق نيته وإخلاصه وثقة الناس فيه كافية لاستحقاقه هذا المنصب. فلم ير بدًّا من القبول لكنه قال لهم: «أكون في غاية السرور إذا جئتموني يومًا تنبئوني بالإقالة من هذا المنصب، فأرجع إلى ما اعتدته من معيشة السكينة.» فولوه في غرة شوال من تلك السنة ولقبوه بالملك الأشرف أيضًا.

(١٩) سلطنة قنسو الغوري (من سنة ٩٠٦–٩٢٢هـ أو من ١٥٠١–١٥١٦م)

فاستلم الغوري مقاليد الأحكام وأخلص في الحكم فاطمأنت البلاد وسكن حالها، فأخذ في إصلاح شأنها فابتنى في القاهرة جامعًا ومدرسة ينسبان إليه وهما مدرسة الغورية وجامع الغورية في أول شارع الغورية في السكة الجديدة، كل منهما إلى جانب من الطريق. فإلى الشرق البناية التي كانت فيها المدرسة ويليها إلى الجنوب مدفن فيه مقام بعض أعضاء عائلته. وإلى الغرب الجامع ويظهر للناظر عندما يشرف عليه إنه هائل وهو مبني على مثال جامع قايت باي وعلى القبلة كتابة كوفية. وقد رمم بمساعي جمعية حفظ الآثار وإلى الشمال سبيل جميل. ثم كانت الحوادث السياسية فتوقف الغوري عن إتمام ما كان يقصده من البناء والتحسين، فإن البرتغاليين لما استولوا على بعض بلاد الهند أثقلوا على العلاقات التجارية بينها وبين مصر، فجهز قنسو الغوري إلى محاربتهم حملة عظيمة ذهبت غنيمة باردة لجيوش الإفرنج في البحر الأحمر.

وفي سنة ٩١٨هـ جاء كركود أخو السلطان سليم بن بيازيد (سليم الأول) إلى مصر ملتجأ إليها بعد أن تخاصم مع أخيه على الملك كما حصل بجم وبيازيد المتقدم ذكرهما. فترحب به قنسو الغوري ترحابًا عظيمًا وجهزه بعشرين بارجة بحرية لافتتاح القسطنطينية فذهبت هذه العمارة أيضًا غنيمة لمراكب أورشليم في البحر المتوسط ولم تكن النتيجة إلا إثارة غضب السلطان سليم على مصر فجهز إليها، وابتدأ بافتتاح الحدود السورية وأرسل إلى مصر رسائل التهديد. فاتحد الغوري مع ملك الفرس

إسماعيل شاه على قهر العثمانيين وكان الفرس في حرب معهم إلا أن الجيوش العثمانية لم تبال بكثرة العدد فشتتت الجيشين وأي تشتيت. فعمد قنسو الغوري إلى مخابرة العثمانيين بأمر الصلح على أي وجه كان وبعث إلى السلطان سليم بذلك، فسارت الرسل حتى أتوا السلطان سليم فخروا سجدًا وخاطبوه بأمر الصلح فقال لهم وقد استشاط غيظًا: «لقد فات الأوان انهضوا وارجعوا إلى سلطانكم وقولوا له إن الرجل لا تعثر بحجر واحد أكثر من مرة واحدة. وها أنا ذاهب إلى القاهرة فليستعد للدفاع إن كان له أهلًا.» فعادوا وأخبروا بما كان فجمع إليه رجاله وسار لملاقاة الجيوش العثمانية فالتقى بها في مرج دابق قرب حلب فانتشبت الحرب هناك، وأظهر الغوري بسالة وإقدامًا عظيمين حتى أوشكت رجاله من الاستظهار فمنعتها مدافع العثمانيين من ذلك، ولم يكن سلاح المصريين إلا الرماح والحراب والسيوف فتشوش نظامهم ووقع الرعب في قلوبهم وانحاز قائدا جناحيهم إلى العثمانيين، وكان الغوري قائدًا لقلب الجيش فاضطر إلى الفرار فحول شكيمة جواده فسقط عنه لشدة الازدحام وذهب قتيلًا تحت أرجل الخيل في ٢٥ رجب سنة ٩٢٢هـ بعد أن حكم مدة ١٥ سنة وتسعة أشهر و٢٥ يومًا.

(٢٠) سلطنة الملك الأشرف طومان باي (من سنة ٩٢٢–٩٢٣هـ أو من ١٥١٦–١٥١٧م)

وكان السلطان قنسو الغوري قبل مبارحته القاهرة هذه المرة قد استخلف عليها ابن أخيه طومان باي (الثاني) فلما اتصل خبر تلك الموقعة بالأمراء بايعوا طومان باي ولقبوه أيضًا بالملك الأشرف وكان حازمًا باسلًا. فلما وصلت بقية الجيوش المنهزمة إلى القاهرة أمر بإعداد حملة أخرى لمحاربة العثمانيين. وكان العثمانيون في سوريا قد توقفوا للاستراحة فظن طومان باي أن الرمال المتراكمة بين سوريا ومصر تحول بين العثمانيين وما يريدون. إلا أن الامر لم يكن كما ظن لأنه لم يكد يتم إعداداته حتى أتاه كتاب السلطان سليم إلى القاهرة ونصه:

من السلطان سليم خان ابن السلطان بيازيد خان سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان إلخ، إلى طومان باي الشركسي

«الحمد لله. أما بعد فقد تمت إرادتنا الشاهانية وباد إسماعيل شاه الهرطوقي. أما قنسو الكافر الذي حملته القحة على مناوأة الحجاج فقد نال

جزاءه منا ولم يعد لدينا إلا أن نتخلص منك فإنك جار معاد والله سبحانه وتعالى يساعدنا على معاقبتك، فإذا أردت اكتساب رحمتنا الملوكاتية اخطب لنا واضرب النقود باسمنا وتعال إلى أعتابنا واقسم على طاعتنا والإخلاص لنا وإلا ...»

فلما قرأ طومان باي الكتاب وما في ذيله من التهديد المستتر استشاط غيظًا وأصر على المقاتلة وكان عالمًا بعجزه لكنه فضل الموت في ساحة الحرب على التسليم. فزاد في حصون دمياط وغيرها من الحدود السورية وجمع كل ما أمكنه جمعه من الرجال وسار لملاقاة العثمانيين حتى أتى الصالحية فعسكر هناك. أما السلطان سليم فسار من مرج دابق وافتتح غزة والعريش والقطيعة. ثم علم بمقر الجيوش المصرية في الصالحية وما هم فيه من العزم على المدافعة لشدة اليأس فعرج بجيشه تاركًا الصالحية عن يمينه وسار حتى أتى الخانكاه على بضع ساعات من القاهرة. فلما بلغ طومان باي تقدم العثمانيين إلى هذا القدر عاد بجيشه لمهاجمتهم من الوراء فالتقى الجيشان في سهل قرب بركة الحج يوم الجمعة في ٢٩ ذي الحجة سنة ٩٢٢هـ واقتتلا طويلًا والمصريون يحاربون ببسالة شديدة لكنهم لم يكونوا يعرفون البارود ولا المدافع كما قدمنا فكانت الغلبة للعثمانيين ففر المصريون إلى القاهرة وعسكر العثمانيون في الروضة. فجمع إليه طومان باي عددًا كبيرًا من العربان بعد أن أرضاهم بالمال وهجم على معسكر السلطان سليم هجمة اليأس فلم ينل هذه المرة غير ما نال في المرات الماضية، فعاد إلى القاهرة على نية الحصار فزاد في حصونها واستحكاماتها وحصن القلعة تحصينًا عظيما وأقام في كل شارع وفي كل بيت طابية وحمل السلاح كل من يستطيع حمله للمدافعة عن الوطن. ولكن رغمًا عن كل هذه الإعدادات وعما أظهره طومان باي من البسالة والإقدام وما سعى إليه أمراؤه لم تنج القاهرة من يد العثمانيين فإنهم دخلوها عنوة وأمعنوا فيها قتلًا ونهبًا وحرقًا واستلموا القلعة. أما طومان باي فتمكن من الفرار على معدية قطع بها إلى الجيزة ثم سار منها قاصدًا الإسكندرية فقبض عليه بعض العربان الرحل وباعوه للعثمانيين، فاستحضره السلطان سليم مغلولًا ونظر إليه فإذا هو في حالة الكدر وقد علا وجهه القنوط لما حل ببلاده من الذل والدمار، فتحركت عواطف السلطان سليم فأمر بأن تحل قيوده وأن يؤذن له بالحضور في مؤتمرات كان يعقدها السلطان سليم لأجل المداولة في أمر البلاد، فكان يسأله مسائل كثيرة تتعلق بحصولات البلاد وخراجها وإدارتها وبقي الحال كذلك نحو عشرة أيام، وفي اليوم العاشر رأى

السلطان سليم أنه لم يعد في احتياج إلى مشورة طومان باي فأمر بشنقه وذلك في ١٩ ربيع أول سنة ٩٢٣هـ فعلقوه تحت رواق باب زويلة بكلاب من حديد كان باقيًا هناك إلى عهد قريب.

وبقتل طومان باي انتهت دولة المماليك الشراكسة أو البرجية بعد أن تسلطوا نحو ١٣٩ سنة، ومن ذلك الحين أصبحت مصر إحدى الإيالات العثمانية الكبيرة. وبقيت جثة طومان باي ثمانية أيام معلقة ليراها الناس.

الفصل الثالث

الدولة العثمانية

من سنة ٩٢٣–١٢٠٣هـ أو من ١٥١٧–١٧٨٩م

وقد كانت دولة المماليك الثانية التي بادت بقتل طومان باي أكثر عربدة وأقل اشتهارًا بالأعمال الحربية من الأولى، لكنها ذهبت شهيدة الشرف بالمدافعة عن بلادها ورعاياها كالأيوبيين. أما مصر فاستعاضت بدولة آل عثمان الذين لم يبخسوها حقها ولم يألوا جهدًا في إعادة الأمن إليها والتعويض عما خسرته من المال والرجال.

(١) سلطنة سليم بن بيازيد (من سنة ٩٢٣–٩٢٦هـ أو من ١٥١٧–١٥٢٠م)

وأمر السلطان سليم بدفن طومان باي قرب قبر قنسو الغوري وبعد دفنه بثلاثة أيام دخل السلطان سليم عاصمة الديار المصرية ظافرًا في غاية ربيع أول سنة ٩٢٣هـ. وبعد يسير نزل إلى الإسكندرية في فرقة من جيوشه لوضع الحماية عليها. ثم عاد إلى القاهرة ومكث فيها إلى ٢٠ شعبان من تلك السنة فبارحها قاصدًا الروملي. ويقال إنه نقل معه ألف جمل محملة ذهبًا وفضة فضلًا عن أسلاب أخرى وهدايا قدمت له. وقبل مبارحته إياها جعل فيها حكومة منظمة فأصبحت مصر إيالة عثمانية سياسيًّا ودينيًّا.

وكان فيها من الخلفاء العباسيين إذ ذاك محمد المتوكل على الله (الثالث) الخليفة الثامن عشر من الدولة العباسية الثانية. وكيفية توصل الخلافة إليه أن الإمام المستنجد بالله الخليفة الخامس عشر الذي تولى الخلافة في أيام ينال سنة ٨٥٩هـ كما تقدم توفي في ٢٤ محرم سنة ٨٤٤هـ بعد أن تولاها ٢٥ سنة وولي مكانه الخليفة عبد

العزيز بن يعقوب حفيد الخليفة العاشر المتوكل على الله ولقب بلقب جده. ثم توفي يوم الجمعة في ٢ صفر سنة ٩٠٣هـ فخلفه الخليفة أبو صابر يعقوب الملقب بالمستمسك بالله ثم خلف هذا نحو الفتوح العثماني الخليفة محمد المتوكل على الله المتقدم ذكره. فلما فتح العثمانيون مصر رأى السلطان سليم الفاتح أن نصره لا يؤيد إلا إذا قبض على الأزمة الدينية. فاستخرجها من أيدي الخلفاء العباسيين فصارت الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين وأول خلفائهم السلطان سليم. وأما الخليفة العباسي فقيد إلى الأستانة وخصص له راتب معين لنفقاته وقبل وفاة السلطان سليم بيسير عاد المتوكل إلى مصر وعاش فيها منفردًا إلى أن توفاه الله سنة ٩٤٥هـ وهو آخر الخلفاء العباسيين.

وأخذ السلطان سليم في تأييد سلطته في مصر ليأمن من تمردها وتلاعب ذوي الأغراض فيها، وكان قد جعل عليها حاكمًا يلقب بالباشا إليه مرجع الحل والعقد. وكان من جملة الذين انحازوا إلى العثمانيين في وقعة مرج دابق أمير يقال له خير بك وكان من كبار رجال قنسو. فلما فتح الله على العثمانيين ولاه السلطان سليم على مصر بلقب باشا. ثم خشي أن تفرد هذا الحاكم بالأمر مع بعد مصر عن الأستانة ربما يكونان داعيًا لعصيانه.

فعمل الفكرة فيما يكفيه مؤنة هذا الخطر فاهتدى إلى طريقة تضمن له ذلك. وهي أن يجعل في مصر ثلاث إدارات كل منها تراقب أعمال الآخريين فلا يخشى من اتحادها وتمردها.

فالقوة الأولى: «الباشا» وأهم واجباته إبلاغ الأوامر السلطانية لرجال الحكومة وللشعب ومراقبة تنفيذها.

والقوه الثانية: «الوجاقات» فإنه أقام في القاهرة وفي المراكز الرئيسية من القطر ستة آلاف فارس وستة آلاف ماش بالبنادق جعلها ستة وجاقات «فرق» تحت قيادة وأوامر خير الدين أحد قواد العثمانيين العظماء وأمره أن يقيم في القلعة ولا يخرج منها لأي سبب كان، وواجبات هذه الوجاقات حفظ النظام في القطر المصري والدفاع: عنه وجباية الخراج. وقد رتبها على الوجه الآتي

(١) وجاق المتفرقة: وهو مؤلف من نخبة الحرس السلطاني.

(٢) وجاق الجاويشية: وهو مؤلف في الأصل من صف ضابطان جيش السلطان سليم فعهد إليهم جباية الخراج.

(٣) وجاق الهجانة.

(٤) وجاق التفقجية: وهم ناقلو البنادق.

(٥) وجاق الانكشارية: وهم أخلاط من نخبة القبائل الخاضعة للدولة العثمانية وكانوا يعرفون أيضًا بالمستحفظين لإناطة محافظة البلاد بهم.

(٦) وجاق العزب.

وكان كل من هذه الوجاقات مؤلفًا من أفراد يقال لهم «وجاقلية» واحدهم «وجاقلي» على كل وجاق منها ضابط يلقب بالأغا يصحبه الكخيا والباش اختيار والدفتردار والخزندار والروزنامجي. ومن اجتماع هؤلاء الضباط من سائر الوجاقات يتألف مجلس شورى الباشا فلا يقضي أمرا إلا بمصادقتهم. أما هم فلهم أن يوقفوه عن الإجراء وأن يستأنفوا إلى ديوان الأستانة عند الاقتضاء. ولهم أيضًا أن يطلبوا عزله حالما يشتبهون بمقاصده.

أما القوة الثالثة: «فالمماليك» وهم بقايا الدولتين السالفتين والفائدة منهم حفظ الموازنة بين الباشا والوجاقات لأنهم في الأصل أعداء لكلا الفريقين ومن غرضهم الانتصار للفريق الأضعف ليمنعوا القوي من الاستبداد. وقد كان القطر المصري منقسمًا إلى ١٢ «سنجقلية» (مديرية) يحكم كلًّا منها حاكم يقال له «سنجق» أو «بك» يعينه الديوان (وهو مجلس شورى الباشا) من أمراء المماليك. ولا غرو أن تقاطع المصالح على هذه الصورة واختلاطها مع تعداد الآمرين مما يقود إلى القلاقل والمتاعب، أما الدولة العثمانية فقد اجتنت راحة من هذا التعب لأنها كانت على ثقة من استبقاء الديار المصرية في حوزتها.

وبقي خير بك باشا واليًا على مصر إلى أن داركته الوفاة بمرض جلدي سنة ٩٢٨هـ ودفن في المدرسة التي تدعى الخيربكية التي كان بناها في القاهرة في شارع درب الوزير تحت القلعة. وبعد وفاته لهجت الألسنة بذمه لعظم استبداده فكانوا يقولون إنه كان ينهض من لحده ليلًا ويستغفر الله على ما أتاه من الشرور في حياته. ومن آثاره في القاهرة جامع يعرف بجامع خير بك في درب الوزير.

(٢) سلطنة سليمان بن سليم (من سنة ٩٢٦–٩٧٤هـ أو من ١٥٢٠–١٥٦٦م)

وقبل وفاة خير بك باشا بسنتين توفي السلطان سليم وخلفه ابنه السلطان سليمان سنة ٩٢٦هـ وسنه ٢٦ سنة، فمكث على كرسي الخلافة نحوًا من نصف قرن وقد أكثر من اهتمامه بمصر وتنظيمها. وكان أبوه قبل وفاته قد رسم الخطة التي يجب أن تسير عليها مصر في حكومتها وإدارتها، لكنه توفي قبل أن يبرزها إلى حيز الفعل، فلما تولى السلطان سليمان جعل اهتمامه إتمام مشروع أبيه.

وكان من رأي السلطان سليم أن ينشئ ديوانًا تحت رئاسة الباشا حفظًا للموازنة. أما السلطان سليمان فأتم الموازنة بإنشاء ديوانين عُرفا بالديوان الكبير والديوان الصغير «أو الديوان فقط» وأناط رئاستهما بالباشا الذي عليه أن يجلس عند انعقاد الجلسة وراء ستار المنبر. وعلى الكخيا والدفتردار استئذانه قبل المفاوضة ومتى أقر الديوان على أمر أبلغاه ذلك القرار وليس له إلا المصادقة والأمر بالتنفيذ. وجعل إقامة هذا الباشا بالقلعة تحت ملاحظة الأغا الذي هو قومندانها ويجدد تعيين الباشا في كل سنة.

أما واجبات الديوان الكبير فهي المفاوضة والإقرار على ما يتعلق بالأشغال العمومية التي لا تتعلق إدارتها بالباب العالي نفسه. أما اعضاء هذا الديوان فهم أغوات الوجاقات الستة ودفترداريوها وروزنامجيوها. ونواب من جميع فرق الجيوش وأمير الحج والقاضي الأكبر وأعيان المشايخ والأشراف والمفتيون الأربعة والأئمة الأربعة والعلماء. أما المخاطبات التي ترد إلى هذا الديوان فتُعَنْوَن باسم الديوان الكبير لكنها تسلم للباشا، وله وحده الحق أن يأمر بعقد جلساته التي لم تكن كثيرة. أما جلسات الديوان الأصغر فكانت تنعقد يوميًّا في قصره وأعضاء هذا الديوان هم كخيا الباشا ودفترداره وروزنامجيه ونائب من كل من الوجاقات والأغا وكبار ضباط وجاق المتفرقة. ومن واجبات هذا الديوان النظر في الحوادث اليومية ومن اختصاصاته البحث في الإدارات الثانوية.

وأنشأ السلطان سليمان فضلًا عن الستة وجاقات التي كان قد أنشأها أبوه وجاقًا سابعًا دعاه وجاق الشراكسة وهم بقية دولة المماليك. ومن هذه الوجاقات السبعة تتألف حكومة مصر وحاميتها. أما نفقاتها فمن مخصصات يتولى ضبطها وتفريقها «أفندي» من كل وجاق. وجعل لكل وجاق مجلسًا مؤلفًا من ضباط ذلك الوجاق وبعض صف ضابطانه لمحاسبة الأفندية والنظر في الدعاوى الخصوصية وعرض الترقيات للباشا للمصادقة عليها، ومقامهم في القاهرة ولكل منهم لباس خاص برتبته وعليه علاماته.

ومجموع رجال الوجاقات معًا عشرون ألفا وقد يزيد أو ينقص حسب الاقتضاء. أما مقرهم ففي القاهرة على أنهم كثيرًا ما كانوا يخرجون منها لمهمات في المديريات. وكان لوجاق الانكشارية امتيازات على سائر الوجاقات وكان قائدهُ (أغا) مفضلًا على سائر القواد ولهُ نفوذ عليهم.

وجعل السلطان سليمان للبكوات المماليك الذين أقامهم السلطان سليم امتيازات خصوصية وحقًّا بالارتقاء إلى رتبة الباشوية. وأضاف إليهم ١٢ بيگًا آخرين لمأموريات فوق العادة. وهاك أسماء الموظفين الذين ينتخبون من البكوات المماليك وهم الكخيا أو نائب الباشا والقبابطين الثلاثة، وهم قومندانات ثغور السويس ودمياط والإسكندرية ويسمى واحدهم قبطان بك، والدفتردار وأمير الحج وأمير الخزنة وحكمداريوا ومديريو المديريات الخمس الآتي ذكرها وهي جرجا والبحيرة والمنوفية والغربية والشرقية. ولم يكن لغير الكخيا والدفتردار وأمير الحج الحق في دخول الديوان، فالدفتردار كان عليهِ ضبط الحسابات وحفظ الدفاتر والسجلَّات ولا ينفذ أمرٌ ببيع عقار إلَّا بعد توقيعهِ عليهِ إشارةً إلى تسجيلهِ في دفاترهِ. وأمير الحج يحمل الهدايا والصدقات التي كانت ترسل من السلطان سنويًّا إلى مكة أو المدينة وعليهِ حماية قافلة الحج ذهابًا وإيابًا. وأما أمير الخزنة فيحمل القسم المختص بالقسطنطينية من حاصلات مصر برًّا وعليهِ حمايتهُ.

وكانت مديريات القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم في عهدة كشاف لا فرق بينهم وبين البكوات في النفوذ. ولا يعمل بإقرار أحدهم إلَّا مصادقة الشربجية وغيرهم من الوجاقليين الذين يتألف منهم ديوان خاص قي كل مديرية.

ثم إن تعيين كخيا الباشا وقبابطين السويس ودمياط والإسكندرية متعلق رأسًا بجلالة السلطان فيُرسلون من الأستانة ويستدعون إليها في آخر كل سنة. أما البكوات الآخرون فيعينهم الديوان ويوليهم الباشا ويثبتهم الباب العالي ومراكزهم ثابتة إلَّا أن واجباتهم تتغير إلَّا الدفتردار. وقد ينتخب البكوات من وجاق المتفرقة ومتى انتخبوا لا يعودون تابعين لذلك الوجاق. وكان من هم الباب العالي الانتباه إلى السويس ودمياط والإسكندرية على الخصوص لأنها الأبواب التي يُدخل منها إلى مصر، فكان يرسل حاميتها رأسًا من الأستانة تحت قيادة القبابطين ويجددها كل سنة، وهؤلاء القبابطين لم يكونوا يحسبون من جيوش مصر إلَّا باعتبار إقامتهم فيها وبما ينالونهُ من الإمدادات المالية لنفقاتهم. أما فيما خلا ذلك فكانوا يحسبون أجانب في اعتبار الباشا وديوان مصر ولو يكونون تحت أوامر البلد في شيء فأوامرهم كانت ترد إليهم رأسًا من ديوان الأستانة.

هذا من قبيل الإدارة. أما من قبيل محصولات البلاد فإن السلطان سليمان صرح بأنهُ المالك الحرُّ لجميع أرض مصر فكانت لهُ ملكًا وكان يفرقها إقطاعات على مزارعين كان يدعوهم «الملتزمين». على أنهُ لم يكن لهُ أن يمنع إقطاعها أو يوقفهُ فلم يكن بالحقيقة فرق بين هذه الإقطاعات والملك الحقيقي. والفلاحون الذين كانوا يحرثون تلك الأراضي كانوا يتمتعون بنصيبهم منها ويورثونها لأعقابهم، ولكنهم كانوا مجبورين على العمل فيها بدون حق التصرف بها وعليهم خراج لا مناص من دفعهِ للملتزمين، فإذا توفي فلاَّح عن غير وريث تعطى أرضهُ للملتزم وهو يعهد حراثتها إلى من يشاءُ، وإذا مات الملتزم عن غير وريث تعود الأرض للسلطان. وكان على كل من الملتزمين والفلاَّحين خراجٌ يدفعونهُ إما نقدًا وإما عينًا، فإذا تأخر الفلاح عن الدفع يمنع من نوال نصيبهِ وإذا تأخر الملتزم تؤخذ الأرض منهُ. ونظرًا لاتساع أرض مصر لم يكن ممكنًا حصر أملاك كلٍّ من الملتزمين فلم يكن ممكنًا تعيين مقدار خراجها، فأرسل السلطان سليمان مساحين مسحوا الأراضي المصرية فقسموا المديريات إلى أقسام دعوها بالقراريط ومسحوا كلًّا منها على حدة وحددوهُ.

كل هذه النظامات الإدارية والمالية أجراها السلطان سليمان بالتتابع بواسطة الباشوات الذين أقامهم على مصر مدة حكمهِ وعددهم ١٤. أولهم مصطفى باشا تولَّى بعد وفاة خير بك باشا في ذي الحجة سنة ٩٢٦هـ وبعد تسعة أشهر و٢٥ يومًا أبدل بأحمد باشا وكان عدوًّا للصدر الأعظم إبراهيم باشا فأسرَّ الصدر سنة ٩٣٠هـ إلى أمراء القاهرة أن يقتلوهُ فعلم هو بذلك فقبض على التحارير قبل أن تصل إلى أصحابها ثم استدعاهم وأعلنهم أنها أوامر واردة من جلالة السلطان بقتلهم ولم يطلعهم عليها فأبوا الإذعان إلا أن إباءَهم لم يمنع قتلهم. ولما تأكَّد أنهُ صار في مأمن من المقاومين صرَّح باستقلالهِ وأمر أن يخطب لهُ وأن تضرب النقود باسمهِ وبالغ بالعسف والفجور فاختلس ممتلكات البعض وحبس البعض، فثارت الأفكار عليهِ حتى أصبحت حياتهُ في خطر. وبينما كان ذات يوم في الحمام فاجأَهُ أميران من أمرائهِ كان قد أمر بسجنهما وهما جهم الحمزاوي ومحمود بك فكسرا باب السجن وخرجا رافعين العلم الشاهاني يستنصران الناس حتى أتيا الحمام فعلم الباشا بذلك ففرَّ من السطح والتجأَ إلى أحد مشايخ عربان الشرقية واسمهُ ابن بقر فتعَّقبهُ أعداؤُهُ حتى أدركوهُ وقطعوا رأسهُ وعلقوهُ على باب زويلة ثم نقل إلى الأستانة سنة ٩٣١هـ. فأرسل السلطان عوضًا عنهُ قاسم باشا مصممًا على تقصير مدة هؤلاءِ الولاة لئلا يثور في خواطرهم حب

الاستقلال، فبعد تسعة أشهر و١٤ يومًا استبدلهُ بإبراهيم باشا وكان نشيطًا محبًّا للإصلاح والنظام إلَّا أن قصر مدتهِ لم تمكنهُ من إتمام ما كان شارعًا فيهِ من تنظيم الضابطة فعزل وأقيم بدلًا منهُ سليمان باشا سنة ٩٣٣هـ. وكان السلطان راضيًا عن هذا الباشا واثقًا فيهِ فأبقاهُ في الحكم مدة تسع سنوات و١١ شهرًا وفي سنة ٩٤١هـ استقدمهُ إلى الأستانة ليسلمهُ قيادة حملة أعدهَّا لمحاربة الفرس والهند. وقد أقام في مدة حكمهِ بنايات كثيرة من جملتها جامع سارية أو شارية في القلعة. وناب عنهُ في مدة غيابهِ خسرو باشا نحو سنة وعشرة أشهر فعاد سليمان باشا إلى مصر وبقي عليها بعد ذلك نحو سنة وخمسة أشهر.

وفي سنة ٩٤٥هـ عهدت باشوية مصر إلى داود باشا فبقي عليها ١١ سنة و٨ أشهر وكان رجلًا مستقيمًا كريم الأخلاق محبًّا للعلماء آخذًا بناصرهم كلفًا بالمطالعة وعلى نوع خاص مطالعة المؤلفات العربية فجمع منها عددًا وافرًا واستنسخ كل ما ظفر بهِ من الكتب غير المطبوعة فجمع مكتبة جميلة جدًّا. وكانت الأهالى في مدة حكمهِ في بحبوحة السعادة والأمن وتوفي في القاهرة سنة ٩٥٦هـ فتولَّى مكانهُ على باشا وهذا رمم وبنى عدة بنايات عمومية في القاهرة وفي فوة ورشيد واقتدى بهِ غيرهُ من بكوات مصر فجعلوا يشيدون الجوامع، منها الجامع الذي ابتناه عيسى بك في ديروط. وكان على باشا محبوبًا مكرمًا من المصريين يعتبرونهُ بمنزلة الأب لكنهُ رغمًا عن ذلك لم يحكم إلا أربع سنوات وستة أشهر. ففي سنة ٩٦١هـ تولى باشوية مصر محمد باشا وكان مبغوضًا من الناس فلم يحكم إلَّا ثلاث سنوات ولما زاد التشكي منهُ عزل واستقدم إلى الأستانة للمحاكمة فحكم عليهِ بالقتل سنة ٩٦٣هـ.

وبعد محمد باشا تولَّى إسكندر باشا فحكم ٣ سنوات و٣ أشهر ونصف وفي سنة ٩٦٨هـ تولَّى علي باشا الخادم. وبعد ١٧ شهرًا تولى مكانهُ مصطفى باشا (الثاني) في سنة ٩٦٩هـ ثم في سنة ٩٧١هـ تولاها علي باشا الصوفي مدة سنتين و٣ أشهر. وكان علي الصوفي قبلًا حاكمًا في بغداد مشهورًا فيها باعوجاج الأحكام والخيانة، فلما تولَّى مصر كثرت فيها السرقات والتعديات حتى غصَّت ضواحي القاهرة باللصوص واخترقت فئة منهم المدينة حتى الجامع الأبيض فاضطرت الحكومة أن تقيم سورًا من قنطرة الحاجب إلى هذا الجامع منعًا لمثل ذلك.

وفي شوال سنة ٩٧٣هـ استبدل علي باشا الصوفي بمحمود باشا وهو آخر من تولى مصر في أيام السلطان سليمان فجاءَ من الأستانة بموكب عظيم فأُهدي إليه أثناءَ

مرورهِ من الإسكندرية إلى القاهرة هدايا عظيمة. فلما وصل القاهرة لاقاهُ الأمير محمد بن عمر متولي الصعيد على قارب فيهِ جميع أنواع الهدايا وخمسون ألف دينار فأخذ الباشا الهدايا منهُ وأمر بخنقهِ حال خروجهِ من مجلسهِ وأمر أيضًا بخنق القاضي يوسف العبادي لأنهُ لم يأتِ لملاقاتهِ ولم يهدهِ شيئًا، واستمر على هذا الاستبداد حتى قتل معظم أعيان القاهرة فكان لا يمرُّ إلَّا مصحوبًا بالشوباصي (رئيس الجلادين) فإذا مر بأحدٍ وأراد قتلهُ أشار بيدهِ إلى الشوباصي فيعمد حالًا إلى ذلك السيئِ الطالع فيعدمهُ الحياة بأسرع من لمح البصر.

وفي ٣ رجب سنة ٩٧٤هـ توفي الأمير إبراهيم الدفتردار وكان أميرًا للحج فاستولى محمود باشا على كل ما ترك من المال والمماليك والجواري وجملة ذلك مائة ألف دينار ضمهَّا إلى المال الذي يرسل إلى الأستانة سنويًّا وبعث معها هدايا ثمينة للسلطان ووزرائهِ استجلابًا لخاطرهم، لكنهُ لم ينتفع من ذلك فقد قُتل في يوم الأربعاء غاية جمادى الأولى سنة ٩٧٥هـ بينما كان مارًّا في موكبهِ الاعتيادي بين البساتين ولم تقف الحكومة على القاتل فاتهمت اثنين من الفلَّاحين وقتلتهما ظلمًا لأنهما وجدا بقرب مكان القتل. وكان السلطان سليمان الثاني قد توفي قبل ذلك بسنة (صفر سنة ٩٧٤هـ) وسنُّهُ ٧٤ سنة ومدة حكمهِ ٤٨ فتولى بعدهُ ابنهُ سليم شاه (سليم الثاني) في ٩ ربيع أول من تلك السنة.

شكل ٣-١: نقود السلطان سليمان الثاني.

وترى في الشكل ٣-١ نقود السلطان سليمان الثاني ضربت في القسطنطينية سنة ٩٢٦هـ. ومما يحسن التنبيه إليه أن سلاطين آل عثمان لا يؤرخون نقودهم إلَّا بسنة جلوسهم على السلطنة وليس بسنة ضربها.

(٣) سلطنة سليم بن سليمان (من سنة ٩٧٤–٩٨٢هـ أو من ١٥٦٦–١٥٧٤م)

فلما بلغ السلطان سليم شاه موت محمود باشا أمر بنقل سنان باشا من باشوية حلب إلى باشوية مصر وبعد وصولِهِ إليها بتسعة أشهر أنفذهُ لمحاربة اليمن فسار سنان من مصر في ٤ شوال سنة ٩٧٦هـ مصحوبًا بحمزة بك ومماي بك وغيرهما من أمراء مصر واستخلف على مصر إسكندر باشا الشركسي، ومكث سنان باشا في تلك الحملة سنتين و٤ أشهر ففتح اليمن وعاد ظافرًا إلى مصر، فرأَى الأحوال هادئة والنظام مستتبًّا بدراية إسكندر باشا المذكور لأنهُ كان حكيمًا محبًّا للرعية فرفع الضرائب عن الفقراء والعاجزين والقسم الأعظم من طلبة العلم لأنهُ كان شديد التعلق بالعلم وذويهِ، فلما عاد سينان باشا إلى مصر (أول صفر سنة ٩٧٩هـ) عادت أحكامها إلى يدهِ فاهتم بتأييد النظام وحفظ رونق البلاد، فأعاد حفر ترعة الإسكندرية ورمم وبنى فيها جامعًا وشارعًا وعدَّة حمامات. وبنى في بولاق بمصر شارعًا ووكالات وجامعًا لا يزال معروفًا باسمه. وما زال على مصر إلى ذي الحجة سنة ٩٨٠هـ فخلفهُ حسين باشا وكان على جانب من اللطف والدعة وحب العلم والأدب ولا يعاب إلَّا لكثرة حلمهِ الأمر الذي آل إلى تكاثر اللصوص في أيامهِ ولم يحكم إلَّا سنة وتسعة أشهر. وفي أيامهِ توفي السلطان سليم شاه (سليم الثاني) في ٢٨ شعبان سنة ٩٨٢هـ بعد أن حكم ثماني سنين وخمسة أشهر و١٩ يومًا.

شكل ٣-٢: نقود السلطان سليمان الثاني.

وترى في الشكل ٣-٢ صورة نقود السلطان سليم الثاني مضروبة في حلب بتاريخ ٩٧٤هـ.

(٤) سلطنة مراد بن سليم (من سنة ٩٨٢–١٠٠٣هـ أو من ١٥٧٤–١٥٩٤م)

وفي ١٠ رمضان بويع ابنهُ مراد خان (مراد الثالث) وحال جلوسهِ على كرسي السلطنة ولَّى على مصر بدلًا من حسين باشا مسيح باشا وكان خزندارًا عند السلطان سليم الثاني، فحكم في مصر خمس سنوات وخمسة أشهر ونصف ووجَّه اهتمامهُ خصوصًا إلى إبطال السرقات والتعديات، فكان يقبض على اللصوص ويقتلهم بدون شفقة حتى بلغ عدد من قتل من اللصوص عشرة آلاف فارتاحت البلاد من شرورهم. ثم عكف على إصلاح شئون الرعية وكان نزيهًا لا يقبل الرشوة ولا الهدية. ومن آثارهِ مسجد عظيم في ضواحي القرافة لا يزال يعرف باسمه. وقد بناهُ على اسم الشيخ نور الدين القرافي وجعلهُ لهُ ولنسلهِ ملكًا حرًّا وخصص دخلًا معلومًا للنفقة عليهِ. وأمر مسيح باشا أن تستهل الأوامر والكتابات الرسمية والأحكام بهذه العبارة «الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وآلهِ وصحبهِ إن المؤمنين إخوة فاحفظوا السلام بين إخوتكم واتقوا الله.»

وفي سنة ٩٨٨هـ وُلِّي مصر حسن باشا الخادم خزندار السلطان مراد الثالث فلم يكن همُّهُ إلَّا جمع الأموال بأي وسيلة كانت وإعادة ما كان حظرهُ سابقهُ من الرشوة والهدايا، فبقي على ولاية مصر سنتين وعشرة أشهر ولما عزل عنها سار من القاهرة خفية وطلع من باب المقابر لئلاَّ ينتقم منهُ الأهالي. وفي سنة ٩٩١هـ ولَّى مكانهُ إبراهيم باشا فأخذ يستطلع ويتحرى ما أتاهُ سابقهُ من الاختلاس فجعل في جامع السلطان فرج بن برقوق مأمورًا خصوصيًّا لاستماع تشكيات المتظلمين على الوالي السابق من ١٠ رجب من تلك السنة إلى غاية رمضان، فاطلع على مظالم لا تحصى من جملتها ١٠٠٤٤٢ أردب قمح من الشون العمومية باعها حسن باشا واستولى على قيمتها، فرفع إبراهيم باشا تقريرًا مدققًا بشأن ذلك إلى السلطان فأمر بقتلهِ خنقًا. ثم طاف إبراهيم باشا بنفسهِ يتفقد أحوال المديريات ويتحقق حالتها وزار أيضًا آبار أمرود في الصحراء ورسم بعضها. وفي عودتهِ إلى القاهرة استقال من منصبهِ سنة ٩٩٢هـ وتولى مكانهُ سنان باشا وكان دفتردارًا وبعد ستة أشهر وعشرين يومًا بارح مصر هاربًا وسبب ذلك أنهُ أساءَ التصرف فاشتكاهُ الناس إلى الأستانة فجاءَ عويس باشا إلى مصر ليتحرى أمر تلك التشكيكات فحالما علم سنان بمجيء عويس فرَّ هاربًا.

فتولى عويس حكومة مصر سنة ٩٩٤هـ وكان رجلًا صارمًا في الأحكام وكان في أوَّل أمرهِ قاضيًا ثم صار دفتردارًا في الروملي ثم نقل إلى باشوية مصر كما تقدم وبقي عليها خمس سنوات وخمسة أشهر وعشرة أيام، وأراد أن يعيد تعليم الجنود

فعصوهُ وهجموا عليهِ في الديوان في ٢٨ شوال سنة ٩٩٧هـ وأهانوهُ ونهبوا بيتهُ وفي جملة مانهبوا منهُ ساعة كبيرة تعرف منها الأيام. ثم ذبحوا الأمير عثمان قائد وجاق الجاويشية وأخربوا بيت قاضي العسكر وقتلوا قاضيين من قضاة مصر ثم عمدوا إلى الحوانيت فنهبوها. كل ذلك والأمراء لا يستطيعون منعهم والاضطراب يزداد أشكالًا والثائرون تمرُّدًا وقد حاول الدفتردار إيقافهم عند حدهم فذهب سعيهُ باطلًا. ثم ظن عويس باشا أنهُ إذا جاءَهم بالحسنى ربما يلينون. فبعث إلى القضاة أن لا يخالفوا لهم أمرًا فلم يزدهم ذلك إلا عنادًا وفجورًا حتى إنهم قبضوا على أولاد الباشا رهنًا لما يريدون فاضطر الباشا إلى الإذعان لكل ما أرادوهُ وأعطاهم كل ما طلبوهُ واستقال من تلك الولاية بعد أن ملَّ من خيبة مساعيهِ الحميدة فيها. فتولى مكانهُ حافظ أحمد باشا الملقب بالخادم سنة ٩٩٩هـ وكان حاكمًا في قبرص وعلى جانب عظيم من حب العلم وطالبيهِ حاذقًا مدرَّبًا في أمور الأحكام. وكان رفوقًا بالأهالي ففرق الحسنات على الحجاج الفقراء. وابتنى في بولاق وكالتين وعدة قيسريات وعدة بيوت وخصَّص ربع دخلها لعمل الخير وبقي حاكمًا في مصر ٤ سنوات.

شكل ٣-٣: نقود السلطان مراد بن سليم.

وترى في الشكلين ٣-٣ و٣-٤ صورة نقود السلطان مراد بن سليم مضروبة في القاهرة سنة ٩٨٢هـ.

شكل ٣-٤: نقود السلطان مراد بن سليم.

(٥) سلطنة محمد بن مراد (من سنة ١٠٠٣–١٠١٢هـ أو من ١٥٩٤–١٦٠٣م)

وفي ١٧ رمضان سنة ١٠٠٣هـ تولى الخلافة في الأستانة السلطان محمد بن مراد (محمد الثالث) عوضًا عن أبيهِ مراد الثالث.

فولَّى على مصر قورط باشا فلم يبقَ فيها إلَّا سنة وثمانية أيام وكان محبوبًا من الأهالى نظرًا للطفهِ ودعتهِ وتنشيطهِ لطالبي الأدب ومساعدتهِ للفقراء ولكل من يلتجئُ إليه. وفي شوال سنة ١٠٠٤هـ أُبدل بالسيد محمد باشا وبقي على الحكومة سنتين اتبع أثناءَهما خطة أسلافهِ في محبة العلم والأدب وتنشيطهما فأعاد بناءَ الجامع الأزهر وجعل فيهِ توزيعًا يوميًّا من العدس المطبوخ على الطلبة الفقراء ورمم أيضًا المشهد الحسيني. ومع كل ما كان يتوخَّاه من السعي في حفظ النظام بين الأهالي لم يمكنهُ إكفاءهم شر ثورة عسكرية انتشبت في غرة رجب سنة ١٠٠٦هـ في سائر أنحاء القطر المصري. ثم اجتمع العصاة إلى القاهرة وكان السيد محمد باشا إذ ذاك في منزلهِ في برية الجيزة فعاد إلى القاهرة تحفُّ بهِ السناجق وزمرة من الغفر فلم يبالِ العصاة بذلك بل أطلقوا عليهِ النار ولم يتخلص من أيديهم إلَّا بشق الأنفس. فسار إلى أحد منازلهِ فتبعوهُ وحاصروهُ هناك ليلًا ونهارًا وألحُّوا عليهِ أن يسلمهم بعضًا من ضباطهِ وفي جملتهم دالى محمد أحد كبار الأمراء والأمير جلاد الشوباصي والأمير خضر كاشف المنصور فطلب إليهم أن يعطوهُ مهلة ثلاثة أيام. فلما جاءهم رسولهُ قالوا له: سيحكم الله بيننا وبين سيدك.» وتفرقوا في المدينة فظفروا بقاضي العسكر عبد الرءوف عزب الزادين فأجبروهُ علي القيام بمطاليبهم. أما الباشا فاغتنم فرصة اشتغالهم بذلك الشأن وفرَّ من منزلهِ ودخل القلعة وقفل أبوابها وراءَه ملتجئًا إلى حسن باشا السكراني قائد عموم الجيش وبيري بك أمير الحج فحاولا تسكين الثورة فذهب سعيهما عبثًا. ثم علما

أن العصاة قتلوا الأمير محمد بك والدالي محمد وعلقوا رأسيهما على باب زويلة ونهبوا بيوتهما وأثخنوا في الناس قتلًا ونهبًا.

وفي ١٧ ذي الحجة سنة ١٠٠٦هـ أبدل السيد محمد باشا بخضر باشا فحكم ثلاث سنوات و١٢ يومًا وقد أغضب الأهالي منذ وصولِهِ القاهرة لأنهُ أمر بقطع جميع العطيات التي كانت توزع على العلماء والفقراء من الحنطة، ولم يقتصر على الإيقاع بهؤلاء الضعفاء فقط بل تجاوزهم إلى الضابطة فأحرمهم من زادهم فتجمهروا في ٢٠ رمضان سنة ١٠٠٩هـ وساروا إلى قاضي العسكر. ثم اتحدوا جميعًا والقاضي في مقدمتهم وتوجهوا إلى الديوان يريدون الانتقام فقتلوا كخيا الباشا وأمراءَ آخرين، فخاف الباشا فسلم لهم بكل ما كانوا يطلبون وأعاد لهم العطيات كما شاءوا فخمدت الثورة وعادت المياه إلى مجاريها. إلَّا أن الباشا لم يلبث هنيهة حتى جاءَهُ الأمر بالإقالة فاستقال وولي مكانهُ الوزير السلحدار وكان شجاعًا محبًّا للحرب ولذلك كان يكرم الجند على الخصوص إلَّا أنهُ كان سفاكًا للدماء فتظلم الأهالي من قساوتِهِ. ولم يكن يخرج في موكبِهِ إلى المدينة أو ضواحيها إلا ويميت على الأقل عشرة أشخاص تحت أقدام جوادِهِ فكان الناس يرتعدون خوفًا عند ذكر اسمِهِ. ورافق كل ذلك جوع عظيم فكثرت الوفيات وعمَّ الخراب، فازداد الرعب حتى أمر الباشا أن تدفن الموتى سرًّا أما هو فترك القاهرة فرارًا من تلك الغائلة مستخلفًا عليها بيري بك وبعد يسير توفي هذا، فانتخب السناجق الأمير عثمان بك ليقوم مقامهُ وبقي هذا حتى عين الباب العالي بدلًا من علي باشا، وكان ذلك التغيير بسبب وفاة السلطان محمد الثالث في ١٦ رجب سنة ١٠١٢هـ. وترى في الشكلين ٣-٥ و٣-٦ صورة نقود السلطان محمد بن مراد الأولى مضروبة في القاهرة والثانية في دمشق.

(٦) سلطنة أحمد بن محمد (من سنة ١٠١٢–١٠٢٦هـ أو من ١٦٠٣–١٦١٧م)

فنصب ابنهُ أحمد بن محمد (أحمد الأول) فولَّى على مصر إبراهيم باشا. فحكم فيها مدة قصيرة انتهت بخطب جسيم وذلك أنهُ منذ وصولِهِ إليها نوى على إبطال طلبات الجند ولما سعى إلى إنفاذ ما نواهُ زادت الجنود تمردًا وعصيانًا. وفي ٢٩ ربيع آخر سنة ١٠١٣هـ علموا أن الباشا خرج من القاهرة في زمرة من رجالِهِ وركب في النيل إلى بولاق قاصدًا شبرا قرب جسر أبي المنجا. فاجتمعوا في ضواحي القرافة وتحالفوا بالأيمان العظيمة على قتلهَ. وفي الصباح التالي جاءوا وعسكروا في بولاق منتظرين عودهُ.

شكل ٣-٥: نقود السلطان محمد بن مراد ضربت في القاهرة.

شكل ٣-٦: نقود السلطان محمد بن مراد مضروبة في دمشق.

ثم قاموا من هناك على نية مهاجمتهِ في قلعة الدولاب وكانوا قد علموا بالتجائهِ إليها. فلما عرف هو ومن معهُ من السناجق بقدوم تلك العصبة تشاوروا فيما بينهم فنصح لهُ السناجق أن يسافر بحرًا قبل أن يصل إليه ضيمٌ فلم يصغَ لهم لأنهُ تشدد بمن معهُ من الجاويشية والمتفرقة.

ثم جاءَت الجنود الثائرة وأحاطوا بالقلعة ثم بعثوا من بينهم ١٥ شخصًا ليأتوا برأس الباشا فدخل هؤلاء القلعة والسيوف في أيديهم إلى أن جاؤوا مجلسهُ فانتهرهم قائلًا: «ماذا تريدون مني ألم تستولوا على مرتباتكم والأنعام التي تعطى اعتياديًا عند أول تولية الحكام عليكم فماذا تطلبون إذَن.» فأجابوهُ: «لا نطلب منك شيئًا إلَّا رأسك.» قالوا هذا وضربهُ أحدهم صفعًا على وجههِ وأدركهُ الباقون بالطعن مرارًا. ثم عمد أحدهم إلى رأسهِ فقطعهُ فناداهم الأمير محمد بن خسرو منتهرًا وموبخًا على ما جاءوا بهِ من القحة فلم يجيبوهُ إلَّا بما أجابوا ذاك وأخذوا رأسي الاثنين وعادوا بهما إلى رفاقهما حول القلعة. ثم حملوها جميعًا وداروا بهما في شوارع المدينة ثم علقوهما على باب

زويلة الذي كان قد تعود مثل هذهِ الأكاليل. وفي ذلك اليوم ولُّوا عليهم عثمان بك فلم يقبل فولوا قاضي العسكر مصطفى أفندي. فلما علم ديوان الأستانة بقتل إبراهيم باشا أرسل عوضًا عنهُ الوزير محمد باشا الكورجي الملقب بالخادم. وحال وصولهِ القاهرة وردت الأوامر الصارمة من الباب العالي موجهة إلى جميع السناجق بأن يستطلعوا أصل الثورة وأسبابها ويقبضوا على زعمائها. فاجتمع في الحال السناجق والقسم الأعظم من الجيش في قراميدان وكان الباشا في القلعة فبعث يستقدم السناجق إليه ليبلغهم هذه الأوامر رسميًّا فرفضوا المثول بين يديهِ فتواسط الأمراء ووعدوا السناجق أنهم إذا سلَّموا القاتلين ينجون هم وينالون العفو العام فقبلوا وسلموا القاتلين إلى الباشا فأمر بقطع أعناقهم بين يديهِ حالًا وأطلق السناجق. فهاب الثائرون وضعف عزمهم ولا سيما لما رأَوا من محمد باشا الانتباه الكلي لحفظ النظام ومعاقبة المعتدين المعاقبة الصارمة حتى قتل منهم نحوًا من مائتي رجل في مدة حكمهِ القصيرة التي لم تدم أكثر من سبعة أشهر وتسعة أيام.

فتولى بعدهُ الوزير حسن باشا وكان أقلَّ صرامة من سلفهِ وكان يعامل الجند بالحسنى وكان ابنهُ فيهم برتبة بيلربك وكانت الأحوال هادئة جدًا في أثناءِ حكمهِ. ثم تولى بعدهُ الوزير محمد باشا وذلك في ٧ صفر سنة ١٠١٦هـ وبقي على حكومة مصر أربع سنوات وأربعة أشهر و١٢ يومًا وكان رجلًا حكيمًا حازمًا أخذ منذ وصولهِ القاهرة في المحافظة على السلام فنجى الأهالي من كل ماكان يكدر راحتهم فاكتسب ثقتهم ومحبتهم إلَّا أنهُ لم ينجُ من الحساد وذوي الأغراض.

وفي أواخر شوال من السنة التالية ثارت عليهِ الجيوش واجتمعوا في برج سيد أحمد البدوي وتحالفوا أن لا يوافقوهُ على إلغاء الضرائب غير العادلة التي كانت مضروبةً على القطر إلى ذلك العهد. ثم اختاروا من بينهم رئيسًا ولوهُ عليهم سلطانًا بإيعاز الوزراء وتقاسموا مصر إلى أقسام تولى كل واحدٍ اثارة الشغب والنهب في قسمٍ منها، فانتشرت تعدياتهم في جميع الدلتا. فلما علمَ محمد باشا بذلك جمع السناجق والجاويشية والمتفرقة وسار بها تحت قيادتهِ لردع العصاة في ٩ ذي الحجة سنة ١٠١٧هـ وأخذ معهُ ستة مدافع وانضم إليه عدة من مشايخ قبائل العرب وفي الليلة التالية عسكر الجميع في بركة الحج. وفي الصباح التالي هاجموا العصاة في الخانكاه فضيقوا عليهم بالنيران فاضطر أولئك إلى التسليم، فأخذ عليهم الباشا عهودًا أولها أن يسلموا إليه سلطانهم وكبار رؤسائهم ووعدهم مقابلة لذلك بالتأمين على حياتهم فقبلوا وسلموا

الرؤساء وعددهم نحو ٧٧ فأمر بقتلهم حالًا. ثم جرَّد الباقين من سلاحهم فتفرقوا فتعقبهم رجال الباشا قتلوا كل من ظفروا بهِ منهم. فلما رأى قاضي العسكر محمد أفندي الملقب ببختي زاده ما كان يحصل من مثل هذه المذابح يوميًّا نصح للباشا أن ينفي كل من يقبض عليهِ من بعد ذلك إلى اليمن ففعل وكانت النتيجة حسنة وبطلت التعديات.

ولما ارتاح محمد باشا من تلك الثورات أَخذ في إصلاح الإدارة المالية فتفحص بنفسهِ النفقات التي كانت تدفع من الخزينة وأبطل منها على سبيل الوفر كلما لم يكن ضروريًّا، ثم نظر إلى الضرائب فمنع اتباع طريقة المماليك الشراكسة فيها واتبع القوانين التي أُصدرت سنة ٩٣٢هـ تحت سلطة السلطان سليمان ثم نظم المكوس وعدَّلها ولم يكن يكلف نفسًا إلَّا وسعها، فاذا رأى أرضًا لا تقوى على القيام بما فرض عليها من المكوس تنازل لها عنهُ وساعدها في إحياء خصبها. ولما بارح مصر نال من المكافآت والإنعامات مالم ينلهُ أحدٌ من أسلافهِ في مصر. وتولى بعدهُ محمد باشا الملقب بالصوفي وكان يحب العلماء ورجال الفضيلة وكان ورعًا حليمًا عفيفًا لم يقبل رشوةً ولم يأتِ ظلمًا إلَّا أنهُ كان ملومًا لزيادة ضعفهِ بما يتعلق بمحبوبهِ يوسف الذي كثيرًا ما تعدَّى حدودهُ.

وفي سنة ١٠٢٢هـ أرسل الصدر الأعظم عشرة آلاف جندي إلى اليمن لإخماد ما كان ثائرًا من الشغب هناك وأُرسلت الفرقة المذكورة عن طريق مصر مرفوقةً بأمر سام إلى الباشا بدفع النقود اللازمة لها وتشييع الحملة إلى اليمن، فلما وصلت الجيوش إلى مصر وعلموا بما ورد من الأوامر بشأنهم ادَّعوا أنهم إنما جاءوا ليقيموا في مصر ولم يذعنوا لأوامر الباشا بالسفر فاتخذوا لهم منازل في مخازن باب النصر وبعض بيوت الأهالي بعد أن طردوا أصحابها منها، فاجتهد الباشا أن يحملهم على التسليم بالأوامر الواردة إليه بشأنهم فذهب سعيهُ باطلًا وأقاموا لهم متاريس في أبواب الحارة وقفلوا باب النصر وأقاموا المدافع في برجيهِ، فاضطر الباشا لمحاصرتهم بكل ما لديهِ من الوجاقات والمدافع فتمكن الأمير عابدين بك من الدخول إلى حصنهم من مدخل في المدرسة المدعوة بالجانبلاطية فخاف العصاة وسلموا ففرَّق فيهم الباشا نحو ثمانين كيسًا وسافروا من المدينة.

وبعد يسير عزل محمد باشا الصوفي فاعتزل في قبة العدلية ولم يبارحها إلا بعد أن علم بوصول خلفهِ أحمد باشا دفتردار مصر سابقًا إلى الإسكندرية ثم جاءَ القاهرة

ودخلها بموكب حافل، وبينما هو بمحفلهِ في المدينة رماهُ أحد الناس بحجر من على سطح أحد البيوت فكسر الهلال الذي كان فوق عمامتهِ ولم يضر بهِ فأُمسك الفاعل فاعترف بذنبهِ فقتل في المكان عينهِ.

وفي محرم سنة ١٠٢٥هـ ورد إلى الباشا المذكور أمر من الأستانة أن يرسل ألفًا من جنود مصر لتنضم إلى الجيش العثماني الذاهب لمحاربة الفرس فأرسلهم تحت قيادة صالح بك أمير الحج فساروا على أتم نظام ومرُّوا بالمديريات، ولم يشعر الأهالي بمرورهم مع أنهُ لم يكن يتيسر قبل ذلك مرور مائة رجل بمقاطعة واحدة ما لم ينهبوها. وذلك لما كان لهذا الباشا من النفوذ وما أقام في مصر من النظام وإعطاء الجيوش حقهم من المرتبات. فالتقت هذه الفرقة بالجيش العثماني في الخانكاه وانضمت إليه وعندما ودع الباشا عساكرهُ فرَّق فيهم المال فأصاب الواحد منهم ٢٠ دينارًا على الأقل.

وكانت مدة حكم أحمد باشا سنتين وعشرة أشهر واثنا عشر يومًا لم يقتل أثناءَها أكثر من عشرة أشخاص جاءُوا أمورًا استوجبوا من أجلها القتل، ولم يكن يحكم على أحدٍ إلا بعد التحري الدقيق واستماع تقارير الدعوى من الطرفين.

(٧) سلطنة مصطفى بن محمد ثم عثمان بن أحمد ثم مصطفى بن محمد ثانية (من سنة ١٠٢٦–١٠٣٢هـ أو من ١٦١٧–١٦٢٣م)

وفي يوم الأربعاء في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٠٢٦هـ توفي السلطان أحمد الأول وتولى بعدهُ أخوهُ السلطان مصطفى الأول وعند توليتهِ استبدل أحمد باشا بمصطفى باشا لفغلي إلا أن السلطان مصطفى لم يمكث على كرسي السلطنة إلا ثلاثة أشهر وثمانية أيام. وفي يوم الأربعاء ٣ ربيع أول سنة ١٠٣٧هـ عزل السلطان مصطفى وولى مكانهُ بالانتخاب ابن أخيهِ أبو النصر عثمان. أما الوزير مصطفى باشا فلم يبقَ على مصر بعد خلع السلطان الذي ولاهُ إلا بضعة أشهر لأنهُ جعل سبيلًا لنفوذ ذويهِ في الأحكام، فنشأت ثورة عسكرية في ٧ شوال سنة ١٠٢٧هـ فقتل الثائرون عددا كبيرًا من الأمراء والأغوات وغيرهم من كبار المأمورين واضطر الباقون إلى الفرار ولم يسكن الإضطراب إلا بعزل مصطفى باشا بأمر السلطان عثمان، فتولَّى مكانهُ الوزير جعفر باشا وهذا لم تدم حكومتهُ أكثر من خمسة أشهر ونصف وكان محبًّا للعلم والعلماء، وكان يجمع

إليه رجال الأدب ويكرم مثواهم ولم يهتم كل تلك المدة إلا بما فيهِ صالح البلاد وراحة العباد.

وحصل في أيامهِ وباءٌ انتشر في مصر وفتك بأهلها فتكًا ذريعًا من غاية ربيع أول سنة ١٠٢٨هـ إلى غاية جمادى الثانية من السنة المذكورة وقد لوحظ أن معظم من مات بهذا الوباء كانوا بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين من العمر وبلغت جملة من توفي بسببهِ ٦٣٥٠٠٠ نفس.

وتولَّى بعد جعفر باشا مصطفى باشا فقبض على مصطفى بك الملقب بالبكلجي زعيم الثورة التي نشأت في أيام مصطفى باشا لفغلي وحكم عليهِ بالإعدام، فسرَّ الأهالي لذلك لأن مصطفى بك المذكور كان مصدرًا لمتاعبهم. إلا أن ذلك السرور لم يلبث أن ظهر حتى أُبدل بالكدر لأن مصطفى باشا حاكمهم الجديد اضطهد تجارتهم اضطهادًا عنيفًا وضيق عليهم مسالك رزقهم. فرفعوا تظلماتهم إلى السلطان فنظر في دعواهم وأنصفهم بعزل ذلك الباشا وتولية حسين باشا. فبادر هذا إلى إبطال جميع الضرائب غير الأصولية التي كان قد ضربها سلفهُ. وفي أيامهِ ارتفع النيل ارتفاعًا غير اعتيادي فطاف على الأرض بكثرة حتى يئس الناس من البقاء لنهاية ذلك الفيضان فحصل بسبب ذلك ضيق عظيم عقبهُ طاعون شديد. ثم عُزل حسين باشا واستُقدم إلى الأستانة وقبل وصولهِ إليها خُلع السلطان عثمان الثاني يوم الخميس في ٨ رجب سنة ١٠٣١هـ وبويع مصطفى الأول الذي كان قبلهُ.

أما الباشا المعزول فوصل إلى الأستانة في أسعد الأوقات لهُ لأن إعراض السلطان السابق عنهُ كان داعيًا لرغبة السلطان الجديد في تقريبهِ منهُ فاتنفت الأحزاب هناك فولوهُ الصدارة العظمى. وكان عثمان الثاني قبل وفاتهِ قد بعث إلى مصر محمد باشا بدلًا من حسين باشا لكنهُ لم يصل مصر إلَّا بعد أن أنبئ أهلها بما كان يأتيهِ في الروملي يوم كان واليًا عليها ما جعلهم ينفرون منهُ ويخشون من تصرفهِ، ولحسن حظهم لم يبقَ بينهم إلَّا شهرين ونصف، فلما تولى حسين باشا الصدارة العظمى عزلهُ بأمر السلطان مصطفى الأول وولى إبراهيم باشا. وبقي هذا على مصر سنةً وقد تمكن بحسن سياستهِ وتدبيرهِ من استجلاب رضى الأهالي وثقتهم، إلا أنهُ حصل في أيامهِ ضيق عيش وغلت أسعار المأكولات جدًّا.

ولما عزل إبراهيم باشا سافر إلى الإسكندرية بحرًا خلافًا لما كانت العادة عند من سبقوهُ على حكومة مصر، فإنهم كانوا إذا عُزلوا من مناصبهم سافروا برًّا. وتولَّى مكانهُ

مصطفى باشا وأتم زمام الأحكام في ٢٢ رمضان سنة ١٠٣٢هـ، فأتاه كتبة الديوان يشتكون من تصرف سلفهِ وقالوا إنهُ مديون للخزانة بمبلغ وافر فأرسل في إثرهِ بعض الجاويشية فالتقوا بهِ فتهددهم بالقتل إذا لم يعودوا عنهُ فخافوا وعادوا إلى القاهرة، فأرسل الأمير صالح بك فأدركهُ وقد نزل البحر عند الإسكندرية فاستدعاهُ أن يقف فأجاب أنهُ متوجه إلى الأستانة فإذا كان عليهِ شيء يدفعهُ هناك إلى السلطان نفسهِ. قال ذلك ونشر الشراع فمخرت بهِ السفينة فأطلقوا عليهِ من طابية منارة الإسكندرية بعض الطلقات المدفعية فلم ينل بها.

(٨) سلطنة مراد بن أحمد (من سنة ١٠٣٢–١٠٤٩هـ أو من ١٦٢٣–١٦٤٠م)

وما زال حتى بلغ الأستانة فإذا بالسلطان مصطفى الأول قد خلع وتولَّى مكانهُ السلطان مراد الرابع بن أحمد ولذلك لم يتعرض أحد لإبراهيم باشا ولم يهتم أحد بقضيتهِ، وبعد تولية مصطفى باشا بثلاثة أشهر، أى في ١٥ ذى الحجة ورد إلى القاهرة خبر عزلهِ وتولية علي باشا مكانهُ. فاجتمعت الأجناد وساروا إلى القائمقام عيسى بك يطلبون الإعطاءات التي توزع عند تولية كل والٍ جديد فانتهرهم عيسى بك قائلًا: «أفي كل ثلاثة أشهر تجددون هذه الطلبات.» فأجابوه: «وما المانع ألم يغير مولانا السلطان كل ثلاثة أشهر واليًا علينا ألا يضرُّ ذلك بصالح البلاد، فإذا أراد أن يولي كل يوم واليًا نحن أيضًا كل يوم نطلب الإعطاءات الاعتيادية التي لنا.» فحاول القائمقام إقناعهم فلم ينجح ولم يزدهم ذلك إلَّا عنادًا وتهديدًا وصرخوا جميعهم بصوت واحد: «لا نرضى حاكمًا آخر غير مصطفى باشا وليرجع هذا إلى حيث أتى.» ثم قرءوا الفاتحة على محافظتهم لما قالوهُ وأن لا يحنث أحد منهم بذلك وبناءً عليهِ أُعيد مصطفى باشا إلى مركزهِ.

فلما رأى أن الحزب العسكري كلهُ معهُ حرَّر إلى السلطان يطلب تثبيتهُ وأرفق الكتاب برسائل عديدة ممضية من علماء القاهرة ومشايخها وقضاتها وجميعهم يطلبون تثبيتهِ بصوت واحد. ثم بلغهم وصول علي باشا إلى الإسكندرية فبعثوا إليه وفدًا يبلغونهُ أن الجند والأهالي متفقون على رفضهِ فجمع إليه الوفد وألقى إليهم كتبًا كلها مدح وإطناب للأمراء والجيوش فلما تليت تلك الرسائل على الجند لم يكن جوابهم إلَّا إعادة ذلك الوفد ثانيةً يعيدون مطاليبهم الأولى، فلما رأى ما كان من إصرارهم استشاط غضبًا وأمر فقُبض على ذلك الوفد وقيدوا إلى سجن قلعة الإسكندرية مغلولين، فتآمروا مع جند الإسكندرية وكانوا من حزبهم فحلوا وثاقهم وهجموا جميعًا على علي

باشا وهدموا خيمتهُ وأجبروهُ على مبارحة الإسكندرية فورًا، فأنزلوهُ في قارب مخصوص وأخرجوهُ من المينا وكان الريح ضدهُ فأعادهُ إليها ثانيةً، فأطلق عليهِ الأمير مصطفى من قلعة المنارة عدة طلقات ثقبت مركبهُ ثقوبًا لم تغرقها لكنها أخرجتها من المينا ولقب الأمير مصطفى من ذلك الحين بالطبجي.

وفي ٢٠ ربيع آخر سنة ١٠٣٣هـ جاءَ القاهرة كتاب محمول على حمامة يفيد قرب وصول مندوب عثماني ناقل لبعض الأوامر السلطانية. وبعد أيامٍ وصل ذلك المندوب ودخل القاهرة وجمع إليه السناجق والأمراء وكبار المأمورين في الديوان وأَلبس مصطفى باشا الخلعة المرسلة إليه من السلطان. ثم تلا عليهم الفرمان بتثبيتهِ على مصر.

وفي السنة التالية زاد النيل زيادة غير اعتيادية فبلغ ٢٤ ذراعًا فخشي الأهالي أن لا تنخفض المياه عن أراضيهم في زمن يمكنهم فيهِ زراعتها. لكنهُ أخذ في الهبوط بسرعة فانكشفت الأرض وزاد خصبها ولم تكد مصر تنجو من الجوع حتى داهمها ما هو أصعب مراسًا منهُ وهو الوباء، فإنهُ ظهر فيها في أوائل ربيع أول سنة ١٠٣٥هـ وأخذ ينتشر في جميع أنحائها بسرعة، وفي شعبان من تلك السنة أخذ بالتناقص ولم ينقضِ إلا في أوائل رمضان. قال بعضهم إن عدد الذين ماتوا بسبب هذا الوباء ثلاثمائة ألف نفس. فاغتنم الباشا من هذه الضربات فرصة لاختلاس أموال الناس، فجعل نفسهُ وريثًا لكل من مات بالوباء من الأغنياء فاستولى على تركاتهم، فتظلَّم الورثاءُ الأصليون منهُ إلى الأستانة. ولا يخفى أن هذا الباشا لم يتولَّ مصر إلَّا رغمًا عن إرادة الباب العالي، فاغتنم هذه الفرصة فعزلهُ وولَّى بيرام باشا. وهذا حاكم مصطفى باشا وحكم عليهِ بدفع الأموال التي اختلسها فباع كل مالهُ من المتاع والمقتنيات ودفع ماعليهِ. ولما عاد إلى الأستانة سنة (١٠٣٧هـ) حكم عليهِ بالإعدام.

ولا يخفى أن محاولة الجيوش والأمراءِ عزل وتولية باشوات مصر بمجرد إرادتهم مخالف للنظام العمومي، ولما وضعهُ السلطان سليم الفاتح وما جعلهُ لكل فئة من فئات مصر الحاكمة من الحدود. وقد اعتبرت موافقة الباب العالي على مطاليب الأمراءِ خرقًا للحدود السابقة. وعلى ما تقدم حصل ما حصل من التحوير في القواعد الأساسية التي سنَّها السلطان سليم الأول منذ نحو قرن.

وكان بيرام باشا محبًّا للعلم والعلماءِ لكنهُ كان أكثر حبًّا لإحراز المال وإقامة المشروعات المفيدة وتنشيط التجارة على أنواعها، لكنهُ أكثر من الضرائب عليها حتى على

الصابون. وأما فيما خلا ذلك فكان حازمًا لم يترك للجند فرصة للتمرد فهدأت مصر في أيامِهِ. ثم استدعي إلى الأستانة وعين وزيرًا في ديوانها وهذه هي المرة الثالثة لتعيينهِ في ذلك المنصب، فتولَّى بعدهُ الوزير محمد باشا فساس الأمور بحكمة ودراية وكان محبًّا للحياة الانفرادية فلم يظهر في طرق القاهرة أثناءَ مدة حكمهِ التي هي نحو سنتين إلا ست مرات. واتصل بهِ ما حصل في اليمن من الشغب الناتج عن سوء السياسة مع القبائل البدوية فعرض على السلطان إخضاعها وتعهد بإرسال فرقة من رجالهِ تحت قيادة قنسو بك أمير الحج لهذه الغاية، فأجابهُ السلطان إلى ما طلب وولى قنسو بك على اليمن مع رتبة باشا وجعلهُ بيلر بك على الجيش. فأَنشأ قنسو بك جيشًا من ثلاثين ألف مقاتل وقبض مبلغًا كبيرًا ليدفع منهُ نفقات الحملة، إلَّا أنهُ بعد أن قبضهُ توقف عن السفر وترك جيشهُ نقمة لمصر يسلبون وينهبون ويقتلون فتكًا في الأهالي وتعريضًا للمسافرين في طريقهم. ولحسن الحظ كان بين تلك الجيوش ألف رجل من الروملي جاءُوا للمشاركة في تلك الحملة تحت قيادة الأمير جعفر أغا فأخمدوا تلك الثورة وألزموا قنسو بك على المسير بهم إلى اليمن في محرم سنة ١٠٣٩هـ فسار وحارب وفاز وبعد سبعة أشهر من سفر تلك الحملة (في ١٩ شعبان) مرَّ في مكة تيَّار من الماءِ فأغرق القسم الأعظم من أرضها حتى مقام الكعبة فهدم جميع بنائها ولم يبق من جدرانها إلَّا الأيمن. فاتصل ذلك بوالى مصر فأوصلهُ للسلطان مراد الرابع فأنفذ السلطان إلى محمد باشا يعهد إليه ترميمها ففعل. فبلغت جميع النفقات على ما قالهُ بعضهم نحوًا من مئة ألف قرش (القرش يساوي أربع فرنكات تقريبًا).

وفي سنة ١٠٤٠هـ كان ارتفاع النيل قليلًا فجاءَ شهر توت ولم يبلغ ١٦ ذراعًا ولكن رغمًا عن ذلك النقص فتح الخليج وسيقت المياه قليلةً إلى الأراضي، ولكن البلاد أمنت من الجوع بتدبير محمد باشا. وفي هذه السنة استُدعي محمد باشا إلى الأستانة وقلدهُ السلطان منصب الوزارة في الديوان الشاهاني مكافأَة لحسن سياستهِ ودرايتهِ. وتولَّى مكانهُ في مصر الوزير موسى باشا، وكان للأهلين في بادئِ الرأَي ثقة تامة فيهِ وكانوا يحبونهُ ويعتبرونهُ فإنهم ساروا لملاقاتهِ في شبرا إلَّا أنهُ لم يكد يمكن قدمهُ حتى ألقى بنفسهِ إلى هوى النفس من المطامع، فأخذ في الاختلاس ظلمًا والاستبداد بأنفس العباد فأمر بقتل أكبر رجال مصر بغير وجه حق وجعل يراقب سير أغنيائها ويترصد تصرفاتهم لعلهُ يأتي على طريقة للاستيلاءِ على ثرواتهم.

وفي شعبان من تلك السنة بعث السلطان يطلب إليه إعداد حملة من جنده لمحاربة الفرس فجمعهم وجعل قيادتهم في عهدة قيطاس بك وضرب على البلاد ضرائب فاحشة

تحت إسم إعانة حربية. ولما وصلت تلك المبالغ إلى يدهِ أوعز إلى قيطاس بك أن مصر لا يمكنها تجريد مثل هذه الحملة لأن ماليتها لا تسمح لها بدفع النفقات اللازمة فنصح لهُ قيطاس أن يتبع الاستقامة فهي أفضل لهُ فذهبت جميع أقوالهُ عبثًا. ثم أوجس موسى باشا خيفةً من قيطاس بك لأنهُ اطلع على أعمالهِ فاستدعاهُ إلى القلعة في عيد الأضحى يوم الأربعاءِ في ٩ ذي الحجة وأمر أربعين من رجالهِ أن يقتلوهُ ففعلوا. فلما رأَى ذلك الأميران كنعان بك وعلي بك وقع الخوف في قلبيهما وأسرعا إلى الجيوش فأعلماهم بما كان من أمر قيطاس بك مع موسى باشا، فاجتمعت العساكر حالًا في الرميلة. وأما السناجق والأمراءُ والقضاة وكبار المأمورين فاجتمعوا في جامع السلطان حسن وتفاوضوا في الأمر فقرُّوا على عزل موسى باشا وتولية من يقوم مقامهُ وقتيًا لبينما يأتي أمر الباب العالي بشأنهِ، فخلعوهُ وأقاموا حسن بك مكانهُ. فكتب موسى باشا إلى السلطان يعلمهُ بما كان من تلك الثورة. أما رؤساؤُها فكانوا قد رفعوا إلى ديوان الأستانة كتابين الواحد بالتركية ممضيٌ من السناجق والأغوات وكبار ضباط العسكرية والآخر بالعربية ممضيٌ من القضاة والمشايخ والعلماءِ يطلبون بصوت واحد خلع موسى باشا فأجابهم السلطان إلى طلبهم فولَّى عليهم خليل باشا.

وفي ربيع أول سنة ١٠٤١هـ وصل خليل باشا إلى مصر واستلم أزمتها. وبعد يسير بلغهُ أن جماعة من اللصوص ثاروا تحت رئاسة أحد الأشراف المدعو نامي ونهبوا مكة، فجمع جند القاهرة وأرسلهم تحت قيادة الأمير قاسم بك لإخماد تلك الثورة فساروا وحاربوهم وقتلوا زعماءَهم وفي صفر سنة ١٠٤٢هـ عاد قاسم بك بجيشهِ إلى القاهرة ظافرًا. وأقبلت محصولات مصر تلك السنة وزاد خصبها وتضاعف ريعها ونزلت أسعار الحنطة من ثمانية قروش الأردب إلى قرشين.

وفي سنة ١٠٤٢هـ استقال خليل باشا من حكومة مصر فخرج منها والناس يثنون عليهِ ثناءً طيبًا لأنهُ كان عادلًا مع رفق فلم يكن يصدر حكمهُ إلَّا بعد التروي بما يقولهُ الطرفان. ومما يحكى عنهُ أنهُ جيءَ إليه يومًا بثلاثة لصوص قبض عليهم في حال إجراء الجناية، فأَمر أن يحاكموا فقال أحد رجال ديوانهِ إن مثل هذه الحادثة لا تحتاج إلى محاكمة لثبوت الجناية فعلًا فيجب إصدار الحكم رأسًا بالإعدام. فلم يكن جواب الباشا إلاَّ الأمر بهدم بيت ذلك الناصح فاستغرب الرجل ذلك وطلب السبب الموجب لهُ فأجابهُ الباشا قائلًا: «كيف يحق لك الاعتراض عليَّ إذا أمرت بهدم بيتك المبني من حطام الدنيا ولا يحق لذلك الباني العظيم معارضتنا إذا هدمنا بنايتهُ بغير

وجه شرعي.» ثم أبطل الأمر بالهدم وأمر بإطلاق اللصوص. قال ابن أبي السرور ناقل هذه الحكاية إن اللصوص قلُّوا بعد تلك الحادثة إهابة للباشا.

وبعد استقالة خليل باشا من مصر عين على الرولي وولّي على مصر الوزير أحمد باشا الملقب بالكورجي وكان قبلًا أمير ياخور. وفي صفر سنة ١٠٤٣هـ وردت لهُ الأوامر الشاهانية أن يبعث ألفين من العساكر المصرية إلى سوريا مساعدة للحملة العثمانية على دروز لبنان مع خمسة آلاف قنطار من البقسماط وأربعة آلاف قنطار من البارود. ثم وردت أوامر أخرى بطلب ألفي رجل آخرين وثلاثة آلاف قنطار من البارود لمحاربة الفرس. فرأُى أحمد باشا أن مصر لا تقوم بهذه الطلبات فاعتذر إلى السلطان فبعث إليه ١٢ ألف قنطار من النحاس ليسكبها نقودًا وطلب إليه أن يبعث عوضًا عنها إلى الأستانة ثلاثمائة ألف محبوب[١] فأخذ سكب النحاس وأعدَّ لذلك عمالًا ومعامل. ثم رأَى بعد حين أن جميع هذه الإجراءآت ذاهبة عبثًا لأن الفعلة ملُّوا من العمل ومات منهم كثيرون من الحرّ والجهد فجمع إليه ذوي شوراه وقضاة الأقسام والقرى واستشارهم. وكان من رأيهِ أن يدفع مطاليب السلطان من مالهِ الخاص ثم يجعل النحاس سبائك صغيرة لتباع في بلاد السودان بين تكرور وبلاد الزنج. فارتأى أحد القضاة رأيًا آخر وهو أن يُجبر أهالي القاهرة على استلام هذا النحاس ودفع المبالغ المطلوبة. وأن يفرق النحاس عليهم مقادير متناسبة لما يدفعون فوافق الجميع على ذلك وأخذوا في تنفيذهِ في ١٦ ذي الحجة سنة ١٠٤٢هـ وتمموهُ في آخر شعبان من السنة التالية. وكان ذلك ثقلًا عظيمًا على كاهل المصريين لأنهُ لم ينجُ من هذه الضريبة غني ولا فقير فقَلَّت النقود وغلت الحبوب وسائر المأكولات غلاءً فاحشًا، وزاد في الطنبور نغمة أن النيل في السنة التالية لم يكن وفاؤُهُ حسنًا غير أن ذلك لم يمنع استغلال الأرض غلة متوسطة.

وبعد يسير استدعي أحمد باشا إلى الأستانة فسار وقد توقف عن دفع المبالغ التي جمعت للخزينة فرفع المصريون التقارير اللازمة بشأن ذلك متظلمين فلما وصل

[١] كان من النقود الذهبية في مصر زرمحبوب أو محبوب ويقال لهُ أيضًا سكوين وهو عبارة عن قطعة من المعاملة تساوي ٤٥ قرشًا ميريًّا مصريًّا أو أقل قليلًا من اثني عشر فرنكًا. نصفها يدعى نصف محبوب أو نصف وربعها يدعى ربع محبوب أو ربع.

إلى الأستانة حكم عليهِ بالإعدام. وتولى مكانهُ الوزير حسين باشا فجاءَ مصر في زمرة من رجالة الدروز قد التقطهم من كل ناد وكانوا من قاطعي السبل فجعلوا يسومون المصريين أنواع العذاب نهبًا وقتلًا، فاضطربت الأحوال وقفلت الحوانيت ووقفت حركة الأعمال. وهذا أصل استقباح المصريين لكلمة «درزي» على ما يظن.

وأبطل حسين باشا حقوق الوراثة فكان إذا مات أحد الأهالي استولى هو على تركتهِ وأحرم منها الذين تركهم الفقيد من الأيتام أو الأرامل أو الثكالى، واذا أراد أحد الانتقام من عدو لهُ لا يحتاج إلى أكثر من الوشاية بهِ إلى حسين باشا بأنهُ غني أو ابن غني فيجعلهُ الباشا في السجن فلا يخرج منهُ إلَّا بالبذل الكثير. ولم يكن يمرُّ يوم لا يطوف فيهِ حسين باشا في المدينة راكبًا وقلما تغيب الشمس قبل أن يقتل رجلًا أو رجلين أو أكثر، وكان يخطر لهُ أحيانًا أن يقتل كل من لاقاهُ في طريقهِ إنسانًا كان أو حيوانًا. وقد حسب عدد الذين ذهبوا فريسة عدو هذا الغاشم في مدة حكمهِ التي لم تتجاوز سنةً و١١ شهرًا فبلغوا نحوًا من ألف ومائتي نفس فضلًا عمن كان يقتلهم بيدهِ. وقد كان لهُ هيبة في قلوب رجالهِ فأحب يومًا أن لا يشاركوهُ بالقتل والنهب فحظر عليهم ذلك فلم يعودوا يجسرون على أقل المخالفات فلم يعد يسمع بشيء من تعدياتهم.

ثم عزل وتولى مكانهُ الوزير محمد باشا ابن أحمد باشا وابن ابنة السلطان سليم الثاني. وفي شوال من سنة ١٠٤٧هـ وردت إليه الأوامر أن يرسل ألف وخمسمائة مقاتل لمساعدة الحملة العثمانية إلى بغداد، فأرسل تلك الفرقة تحت قيادة أمير الحج قنسو بك في محرَّم سنة ١٠٤٨هـ فسارت ولم ترجع إلى مصر إلَّا بعد الاستيلاء على تلك المدينة في صفر سنة ١٠٤٩هـ.

واتبع هذا الباشا خطوات سلفهِ بالاختلاس والنهب فجمع ثروة عظيمة من تركات الأمراء والعلماء المشهورين، فقام عليهِ الورثه وبعد الاجتهاد تمكنوا من تحصيل نصف الأموال. وازداد ظلمًا وعَدْوًا حتى منع الصدقات التي كانت تدفع للأرامل والأيتام وأخذها لنفسهِ، فكثرت التظلمات وتعددت العائلات المعسرة. وفي يوم الخميس ١٦ شوال سنة ١٠٤٩هـ توفي السلطان مراد الرابع.

وترى في شكل ٣-٧ صورة النقود الذهبية للسلطان مراد الرابع ضربت في القاهرة سنة ١٠٣٢هـ وهي سنة توليهِ.

شكل ٣-٧: نقود السلطان مراد الرابع بن أحمد.

(٩) سلطنة إبراهيم بن أحمد (من سنة ١٠٤٩–١٠٥٨هـ أو من ١٦٤٠–١٦٤٨م)

فظن المصريون أن في تغيير السلطان منجاة لهم مما كانوا يكابدونهُ. فبويع أخوهُ السلطان إبراهيم بن أحمد وأمر حالًا باستبدال محمد باشا وأحرمهُ من العطية التي كانت تعطى اعتياديًّا لحاكم مصر عندما يستقيل من منصبهِ. لكنهُ أمر بعد ذلك بإبقائهِ فعاد إلى أعمالهِ وازداد ظلمًا وعتوًا ففتك بالناس فتكًا ذريعًا لم يبق ولم يذر.

ثم استبدل محمد باشا بمصطفى باشا الملقب بالبستانجي[٢] وكان أبيَّ النفس على نوع ما إلاَّ أن كاتبهُ أحمد أفندي كان عاتيًا غشومًا وكانت بيدهِ أزمَّة الأحكام فاستبدَّ بها ما كرَّه المصريين بالحياة، واتفق في أيامهِ تقصير النيل فازدادت الأثقال بغلاء الحبوب. ولم يكن الباشا يتداخل في الأحكام على الإطلاق، فكثرت السرقات حتى لم ينجُ حيٌّ من أحياء القاهرة من النهب واضطر معظم الأهالي إلى مهاجرة بيوتهم، وكان رئيس الضابطة إذا جيءَ إليه ببعض اللصوص لا تغيب عليهم الشمس في السجن ومثل ذلك كان يفعل الكشَّاف (حكام الأقاليم) فتواترت التشكيات إلى الباشا، فاضطر إلى عزل رئيس الضابطة وتولية آخر اسمهُ كنعان بك فاهتم هذا بالقبض على اللصوص فسجن عددًا كبيرًا منهم.

وفي شوال سنة ١٠٥١هـ ثارت الجهادية وجاهر الجاويشيون على رئيسهم الأمير علي بدعوى أنهُ لا يفرق الأعطيات إلَّا على كتبتهِ، فاضطر الباشا إلى عزلهِ وتولية عابدين

[٢] هو لقب لفرقة عظيمة من الجنود العثمانية يرأسها رئيس يعرف بالبستانجي باشي وهو من أعظم وزراءِ الدولة.

بك في مكانهِ. فلما رأى باقي الجيش ما كان من فوز الفئة الثائرة ثاروا جميعًا وادعوا أن مخازن الحبوب فارغة وطلبوا معاشاتهم المتأخرة منذ سنة. فعَّيَّن لهم محمد أفندي قاضي العسكر لتحري دعواهم فتفقد مخازن الحبوب فرآها حقيقة فارغة وأن ما كان فيها قد باعهُ الكاتب وأخفى ثمنهُ، فاضطر الباشا مراعاة لطلب الجمهور أن يتخلى عن كاتبهِ رغمًا عن حبهِ لهُ فاستنجد الجاويشية فأنجدوهُ وأعادوهُ إلى مركزهِ فازداد تمردًا وبالغ في الانتقام. ثم استقال مصطفى باشا وتولَّى الوزير مقصود باشا وكان واليًا على ديار بكر قديمًا، فلما استلم مقاليد الأحكام بحث عن تصرفات سلفهِ فاطلع على أعمالهِ فقبض على كاتبهِ والكخيا وجلدهما وأجبرهما على إرجاع مائتي كيس من النقود إلى الخزينة. أما مصطفى باشا فأُرسل إلى الأستانة وهناك أُخذ منهُ مائتا كيس سلمت للخزينة الشاهانية وأصبح في جملة الوزراء السبعة العظام في الروملي.

وفي أيام مقصود باشا قاست مصر أمرَّ العذاب من وباء وفد عليها وكان أصعب مراسًا من الوباء الذي وفد في أيام علي باشا لأنهُ كان عامًّا لم ينجُ من إصابتهِ الشيوخ ولا الشبان فكان يصيب من الشيوخ واحدًا في الثمانية. ظهر هذا الوباء أولًا في بولاق في أوائل شعبان سنة ١٠٥٢هـ وبعد ذلك بشهرين ظهر في القاهرة وما زال على معظمهِ من ابتداءِ ذي القعدة من تلك السنة إلى غاية صفر من سنة ١٠٥٣هـ، ثم أخذ بالتناقص شيئًا فشيئًا ولم ينقضِ حتى انقضى الشهر الثاني ولم يكن يُسمع إلا بالوفيات المتتابعة في كل ساعة، وكانت تنقل الجثث بالعشرات دفعةً واحدةً فكان يشاهد في الشارع الواحد أحيانًا ثلاثون أو أربعون جنازة، وقد روى ابن أبي السرور وهو من المؤرخين المعاصرين أن جملة من صُلِّيَ عليهم من المتوفين في الجوامع الخمسة الرئيسية في القاهرة في مدة ثلاثة أشهر ألفان وتسعمائة وستون، وقد كانوا في آخر الأمر يدفنون موتاهم بغير صلاة وعدد هؤلاء لا يقلُّ عن عدد الذين صُلّي عليهم. أما خارج القاهرة فلم يكن الوباء أقل فتكًا ويقال إن ٢٣٠ قرية أصبحت خرابًا لإصابة كل أهاليها بذلك الداء.

فلما رأى مقصود باشا ما ألم بمصر من الدمار جعل يسعى إلى إصلاح الأحوال جهدهُ فاستعمل الرفق، فألغى جميع الضرائب التي وضعها أسلافهُ بغير الحق وجعل حقوق الوراثة إلى الأقرباء الشرعيين مع دفع شيءٍ من التركة إلى الحكومة وجعل يتحرَّى التعديات تحريًا شديدًا، وشدد في القبض على اللصوص فقبض على كثيرين منهم فقتل بعضًا وسجن بعضًا وقاصص آخرين بحسب ذنوبهم متخذًا الصرامة ديدنًا،

فاستكنَّت الناس وطابت قلوبهم نوعًا. وبينما كان هذا الباشا ساعيًا فيما تقدم ظهرت في الإسكندرية في ٢٠ ذي القعدة من تلك السنة ثورة كدرت أعمالهُ وذلك أن نحوًا من ستمائة من المسيحيين كانوا تحت طائلة القصاص مغلولين في سجون الإسكندرية، ففي اليوم المذكور فتقوا السجون بغتة والمسلمون في الجوامع يصلون وطفقوا ينهبون الحوانيت والمخازن والبيوت ولم يبقوا ولم يذروا، ولما ملئوا جعبة مطامعهم نزلوا إلى مركب كان بانتظارهم في البحر وأقلعوا يطلبون الفرار. ولم يكن ذلك كل ما تهدد مقصود باشا وحال دون مشروعاتهِ، إنما هناك ما هو أدهى وأمرُّ وذلك أن جماعة السناجق تآمروا عليهِ وتواطئوا على عزلهِ في يوم الجمعة ١٢ رمضان سنة ١٠٥٤هـ باجتماع عقدوهُ في بيت الأمير رضوان بك الملقب بأبي الشوارب. وسبب ذلك أن مقصود باشا كان قد طلب إليهم حبًّا بتسديد رواتب الجيش عن شهر رمضان أن يدفعوا الثلث الأول من المال الذي يطلب منهم للخزينة عن الإقطاعات الحربية التي كانت في يدهم، فرفضوا ذلك بالإجماع وطلبوا عزل بعض المأمورين الذين كانوا ينظرون إليهم كأكبر نصير للباشا في إرادتهِ. فسلم لهم الباشا بما أرادوا أما هم فلم يقنعوا بذلك فحرروا إلى الأستانة يشكون من سوء تصرفهِ بموافقة كثيرين من الأعيان، فكتب إليه الباب العالي رأسًا ما مفاده «إن الحضرة الشاهانية لم تعلم أسباب الثورة الجهادية التي حصلت في مصر وتتعجب كيف أن الباشا لم يبلغ الباب العالي عنها.» فأجاب الباشا أنهُ لم يحصل لديهِ ما يدعى ثورة وإنما هناك بعض التشكيات وبعض الاختلافات التي يرجو إصلاحها بالتي هي أحسن ولذلك لم يكن ثمَّ حاجة لإبلاغ الباب العالي. فطلب إليه الباب العالي أن يتحرَّى التحريات اللازمة ويعاقب المعتدين ويصرف الأمر بما يتراءَى لهُ. إلَّا أنهُ رغمًا عن كل ذلك اضطر إلى الإذعان، لكنهُ أراد الفتك بالأمير على بك والأمير ماماي بك والدفتردار شعبان بك لعلمهِ أنهم زعماءُ تلك الثورة، فأعد لهم كمينًا وأقام لهم رصداء ليقتلوهم في الديوان وعيَّن لذلك يوم الاثنين في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٠٥٤هـ إلَّا أن الصدفة لم تسمح لهُ بما أراد، فإن الدفتردار نزل إلى الديوان وحدهُ في ذلك اليوم فشاور الباشا عقلهُ بين أن يفتك بهِ وحدهُ أو أن يخفي ما في ضميرهِ لبينما يفتك بالثلاثة معًا فأقر أخيرًا على إرجاء ذلك العمل إلى يوم آخر.

وفي اليوم الثاني جاءَ الفرمان بعزلهِ وتولية الدفتردار شعبان بك بصفة قائمقام يتعاطى الأحكام وقتيًّا فشق ذلك على الباشا لكنهُ أذعن وسلم مقاليد الأحكام لشعبان بك، فرفع السناجق إلى الباب العالي يطلعونهُ على حقيقة ما حصل في أيام الباشا

السابق ويطلبون إليه الإسراع في إرسال من يخلفهُ فأنفذ إليهم أيوب باشا. وكان قبل ذلك الحين من مأموري السراي الشاهانية. فلما عهدت إليه هذه الولاية تردد في قبولها لما رأى من الأخطار المحدقة بها، إلَّا أنهُ اضطر أخيرًا إلى قبولها. وقد كان رجلًا حازمًا مستقيمًا استعان بمأموريهِ على إدارة الأعمال فلم تمضِ سنتان على حكمهِ حتى استتب النظام وسادت الراحة. ثم استقال من ذلك المنصب بعد أن صار وزيرًا وعكف على العبادة معتزلًا السياسة ومتمثلًا بالدراويش، فتنازل من ممتلكاتهِ في الأستانة للدائرة الخاصة الهمايونية وانفرد في أحد المعابد في الروملي. فوُلِيّ مكانهُ الوزير محمد باشا بن حيدر سنتين ونصف ولم يحسن الإدارة فارتبكت الأحوال.

وفي ١٠ رجب سنة ١٠٥٧هـ ثارت فئة من الانكشارية في مصر القديمة فتهددهم والي الشرطة فازدادوا تمردًا، فساروا إلى الباشا وطلبوا قتل ذلك الوالي ولم يكن ذنبهُ إلَّا أنهُ قام بواجباتهِ فوافقهم الباشا على ما أرادوا. أما الوالي فكان من وجاق الجاويشية. فلما علم هؤلاء بعزم الباشا قاموا بصوت واحد يشكون من سوءِ تصرفهِ فخاف أن تبلغ هذه التشكيكات مسامع الباب العالي فتعود العاقبة عليهِ وبالًا فاجتمع بقنسو بك واستشارهُ بماذا يفعل، وكان هذا ممن لا يشيرون إلَّا بما يعود عليهم بالمنفعة الشخصية فأشار على الباشا أن يرفع إلى الأستانة تقريرًا سريًّا يشرح فيهِ كل ما حصل من الارتباكات وينسبها جميعها إلى الأميرين رضوان بك وعلي بك، وينسب إليهما أيضًا اختلاس مال الخزينة المصرية وأنهما سلباهُ منصب أمير الحج وحكومة جرجا كل ذلك لكي يرجع قنسو بك وماماي إلى منصبيهما.

فباشر الباشا بكتابة ذلك التقرير وطلب إلى بعض الأعيان أن يوقعوا عليهِ فبلغ ذلك مسامع رضوان بك فأسرع إلى كتابة تقرير مناقض لتقرير الباشا وبعث بهِ إلى الأستانة فوصل قبل تقرير الباشا وفيهِ ما فيهِ من التشكيات ضد قنسو بك وماماي بك، فورد الجواب من الأستانة مفوضًا إلى رضوان بك وعلي بك أمر النظر في تلك القضية وفي٢١ جمادى الأولى سنة ١٠٥٧هـ ورد إلى الباشا الفرمان بذلك، وفي ٢٧ منهُ استدعاهما الباشا إلى القلعة فاستدعيا قنسو بك وماماي بك وأمرا بقتلهما وقتل أمراء آخرين كانوا على دعوتهما. ولم تكد تتخلص مصر من دسائس هؤلاء حتى ظهرت دسائس مصطفى كخيا الملقب بالششنير وسبب ذلك أنهُ لم يسمَّ سنجقًا عوضًا من قنسو بك. وفي ٨ رمضان من تلك السنة وردت الأوامر إلى علي بك أن يترك القاهرة ويتوجَّه حالًا إلى حكومتهِ في جرجا. وبعد ذلك بثلاثة أيام استدعي رضوان بك إلى وليمة

في القلعة بأمر الباشا فخاف من دسيستهِ فأبي الحضور فغضب عليهِ الباشا وجردهُ من إمارة الحج، فسار رضوان بك من القاهرة في نحو مائتين من رجالهِ وفيهم عدة من الأمراء والكشاف واتحد مع علي بك فبعث الباشا على أثرهما ألفين من جنودهِ ونحو خمسمائة من الانكشارية، فاجتمع الجند في الرملية وأقرُّوا على إغفال أوامر الباشا. ثم وردت الأوامر من الأستانة بتثبيت رضوان بك وعلي بك في منصبيهما. فاضطر الباشا إلى استقدام الأميرين فقدما إلى القاهرة في ١٩ رمضان بما لها من الرتب والحقوق فسعى إلى مصالحتها مع مصطفى كخيا.

وفي ٦ ذي الحجة من تلك السنة شاع في القاهرة أن الوزير مصطفى باشا قد سمّيَ على مصر عوضًا من محمد باشا بن حيدر. وفي ٢٦ منهُ وردت الأوامر قاضية بإعادة محمد باشا إلى منصبهِ. وفي ١٧ رجب سنة ١٠٥٨هـ توفي السلطان إبراهيم وتولى مكانهُ السلطان محمد الرابع.

شكل ٣-٨: نقود السلطان إبراهيم بن أحمد.

وترى في شكل ٣-٨ صورة النقود الفضية للسلطان إبراهيم بن أحمد ضربت في القاهرة سنة ١٠٤٩هـ.

(١٠) سلطنة محمد بن إبراهيم (من سنة ١٠٥٨–١٠٩٩هـ أو من ١٦٤٨–١٦٨٧م)

وبلغ ذلك التغيير مصر في أوائل رمضان مصحوبًا بعزل محمد باشا وتولية الوزير أحمد باشا، فاستلم هذا زمام الأحكام مدة سنتين كلهما اضطراب وقلاقل.

وأول تلك القلاقل كانت سنة ١٠٦٠هـ بسبب تقصير النيل فإنه لم يرتفع تلك السنة أكثر من ١٦ ذراعًا فلم يرتوِ من أرض الصعيد إلا الثلث أما الوجه البحرى فلم يرتوِ منه شيء تقريبًا. فغلت الاسعار حتى خيف من المجاعة.

أما الباشا فلم يكن يهمه إلا تكثير الضرائب مع أنه لم يكن يرسل منها إلى الأستانة إلا الثلثين، وكان لسوء نيته يرسل تلك المبالغ إلى الأستانة في عهدة الأمير رضوان بك ليحمل الباب العالي على الشك بأمانته فيتغير خاطر السلطان عليه، وكان إتماما لمكيدته يكتب للباب العالي على التتابع يشكو من تصرف رضوان بك ويطلب تجريده من إمارة الحج وتقليدها لعلي بك. وكان هذا على ما علمت من الصداقة مع رضوان لكنه لم يكن يعلم دسائس الباشا. أما الباشا فكان في نيته أن يوقع الضغائن بين الأميرين فيحل عرى اتحادهما، لكنه لم يتم مقصده حتى أتى الأمر العالي بعزله يوم السبت ٦ صفر سنة ١٠٦١هـ ورضوان بك لم يرجع إلى القاهرة بعد. ولم تكن نتيجة مساعي أحمد باشا إلا زيادة تآلف قلبي ذينك الأميرين، وكان من كرم أخلاقهما أن كلًّا منهما كان يتنازل للآخر عن إمارة الحج فأعجبت هذه الشهامة المصريين فمالوا بكليتهم إلى محبتهما وبالغوا في اعتبارهما، حتى إنهم أقاموا لهما دعاء عموميًّا في الرميلة. والباشا إذ ذاك محبوس في القلعة ولم يفرج عنه حتى دفع للخزينة مبالغ وافرة. فتولى مكانه الوزير عبد الرحمن باشا وما زال إلى أول شوال سنة ١٠٦٢هـ وقد قاسى ما قاساه سلفه من السجن والإهانة لأنه سار على خطواته. فاختار الباب العالي الوزير محمد باشا ليقوم مقامه في ٥ شوال من تلك السنة ولكنه لم يدخل القاهرة إلا يوم الثلاثاء في ٨ محرم سنة ١٠٦٣هـ.

وما زالت الولاة تتوالى على مصر ولا شيء من أعمالهم وأحوالهم يستحق الذكر. وفي آخر الأمر تحول النفوذ كله من أيديهم إلى أيدي البكوات المماليك. أما الباشوات فكانوا يولون مصر فإذا أتوها لا يكون ديدنهم إلا اكتساب الثروة بأي طريقة كانت ليعلم كل منهم أنه لن يعتم حتى يأتيه الأمر بالعزل وقلما انعزل أحدهم ولم يكن السجن مأواه.

(١١) السلاطين سليمان بن إبراهيم وأحمد بن إبراهيم ومصطفى بن محمد (من سنة ١٠٩٩–١١١٤هـ أو من ١٦٨٧–١٧٠٢م)

فالسلطان محمد الرابع أقيل من السلطنة في ٣ محرم سنة ١٠٩٩هـ وأودع السجن حتى مات (سنة ١١٠٥) وبويع السلطان سليمان الثالث وبعد ٣ سنوات توفي (في ٢٠ رمضان سنة ١١٠٢هـ) فبويع السلطان أحمد خان ويدعى أيضًا أحمد الثاني وبعد ثلاث سنوات ونصف توفي (سنة ١١٠٦هـ) فبويع ابن أخيه السلطان مصطفى خان وهو مصطفى الثاني ابن السلطان محمد الرابع. وبعد تسع سنوات تقريبًا (في جمادى الأولى سنة ١١١٤هـ) أقيل وتوفي في السجن في محرم سنة ١١١٩هـ.

(١٢) سلطنة أحمد بن محمد (من سنة ١١١٤–١١٤٣هـ أو من ١٧٠٢–١٧٣٠م)

وبويع أخوه أحمد خان وهو أحمد الثالث وكانت مدة حكمه على المملكة العثمانية نحوًا من عشرين سنة. وفي أيامه حصلت ثورات عديدة انتهت بتحول سلطة الباشوات ونفوذهم إلى البكوات المماليك وهذه قلعة الجبل قد كانت سجنًا للباشوات الذين كانوا يتولون الأحكام ولا يهمهم منها إلا الكسب الشخصي.

وقد توالى على مصر من سنة ١٠٦٣هـ إلى ١١١٩هـ اثنان وعشرون واليًا أغضينا عن ذكرهم لعدم أهميتهم. وفي سنة ١١١٩هـ في أيام السلطان أحمد خان تولى مصر حسن باشا وكان على القاهرة قاسم عيواظ بك بصفة شيخ البلد.

وقد كانت المماليك في مصر على حزبين كبيرين يعرفان بالمماليك القاسمية والفقارية، وكان هذان الحزبان لا ينفكان يضاد أحدهما الآخر ويحاول كل منهما اكتساب النفوذ له وإذلال الآخر. أما أصل هذين الحزبين ففيه أقوال منها أنهما ينسبان إلى أخوين هما قاسم وذو الفقار ولدي سودون أحد أمراء المماليك في عهد السلطان سليم الفاتح، وأن السلطان سليم هو الذي نشطهما ونشط أحزابهما وقد ذكر الجبرتي لذلك قصة طويلة لا حاجة بنا إلى ذكرها. وبعضهم يقول إن هذين الحزبين ينسبان إلى قاسم بك الدفتردار وذي الفقار بك الكبير سنة ١٠٥٠هـ. وكان قاسم عيواظ بك رئيس الطائفة القاسمية وذو الفقار بك رئيس الفقارية. وكان لكل من هاتين الطائفتين صفات مختصة بها فالفقارية كانت توصف بالكثرة والكرم والقاسمية بكثرة المال والبخل. وعلامة الفقارية علم أبيض ومزاريقهُ برمانة والقاسمية علمٌ أحمر ومزاريقهُ بجلبة.

وقد كانت هاتان الفئتان قبل تولي حسن باشا في وفاق تام فلما جاءَ خشي من اتحادهما فعمد إلى الدسائس فألقي بينهما الشقاق، فحصلت بين الطائفتين مواقع دامت ثمانين يومًا، فكانوا يخرجون من القاهرة إلى مكان يعرف بقبة العرب يوميًّا ويأخذون بالكفاح من شروق الشمس إلى غروبها ثم يعودون إلى القاهرة فيصرفون الليل بسلام في بيوتهم بين نسائهم وأولادهم ثم يعودون في الصباح التالي إلى المحاربة، ومن الغريب أن هذه المحاربات لم تؤثر في الراحة العمومية مطلقًا فما برحت الأشغال جارية في مجراها والحوانيت والمخازن تفتح وتقفل كالعادة.

وانتهت تلك المواقع بوفاة قاسم عيواظ بك فأسف عليهِ الناس وبكوهُ بكاءَهم على حاكم عادل أو أب حنون بارّ، ولم يبق صديق ولا عدو حتى بكاهُ لأنهُ كان فضلًا عن حكمتهِ وعدلهِ ودعتهِ شجاعًا باسلًا أبيَّ النفس. فأقاموا بعدهُ ابنهُ إسماعيل بك مكانهُ شيخ بلد وصادق الباشا على ذلك لظنهِ أن إسماعيل لصغر سنهِ يكون آلة بيدهِ يديرها كيف شاءَ، فزاد لذلك كدر ذي الفقار بك واشتد انتقامهُ لأنهُ كان ينتظر أن يولى هو ذلك المنصب. وكان إسماعيل رجلًا عاقلًا حكيمًا كوالدهِ عارفًا وجه الريح والحق، فسعى إلى الوفاق مع طائفة الفقارية فاتحدت الطائفتان جميعًا على الباشا. وقد كان إسماعيل بك من الجهة الأخرى يظهر الطاعة والرضوخ لأحكام الباشا بصفة كونهِ رئيسًا عليهِ، لكنهُ لم ينفك ساعيًا سرًّا إلى خلعهِ فكتب عنهُ إلى الأستانة ففاز بعزلهِ، فجاءَ غيرهُ ثم أُبدل بآخر فآخر وإسماعيل بك في منصبهُ مكتسبًا ثقة الرعية فكانوا يحبونهُ إلى ما يشبهُ العبادة.

ومما يحكى عنهُ أن أحد تجار القاهرة في أيامهِ وكان يدعى عثمان باع لأحد القبقجية (لقب يعطى للحرس السلطاني) وكان قد أتى القاهرة بمأمورية مهمة ثلاثمائة قفة بن إلى أَجل مسمًّى وكتب عليهِ بذلك كتابًا، ففي أثناء مدة الاستحقاق جاءَ من الأستانة إعلان بخيانة القبقجي والحكم عليهِ بالإعدام حالًا، فجيءَ بهِ إلى الباشا فقتلهُ ووضع يدهُ على تركتهِ وفيها البن كما هو. فعلم عثمان التاجر بذلك فعرض لإسماعيل بك بصفة كونهِ شيخ البلد ما كان من أمر البن فأجبر الباشا أن يرجع البن لصاحبهِ قبل كل شيء ففعل، فأصبح عثمان في حالٍ من المنونية لذلك الرجل لا يعرف كيف يبينها فلاح لهُ أن يهديهُ علبة مرصعة وبعض القناطير من السكر النقي، فرفض إسماعيل بك تلك الهدية وخاطب عثمان التاجر قائلًا: «إذا كان المال الذي حصلت عليهِ بواسطي مالك ولك الحق بهِ فأكون قد فعلت واجباتي والله يكافئني، فإذا قبلت هديتك

أظلم نفسي. أما إذا كان هذا المال ليس لك وإنما حصلت عليهِ بالحيلة فقبولي هديتك يعد مشاركة لك بالخيانة، لكني مع ذلك أقبل السكَّر الذي حملتهُ إليَّ على شرط أن تقبل ثمنهُ من وكيلي لأني سآمرهُ أن يدفعهُ اليك.»

ويحكى عنهُ أيضًا أنهُ كان يأدب في ليالي رمضان مأْدبات ليلية يجتمع إليها العلماء والفقهاء والمشايخ وقراء القرآن ولم يكن يسمح لغير هؤلاءِ الحضور فيها. فرأَى ذات ليلة بين الحضور رجلًا عليهِ ملامح الكآبة واليأس فأوصى بعض الخدم أنهم متى ارفضَّ الاجتماع يأتون بهذا الرجل إليه ففعلوا، فلما حضر بين يديهِ أعطاهُ قرآنًا وأمرهُ أن يتلوا عليهِ منهُ سورة فتوقف الرجل مرتجفًا ثم ترامى على قدمي البك متضرعًا وقال: «يعش سيدي البك إني رجل نجار لا أعرف القراءَة وإنما أتيت إلى هذه المأدبة متلبسًا بلباس الفقهاء لأملأ جوفي من الطعام فإني في حالة من الفاقة شديدة.» فأنصفهُ ولم يكتف بالإغضاء عن ذنبهِ هذا، لكنهُ جعلهُ في عداد خدمتهِ وجعل لعائلتهِ راتبًا معينًا وصار هذا النجار بعد ذلك من أصدق الخدمة وأكثرهم غيرةً وهمة.

وما زال إسماعيل بك في منصبهِ هذا مدة ست عشرة سنة تقلب أثناءَها على مصر عدة باشوات لم يكونوا إلا اسمًا بلا رسم. وكان لحسن سياستهِ موقفًا الفقاريين عن كل حركة لتظاهرهِ أنهُ على وفاق معهم فلم يجعل لهم فرصة يتحدون بها عليهِ، إلا أنهُ ارتكب خطأً واحدًا آل إلى قتلهِ، وذلك ان أحد المماليك الفقارية واسمهُ ذو الفقار كان لهُ عقار كافٍ للقيام بنفقات عائلتهِ فاختلسهُ منهُ أحد المماليك القاسمية وهم مماليك إسماعيل بك فرفع ذو الفقار دعواهُ إلى شيخ البلد (إسماعيل بك) فلم يصغَ لطلبهِ وأقرَّ على العقار لمملوكهِ، فشق ذلك على ذي الفقار فرفع دعواهُ إلى زعيم الفقارية ويقال لهُ شركس بك وكان خصمًا لإسماعيل بك بالفطرة فسار إلى الباشا وتخابر معهُ بشأن تصرف إسماعيل بك، وكان في قلب الباشا حزازات من الحسد فوافقهُ على الإيقاع بهِ ثم قال لهُ: «ليس لك وسيلة أفضل من أن تبعث أحد مماليكك وتأمرهُ أن يقتل هذا الرجل وأنا أعدهُ أن يكون لهُ جميع ما يتركهُ من المال والنساء مكافأة لأتعابهِ.»

فوافقه على رأيهِ وعين لتلك الفعلة أول يوم يجتمع فيهِ الديوان وأمر مملوكهُ ذا الفقار أن يستعد لإجرائها فقبل اعتمادًا على وعد الباشا، ففي اليوم المعين سار ذو الفقار ودخل الديوان وفيهِ إسماعيل بك فتقدم إليه وقبل يدهُ قائلًا: «أرجوك أن تأمر بإرجاع عقاري إليَّ.» فأجابهُ إسماعيل منتهرًا: «سننظر في طلبك هذا.» فألحَّ عليهُ فانتهرهُ فاستل خنجرًا ماضيًا بقرَ بهِ بطنهُ فتدفقت أمعاؤهُ ومات لساعتهِ في وسط

الديوان، فهجمت رجال الباشا وقتلوا كل من كان هناك من رجال إسماعيل ولم ينجُ منهم إلا سريع العدو. هكذا كان انتهاء حكم إسماعيل بك سنة ١١٣٦هـ فنقلت جثتهُ إلى بيتهِ ثم دفنت بجانب جثة أبيهِ بجوار باب اللوق.

فتولى مشيخة البلد شركس بك واستولى ذو الفقار على جميع ممتلكات إسماعيل بك ونسائهِ كما كان موعودًا من الباشا، فأصبح رجلًا عظيمًا يشار إليه بالبنان وفي خدمتهِ مئات من المماليك فخافهُ شركس بك وأخذ يسعى إلى إذاقتهِ ما أذاقهُ لإسماعيل بك، فعلم ذو الفقار بتلك الدسائس فجمع إليه رجالهُ وفيهم عدة من الرجال العثمانيين وهجم على شركس بك فحصلت بينهم موقعة لم يستطع رجال شركس الثبات فيها أكثر من ربع ساعة، فقتل معظمهم وفرَّ الباقون ومعهم زعيمهم يطلبون الصعيد وهو الملجأ الوحيد للبكوات المغضوب عليهم.

فتولى ذو الفقار مكانهُ مع لقب بك بعد أن أقرَّ الباشا على ذلك فأصبح ذو الفقار بعد قليل عدوًّا ألدَّ لكل أترابهِ البكوات وعلى الخصوص لأبي دفية (سمي بذلك لأنهُ كان يتشح برداء كبير يقال لهُ دفية) ثم أُنبئ ذو الفقار بك أن أبا دفية ساع إلى إهلاكهِ وقد حاول ذلك مرارًا ولم ينجح. ثم إن شركس بك جمع إليه دعاتهُ في الصعيد وسار بهم نحو القاهرة فأرسل ذو الفقار بك عثمان كاشف أحد كبار قوَّادهِ في فرقة من المماليك لمحاربتهِ فتقهقر شركس بك ورجالهُ مرارًا حتى لحق ببلاد البربر. فسكر ذو الفقار من خمرة النصر وأخذ في الانتقام من البكوات الذين في القاهرة، فكان يقتل منهم كل من يظن فيهِ الانتماء إلى شركس بك حتى قتل منهم خلقًا كثيرًا، فاتحد من بقي حيًّا منهم مع رئيس الشرطة والأغا رئيس الانكشارية وبعثوا إلى شركس بما كان من فعلة ذي الفقار وتعاهدوا جميعًا على محاربتهِ، وانضم إليهم مصطفى القرد وكان من أعداءِ ذي الفقار ومعهُ جماعة من الرجال الأشداءُ فقدم شركس بك إلى القطر المصري، فعلم ذو الفقار بذلك فجمع إليه العلماء والمشايخ وشاورهم في الأمر فأجمعوا على عدم مناسبة الهجوم في تلك الحال إلا إذا تأكَّد الفوز، فلم يصغَ لمشورتهم فأرسل عثمان بك أحد قوادهِ لمحاربة شركس بك فحصلت بينهما موقعة قتل فيها مصطفى القرد وغرق شركس بك في النيل وهو يحاول الفرار فبعث عثمان بك برأسيهما إلى ذي الفقار. أما هذا فلم يهنأ بذلك النصر لأنهُ قتل بعد قتل عدوهِ شركس بيومين بمكيدة أُعدت لهُ بمساعي البكوات في القاهرة، وذلك أنهم ألبسوا واحدًا منهم دفية وجاءوا بهِ إلى بين يدي ذي الفقار وقالوا لهُ: هذا أبو دفية قد جعلهُ الله في أيدينا. وكانوا قد جعلوا تحت

دفيتهِ عيارين ناريين فلما وقف بين يديهِ أطلقهما عليهِ دفعة واحدة، فسقط ذو الفقار مضرجًا بدمائهِ في وسط ديوانهِ سنة ١١٤٢هـ فعلم عثمان بك بما أصاب رئيسهِ فهرع إلى الأخذ بثأرهِ فدخل القاهرة وجعل يفتك بكل من يصادفهُ في طريقهِ فخافهُ الجميع.

ثم إن محمد بك أحد البكوات الذين كان يترقبهم عثمان بك رأى منصب مشيخة البلد خاليًا فطمع فيهِ فتعاهد مع صالح كاشف صديقهِ على أن يقتلوا كل من بقي من زملائهِ البكوات بمكيدة ينصبها لهم، فأدب محمد بك مأدبة فاخرة دعاهم إليها فلبُّوا دعوتهُ ثم علموا بمكيدتهِ فقاوموهُ مقاومة شديدة وتمكنوا من قتلهِ فيئس صالح كاشف من مرامهِ، ففرَّ إلى القسطنطينية بعد أن شاهد رءوس البكوات ملقاة على الطريق أمام جامع الحسنين. ثم عقب هذهِ القلاقل ضربة أشد وطأة وهي الوباءُ الذي أَصاب مصر في تلك السنة ويدعى طاعون الكيّ، فإنهُ انتشر في البلد انتشارًا سريعًا وفتك بالعباد فتكًا ذريعًا. ورافق كل هذه الضربات عزل السلطان أحمد الثالث في جمادى الأولى سنة ١١٤٣هـ.

شكل ٣-٩: نقود السلطان أحمد بن محمد.

وترى في شكل ٣-٩ صورة النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد مضروبة في القاهرة بتاريخ سنة ١١١٥هـ.

(١٣) سلطنة محمود بن مصطفى (من سنة ١١٤٣–١١٦٨هـ أو من ١٧٣٠–١٧٥٤م)

وبعد عزل السلطان أحمد بويع ابن أخيهِ محمود بن مصطفى خان وهو السلطان الرابع والعشرون من بنى عثمان ويدعوهُ بعضهم محمود الأول وبقي هذا على كرسي السلطنة خمسًا وعشرين سنة. أما الباشوات الذين كانوا يتولُّون مصر في أيامهِ فلم يكونوا أكثر أهلية من أسلافهم وكانت الأحكام قائمة بمشايخ البلد وفي يدهم الحل والعقد لا يستطيع الباشوات معارضتهم في شيء.

فبعد قتل ذي الفقار بك تولَّى مكانهُ عثمان بك المتقدم ذكرهُ فرقَّى كثيرين من مماليكهِ إلى رتبة البكوية ليقوموا مقام الذين هلكوا بالحوادث الأخيرة. وكان عثمان بك عادلًا حازمًا ولكنهُ كان صارمًا لا يراعي في تنفيذ العدل جانبًا، فعلم مرةً أن أحد بكواتهِ سعى في إقليمهِ ظلمًا فاستدعاهُ إليه وإذ تحقق ارتكابهُ قطع رأسهُ. ويحكى عن عثمان بك حوادث كثيرة تشير إلى حزمهِ واستقامتهِ وقسطهِ لا بأس من ذكر بعضها على سبيل النموذج.

يحكى أن حمَّارًا من حمَّاري القاهرة أراد ترميم مزود حمارهِ وبينما كان يرممهُ عثر في أحد جدران البيت على وعاءٍ مملوء ذهبًا ففرح جدًّا واخذ الوعاء برمتهِ وسلمهُ إلى امرأتهِ وأوصاها أن تكتم الأمر لئلا ينكشف للحكومة فتأخذ المال منهُ لأن لها وحدها الحق بالاستيلاء على مخزونات الأرض. فلم يسع المرأة إلَّا أنها طلبت من زوجها أن يبتاع لها مصاغًا وثيابًا فاخرة لتتمتع بتلك الهبة، فأبى زوجها إجابة طلبها خيفة أن يقود ذلك إلى كشف الحقيقة فاغتاظت المرأة وأسرعت لساعتها ووشت بزوجها إلى عثمان بك، فاستدعى الحمَّار وبعد أن سمع حقيقة الحال صرفهُ قائلًا: «احفظ ما وهبك الله وطلِّق امرأتك وعش بسلام.»

ولما جاءَ الوباءُ إلى مصر كان عثمان بك في أول حكمهِ فرأَى الجوع الذي عقب الوباء ففتح مخازنهُ وخزائنهُ وفرَّق الأقوات والأموال في الناس، إلا أنهُ مع ذلك لم يستطع النجاة من مكايد ذوي المطامع وفي مقدمتهم إبراهيم وإسماعيل رضوان الأول كخيا[٣] الانكشارية والآخر كخيا العزب، وكان كلاهما من المماليك الواحد من طائفة

[٣] ويكتب أيضًا كتخدا وكان لكل وجاق كخيا وفي عهدتهِ ملاحظة شرطة ذلك الوجاق وقضاياهُ.

القزدقلية والآخر من طائفة الجلفية. وأصل الطائفة الأولى مملوك يقال لهُ القزدغلي كان سروجيًّا وأصل الطائفة الثانية أحمد الجلفي كان في بادئ أمره شيالًا وأغناهُ الله بطريقة في غاية الغرابة ولا بأس في ذكرها وهي:

جاءَ أحد المماليك إلى بعض معاصر الزيت ليبتاع منها ما يقوم بمؤونة بيتهِ مدة السنة، وكان أحمد الجلفي شيالًا في تلك المعصرة فابتاع المملوك الزيت واستأجر أحمد لحملهِ فحملهُ وسار معهُ وما زالا حتى بلغا بيتهُ فأنزل الحمل ووقف ينتظر أجرتهُ، فجاءَهُ المملوك وطلب إليه أن يساعدهُ في إخفاء مبلغ من النقود في أحد جدران البيت وألحَّ عليهِ أن يكتم الأمر سرًّا وأعطاهُ بضعة دراهم مكافأة لذلك فساعدهُ وأخذ الدراهم وسار في سبيلهِ حامدًا شاكرًا. وبعد مضي ثلاثين يومًا اتفق لهُ المرور بالقرب من ذلك البيت فشاهد ثمَّ جماهير مجتمعة. ثم علم أن ذلك المملوك توفي وقد عرضت تركتهُ للمبيع فتقدم أحمد وابتاع البيت الذي فيهِ المخبأة وبعد ارفضاض الجمع استخرج النقود وسار بها إلى قريتهِ (جلف) في مصر العليا وامتلك ممتلكات كثيرة ثم اتسعت ثروتهُ، وما زال حتى أصبح زعيمًا لعصابة كبيرة نسبت إليه.

وقد كان إبراهيم وإسماعيل رضوان في بادئ الرأي على تباين كلي بالأدبيات والماديات، فكان إبراهيم في ضيق من المعاش مع إقدام وبسالة ومطامح كبيرة. أما إسماعيل فكان غنيًّا بليدًا لا يهمهُ إلَّا التمتع بالملذات والشهوات. فكان إبراهيم في احتياج إلى إسماعيل ولذلك كان يتقرب منهُ. ثم تزوج إبراهيم ابنة محمد البارودي أحد التجار الأغنياء وأخذ معها مالًا كثيرًا، فتمكن بذلك من التداخل في بيت شيخ البلد وإلقاء المفاسد فيهِ بواسطة عدة من المماليك والأتراك وغيرهم من ذوي الرتب الذين كان يستعملهم آلة بيدهِ لتنفيذ مآربهِ. ثم تأتى لهُ الارتقاء إلى رتبة البكوية مع صديقهِ إسماعيل رضوان واتحد الاثنان معًا على السراء والضراء ووحدا ممتلكاتهما واجتزآ بالسوء من محصولاتها.

فأوجس عثمان بك خيفة من سرعة نمو ثروتهما وملافاة لما كان يخشى حدوثهُ من طموح أنظارهما جمع إليه ثلاثة أحزاب أحدهما حزب إبراهيم بك القطامش وفيهِ ثلاثة بكوات. والثاني حزب علي بك الدمياطي وفيهِ بكان. والثالث حزب علي كخيا الطويل وشاورهم في الأمر فأقروا على وجوب قتل إبراهيم بك وكان إذ ذاك كخيا الانكشارية ورضوان بك. فوافقوهُ على ما أراد إلا أن أحمد السكري وكيلهُ وكان من مماليك إبراهيم بك فلم يمكنهُ كتمان ذلك عنهُ فجاء إليه وأخبرهُ بجميع ما كان من

التواطؤ على قتلهِ وقتل رفيقهِ، فسار للحال إلى رضوان بك وأخبرهُ وتشاورا بشأن ذلك فقررا إعداد مكيدة يقتلان بها عثمان بك فبعثا لهُ جواسيس يترصدونهُ في طريقهِ إلى القلعة فمرَّ فوثبوا عليهِ ففر بجوادهِ حتى دخل القلعة ولم يظفروا بهِ ولاقاهُ وكيلهُ وقد أضمر لهُ الشر، فسألهُ عما ألمَّ بهِ فأخبرهُ بما كان فكلمهُ بلسان الثعلب ناصحًا لهُ أن يبارح المدينة حالًا لأن الناس قد ثاروا جميعًا يطلبون قتلهُ، وما زال حتي أقنعهُ ففرَّ إلى سوريا وسار هو برفقتهِ حتى إذا دنوا من غزة تنحَّى أحمد عن الطريق واختبأ في قرية يقال لها الأشرفية بدعوى أنهُ يريد استطلاع الأحوال حماية لعثمان بك، فتربص هناك مدة ثم عاد إلى القاهرة بمن معهُ من المماليك وسار إلى إبراهيم بك وأعلمهُ بما فعل فكافأهُ على تلك الخيانة برتبة البكوية. وهمَّ الأهالي إلى بيت عثمان بك فأحرقوهُ واقتسموا تركتهُ، أما هو فوصل سوريا وحدهُ وسار منها إلى الأستانة فولي بروصة ولبث فيها حتى توفاهُ الله. وجميع هذه الحوادث توالت في مصر أثناء سنة ١١٥٦هـ.

فبعد إخراج عثمان بك من مصر صفا الجو لإبراهيم كخيا ورضوان بك فعملا على إبادة الأحزاب التي كانت متآمرة عليهما، فأخذ رضوان بك على نفسهِ إهلاك علي كخيا الطويل فأمر أحد مماليكهِ أن يقتلهُ بالرصاص في وليمة حافلة فلبَّى المملوك الأمر لكنهُ أخطأ الرمي وعوضًا من أن يصيب عليًّا أصاب مملوكهُ الذي كان بجانبهِ فقبض عليهِ وقتل في الحال. أما إبراهيم كخيا فتعهد بإهلاك من بقي من الأحزاب وقد كان على ولاية مصر إذ ذاك كيور أحمد باشا فطلب إليه إبراهيم أن يوافقهُ على إبادة البكوات فوافقهُ وربما كان ذلك لخوفهِ منهُ أو لأن ذلك يعود عليهِ بالنفع الشخصي، واستعانوا بالنقود فبذلوها فسهلت مشروعهم حتى إنهم قتلوا علي بك الدمياطي بيد وكيلهِ سليمان في وسط الديوان وقد وعدهم هذا بتسليم رءوس البكوات الأخر من أحزابهِ. فأمر إبراهيم كخيا ورضوان بك أن تقفل جميع منافذ القلعة على من فيها من البكوات المنوي قتلهم وجعلا على بابيَ الانكشارية والعزب جندًا. وحافظ سليمان على وعدهِ فبوشر بالمذبحة وأول من قتل فيها خليل بك من دعاة الدمياطي ومحمد بك من دعاة القطامش وكثيرون غيرهم، وحاول علي بك وعمر بك البلاط الفرار فتبعهما الباشا بنفسهِ ثم لاقاهما إبراهيم ورضوان وقتلاهما عند باب القلعة ولم يدفن من القتلى إلا محمد بك وخليل بك.

ولم يبقَ من مناظري إبراهيم بك إلا إبراهيم القطامش وعلي كخيا الطويل، فالأول مات من الحزن بعد مدة قصيرة والثاني هاجر من تلقاء نفسهِ تاركًا الدار ومن بناها.

فصفا الجو لإبراهيم كخيا فتولى مشيخة البلد وسمَّى رضوان بك أميرًا للحج. ثم جعلا يتبادلان هاتين الوظيفتين كل سنة وعاد كلٌّ منهما إلى ميلِهِ الطبيعي، إبراهيم إلى مطامعهِ ورضوان إلى ملاهيهِ. فأخذ إبراهيم كخيا يمتهن الأحكام ويستخدمها لاسترجاع ما بذلهُ للحصول عليها فلم يغادر وسيلة إلا استخدمها في سبيل مطامعهِ من قتل وفتك، فابتدأ بسليمان قاتل علي بك الدمياطي فحجر عليهِ في القلعة ولم يفرج عنهُ حتى استرجع منهُ كل ما كان أعطاهُ من النقود. ثم باغت من بقي من الأغنياءِ في القاهرة ووضع يدهُ على ممتلكاتهم بعد ما قتل بعضًا منهم ونفى البعض الآخر. فاستولى في يوم واحد على أموال نحو من ثمانين بيتًا من بيوت القاهرة ووضع يدهُ على جميع محصولات البلاد والكمارك والقرى والمخازن حتى الحوانيت الصغيرة ويقال بالإجمال إنهُ لم يُبقِ ولم يَذَرْ.

وكان كيور أحمد باشا قد استدعي إلى الأستانة ووليَ حكومة قبرص. فأقيم مقامهُ في القاهرة باشا آخر سنة ١١٥٦هـ فعاملهُ إبراهيم كخيا بالاحتقار فحقد عليهِ. ثم اتفق غياب إبراهيم في قافلة الحجِ إلى مكة فاغتنم الباشا فرصة غيابهِ وتواطأ مع حسين بك الخشاب على مكيدة يعدَّانها لإبراهيم، فاتفقا على أن يقوم الخشاب بما يلزم لقتل إبراهيم ورفيقهِ رضوان بك وأن يكافئهُ الباشا على ذلك بمشيخة البلد. فلما رجع إبراهيم سعى الخشاب إلى إتمام وعدهِ ففاز بالقبض على الاثنين فسجنهما في القلعة فولَّاهُ الباشا مشيخة البلد إلا أنهُ لم يهنأ بها لأن دعاة إبراهيم كخيا اتحدوا وهجموا دفعةً على حسين بك والباشا وأخرجوا المسجونين ففرَّ الخشاب إلى مصر العليا واختبأ في ابريم من نوبيا. أما الباشا فاستدعي إلى الأستانة فعاقبهُ السلطان عقابًا انتهى بالموت.

وكان يملك إبراهيم كخيا على أكثر من الفي مملوك وفي جملتهم علي الذي سيلقب بعلي بك الكبير ويكون لهُ شأن عظيم بهذا التاريخ، وسترى في سيرتهِ أنهُ من أفراد الدهر حزمًا وبطشًا وحكمةً. وكان علي بك بين مماليك إبراهيم كخيا بصفة سلحدار أغا وكان إبراهيم كخيا يحبهُ كثيرًا ويعتبرهُ حتى جعلهُ ناقل سيفهِ. ومما زادهُ اعتبارًا لهُ أنهُ استصحبهُ مرة في مسيرة إلى الحرمين في قافلة وكان برتبة كاشف وقد سار قائدًا لتلك القافلة، فلاقاهم في الطريق سرب من اللصوص فدفعهم علي بقلب لا يهاب الموت فلقبوهُ بالجني. ولما رجع إبراهيم كخيا إلى القاهرة نوى على مكافئة علي بلقب بك إلاَّ أن صغر سنهِ ودسيسة الخشاب حالا دون ذلك. ثم عقب ذلك شاغلٌ آخر أكثر أهمية زاد الأمر تأخيرًا وذلك أنهُ جاءَ القاهرة خبر وصول باشا جديد إلى الإسكندرية

بدلًا من الباشا الذي أُخرج منها. وكان من عادة الحكومة في مصر إذا علموا بمجيء باشا جديد بعثوا وفدًا يلاقونهُ في الإسكندرية وفيهم العيون والجواسيس فيحيطون بهِ يستطلعون مقاصدهُ ونواياهُ وما في يدهِ من الأوامر السلطانية، فإذا رأوا تلك الأوامر سلميَّة ومقاصدهُ حسنة تأهلوا بهِ وفتحوا لهُ الطريق حتى يصل بولاق فيحتفل الأمراء بلقائهِ. أما إذا استطلعوا من أحوالهِ غير ذلك بلغوا الأمراءَ بالقاهرة فيجتمعون ويقررون إعلانهُ أن يقف حيث هو ويحررُون إلى ديوان الأستانة بعدم مناسبة ذلك الباشا الجديد وأن بقاءَهُ في مصر مخلٌّ بالنظام العمومي، أو ربما حمل الأهالي على الثورة. ثم يطلبون استبدالهً بآخر أكثر مناسبة للبلاد منهُ.

فلما اتصل بهم خبر قدوم هذا الباشا واسمهُ راغب محمد باشا سار شيخ البلد بنفسهِ لاستقبالهِ ومعهُ البكوات ثم اجتمعوا جميعًا بجلسة رسمية وأقسموا على الطاعة والإخلاص لأمير المؤمنين وكان قد خلع على كل منهم خلعة كالمعتاد. وأحب الأمراءُ راغب باشا محبة عظيمة لأنهُ عرف كيف يعامل شيخ البلد فأحبتهُ الرعية ومالوا بكليتهم إليه فصرف بين ظهرانيهم سنتين كلهما سلام وطمأنينة حتى أجمع البكوات على استبقائهِ بينهم طويلًا.

وبينما هم في مثل ذلك ورد إلى الباشا خط شريف[٤] أن يسعى جهدهُ إلى قطع دابر البكوات وفي جملتهم شيخ البلد وكل من يلوذ بهِ. فاستنتج الباشا من نص ذلك الخط أن ديوان الأستانة مشتبهٌ بتصرفهِ في مصر وأنهُ قد وشي بهِ إلى جلالة السلطان أن اتفاقهُ مع بكوات مصر ليس إلا من قبيل عزمهِ على استخدامهم في مآربهِ بالاستقلال بحكومة مصر وإخراجها من طاعة الدولة العلية. فوقع في حيص بيص وتردد بين أن ينفذ الأوامر الشاهانية جهارًا مهما في ذلك من الخطر وما يحول دونهُ من المصاعب أو أن يعصاها أو يؤخرها فيعرض حياتهُ للخطر ويؤَيد التشكيات التي تقدمت بحقهِ. وبعد أن نظر في المسألة من سائر وجوهها قرَّر في ذهنهِ أفضلية الفتك بأصدقائهِ البكوات فتواطأَ مع زمرة من رجالهِ أنهُ متى اجتمع البكوات في مجلسهِ فليكونوا على استعداد للهجوم عليهم دفعةً عند أول إشارة ففعلوا ما أمرهم بهِ، لكنهم لم يفوزوا كل الفوز لأن ثلاثة من البكوات تمكنوا من النجاة وفي مقدَّمتهم شيخ البلد بعد أن جاهدوا الجهاد

[٤] يقصدون بالخط الشريف الأوامر الصادرة من جلالة السلطان رأسًا.

الحسن وأوسعوا الباشا تثريبًا على فعلتهِ هذه التي لم يكونوا ينتظرونها منهُ بعد أن أظهروا نحوهُ من اللطف والصداقة والإخلاص ما قد رأيت. فبرأَ ساحتهُ بإطلاعهم على الفرمان السرِّي الوارد لهُ بهذا الصدد، فكفُّوا عن الانتقام منهُ لكنهم عزلوهُ وحرروا إلى الأستانة يطلبون من يقوم مقامهُ. وفي الحال عينوا ثلاثة بكوات في مكان الثلاثة الذين قتلوا بتلك المكيدة. واستغنم إبراهيم كخيا هذهِ الفرصة لترقية علي كاشف فرقَّاهُ إلى رتبة بك فساءَ ذلك الترقِّي أحد البكوات المدعو إبراهيم بك، وكان شركسي المولد ولذلك كان يعرف باسم إبراهيم بك الشركسي وكان من دعاة إبراهيم كخيا لكنهُ عند ذلك تظاهر بعداوتهِ ونمت بينهما الضغائن التي لم تنتهِ إلا بقتل إبراهيم كخيا بعد ذلك الحين بخمس سنوات بيد إبراهيم الشركسي المذكور سنة ١١٦٨هـ. وفي تلك السنة توفي السلطان محمود بن مصطفى.

شكل ٣-١٠: نقود السلطان محمود بن مصطفى.

وترى في شكل ٣-١٠ صور نقود السلطان محمود بن مصطفى مضروبة في القاهرة بتاريخ سنة ١١٤٣هـ فالأولى منها ذهبية وهي صورة القطعة المعروفة باسم زر محبوب أو سكوين والثانية ذهبية أيضًا وهي نصف سكوين أو نصفية والثالثة صورة القطعة النحاسية المعروفة بالجديد.

(١٤) سلطنة عثمان بن مصطفى (من سنة ١١٦٨–١١٧١هـ أو من ١٧٥٤–١٧٥٧م)

فبويع أخوهُ السلطان عثمان بن مصطفى ويدعوهُ بعض مؤرخي المغرب عثمان الثاني وهو بالحقيقة عثمان الثالث وبقي على كرسي الخلافة ثلاث سنوات فقط. فشفى إبراهيم بك الشركسي غليلهُ بقتل إبراهيم كخيا لكنهُ لم يروِ مطامعهُ لأن مشيخة البلد انتقلت إلى رضوان بك صديق إبراهيم كخيا. ثم ظهر لهُ مناظر آخر من زعماء حزب إبراهيم كخيا يقال لهُ حسين بك أصبح بعد قتل الكخيا أكبر زعماء ذلك الحزب، فادعى لنفسهِ الأولوية بمشيخة البلد فلم تقبل دعواهُ فجمع إليه عددًا من دعاتهِ المماليك وصعد إلى قلعة القاهرة واستولى على بطارية من المدافع تشرف على بركة الفيل حيث يقيم رضوان بك فأطلق عليها قنابل خرقت جدرانها فتداعت أركانها.

وكان رضوان بك إذ ذاك مشغولًا بحلاقة لحيتهِ. فلما أحسَّ بالأمر امتطى جوادهُ لكنهُ لم يعل ظهرهُ حتى أصيب برصاصة كسرت فخذهُ إلا أنهُ تمكن من الفرار ومعهُ بعض المماليك إلى قرية الشيخ عثمان، وهناك توقف عن المسير لزيادة الألم وبرفقتهِ رئيس الضابطة وكان مجروحًا ثم توفي الاثنان ودفنا معًا. فسمِّي حسين بك من ذلك الحين شيخ البلد وجعل يتقرب من أترابهِ البكوات لكنهم كانوا لا يزيدون منهُ إلا نفورًا، ولم تمضِ بضعة أشهر من توليتهِ حتى كمنوا لهُ في مكان مصاطب النشاب في السهل الواقع بين القاهرة وأراضي إبراهيم بك وقد كان هناك منشغلًا بعرض جنودهِ المماليك فهمُّوا بهِ وذبحوهُ ثم قطعوهُ إربًا، ومن ذلك الحين صار يعرف بحسين بك المقتول. فتولى مكانه خليل بك واشتهر بحب القتل وكان متظاهرًا بالعداوة والحسد لعلي بك على الخصوص لأنهُ علم أنهُ أشد أعدائهِ عزمًا.

(١٥) سلطنة مصطفى بن أحمد (من سنة ١١٧١–١١٨٧هـ أو من ١٧٥٧–١٧٧٤م)

وفي سنة ١١٧١هـ تولى الخلافة العثمانية مصطفى بن أحمد وهو مصطفى الثالث. وبالحقيقة أن علي بك كان لشدَّة إخلاصهِ لإبراهيم كخيا لا ينفك ساعيًا إلى الانتقام لهُ ولكنهُ كان واضعًا أمام عينيهِ أن السبيل الأقرب والأسهل لبلوغ مرامهِ إنما هو القوة. فأخفى ما في ضميرهِ مدة ثماني سنوات كان أثناءَها منشغلاً بجمع القوة فابتاع عددًا وافرًا من المماليك وتداخل مع البكوات الآخرين واكتسب ثقتهم بما كان يظهرهُ من الغيرة عليهم والإخلاص لهم وما كان يكرمهم بهِ من الهدايا، وما زال يخطو خطوة بعد أخرى حتى اقترب من النقطة المطلوبة، فأوجس خليل بك خيفة منهُ وجعل يتتبَّعهُ بالأرصاد والعيون ويعدُّ لهُ المكايد في شوارع القاهرة، ففي ذات يوم هجم عليهِ حسين بك كشكش بأمر خليل بك وبعد موقعة هائلة اضطر علي بك أن يفر إلى الصعيد في جملة من أصدقائهِ البكوات يستعد للانتقام انتقامًا مضاعفًا.

فصرح خليل بك أن علي بك ومن تابعهُ من البكوات مجردون من رتبهم وحقوقهم وولَّى بمناصبهم بكوات من ذويهِ، وقتل كل من ظفر بهِ في القاهرة من أصدقاءِ علي بك أو المنتمين إليه. أما علي بك فلاقى في الصعيد أحد مماليك مصطفى القرد يدعى صالح بك كان منفيًا إلى هناك وفي قلبهِ من خليل بك حزازات فاتحد الاثنان ورجالهما وزحفا إلى القاهرة. فخرج خليل بك وحسين بك كشكش لمقاتلتهما فدارت رحى الحرب فكان الفوز لعلي بك ورفيقهِ، فتتبعا خليل بك ورجالهُ حتى قطعوا بهم مديرية القليوبية وأوصلوهم إلى المسجد الأخضر على ضفاف النيل، واشتد الكفاح هناك فاضطر خليل بك ورجالهُ إلى الالتجاء إلى طنطا، فبعث على بك كاشفهُ محمد الملقب بأبي الذهب ليهاجمهم فهاجمهم واستلم طنطا بعد أن قتل حسين كشكش. أما خليل بك فاختبأ بالمسجد وبقي فيهِ وقد داهمهُ الجوع ثم قبض عليهِ ونفي إلى الإسكندرية ثم خنق هناك. أما رءوس القتلى فنقلوها إلى القاهرة وطافوا بها في أسواقها.

(١٦) علي بك الكبير (من سنة ١١٧٧–١١٨٧هـ أو من ١٧٦٣–١٧٧٤م)

فتمكن علي بك بهذا الانتصار من استلام مشيخة البلد في القاهرة وذلك سنة ١١٧٧هـ وأول أمر باشرهُ قتل إبراهيم الشركسي الذي قتل سيدهُ فثارت عليهِ أحزابهُ يطلبون الانتقام وكانوا عديدين، فخاف علي بك على حياتهِ ففرَّ من القاهرة حالًا طالبًا سوريا فالتجأ إلى متسلم (حاكم) بيت المقدس وكانت بينهما صداقة قديمة، إلا أن هذا الملجأ لم يحمهِ إلا مدة شهرين لأن أعداءَهُ البكوات لما علموا بمقرهِ شكوهُ للسلطان مصطفى وأخبروهُ بمقرهِ فأنفذ إلى متسلم القدس فرمانًا يأمرهُ بهِ أن يرسل علي بك تحت الحجز إلى الباب العالي. فعلم علي بك بذلك ففرَّ إلى عكَّاً وهناك اكتسب صداقة الشيخ ضاهر بن عمر أمير تلك المدينة الحصينة، فأكرم وفادتهُ وسعى إلى تبرئتهِ أمام الباب العالي وبمساعدة نصرائهِ من أصدقاء إبراهيم كخيا تمكن من نوال العفو عنهُ من لدن الحضرة الشاهانية فألغيت الأوامر بالقبض عليهِ وأعيد إلى القاهرة في منصبهِ الأول.

وفي سنة ١١٧٩هـ أي بعد ذلك الحين بسنتين هُدد علي بك بالإقالة من ذلك المنصب. وكيفية ذلك أن محمد راغب باشا الذي كان على مصر وعزل منها على ما مر بك كان لا يفتر عن تذكار كرم أخلاق علي مذ كان كاشفًا. فبعد استقالتهِ من مصر ولي بر الأناضول وبعد تسع سنوات ارتقى إلى رتبة صدر أعظم بأمر السلطان مصطفى الثالث، وما انفك مع ذلك متذكرًا صداقة علي بك لا يفتر عن معاضدتهِ وتسهيل مشروعاتهِ سرًّا وجهرًّا. ففي سنة ١١٧٩هـ توفي الوزير راغب محمد باشا فأصبح علي بك في احتياج لمن يعضدهُ. فاغتنم أعداؤُهُ هذه الفرصة ووشوا بهِ إلى الأستانة فاضطر علي بك أن يفرَّ إلى اليمن لكنهُ لم تأت سنة ١١٨٠هـ حتى عاد إلى القاهرة واسترجع منصبهُ بمساعدة أحزابهِ وموت أربعة من دعاة إبراهيم الشركسي. ثم تراءَّى لهُ أن صديقهُ صالح بك قد حدثتهُ نفسهُ بخرق حرمة الصداقة واتباع داعي المطامع الشخصية، فوكل أمر قتلهِ إلى أحد أتباعهِ المدعو إبراهيم كاشف فقتلهُ طعنًا وسترى أن إبراهيم هذا سيرتقي حتى يتولى مشيخة البلد.

ثم رأى علي بك أيضًا أن قبائل العربان في مصر السفلى قد شقت عصا الطاعة فأنفذ إليها أحد مماليكهِ المدعو أحمد في فرقة من الرجال فحارب أولئك العربان وأمعن في قتلهم حتى لقبوهُ بالجزَّار، وهو الذي تولَّى عكا بعدئذٍ واشتهر هذا الاسم هناك بالعسف والجور. أما من بقي من أعداء علي بك فاضطربوا خوفًا ولزموا السكوت والطاعة فارتاح وتحقق تخلصهُ من القلاقل والمفاسد والمقاومات. إلا أنهُ رأَى من باب

الاحتياط والحرص أن يرقي ثمانية عشر مملوكًا من أتباعهِ إلى رتبة البكوية يكونون لهُ نصراء وقت الحاجة وهذه أسماؤُهم:

(١) رضوان ابن اخيهِ من جورجيا
(٢) علي الطنطاوي من جورجيا
(٣) إسماعيل من جورجيا
(٤) خليل من جورجيا
(٥) عبد الرحمن من جورجيا
(٦) حسن من جورجيا
(٧) يوسف من جورجيا
(٨) ذو الفقار من جورجيا
(٩) عجيب من جورجيا
(١٠) مصطفى من جورجيا
(١١) أحمد الجزار من أماسيا
(١٢) سليم أغا انكشاري
(١٣) سليمان كخيا انكشاري
(١٤) لطيف شركسي
(١٥) عثمان شركسي
(١٦) إبراهيم شركسي
(١٧) مراد شركسي

ولهذين الأخيرين شأن في هذا التاريخ لأنهما سيتنازعان السلطة في مصر.

(١٨) محمد

وكان يعزُّهُ أكثر من الجميع وستراهُ رجلًا عقوقًا ناكرًا للجميل. فلما تقلَّد محمد هذا البكويَّة ولم يكن قبل ذلك إلَّا كاشفًا لُقِب بأبي الذهب فأحب أن يجعل هذا اللقب اسمًا على مسمّى فجعل يتظاهر بالكرم المفرط فكان بدلًا من أن يفرق العطايا بالبارات يفرقها بالأرباع.

أما علي بك فكان ساهرًا على مصلحة البلاد سهرًا تامًّا وكان مخلصًا في كل أعمالهِ، فطهَّر البلاد من اللصوص وسعى كل ما في جهدهِ لإصلاح شئونها فساد الأمن فيها

شكل ٣-١١: صورة ختم سليمان كخيا.

بعد أن كانت معرضًا للقلاقل والمفاسد. ولم يكن ذلك كلَّ مطامع علي بك فإنهُ رأَى من تحامل الواشين بينهُ وبين ديوان الأستانة وإيقاع ذوي الأغراض بهِ وبسلطتهِ ما حملهُ على السعي إلى الاستقلال بمصر وتجريدها من حماية الدولة العثمانية كليةً، لكنهُ كتم مقاصدهُ هذهِ وجعل يسعى إلى تنفيذها تحت طي الخفاء، وأول خطوة خطاها نحو هذه الغاية أنهُ انتحل أسبابًا مختلفة بنى عليها عزل أو إبعاد جميع مستخدمي الملكية والجهادية ورؤساء الوجاقات واستبدالهم بمن هم على دعوتهِ، إلا وجاق الانكشارية فإنهُ لم يمسهُ وذلك بعد أن تمكن من استبقائهِ تحت حمايتهِ وسد جميع السبل التي يمكنهُ بهِ التطرق إلى مقاومتهِ، وأخَّر دفع مرتبات الوجاقات الأخرى عمدًا فكان يدفع لهم أقساطًا عملة ورق بول وكانت تخسر المائة من هذا الورق تسعين، فكان يربح علي بك أرباحًا عظيمة باسترجاع الورق بالأثمان البخسة وصرفهِ ثانية بثمنهِ الأصلي. فلما رأت الوجاقات أنهم لا يستولون من ماهياتهم إلاَّ على العشر كرهوا الاستخدام بالعسكرية وجعلوا يستقيلون منها شيئًا فشيئًا ويتعاطون أشغالًا أخرى أكثر فائدةً لهم.

ثم سعى علي بك إلى تقليل العساكر العثمانية وتكثير المماليك من دعاتهِ. فيقال إنهُ جعل عددهم نحوًا من ستة آلاف وحظر على سائر البكوات والكشاف الذين يخشى من تغيُّرهم عليهِ أن يقتني أحدهم أكثر من مملوك أو مملوكين. وكان على ولاية مصر إذ ذاك محمد باشا فأزعجتهُ إجراءات علي بك وخشي عاقبتها فنصح إليه أن يقف عند حدهِ فلم يكترث بقولهِ. فأقرَّ الباشا على مقاومتهِ بدعوى أن هذه الإجراءات مضادة لمصالح الباب العالي، ولكنهُ لم يستطع المجاهرة بمقاصدهِ هذه فجعل يدسُّها سرًّا واتحد مع

من بقي من دعاة إبراهيم الشركسي وأقروا على الانتقام من علي بك، ثم جعلوا يسعون فسادًا بين أحزابِهِ حتى استجلبوا بعضًا منهم إلى جانبهم بالمواعيد المبنية على الحسد والطمع. وفي جملة هؤلاءِ محمد بك أبو الذهب الذي طمرهُ علي بك بفضلِهِ حتى أزوجهُ ابنتهُ وكان يناديهِ كما ينادي أولادهُ. ولما لم يكونوا يستطيعون تنفيذ مآربهم جهارًا أغروا صهرهُ محمد بك المذكور بمبالغ وافرة ووعدوهُ أنهُ إذا قتل علي بك يتولى المشيخة مكانهُ فقبل، لكنهُ علم بعدئذ أنهُ يقصر باعًا عن مناوأة علي بك واستعظم الجناية فعدل عنها إلى جناية أعظم منها. وذلك أنهُ شكا إلى علي بك من معاملة الباشا لهُ فأسرع علي بك إلى إنقاذهِ منهُ وما انفك عن الباشا حتى أخرجه من مصر فعاد إلى الأستانة. ولم يزدَد علي بك في محمد بك أبي الذهب إلَّا ثقةً وإخلاصًا رغمًا عما كان يُنقل إليه عنهُ من السعي إلى الإيقاع بهِ، وفي سنة ١١٨٢هـ انتشرت حرب بين الروسية والدولة العلية فبعثت هذه الأخيرة إلى مصر أن تبعث إليها مددًا من اثني عشر ألفًا، فوصلت الأوامر لعلي بك بهذا الصدد ومشروعهُ لم ينضج بعد فلم يسعهُ إلا مباشرة ما أُمر بهِ فابتدأ بجمع الجنود. أما أعداؤُهُ فاغتنموا تلك الفرصة للوشي بهِ فاستجلبوا إليهم بكل سهولة الباشا الجديد الذي كان قد أُرسل من القسطنطينية بدلًا من الباشا الذي أخرجهُ علي بك، واتفقوا جميعًا على كتابة تقرير ممضي من الباشا وسائر البكوات أعداء علي يوشون بهِ إلى الديوان الشاهاني بدعوى أنهُ إنما أراد بما يجمعهُ من الجيوش معاضدة روسيا لتحرير مصر، فأنفذ الديوان الشاهاني إلى الباشا أمرًا مشدَّدًا أن يقتل علي بك ويرسل رأسهُ إلى أعتابهِ. فاتصل ذلك بعلي سرًّا بواسطة أصدقائهِ بالأستانة فبعث علي بك الطنطاوي أحد دعاتهِ في عشرة من أتباعهِ المماليك متنكرين بلباس بدوي يكمنون في مكان على مسافة قصيرة من القاهرة حيث لا بدَّ للقابجي باشي حامل ذلك الفرمان من المرور بهِ، فمكثوا هناك ثلاثة أيام متوالية وفي اليوم الرابع بانَ لهم القابجي ومعهُ أربعة نفر فقط، فوثبوا عليهم وقتلوهم جميعًا وطمروهم في الرمل بعد أن اخذوا ملابسهم والفرمان وساروا بهِ إلى علي فقرأَهُ ثم جمع إليه ديوان البكوات العمومي وأطلعهم عليهِ وأقنعهم أن ذلك الأمر ليس فقط لقتلهِ وحده وإنما لقتلهم جميعًا على إثرهِ ثم خاطبهم قائلًا: «دافعوا إذن عن حياتكم وحقوقكم واعلموا أن مصر ما برحت منذ القدَم محكومة بدولٍ من المماليك وقد كانوا سلاطين أشدَّاء تفاخر بهم الأرض والسماء فأعيدوها إليهم. وهذه فرصة ثمينة لا تضيعوها فإنكم لن تعثروا عمركم على فرصة مثلها هلمَّ إذن نسعى إلى الاستقلال فإن فيهِ حياتنا وحريتنا.»

فثار البكوات بجملتهم متأثرين من فصاحة عليّ وبلاغتهِ وكانوا ثمانية عشر جميعهم على دعوتهِ فعاهدوهُ أن يدافعوا عنهُ ما استطاعوا. أما من بقي من الأمراء المماليك الذين كانوا من أعدائهِ فخافوا العاقبة ولزموا السكوت. فكتب ديوان علي بك أمرًا إلى الباشا أن يبارح الأراضي المصرية في مدة ثمان وأربعين ساعة وأنهُ إذا لم يفعل يقتل وأن مصر قد أصبحت مستقلة. وبعث علي إلى الشيخ ضاهر أمير عكا يعلنهُ رسميًّا استقلال مصر ويدعوهُ للمساعدة في ذلك فأجابهُ الشيخ ضاهر مسرورًا وجمع إليه رجالهُ ورجال بنيهِ السبعة وصهرهِ وانضمَّ الجميع إلى جنود علي، وكان قد أضاف إلى الستة آلاف التي عندهُ من المماليك الاثني عشر ألف التي جمعت لمدد العثمانيين وأضاف إلى هذهِ أيضًا رجال أصدقائهِ البكوات حتى رجال أعدائهِ لأنهم لم يعد يسعهم إلا طاعتهُ. فاتصل ذلك بالأستانة فأرسل الباب العالي أمرًا إلى والي دمشق أن يسير في خمسة وعشرين الفًا لمنع جنود عكا من معاضدة علي فسار الوالي في ذلك العدد من الرجال فلاقاهُ الشيخ ضاهر في ستة آلاف فيما بين جبل لبنان وبحيرة طبرية وردَّهُ على أعقابهِ سنة ١١٨٣هـ. وكانت هذهِ الموقعة آخر المواقع لأن الباب العالي أمسك بعد ذلك عن إرسال الجند وكأنهُ نسي علاقتهُ مع سوريا ومصر بالكلية.

أما عليّ فاغتنم فرصة انشغال الدولة العلية بالمحاربة مع روسيا وصرف اعتناءَهُ نحو تنظيم مملكتهِ الجديدة وإصلاح ما داخلها من الخلل، فخفض الضرائب وجعل على المالية مدير الكمرك القديم المعلم ميخائيل فرحات القبطي بدلًا من يوسف بن لاوي الإسرائيلي الذي قتل جزاءَ خيانتهِ. ونظَّم التجارة الخارجية والمخابرات وأبعد العربان إلى الصحراء فساد الأمن وانتشر الإصلاح في القطر فزادوا على ألقاب علي لقب بلوط قبان (مبيد اللصوص). وكان في جملة القبائل الثائرة على مصر قبيلة الهوارة وكانت أشدهنَّ بأسًا وأطول باعًا جاءَت في الأصل من ضواحي تونس الغرب واستقرَّت فيما بين جرجا وفرشوط في بقعةٍ من الأرض لم تكن تصلح للزراعة، فاعتنوا فيها حتى ابتنوا فيها عدة قرى وما زالوا ينشرون سطوتهم حتى احتلُّوا جميع الأراضي بين هو وكفر الشيخ سليم. ثم اغتنم الشيخ هامان (شيخ الهوارة) فرصة انشغال مصر بما تقدم ووضع يدهُ على كل البلاد من أسيوط إلى أسوان وجمع إليه محصولاتها. وكان قد حارب هذه القبيلة كثيرون ممَّن تولوا مصر قبل عليّ وفرضوا عليها ضريبة مقدارها ٢٥٠ ألف أردب من الحنطة توردها سنويًّا إلى مصر.

ففي سنة ١١٨٣هـ أرسل علي بك صديقهُ محمد بك أبا الذهب لمحاربة الشيخ هامان وقبيلتهِ فحاربهم وتغلب عليهم في أواخر تلك السنة، فاضطر أبناء الشيخ أن

يبتاعوا حياتهم بكل ما كان لديهم من ثروة أبيهم. فربح أبو الذهب من هذه الموقعة ثروة كبيرة ثم أسرع إلى القاهرة لما علمهُ من الدسائس التي كان ساعيًا بها رفيقهُ أحمد بك الجزَّار على علي بك، وكأنهُ لم يكن يريد أن يشاركهُ أحدٌ بالدسائس على سيدهِ. وكان أحمد الجزَّار ينظر إلى محمد أبي الذهب نظرهُ إلى عدوٍّ يناظرهُ في ارتكاب الدنايا فسعى إلى قتلهِ فلم ينجح. وكان لأحمد الجزار سيفٌ مشهور بطيب فولاذهِ وإتقان صنعهِ فاتفق يومًا أنهُ اجتمع بمحمد أبي الذهب فقال له: «أرني حسامك لأجربَ فرنده.» فأجابهُ أحمد: «لا يستلُّ حسامي سواي ولا أغمده حتى يستباح قتيل.» ثم نهض للحال وغادر القاهرة قاصدًا القسطنطينية فوصلها ثم عهدت إليه ولاية عكا بعد ذلك وما زال فيها حتى توفاهُ الله.

أما علي بك فبعد أن تغلب على الصعيد ثار في خاطرهِ حب الافتتاح فجرَّد إلى اليمن تحت قيادة محمد أبي الذهب فسار في عشرين ألف مقاتل فقطع برزخ السويس ومضيق العقبة ولم يُبق على أحد من القبائل التي حاولت الوقوف في طريقهِ وما زال حتى أتي اليمن وافتتحها. وأمر عليٌّ فسار إسماعيل بك في ثمانية آلاف لافتتاح السواحل الشرقية للبحر الأحمر وحسن بك لافتتاح جدة، ولقب بالجداوي إشارة إلى انتصارهِ على تلك المدينة وما زال يعرف بهذا اللقب من ذلك الحين. ولم تمض ستة أشهر حتى افتُتحت شبه جزيرة العرب وفي جملتها مكة المشرفة التي لحق بها نهبٌ شديد وأُنزل شريفها وأقيم مقامهُ ابن عمهِ الأمير عبد الله فثبَّت عليًّا في سلطنتهِ ببراءَة رسمية ولقبهُ بسلطان مصر وخاقان البحرين. فلما حصل علي بك على هذا التثبيت من شريف مكة أخذ يتمتع بكل حقوق السلطنة فأمر أن يُخطب باسمهِ في الصلوات العمومية أيام الجمعة وضرب النقود سنة ١١٨٥هـ في القاهرة باسمهِ كما سترى.

وفي هذه السنة سعى علي بك إلى أمرٍ سيق بهِ إلى حتفهِ وذلك أنهُ عهد إلى محمود بك أبي الذهب أن يسير في ثلاثين ألفًا لإخضاع بلاد الشام لأنهُ كان يعتبر هذهِ الولاية بعد أن خرج هو من طاعة الدولة العلية جارًا عدوًّا يخشى منهُ ليس فقط على نفسهِ ولكن على الشيخ ضاهر صديقهِ ومحالفهِ أيضًا. وكان ينظر إلى سوريا كأنها مجعولة من طبيعتها جزءًا من مملكة مصر، وقد كانت بالواقع قسمًا منها في سائر الأزمنة التي كانت مصر فيها مستقلةً كما رأيت في أيام الدول الطولونية والأيوبية والمماليك وغيرها. وسعى علي بك في الوقت نفسهِ إلى التحالف مع دولٍ بينها وبين الأستانة عداوة طبيعية، فاستخدم أحد التجار الإيطاليانيين المدعو روستي فعقد لهُ معاهدة سلمية مع

الفنيسيين على أن يكونوا أصدقاءَ معضدين لهُ. ثم عهد إلى رجل أرمني يدعى يعقوب أن يستطلع من الكونت الكسيس اورلوف قومندان القوات الروسية في البحرين (المتوسط والأسود) عن إمكان عقد معاهدة دفاعية وهجومية مع قيصرة روسيا كاترينا الثانية. فأجاب الكونت بالإيجاب وفتحت المخابرات بشأن ذلك وطال أمرها كثيرًا لبعد المسافة بين الطرفين. أما جنود علي بك في سوريا فصاحبها الظفر واتحدت بجنود الشيخ ضاهر فاستولوا على غزة والرملة ونابلس وأورشليم ويافا وصيدا وأخيرًا حاصروا دمشق ولم تلبث يسيرًا حتى سلَّمت.

فلما رأَى محمد أبو الذهب ما كان من هذهِ الفتوحات العظيمة على يدهِ حدثتهُ نفسهُ أن يجعلها لنفسهِ. ثم قادتهُ مطامعهُ إلى محاربة عليّ واستخراج مصر من يدهِ. ويظن أنهُ لم يقدم على ذلك من تلقاءِ نفسهِ وإنما كان محمولًا بأوامر جاءَتهُ من الأستانة لأن المخابرت السرَّية كانت متواصلة بينهُ وبينها بواسطة الباشا الذي أخرجهُ عليٌّ من مصر. فأمسك محمد عن المسير في الأراضي العثمانية وحوَّل شكيمة مقاصدهِ نحو الديار المصرية فجمع إليه كل ما كان لديهِ من الجيوش وضمَّ إليها كل الحاميات التي كان قد أقامها في المدن المفتتحة وسار قاصدًا مصر. إلا أنهُ لم يجسر على المسير إلى القاهرة رأسًا خشية أن يلاقي من الانكشارية والوجاقات الأخرى أعداءُ أشداء لعلمهِ بما في قلوبهم من الضغينة عليهِ. فعرَّج نحو الصحراء وسار حتى بلغ الصعيد فحط رحالهُ هناك واستولى على أسيوط في آخر يوم من سنة ١١٨٥هـ. ثم استقدم إليه قبائل العربان وطلب محالفتهم ومحالفة بكوات الصعيد وجاهر بعزمهِ على خلع علي بك، وسار قاصدًا القاهرة فوصلها في اوائل سنة ١١٨٦هـ فنزل بجيشهِ مقابل البساتين فوق مصر القديمة. فلما علم عليٌّ بذلك ندم على ما وضع من الثقة في رجلٍ كان لهُ أن يعتبر من سيرتهِ الماضية أنهُ على غير الإخلاص والاستقامة. فجند ثلاثة آلاف رجل تحت قيادة إسماعيل بك وأمرهم أن يمنعوا محمدً من عبور النيل فسار إسماعيل لكنهُ خاف سطوة عدوهِ. ثم وردت إليه منهُ كتب مفعمة بالمواعيد يمازجها بعض التهديد فأخذ جانبهُ وضمَّ جيشهُ إلى جيشهِ، فقطع محمد بك النيل فاستقبلتهُ رجال إسماعيل بالترحاب فاتصل ذلك بعلي فيئس من الفوز فانقطع إلى القلعة بعائلتهِ وأصدقائه ورجال دعوتهِ عازمًا على المدافعة إلى آخر نسمة من حياتهِ. وبعد ذلك بثلاثة أيام ورد إليه كتابٌ من الشيخ أحمد أحد أبناء صديقهِ الشيخ ضاهر أن يبارح القاهرة حالًا ويأتي إلى أبيهِ في عكا، فبارح علي القلعة بمن معهُ وسار من جهة الجبل الأحمر طالبًا

سوريا عن طريق الصحراء. وكان خروجهُ قبل دخول محمد بك القاهرة بيوم واحد أي مساء ٩ محرم سنة ١١٨٦هـ وهذه هي المرة الثالثة لخروجهِ منها إلى سوريا وفي معيتهِ عددٌ يسير من الجند لا يبلغ ستة آلاف معظمهم من الخدمة الذين لا يستطيعون الدفاع. ولم يحمل معهُ من المال إلا ثمانمائة ألف زر محبوب يحملها ٢٥ جملًا. ونقل معهُ من المصاغ والحلي ما يساوي أربعة أضعاف ذلك. وما زالوا في المسير ليلًا ونهارًا فوصلوا إلى خان يونس في حدود سوريا بعد ثلاثة أيام فرأَوا أن خمسة من الجمال الحاملة للنقود قد ذهبت فريسة بيد القبائل البدوية وأن عددًا من جنودهِ قد فروا ومعهم يوسف الخزندار. وفي اليوم التالي دخل علي بك غزة ثم واصل السير حتى عكا بعد ثمانية أيام فترحَّب بهِ أميرها وكانت بينهما مودة شديدة فأمن عليٌّ هناك غير أن ما تكبدهُ من المشاق في الأسفار مع ما أثَّر في نفسهِ من الغيظ الشديد قد غيَّرا في صحتهِ فلم يصل عكا إلا وهو في حالة الخطر من شدة المرض.

وفي أثناء ذلك وصل مينا عكا أسطولٌ روسيٌّ فلما علمت حاميتهُ بما حلَّ بعلي عقدوا معهُ معاهدة ثانية وقدموا لهُ كل ما يحتاج إليه من المؤن والذخائر، وكان في خدمة ذلك الأسطول فرقة من الألبانيين (الأرناءوط) مؤلفة من ثلاثة آلاف رجل فأمدوه بهم. فلما رأَى علي بك ما كان من نجدة الروسيين مع ما يمكنهُ الحصول عليهِ من جنود الشيخ ضاهر عزم على مناوأة أبي الذهب لكنهُ لم يكن يستطيع مباشرة ذلك بنفسهِ لانحراف صحتهِ. فعهد إلى علي بك الطنطاوي بعد ثلاثة أشهر أن يسير أولًا لاسترجاع المدن السورية التي دخلت في حوزة محمد أبي الذهب فسار واستولى على صور وصيدا وقرى أخرى من سواحل سوريا كانت قد احتلتها جنود عثمانية بعد انسحاب جنود محمد أبي الذهب. ثم سار علي بنفسهِ فيمن بقي من الجند إلى يافا وافتتحها بعد محاصرة خمسة أشهر استولى في أثنائها على غزة عنوةً وعلى الرملة واللد تسليمًا. فأعاد يافا إلى حكومة الشيخ ضاهر وجعل على اللد حسن بك الجداوي وعلى الرملة سليم بك.

وفي ٩ ذي القعدة سنة ١١٨٦هـ كان علي بك في يافا فجاءَتهُ رسل من القاهرة بمأمورية سرية من وجاق الانكشارية والوجاقات الأخرى وسائر أعيان القاهرة يعلمونهُ أن محمد أبا الذهب دخل القاهرة حالما خرج منها هو وسمىَّ نفسهُ شيخ البلد وجعل يعيث في البلاد ظلمًا لم يسبقهُ إلى مثلهِ أحدٌ ممن تولى مصر قبلهُ فجعل بعض الضرائب ضعفين وبعضها ثلاثة أضعاف. ثم اختلق قانونًا غريبًا دعاهُ قانون رفع المظالم

والمقصود منهُ بحسب الظاهر إنقاذ ملتزمي الأموال الأميرية من الإجراءَات الاستبدادية التي كان يسومهم إياها الكشاف إلى ذلك العهد واستبدالها بما يعود بالمنفعة، والحقيقة أن الضرائب ما انفكت أشدَّ وطأة من ذي قبل والإجراءات لم تزدد إلا استبدادً فضلًا عما رافق كل ذلك من الفتك بالعباد قتلًا ونهبًا.

ثم قالوا إن مصر بجملتها لما رأَت ما وصلت إليه من الانحطاط وما لحق بأهلها من المظالم والإجراءات التي ما أنزل الله بها من سلطان قد نَوَّبتهم أن يبلغوا علي بك أنها بصوت واحد تلتمس رجوعهُ ليحكم فيها لأنهُ هو منقذها الوحيد، وأن مدينة القاهرة مستعدة أن تفتح أبوابها لاستقبال أميرها القديم وأن تدافع عنهُ الدفاع الممكن إذا حاول محمد بك أبو الذهب إجراء ما يخالف الصوت العمومي.

فلما علم علي بك بكل ذلك شعر كأن آمالهُ عادت إليه وبارح يافا للحال قاصدًا القاهرة. ولم يكن لديهِ من الجنود إلا ألفان وخمسمائة فاستنجد حاميات اللد والرملة وانضم إليهم جنود الشيخ ضاهر وجنود ابنهِ الشيخ شلبي وصهرهِ الشيخ كريم وحسن شيخ مدينة صور. وكان قد استأجر ثلاثة آلاف وخمسمائة من المغاربة. فكان عدد الجنود التي بمعيتهِ جملة ثمانية آلاف محارب.

ففي ١١ محرَّم سنة ١١٨٧هـ وصل علي بك بجنودهِ إلى خان يونس وفي ١٦ منهُ اقترب من الصالحية. وفي ١٨ منهُ التقى بمقدمة جيوش محمد بك أبي الذهب وعدَّتهم اثنا عشر ألف مقاتل وبعد محاربة بضع ساعات ظهر علي بك عليهم بعد أن قتل عددًا غفيرًا من رجالهم. فانفتحت لهُ أبواب الصالحية فدخلها بسلام وقد أصيب بجروح بليغة. ثم علم أن اعتمادهُ على أحزابهِ في القاهرة لا يورثهُ إلا خيبة الأمل لأن أبا الذهب كان قد جمع إليه كبراءَ البلاد ورجال حكومتها لما علم بمظاهرتهم لعلي وحاول إقناعهم أن علي بك قد غدر الأمَّة وخان الوطن وأباح دماء المسلمين بمعاهدتهِ مع الروسيين وغيرهم من الأمم النصرانية. واستخدم أبو الذهب في سبيل إقناعهم الدرهم الوضاح فانحازت إليه كل القوات العسكرية إلا وجاق الانكشارية فإنهُ بقي محافظًا على ولاء علي بك. فلما تحقق محمد بك أبو الذهب اجتماع الأحزاب في مصر على دعوتهِ أَمن من الاضطراب الداخلي فسار بنفسهِ لمحاربة علي.

أما علي فانزعج لتلك الأحوال انزعاجًا كثيرًا فضلًا عما كابدهُ من مشاق الأسفار في قطع الصحراء الحارة وزد على ذلك الجروح التي أصابتهُ في موقعة الصالحية فأصيب بحمى شديدة منعتهُ من امتطاء جوادهِ وقيادة جنودهِ. وفي ٢٠ محرم سنة

١١٨٧هـ علم بمجيء أبي الذهب وهو على ماتقدم من المرض فلم يتردد في وجوب الدفاع فأَمر قوَّادهُ فانتظمت رجالهُ على قلَّتها وتهيَّأَت للدفاع. وكان على الجناح الواحد من الجيش علي بك الطنطاوي ومن معهُ من البكوات وعلى الجناح الآخر ابن الشيخ ضاهر وصهرهُ فاستظهرت جنود علي بادئ الرأي حتى قاربت الفوز التام ثم أرسل أبو الذهب جواسيس إلى المغاربة في جيش علي يغريهم على خيانة رئيسهم فوافقوهُ ووافقهُ غيرهم كثيرون من بكوات علي وفي جملتهم إبراهيم بك ومراد بك. وهذا الأخير اشترط أن يأخذ مقابلًا لخيانتهِ هذه كل ما يتركهُ عليٌّ من المتاع والنساء وعلى الأخص امرأَتهُ نفيسة التي كان يحبُّها ويعتبرها كثيرًا لما كانت عليهِ من الفطنة والجمال.

فلما انتشبت الحرب في الصباح التالي انحاز جميع المغاربة والبكوات الذين خانوا إلى معسكر أبي الذهب. وكانت جنود علي بك قريبة من الفوز فلما رأَت تلك الخيانة حبطت قواها وفرَّ الجند يطلبون النجاة بأنفسهم بعد أن قتل علي بك الطنطاوي والشيخ شلبي ونجا الشيخ كريم والشيخ حسن ورضوان بك من المعركة وساروا إلى فسطاط علي وأعلموهُ بما حصل وطلبوا إليه أن يمتطي فرسهُ ويسير برفقتهم إلى غزة حيث يلاقيهم الشيخ ضاهر بمن معهُ من الجند. أما علي بك فأَبت نفسهُ الإصغاء لما أرادوا فجلس عند باب خيمتهِ وقال لهم: «ها إني ملازم هذا الموضع لا أبارحهُ حتى تبارحني نفسي لأن الموت فيهِ أفضل عندي من الفرار. أما أنتم فإذا شئتم النجاة بأنفسكم فبادروا إلى الفرار قبل أن يغشاكم ما ربما لا تقوون على دفعهِ.» فاضطر ابن أخيهِ ورجالهُ الباقون أن يذعنوا لما أمر. فودعوهُ وحوَّلوا الأعنة في طريق خان يونس قاصدين غزَّة وهناك وجدوا الشيخ ضاهر فأعلموهُ بما كان وبوفاة ابنهِ فأسف عليهِ كثيرًا. أما علي بك فمكث بعد وداع أصدقائهِ بضع ساعات ينتظر منيتهُ وبجانبه عشرة من مماليكهِ وإذا بخمسين رجلًا تحت قيادة الكخيا نائب محمد أبي الذهب قد وصلوا إلى الخيمة ودخلوها وقتلوا من كان فيها من المماليك ثم وثبوا على علي وكان المرض مشتدًّا عليهِ وفيهِ جروح لكنهُ نهض بسيفهِ فقتل أوَّل قادم إليه وجرح اثنين آخرين فخشي الباقون الاقتراب منهُ فأطلقوا عليهِ البنادق فجرحوهُ جروحًا بليغة في ذراعهِ وفخذهِ اليمنى. فدافع بيسراهُ دفاعًا شديدًا حتى وثب عليهِ الكخيا بنفسهِ فدافعهُ حتى أصيب في ذراعهِ اليسرى وفي أماكن أخرى فسقط على الأرض وهو لا ينفك عن الدفاع فتكاثرت عليهِ الرجال حتى أمسكوهُ حيًّا وساروا بهِ إلى محمد أبي الذهب وطرحوهُ عند قدميهِ فأمر بحملهِ إلى القاهرة فحملوهُ إليها وأنزلوهُ في دارهِ بدرب عبد الحق في شارع

البكري وراء صندوق الدين فلبث فيها سبعة أيام ثم توفاهُ الله. وقد قال بعضهم إن أبا الذهب أدخل السم في جروحهِ فقتلهُ والله أعلم. وقد دفنوهُ بتربة أستاذه إبراهيم كخيا بجوار الإمام الشافعي. وقد كان لموت هذا الرجل تأثير عظيم في قلب كل من عرفهُ حتى إن أبا الذهب نفسهُ لم يسعهُ إلَّا الندم داخليًّا لما فرط منهُ وما أتاهُ من نكران الجميل وارتكاب مثل هذهِ الخيانة.

ومن صفات علي بك أنهُ كان عظيم الهيبة حتى اتفق لأناس أنهم ماتوا خوفًا من هيبتهِ وكانت تأخذ الرعدة بعضهم بمجرَّد المثول بين يديهِ فيأخذ هو بتلطيف رعبهِ فيقول لهُ: «هوِّن عليك.» وكان صحيح الفراسة شديد الحذق يفهم ملخص الدعوى الطويلة بين المتخاصمين ولا يحتاج في التفهيم إلى ترجمان أو من يقرأُ لهُ الصكوك والوثائق بل يقرؤها هو بنفسهِ ولا يختم ورقة حتى يقرأُها ويفهم مضمونها. ومن مآثرهِ البناية العظيمة بطنطا وهي المسجد الجامع والقبة على مقام السيد البدوي والمكاتب والميضأة الكبيرة والحنفيات والمنارتان العظيمتان والسبيل المواجه للقبة والقيسارية العظيمة. وجدد أيضًا قبة الإمام الشافعي وبنايات ووكالات في بولاق مصر ولا يزال هذا الرجل مميزًا عند المؤرخين بلقب الكبير فيدعونهُ «علي بك الكبير».

شكل ٣-١٢: نقود السلطان مصطفى بن أحمد وعلي بك.

وترى في شكل ٣-١٢ و٣-١٣ صور النقود التي ضربت على عهد علي بك في القاهرة. الأولى فضية وعليها الطغراءُ الشاهانية للسلطان مصطفى بن أحمد وتاريخ توليهِ السلطنة سنة ١١٧١هـ يشاهد عليها أيضًا من الأعلى اسم عليّ وتاريخ ٨٥ وهي مختصرة من سنة ١١٨٥هـ وتدعى هذه القطعة من المعاملة قرشًا. والثانية فضية أيضًا ويشاهد عليها الطغراءُ العثمانية أما تاريخ تولية السلطان فاستبدل بسنة ١١٨٣

شكل ٣-١٣: نقود السلطان مصطفى بن أحمد وعلي بك.

وهي السنة التي صرح بها علي بك باستقلالِهِ ويشاهد عليها اسمهُ وتدعى هذه القطعة عشرينية أي نصف قرش.

(١٧) سلطنة عبد الحميد بن أحمد (من سنة ١١٨٧–١٢٠٣هـ أو من ١٧٧٤–١٧٨٩م)

وفي تلك السنة تولى الخلافة العثمانية السلطان عبد الحميد بن أحمد عوضًا من السلطان مصطفى الثالث.

شكل ٣-١٤: نقود السلطان مصطفى بن أحمد.

وترى في شكل ٣-١٤ و٣-١٥ صور نقود ضربت في القاهرة في عهد السلطان مصطفى بن أحمد قبل استقلال علي بك بتاريخ ١١٧١هـ. الأولى فضية والثانية نحاسيَّة.

شكل ٣-١٥: نقود السلطان مصطفى بن أحمد.

وبوفاة علي بك عاد وادي النيل إلى ما كان عليهِ قبلهُ تابعًا لأملاك الدولة العلية وعادت أحكامهُ إلى مشايخ البلد والكشاف الذين جعلوا تلك المصالح وسيلة لاختلاس أموال الناس وحقوق الدولة، وكان علي بك قد جعل لكل هذه المظالم حدًّا وأصلح الشئون حتى علقت الآمال باعتزاز مصر ورفع شأنها أما المنيَّة فلم تبق عليهِ.

نعم إن مصر بعد وفاتهِ عادت إلى كنف الدولة العلية لكنها بالحقيقة لم تفدها شيئًا لأنها كانت في الحالة الأولى طعمة لرجل محبٌّ للإصلاح مخلص بمقاصدهِ وإن كانت بمعزل عن صوالج الدولة، وفي الثانية أصبحت طعمة لثلاثين رجلًا كلٌّ منهم يسعى إلى ابتلاعها لا يتفقون إلاَّ على كره الدولة التي هم تحت حمايتها. أما السلطان عبد الحميد فلم يكن يرسل إليها من الولاة إلاَّ من كان اسمًا بلا رسم كما كان شأنهم قبل ظهور عليّ، فكان الباشا من هؤلاءِ آلة يديرها البكوات كيف شاءُوا ولم يكن لديهِ من الأعمال إلَّا مخابرة القسطنطينية مخابرات سرية فيما كان يقع بين هؤلاءِ البكوات من الخلاف وما كانوا يتداعون إليه من الخصام، وواجباتهُ المهمة أن يستلم من الحكومة المصرية الجزية ويرسلها إلى الأستانة هذا إذا تمكن من قبضها.

فلم تكن ولاية مصر إلاَّ مأمورية يستعيب بها المأمور بتأديتها فكانوا يعتبرونها بمثابة منفى قد استحقهُ الباشا أو الوزير الذي يرسل إليها لأنهُ كان يعلم قبل خروجهِ من الأستانة أنهُ إذا لم يكن راضيًا بما يرضاهُ شيخ البلد لا يلبث أن يصلهُ منهُ رسالة ينقلها ناقلٌ يقال لهُ الأوطة باشي، وفيها الأمر بعزلهِ أمرًا لا مردَّ لهُ ولا مجال للمدافعة بعدهُ. وكيفية ذلك أن شيخ البلد ورجالهُ إذا رأوا في تصرف الباشا ما يوجب الشك يجتمعون اجتماعًا عموميًّا في الديوان ويقررون عزلهُ ويكتبون بذلك أمرًا عاليًا يسلمونهُ إلى الأوطه باشي ليوصلهُ إلى الباشا فيحملهُ ويسير منفردًا على حمار (لأن القانون

لايسمح لهُ بركوب الخيل أو البغال) بين يديهِ فرمان العزل، فإذا مرَّ في الأسواق على هذه الصورة علم الناس أنهُ ساع إلى أمر مهمّ فيهِ عزلٌ فيهرولون وراءَهُ. ولا يزال سائرًا في عرض الطرق قائدًا لتلك المواكب نحو القلعة. وكان من واجبات أي جندي صادفهُ في تلك الحال أن يرافقهُ اتقاءَ مما يخشى حدوثهُ عند وصول القلعة. فإذا وصل القلعة يدخل على الباشا ثم يجثو أمامهُ بكل وقار، لكنهُ عندما ينهض يطوي السجادة التي كان جاثيًا عليها وينادي بأعلى صوتهِ: «انزل يا باشا» وعند طيّ السجادة والتلفظ بهذه العبارة تسقط كل حقوق ذلك الباشا ولا يعود لهُ أقلُّ سلطة على الجنود التي كانت قبل بضع دقائق تنتظر إشارتهُ وتصير تحت أوامر الأوطه باشي. والباشا يقف ممتثلًا يسمع تلاوة الفرمان سواء كان منطوقهُ بعزلهِ أو قتلهِ فلا يسعهُ إلا الطاعة التامة. وعلى مثل ذلك كانت معاملة باشوات مصر فإنهم كانوا عرضة لأوامر العزل التي إذا لم تكن من الأستانة تكون من مصر.

فلما مات علي بك اختلف أعداؤُهُ في القاهرة على الاجتزاء من انتصاراتهم فكان كل منهم يظن لنفسهِ الحق بالتمتع بأثمار الانتصار كغيرهِ أو أكثر فاختلفت الأحزاب من بينهم. أما من بقي من رجال علي فلم يجدوا مكانًا فيهِ راحة لهم فقد كانوا في عكا عند الشيخ ضاهر على ما تقدم فلم يكن من أبي الذهب إلا أنهُ تعقبهم لأنهُ كان رجلًا محبًّا للانتقام حبًّا يفوق التصديق، وقد آلى على نفسهِ ألا يبقي على أحد من رجال علي.

أما الشيخ ضاهر أمير عكا فلم يعد يطيب لهُ السكون بعد أن خسر ابنهُ في سبيل نصرة على بك فثارت في خاطرهِ دواعي الانتقام. ولكن محمد بك أبا الذهب لم يكن أقل رغبة في الانتقام منهُ، ولما لم يعد يستطيع صبرًا على ذلك استرحم من الباب العالي أن يؤذن لهُ بالمسير إلى محاربة سوريا وعلى الخصوص عكا وأوقع في أميرها الشيخ ضاهر فاتَّهمهُ بالعصيان وأنهُ ساع بدسائس ضدّ الدولة. فأجاب الباب العالي بفرمان يثبتهُ في مشيخة البلد مع لقب باشا ورتبة والي القاهرة مكافأة لما أتاه من الإيقاع بعلي وأحزابهِ وصرَّح لهُ أن يتتبع ذلك الشيخ العاصي. فلما وصل الفرمان إلى أبي الذهب كاد يطير من شدة الفرح وأعدَّ جيشًا جعلهُ تحت قيادتهِ الشخصية مستخلفًا في مصر إسماعيل بك بصفتهِ قائمقام وعهد حكومة مدينة القاهرة إلى إبراهيم بك. ثم سار في جيشهِ إلى سوريا ولم تنتهِ سنة ١١٨٩هـ حتى دخل فلسطين. وكان لشدة عجبهِ بما أوتيهِ من الألقاب والرتب وما وُعد بهِ من المساعدات من قبل الباب العالي لا يزيد إلاَّ كبرًا حتى جعل خيمتهُ التي كان يقيم فيها أوقات الراحة من أثمن ما يمكن مزينةً بأبدع ما

يكون. فمرَّ بخان يونس فغزَّة فالرملة ولم يصادف أقل مقاومة. أما يافا فكان عليها الشيخ كريم صهر الشيخ ضاهر فدافعت قليلًا ثم فُتحت عنوة فدخلتها رجال أبي الذهب بالقتل والنهب حتي قتلوا القسم الأعظم من سكانها من رجال ونساء وشيوخ وأطفال.

فبلغت تلك الفواحش مسامع الشيخ ضاهر وهو في عكا فخاف أن يصيبهُ ما أصابها ففرَّ بعائلتهِ وبمن هم لديهِ من المهاجرين المصريين ولم يترك في المدينة إلَّا ابنهُ الشيخ علي. وهذا لما علم باقتراب جيوش أبي الذهب أخلى القلعة وانسحب منها لعلمهِ أنهُ إذا حاول الدفاع إنما يكون محاولًا عبثًا. فوصلها أبو الذهب وأبوابها مفتوحة فدخلها ولم يبق عليها ومثل ذلك فعل بقرى أخرى من فلسطين والى هذه المدينة وفيها انتهت ارتكابات هذا الرجل لأنهُ بينما كان عازمًا على العود إلى مصر أصبح القوم فوجدوهُ ميتًا في خيمتهِ ولم يستطيعوا معرفة القاتل رغمًا عما اتخذوهُ من الاحتياطات وما كان لديهم من القرائن الكثيرة. فقال بعضهم إنهُ أصيب بنقطة وهو داء السكتة وقال آخرون لا بل مات مقتولًا بيد عدوّ فاتك والله أعلم. وبعد موت أبي الذهب عادت الجيوش المصرية تحت قيادة مراد بك إلى مصر ومعهم جثة رئيسهم فدفنوها بالقرب من مدفن علي بك. فقد مات أبو الذهب بعد موت علي بك بسنتين ولقب «بالخائن».

وتولى مشيخة البلد بعدهُ إسماعيل بك رغمًا عن ادعاءَات مراد بك وإبراهيم بك ولم يبق غيرهُ من طائفة إبراهيم كخيا وهو من الذين نالوا رتبة البكوية بواسطة علي بك وكان لا يزال على دعوتهِ ولكنهُ انضم إلى أبي الذهب خوفًا. أما قلبهُ فلم يفتر لاهجًا بالمدافعة عن رئيسهِ الذي لم يأت نحوهُ إلَّا كل ما يستدعي انتصارهُ لهُ فضلًا عن أنهما من طائفة واحدة. فلما استلم زمام الأحكام عمل على اتباع خطوات علي بك فبعث إلى الذين كانوا لا يزالون من حزبهِ في سوريا واستدعاهم إليه وأقرَّهم في أماكنهم وطيب خاطرهم كل ذلك استعدادًا لمقاومة مناظريهِ مراد وإبراهيم. وكانا قد اتحدا معًا قلبًا واحدًا على خلع إسماعيل بك فباشرا أولًا يطلبان طرد حسن بك الجداوي صديق إسماعيل بك فلم يفوزا إلا أنهما تمكَّنا من احتلال القلعة، فاتحد إسماعيل بك وحسن بك وأخرجاهما منها ففرَّا إلى الصعيد. وبعد يسير جمع المنهزمان حزبًا كبيرًا واستعدَّا لدفاع إسماعيل فبعث جيوشًا لتخمد أنفاسهما فعادت الجيوش على أعقابها وفاز الأميران فاضطر إسماعيل بك إلى مبارحة القطر المصري فسار إلى الأستانة. أما حسن بك فقُبض عليهِ وسيق إلى جدَّة منفيًا فتمكن أثناء الطريق من إرضاء رئيس

المركب الذي نقلهُ فأنزلهُ في القصير على سواحل القلزم ومن هناك قطع الصحراء غربًا حتى أتى الصعيد فاستكنَّ في أعلاه.

فلما خلا الجو لمراد بك وإبراهيم بك اقتسما الأحكام فتعيَّن الأول أميرًا للحج والثاني شيخًا للبلد ورقَّيا كثيرًا من مماليكهم إلى رتبة البكوية وقلداهم مصالح البلاد، وكانت الأحكام في عهدهما كما كانت في أيام أسلافهما من المظالم والاستبداد. وبلغهما بعد مدة أن إسماعيل بك عاد من الأستانة وأنهُ جاء إلى حلوان فبعثا إليه فرقة من المماليك فتكت بكل ما كان معهُ من عائلتهِ ورجالهِ فتمكن من النجاة باختبائهِ في بعض الكهوف ثلاثة أيام. ثم سار منهُ طالبًا الشلال وهناك اجتمع بصديقهِ حسن بك الجداوي وسارا معًا وأَويا إلى شلال الجنادل في السودان. فاختلف مراد بك وإبراهيم بك على إرسال حملة للقبض على الهاربين فارتأَى أحدهما وجوب التجنيد وخالفهُ الآخر حتى آل الأمر إلى الخصام وخروج إبراهيم بك من القاهرة وانسحابهِ إلى المنيا في الصعيد مغتاظًا. فأرسل إليه مراد بك بعض الاختيارية يسكنون من جأشهِ ما استطاعوا فأرضوهُ واعادوهُ إلى مركزهِ في القاهرة. إلاَّ أن العلاقات الودية ما انفكَّت متكدرة بين الاثنين ولم تمضِ مدة حتى انسحب مراد بك إلى المنيا مغتاظًا من زميلهِ لعلمهِ باتحادهِ مع خمسة من بيت عدوّهما القديم وهم البكوات عثمان الشرقاوي وأيوب الصغير وسليمان وإبراهيم الصغير ومصطفى الصغير.

ولبث مراد بك بعيدًا من القاهرة خمسة أشهر وكان يظن إبراهيم بك أنهُ لا يلبث أن يسكن جأشهُ حتى يعود إليه فلما استبطأهُ أرسل إليه الاختيارية كما فعل ذاك معهُ. فأبى مراد بك وردَّ الاختيارية خائبين. ثم جند جندًا من أتباعهِ المماليك وسار نازلًا على الضفة الغربية للنيل حتى أتى الجيزة مقابل مصر القديمة وعسكر هناك. ثم همَّ إلى قطع النيل فعلم إبراهيم بك بذلك فجنَّد في الجهة المقابلة على البر الشرقي ليمنعهُ من المرور ولبث الجانبان على تلك الحال ثمانية عشر يومًا لا يهمَّان إلا إلى إطلاق مدفع أو مدفعين على سبيل المناوشة ولم يقتل إلا رجل وفرس. فملَّ مراد بك من تلك الحال فعاد إلى المنيا بمن كان معهُ.

أما إبراهيم بك فكان كثير الرغبة في مصالحة زميلهِ فأنفذ إليه بعد خمسة أشهر من انسحابهِ وفدًا ثانيًا من كبار البلد ومشايخها يطلبون إليه الرجوع إلى القاهرة فوافقهم لكنهُ اشترط عليهم أن يسلموهُ الخمسة بكوات المتقدم ذكرهم حال وصولهِ إلى القاهرة. فقبلوا بذلك الشرط فنزل معهم فعلم أولئك البكوات بإعلام سري من إبراهيم

بك بما اشترطهُ مراد بك فخرجوا من القاهرة لجهة القليوبية على نية الشخوص إلى الصعيد عن طريق الأهرام، فاتصل ذلك بمراد بك فجعل عند الجسر الأسود بالقرب من الأهرام زمرة من العربان تترصد مرورهم لكنهُ لم يستطع صبرًا على ذلك فقطع النيل ببعض رجالهِ فالتقى بالمنهزمين عند رأس الخليج فتلاحموا فجرح مراد بك ونجا أولئك، فلاقاهم العربان عند الجسر الأسود فأسروهم وجاءوا بهم إلى مراد بك فلم يسعهُ لشدة غيظهِ إلا نفيهم إلى المنصورة وفرسكور ودمياط تفريقًا لكلمتهم، لكنهم لم يلبثوا إلا مدة يسيرة حتى اجتمعوا في غاية سنة ١١٩٧هـ واتفقوا أن يفرُّوا إلى الصعيد ويجمعوا إليهم عصبة يقاومون بها عدوَّهم، لكنهم لم يباشروا ذلك حتى تداخل شيخ الجامع الأزهر في أمرهم واستحصل لهم على العفو من مراد بك فصفح عنهم وأعادهم إلى القاهرة بكل إكرام وأعاد إليهم رتبهم وامتيازاتهم.

ثم مضى بعد ذلك ثلاث سنوات على إبراهيم بك ومراد بك وهما على وفاق وسكينة يقتسمان إيرادات البلاد فيما بينهما بالسواء لا يقدمون عنها حسابًا أو إذا قدموهُ لا يكون إلا حبرًا على ورق. فوشى بهما محمد باشا وكان واليًا على مصر إذ ذاك إلى السلطان وبما هما فيهِ من الاستقلال بمالية البلاد، فأمر السلطان عبد الحميد سنة ١١٩٩هـ أن يُرْسَل إلى مصر جيشٌ لإيقافهما عند حدهما فسار الجيش في عمارة تحت قيادة قبطان باشا حسن فوصلوا الإسكندرية في ٢٥ شعبان سنة ١٢٠٠هـ فخاف البكوات خوفًا شديدًا واجتمعوا اجتماعًا عموميًّا في الديوان وتباحثوا فيما يجب إجراؤهُ. ونظرًا لكثرة اللغط واختلاف المقاصد والآراء لم يقرُّوا على شيء وأخيرًا ارتأوا طلب تداخل محمد باشا ولما عرضوا عليهِ رأيهم رفض. فطلبوا من الشيخ أحمد العريشي شيخ الجامع الأزهر والشيخ محمد المهدي كاتم السر باش كاتب الديوان الخصوصي وغيرهم أن يسيروا إلى رشيد ويستعطفوا القبطان باشا.

وترى في شكل ٣-١٦ صورة ختم الشيخ المهدي وإمضائهِ الرسميّ وفيهِ لقبهُ كما يكتبهُ بيدهِ.

فركبوا من بولاق في زورق متقن وما زالوا حتى بلغوا رشيد فلاقاهم القبطان باشا بما يليق من الاحترام. أما هم فلعلمهم أن الأميرين إبراهيم ومراد لا يثبتان على رأي فربما طلبوا لهما العفو فحصلوا عليهِ ثم نكث ذانك فتكون الملامة عليهم. فقال الشيخ العروسي: «يا مولانا إن رعية مصر قوم ضعفاء وبيوت الأمراء مختلطة ببيوت الناس.» فقال الباشا: «لا تخشوا بأسًا فإن أول ما أوصاني بهِ مولانا السلطان هو قولهُ: «إن

شكل ٣-١٦: ختم محمد المهدي وإمضاؤُهُ.

الرعية وداعة الله عندي وأنا أستودعك ما أودعنيهِ الله تعالى.»» فدعوا لهُ بطول العمر. ثم قال لهم: «كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران يسومانكم سوء العذاب لماذا لا تخرجونهما من بلادكم.» فأجابهُ أحدهم بقولهِ: «يا سلطان هؤلاء عصبة شديدو البأس لا نقوى على دفعهم.» فطيب خاطرهم ووعدهم بالحماية. وبالحقيقة إن هذا الوفد قد تصرف بالحكمة لأنهم لم يكادوا يخرجون من حضرة القبطان حتى سمعوا بقدوم مراد بك ومعهُ عشرة من البكوات وعدد من الكشاف والمماليك. ثم شاع أنهم نزلوا في الرحمانية عند منشاءِ الترعة المحمودية الإسكندرانية. وسبب ذلك ان مراد بك بعد ما أرسل ذلك الوفد خطر لهُ الدفاع بالسيف فجمع إليه ذوي شواره وفاوضهم فأقروا على وجوب الدفاع وأن يسير مراد لذلك ويبقى إبراهيم للمحافظة على القاهرة.

فسار مراد بمن معهُ ونزلوا في الرحمانية كما قدمنا فلاقتهم الجنود العثمانية الظافرة وحصلت بينهما موقعة لم تطل إلا يسيرًا فاندعرت جنود المماليك من قنابل العثمانيين التي كانت تتفرقع بين أرجل خيلهم فشتت شملهم وفاز العثمانيون ففرَّ

مراد بك ومن معهُ حتى أتوا القاهرة، فاجتمعوا بإبراهيم بك وفرُّوا جميعًا إلى الصعيد ولبثوا هناك ينتظرون هجمات العثمانيين. فلما رأى محمد باشا الوالي خلو القاهرة من المماليك جمع إليه الوجاقات ونزل بمعيتهم من القلعة استعدادًا لاستقبال الجنود العثمانية.

ففي ٥ شوال سنة ١٢٠٠هـ دخل حسن باشا القاهرة بعد أن خربت جيوشهُ ونهبوا كل ما مروا بهِ من المدن والقرى ولولاهُ لم يبقوا على شيء أَصلًا. لكنهُ كان يتهددهم وقد قتل منهم كثيرين عبرة للباقين فكفت الأيدي فسكتت الناس. فلما وصل القاهرة نزل في بيت إبراهيم بك عند القصر العيني على النيل ثم عرض أمتعة البكوات المنهزمين للمزاد العمومي وفي جملتها حريمهم وأولادهم ومماليكهم فاسترحم المشايخ أن يخرج الأولاد والنساء الحوامل من معرض البيع لأن ذلك فضلًا عن أنهُ مخالف للحاسيات الإنسانية فهو مغضب لله. فانتهرهم القبطان باشا قائلًا: «سأحرر إلى الأستانة بأنكم تعارضون في بيع أمتعة أعداء جلالة السلطان.» فأجابهُ الشيخ السادات قائلًا: «قد أَرسلتَ الينا لمعاقبة شخصين مجرمين وليس لهتك شرائعنا والطعن في عوائدنا فاكتب إلى الأستانة ما شئت.» فعند ذلك أمر الباشا باستثناء المحظيات الحوامل من البيع وبعد أن بيعت سائر الأمتعة عكف حسن باشا إلى إصلاح الإدارة فأصلحها على ما يوافق الإرادة الشاهانية. وكان قد استقدم إسماعيل بك وحسن بك الجداوي من الصعيد فأرسلهما في جيش تحت قيادة عابدين باشا ودرويش باشا وهما قائدا الحملة العثمانية التى جاءَت مصر عن طريق البرّ (فضلًا عن العمارة البحرية المتقدم ذكرها) وسار في تلك الحملة أيضًا نحو من ألف مقاتل من رجال الشام تحت قيادة أمير كبير من أمراء شين أغلي فاجتمعت هذه الحملة وسارت نحو الصعيد لمحاربة مراد بك ورجالهِ.

فحصلت هناك موقعة عظيمة شفت عن عدة قتلى من الجانبين وانهزام مراد بك ورجالهِ إلى الشلالات ورجوع الجنود العثمانية ظافرة إلى القاهرة. ثم جاءَت الأوامر الشاهانية بعزل محمد باشا عن مصر وتولية عابدين باشا مكانهُ.

وهنا تنتهي مأمورية حسن قبطان باشا فاستدعي إلى الأستانة بسبب الحرب مع روسيا. ولم تنج مصر مما كانت تشكو منهُ نعني بهم البكوات لأنهم كانوا لا يزالون في مصر العليا كما رأيت. والمسيحيون يشكون من معاملة حسن باشا لهم فإنهُ أخذ كل متاعهم وباعهُ على مشهد من الناس فضلًا عن الإهانة التي سامهم إياها

وعلى الخصوص المعلم إبراهيم الجوهري أمين احتساب مصر، فإنهم قبضوا على امرأَتِهِ وأجبروها أن تخبرهم بمخابئ زوجها من النقود فأخبرتهم فاستخرجوها وأخذوها. وعندما بارح حسن باشا القاهرة أقام عليها إسماعيل بك شيخ البلد وهذا عهد إلى صديقِهِ القديم حسن بك الجداوي إمارة الحج واتفقا معًا على اقتسام الإيراد.

شكل ٣-١٧: نقود السلطان عبد الحميد بن أحمد.

وفي سنة ١٢٠٣هـ توفي السلطان عبد الحميد بن أحمد.

شكل ٣-١٨: نقود السلطان عبد الحميد بن أحمد.

وترى في شكل ٣-١٧ و٣-١٨ صور النقود الذهبية التي ضربت على عهد السلطان عبد الحميد بن أحمد في القاهرة بتاريخ ١١٨٧هـ فالأولى تدعى نصف زر محبوب والثانية فندقلي.

(١٨) سلطنة سليم بن مصطفى (من سنة ١٢٠٣–١٢١٣هـ أو من ١٧٨٩–١٧٩٨م)

فبويع السلطان سليم الثالث بن مصطفى فأَقَرَّ إسماعيل بك في مركزِهِ وما زال إسماعيل بك ممارسًا للأحكام بكل دراية وحكمة إلى سنة ١٢٠٥هـ، وفي هذه السنة طرأ على البلاد ولا سيما القاهرة وباء شديد الوطأة لم تقاسِ مثلهُ قبلهُ، فإن عدد الموتى بهِ بلغ نحو الألف في يوم واحد في القاهرة وحدها وتقلب على حكومتها في يوم واحد ثلاثة حكام، وسبب ذلك أن إسماعيل بك أصيب بالوباء فأقيم آخر مكانهُ فآخر حتى فني كل من كان من بيت إسماعيل بك إلَّا واحدًا يدعى عثمان بك الطبل. ولا يزال هذا الوباء مشهورًا بفتكهِ ويعرف بوباء إسماعيل. فتولى عثمان بك الطبل المذكور مشيخة البلد إلا أنهُ لم يكن قادرًا على إدارة الأعمال التي عهدت إليه فاستدعى إبراهيم بك ومراد بك فدخلا القاهرة في ٢١ ذي القعدة من تلك السنة ففرَّ حسن بك الجداوي إلى مصر العليا قانطًا. فاستلم إبراهيم ومراد أزمَّة الأحكام وجعل يعيثان فيها وكانا يتناوبان مشيخة البلد وإمارة الحج سنويًّا بعد أن أفنيا كل من كان على غير دعوتهما فصفا الجوُّ لهما، أما قلوبهما فكانت لا تخلو من الضغائن المتبادلة لما طبع عليهِ كل منهما من الطمع وحب الأثرة ولما كان في صفاتهما من المناقضة، فقد كان مراد بك رجلًا شديد البطش مقدامًا لا يهاب الموت وكان إبراهيم بك أكبر سنًّا منهُ وأكثر اختبارًا وكان يتربص لهُ محاذرًا بطشهُ خيفة أن يطلبهُ للنزال وإلا لما رضي معهُ بالاجتزاء من الدخل اجتزاء سويًّا، وكان لا يعارضهُ فيما يتعاطاه من الاستبداد ووضع الضرائب وسلب أموال الناس على نية أن يشاركهُ بالأرباح الناتجة من ذلك. وكان على شيء من الرياءِ يظهر خلاف ما يضمر إذا استُصرخ وعدَ مع العزم على الإخلاف، وكان جبانًا فإذا أراد أمرًا لا يتظاهر بهِ وإنما يسعى إليه بالدسائس والمكايد على أساليب النفاق.

أما مراد بك فلم يكن يعرف المكر وإنما كان يسعى إلى أغراضهِ بالقوة والحزم وكان طويل القامة عضلي البنية شديد البأْس يقطع عنق الثور بضربة من سيفهِ وعلى وجههِ ملامح الأسود فإذا غضب يهابهُ ويخاف منهُ كل من يراهُ حتى أحب أصدقائه. وكان كريم النفس لا يبيت على غيظ، حرّ الضمير لا ينكر الحق ولو كان عليهِ مخلصًا لأصحابهِ مقيمًا على قولهِ، وكان طمعهُ بمقدار سخائهِ وحبُّهُ لذاتهِ بمقدار حرَّيةِ مبادئهِ وكان سريع الغضب شديدهُ لا يراعي في حال غضبهِ أمرًا من الأمور وربما فتك بصوالح نفسهِ أو أضر بشخصهِ.

شكل ٣-١٩: ختم مراد بك، ختم إبراهيم بك.

وترى في شكل ٣-١٩ صورة كلٌ من ختمَي مراد بك وإبراهيم بك محفورة على شكل جميل.

وألمَّ بالبلاد بعد عود هذين الأميرين إلى مصر جوع هائل ويقال إنهُ حصل من كثرة ما ضبطاهُ من الحبوب في مصر العليا طمعًا بالكسب. ثم أَلغيا النظامات التي وضعها حسن باشا قبطان وأبدلاها بما يوافق مطامعهما الشخصية. فكثرت تعديات مماليكهما وعلى الخصوص تعديات أحدهم محمد الألفي[٥] فثارت الأهالي ثورة عامة لم يسعهما معها إلاَّ توقيف تلك الإجراءات وقتيًّا فخمدت الثورة فعادا إلى ما كانا عليهِ فعاد الأهالي إلى الاضطراب وكسدت سوق التجارة لقلة الأمنية.

ومما يحكى أن مراد بك تظاهر يومًا أنهُ عازم على تجديد الملابس والأمتعة العسكرية فيحتاج لما يقوم بنفقاتها ففرض على طائفة الإسرائيليين مبلغًا كبيرًا مساعدة لهذا المشروع، فاجتمع رؤساءُ الطائفة وتخابروا فيماذا يصنعون لينجوا من هذه الضريبة فأقروا على أن ينفذوا إليه اثنين من كبرائهم يسعيان إلى ما ينجيهم من هذه الضريبة فسارا، ولما مثلا بين يدي مراد بك قالا لهُ: «أيها الأمير إننا فقراءٌ ولو بعنا جميع ممتلكاتنا ونسائنا وأولادنا وأنفسنا لا نجمع عشر ما تطلبهُ منا، فإذا تنازلت إلى إعفائنا من هذه الضريبة التى يستحيل علينا دفعها نطلعك على مخبأة تكفيك مؤنة هذه المطالب. وهذه المخبأة لا يعلم بها أحدٌ إلَّا عائلتنا وقد تنوقل هذا السرّ فيها أبًا عن جد حتى وصل الينا ونحن علينا أن نوصلهُ لأولادنا عندما تحضرنا الوفاة.» فلما سمع

[٥] يقال إنهُ دعي بهذا الاسم لأنهُ ابتيع بألف دينار.

كلمة «مخبأة» فتح أذنيهِ وقاطعهما قائلًا: «هلمَّ بنا لنرى تلك المخبأة فإني إذا رأيتكم صادقين أعفيكم وطائفتكم من كل ضريبة. هلم بنا إلى المخبأة أين هي؟» فأجابا: «إن هذه المخبأة أيها الأمير في جامع عمرو بن العاص في مصر القديمة قد جعلها هناك ذلك الفاتح العظيم في صندوق من حديد في دهليز لا يعرف مقرَّهُ إلا نحن.» فتأكد مراد بك أنهما يتكلمان الصدق فصرفهما. ثم سار في اليوم التالي مظهرًا للصيد في البرية فمرَّ بجامع عمرو فدخلهُ كأنهُ يريد الصلاة ثم نظر الجامع فإذا بهِ قد تداعت أركانهُ فالتفت إلى شيخهِ قائلًا: «بما أن الله قد أدخلني إلى هذا المكان المقدس وجب عليَّ أن أسعى إلى إصلاحهِ لكي يذكر اسمي في الصلاة مع اسم مؤسسه الفاتح عمرو بن العاص وغدًا ان شاءَ الله أرسل إليكم الفعلة يباشرون العمل.»

وفي اليوم التالي أرسل الفعلة تحت مناظرة أحد ثقاتهِ وبدلًا من ان يبدءوا بهدم القسم المتساقط من الجامع بدءوا بالقسم القائِم وبعد بضع ساعات جاءَ مراد بك بنفسهِ فإذا بهم قد وصلوا إلى دهليز فيهِ صندوق من الحديد فتحقق ما قالهُ لهُ الإسرائيليَّان وكانا بين الجماهير فأمر فأُخرج الصندوق فأمر بفتحه فإذا هو ملآن رقوقًا مكتوبًا عليها آيات من القرآن الشريف بالقلم الكوفي.

شكل ٣-٢٠: بعض كلمات من فاتحة القرآن الشريف.

وترى في شكل ٣-٢٠ رسم بضع كلمات من فاتحة ذلك القرآن مثالًا لنوع كتابتهِ الكوفية ويظن أنهُ كتب في أيام عمرو بن العاص. فلما رأَى الإسرائيليان ذلك فرَّا من

بين الجماهير. أما مراد فاستشاط غيظًا ولما عاد إلى القاهرة ضاعف الضريبة على الإسرائيليين وأصرَّ إلا أن يدفعوها حالًا واستعمل الكرباج لحثهم على ذلك. أما تلك الرقوق الثمينة فأُلقيت في الدهليز بغير اعتناء وتركت هناك عرضة للشمس والماء ففسد بعضها. ثم لما كانت الحملة الفرنساوية التقط ما بقى منها الموسيو مارسل مدير مطبوعات تلك الحملة وحفظها عندهُ في متحفهِ الخصوصي. وقد شاهدت في المكتبة الخديوية العامرة اليوم نسخة من هذا النوع تمامًا يقولون إنها وجدت في جامع عمرو فلا يبعد أن تكون ذات النسخة التي التقطها مارسل والله أعلم.

وعاد مراد بك ورفيقهُ إلى ما كانا عليهِ من اختلاس أموال الأهالي وأموال الأجانب بالضرائب الفاحشة فإنهُ ضرب على التجار الأجانب في الإسكندرية والقاهرة ورشيد ضرائب ما أنزل اللهُ بها من سلطان فرفعوا شكواهم إلى قناصلهم فلم تكن النتيجة إلاَّ زيادة الاضطهاد. أما تداخل الباشا في مثل هذه الأمور فكان عديم الفائدة على الإطلاق فرفع المتظلمون شكواهم إلى الأستانة فلم يكن الجواب إلا الصمت ولم يزدد مراد بك إلا عتوًّا وعسفًا، ولم يكن يبالي بما يقولهُ القائلون أو يتظلم منهُ المتظلمون من سائر ساكني القطر. كل ذلك كان على عهد السلطان سليم بن مصطفى السلطان التاسع والعشرون من سلاطين آل عثمان.

شكل ٣-٢١: نقود السلطان سليم بن مصطفى.

وترى في شكل ٣-٢١ و٣-٢٢ صورة نقود السلطان سليم بن مصطفى مضروبة في القاهرة بتاريخ سنة ١٢٠٣هـ وهي سنة تنصيبهِ على كرسي السلطنة.

شكل ٣-٢٢: نقود السلطان سليم بن مصطفى.

الفصل الرابع

الحملة الفرنساويَّة

(١) تمهيد

قد رأَيت ما كان من انغماس مراد بك ورفيقهِ في ارتكاب المظالم واختلاس أموال الأهلين بغير الحق وكيف أنهما تطرقا بتصرفهما هذا إلى الأجانب القاطنين في هذا القطر تحت حماية دولهم، فإنهما لم يكونا يراعيان حرمة ولا ذمة. وكان أُولئك الأجانب يتحملون تلك التعديات بالصبر الجميل لأنهم رفعوا شكواهم إلى دولهم فأوعزت إلى الظالم أن يرعوي فلم يرعو. وما زال الحال كذلك حتى جاءَ النابليون بونابرت الرجل العظيم برجالهِ لافتتاح هذه الديار. وقبل الخوض في تفاصيل تلك الحملة نشرح للقارئ؛ أولًا: ما الداعي الذي حمل الفرنساويين إلى تجريدها. ثانيًا: كيف كانت مصر عند وصول تلك الحملة إليها.

(٢) لماذا جرَّد الفرنساويون إلى مصر

لما قتل الفرنساويون ملكهم لويس السادس عشر وتخلصوا من الحكم المطلق أقاموا عليهم نوعًا من الحكومة دعوهُ «الإدارة» وهي عبارة عن لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء دعوا كلًّا منهم «مديرًا» وذلك سنة ١٧٩٥ للميلاد (١٢١٠هـ) ثم جعلوا يحملون على ممالك الأرض يفتحونها بهمة كبير قوادهم الرجل العظيم بونابرت. فحاربوا أوستريا ثم إيطاليا ثم غيرهما وما زالوا حتى لم يبقَ في سبيلهم إلا دولة إنكلترا واقفة لهم بالمرصاد وهي على جانب عظيم من القوة ولا سيما في البحار. فتباحثت إدارة فرنسا بذلك مرارًا لكنها لم تستطع مناهضة تلك الدولة لما كانت تعلمهُ من قوتها ومناعة جانبها.

وكان بونابرت قد مرَّ في البحر المتوسط وضمَّ قسمًا عظيمًا من سواحلهِ إلى فرنسا فطمع بمصر وقد أعجبهُ شأنها وما فيها من الخيرات وما بها من التعزيز لدولتهِ والإرهاب لإنكلترا. إلا أن الإدارة لم تكن على بينة من الأمر فعرض بونابرت رأيهُ هذا عليها بعد أن شرح لها شرحًا مستوفيًا كيف أن هذا الوادي ما برح منذ القدم منشأ لخيرات العالم المتمدن، ثم أمسى موضوعًا لمطامع الدول العظيمة وشاغلًا لرجال الفتوحات كالإسكندر وغيرهِ حتى الأيام الأخيرة إلى أن قال مخاطبًا الإدارة:

«إن مصر أيها السادة أكثر الأرض خصبًا وقد كانت اهراء لرومية قديمًا وللقسطنطينية الآن. وفيها الحنطة والأرز وسائر أنواع البقول والسكر والنيلة والقطن والسنا والخيار شنبر والنطرون والكتان والقنَّب وفيها أنواع الماشية الجوية والبرية والطيور الداجنة، وقد اشتهرت على الخصوص بحسن حميرها وقوَّة جمالها. نعم إن مواد الإشتعال والزيت والبن والتبغ نادر فيها لكن ذلك مستدرك لأن الشرق بجملتهِ لا غنى لهُ عن هذا الوادي لأنهُ مركز متوسط بين أفريقيا وآسيا، فإن القوافل تنزل في القاهرة كما ترسي المراكب عند الشواطئ بعد سفر طويل وهذه القوافل مؤلفة من مئات وأحيانًا ألوف من الجمال قادمة من بلاد العرب أو سوريا أو سواحل المغرب أو الحبشة أو أفريقيا المركزية أو من رأس الرجاء الصالح أو السنجال حاملةً أنواع التجارة من الخشب والفحم والزيت والتبغ والبن والأثمار ومن الرقيق والتبر والعاج والريش والصمغ والأطياب والعطريات والشالات وكل محصولات الهند فتبيعها في مصر وتأخذ بدلًا منها أحمالًا من مصنوعات أوروبا.

فما برحت مصر أيها السادة منذ القدم موصلًا تجاريًّا بين أوروبا والهند وهذهِ تجارتنا مع الهند قد كانت قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح تأتينا عن طريق مصر وذلك أن تحط في برنيس على سواحل البحر الأحمر ومنها تنقل على الجمال في الصحراء مسافة ٢٤ مرحلة حتى طيبة (الأقصر) ومنها في النيل إلى بلاد مصر وتتوزع فيها ومنها تنقل إلى أوروبا. وكانت التجارة أحيانًا تنقل إلى القصير في البحر الاحمر ومنها إلى السويس ثم على الجمال إلى منف ومنها إلينا. على أننا لو أغضينا عن أهمية مصر بالنسبة لتجارتها الخصوصية فإننا إذا فتحنا هذه البلاد واعتنينا بإدارتها مدة خمسين سنة فقط لأصبح عدد سكانها أضعاف أضعاف ما هو الآن لأن سكان هذا الوادي

قد كانوا في الأزمنة الخالية بين ١٢ و١٥ مليونًا (كذا) وهم الآن لا يبلغون ثلث هذا القدر وذلك لسوء الإدارة. هذا فضلًا عما تقدمهُ لمعاملنا من محصولاتها وما ننفقهُ فيها وفي جوارها من مصنوعات بلادنا. فما هي مستعمراتنا بالنسبة إلى هذه البلاد الخصبة الشاسعة الأطراف هلمَّ إليها فنستغل من أرزها وسكرها وقطنها كما فعل غيرنا وهي تغنينا عن محصولات أمريكا وتكفينا مؤنة الارتباط معها.

ولا يخفاكم أيضًا أننا إذا ثبَّتنا قدمنا في مصر لا تلبث إنكلترا طويلًا في الهند، فإننا نجعل على سواحل البحر الأحمر حاميات نقيمها في معاقل منيعة نذخر فيها من نتاج ذلك القطر ونحول التجارة الهندية إليه. على أننا لو فرضنا بقاءَها عن طريق رأس الرجاء الصالح كما هي الآن لأقمنا بيننا وبينها بابًا للمباراة وفتحنا ترعة بين السويس والنيل. ولا شك أننا إذا فعلنا ذلك نحبط مساعي إنكلترا جملة لأن التجارة تتحول بجملتها إلينا. أما هذه الترعة فقد كانت محفورة منذ القدم ولا يصعب علينا إعادة حفرها. فإذا فتحنا مصر لا تقتصر منفعتها لنا كمنفعة سائر المستعمرات العظيمة ولكنَّا بها نعرقل مساعي إنكلترا فنكفي مؤنة مقاومتها هذا إذا لم نذهب بها إلى الحضيض.»

فترددت الإدارة بقبول مشروعهِ لكنهُ ما زال في مثل ما تقدم حتى اشتَّد الجدال بينهُ وبينهم فرأَى فيهم إصرارًا على مقاومتهِ فعرَّض بذكر استعفائهِ فنهضوا إليه وأوقفوهُ ثم راجعوا النظر فيما عرضهُ وأخيرًا وافقوهُ على رأيهِ بشرط أن يكون ذلك سرًّا لئلا تتصل مقاصدهم هذه بمسامع إنكلترا فتسعى ضدهم. فانحصر هذا المشروع بين بونابرت والخمسة مدراءَ فقط حتى إن الكاتب الذي كتب الأمر بإعداد الحملة لم يكن يفهم حقيقتهُ لأنهُ أُمر أن يكتبهُ بصورة مبهمة في ٥ مارس سنة ١٧٩٨.

ومن مقتضى هذه الأوامر السرية أن تكون هذه الحملة مؤلفة من أربعين ألف مقاتل عليهم أربعون قائدًا يختارهم بونابرت وفئة من رجال العلم لا يقل عددهم عن المائة بين مهندسين وجغرافيين ونحو ذلك العدد من سائر الصناع. وعمارة بحرية تحت قيادة الأميرال برويس يضاف إليها المراكب الراسية عند طولون. وأن يقبض في مدة عشرة أيام من الخزينة مليونًا وخمسمائة ألف فرنك فضلًا عن ثلاثة ملايين من خزينة بارن وأن يتصرف بهذه المبالغ حسب حكمتهِ والأوامر السرية المعطاة لهُ.

فصرف بونابرت جهدهُ لتعزيز هذه الحملة والإسراع في إعدادها. فشاعت الأقاويل عن هذه الإعدادات وكثرت الظنون فقال بعضهم إنها حملة تعدُّها فرنسا لمحاربة إنكلترا، وقال آخرون لا بل لافتتاح مدن جديدة في آسيا وأفريقيا، وقال آخرون غير ذلك. وبونابرت لم يألُ جهدًا في إعداد المهمات وترتيب مخارج الحملة؛ فجعل المراكب المعدة لنقل الحملة البريَّة أربعمائة مركبًا تسير فرقًا أربع من أماكن مختلفة فتسير الفرقة الأولى من طولون والثانية من جينوا والثالثة من شيفيتا فكيا والرابعة من جاكسبو ثم تجتمع وتتحد وتسير إلى مصر. وتنقل على هذه المراكب أيضًا مطبعة عربية كانت في البروباغندا برومية مع ما يلزمها من العملة. وعلى أنقاض هذه المطبعة أُقيمت مطبعة بولاق الأميرية ونقلوا أيضًا كل ما يلزم من الأدوات الكيميائية والطبيعية والرياضية، وانضم إلى فئة العلماء كثير من علماء وصناع فرنسا في ذلك العهد ومثل ذلك القواد. وكأَن فرنسا بجملتها تاقت إلى استصحاب هذا القائد العظيم فانضم إلى حملتهِ كثير من أبطالها وعلمائها وصناعها بقلب واحد. وهم لا يعلمون إلى أين تذهب بهم الأقدار. أما الجيوش فجعل فيهم ألفين وخمسمائة من الفرسان وألف من الطبجية والمهندسين ومن بقي (من الأربعين ألفًا) جعلهُ من المشاة، وكان من جملة القواد الذين رافقوا تلك الحملة كليبر وديزه البطلان الشهيران ورينير وبون ومينو وهؤلاء هم قواد الخمس فرق من المشاة ومورات قائدًا للفرسان وكافرالي قائدًا لفرقة المهندسين ودومارتين على الطبجية. هذا من قبيل الحملة البرية أما الحملة البحرية فكانت مؤلفة من:

- ١٥ مركبًا حربيًّا من جملتها «الشرق» محمولها مائة وعشرون مدفعًا ومركبان محمول الواحد منهما ثمانون. وعشرة محمول الواحد منها ٧٤ مدفعًا واثنان محمول الواحد منهما ٦٤.
- أربع عشرة مدرعة بعضها تحمل أربعين مدفعًا وبعضها ٣٦ وفيها أبريقان.
- ٧٣ مركبًّا صغارًا على أشكال مختلفة.

هذه هي الحملة البحرية وهي مؤلفة من أكثر من مائة قطعة وبرفقتها سبعمائة مركبًا لنقل العساكر البرية ومهماتهم وخيولهم وأسلحتهم وجميعها تحت قيادة برويس، وبلغ عدد الملاحين في تلك الحملة نحوًا من عشرة آلاف. أما الفئة العلمية المرافقة لتلك الحملة فكانت مؤلفة من فرق لكل من العلوم والصنائع وجملة أعضائها مائة فيهم فرقة للهندسة وأخرى للفلك وأخرى للميكانيكات وأخرى للكيمياء وأخرى للمعادن

وأخرى للحيوان وأخرى للنبات. ومثل ذلك للجراحة والطب والاقتصاد السياسي والإنشاء والجغرافيا وعلم الآثار والبناء والتصوير والرسم والنقش والحفر والموسيقى إلخ. وقد اختير لهذهِ الفنون أشهر من اشتغل بها ومعهم المطبعة المتقدم ذكرها وعدة مترجمين. وجميع هذه المعدات توفرت وكانت على أهبة السفر في ٢٠ أبريل/نيسان من تلك السنة أي بعد صدور الأمر ببضعة أسابيع. ومن الغريب أنهُ رغمًا عن تعداد الرجال الذين ساعدوا في تنفيذ أمر الإدارة وفيهم القواد العظام ورجال العلم والصناع لم ينكشف لأحد منهم حقيقة المقصود من تلك الحملة إلَّا لتاليران وهو الرجل السياسي الذي أرسلتهُ الإدارة إلى الأستانة لمخابرة الباب العالي بشأن تلك الحملة وطلب مصادقتهِ عليها. وفي ٩ مايو سنة ١٧٩٨م وصل بونابرت إلى طولون وكان الجند في انتظاره كأنهم على جمر الغضى فخطب فيهم فزادهم توقدًا ورغبة في الحرب. وفي ١٩ منهُ ودَّع بونابرت امرأتهُ وركب على الدارعة «الشرق» وهي أكبر دوارع الأسطول ومعهُ أركان حربهِ يتهللون جميعًا كأنهم ذاهبون إلى نزهة أو إلى غنيمة باردة وسارت سائر المراكب من النقط الأخرى ثم اتحدت جميعها وعددها جميعًا يزيد عن الخمسمائة فسارت تخترق البحر معًا وعليها نحو من خمسين ألف نسمة. وفي ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ وصلوا إلى مالطا ومنها ساروا قاصدين الإسكندرية.

فأوجست إنكلترا خيفة من هذه الحملة فأنفذت نلسون أحد كبار أميراليتها في أسطول وعهدت إليه أن يتبع خطوات الأسطول الفرنساوي في البحر المتوسط وأن يكون ساهرًا على إجراءاتهِ وأن يقاومهُ إذا رأَى منهُ مسًّا لحقوق إنكلترا فسار نلسون فطاف البحر المتوسط ثم تنبأ أن الأسطول الفرنساوي لا يقصد إلا مصر أو سوريا فسار نحوهما. فبلغ ذلك بونابرت فأمر الأسطول أن يمِّمَّ غربي الإسكندرية ببضعة مراحل وأن يكون دائمًا في استعداد للدفاع.

(٣) حالة مصر عند قدوم الحملة الفرنساويَّة

لم يكن في وادي النيل إذ ذاك أكثر من ثلاثة ملايين من السكان مؤلفين من ثلاث طوائف كبرى وهم:

- الأقباط وهم سكان مصر الأصليون لا يزيدون عن مائتي ألف نفس.
- العرب الذين افتتحوها.

- الأتراك وفيهم المماليك.

وهناك شرذمات من طوائف أخرى.

والباشا وهو الحاكم المرسل من الأستانة لتأييد سلطة أمير المؤمنين كان يقيم في القاهرة لا فائدة من وجودهِ هناك إلا إثبات سلطة جلالة السلطان وخلافتهِ على مصر، وذلك يقوم بالخطبة لجلالتهِ في الصلاة وضرب النقود باسمهِ. أما المماليك وكانوا أخلاطًا من الأتراك والشراكسة والكرج وكانت جميع ثروة البلاد وإدارتها في أيديهم، على أنهم مع ذلك لم يكن لهم في البلاد عصبة عائلية لأنهم لم يكونوا يتوارثون الحكم إلا نادرًا وإنما كان يتولى منهم من يمتاز بشيء من القوة الخصوصية أو الاحتيال أو المحسوبية وما شاكل. وقلما ارتقوا إلى الحكم بالحكمة والدراية وحسن السياسة ولذلك كانت أحلامهم عرضة للفساد وداعيةً للخلل. أما مقرُّهم ففي قاعة كبيرة مختصة بهم في قلعة الجبل وفيها اصطبلات كبيرة لخيلهم ومخازن لأسلحتهم ومعداتهم. أما مساكنهم الخصوصية فكانت غالبًا في حيّ قيسون وحيّ بركة الفيل ودرب الحبانية في أجمل ما يكون من البناء مرصعة بالرخام والفسيفساء وفيها الفرش من المخمل مزركشة بالحرير وفي بعضها حدائق تزينها السراري الجميلات من نساء الكرج وغيرها. أما الجنود فكانت تزيد عن الثمانمائة أو الألف من المماليك الأشداء وقلما يكونون على شيء من الفنون الحربية وأكثرهم من الفرسان، أما المشاة فقليلون بينهم. فإذا امتطى المملوك صهوتهُ يتقلد القربينة بمنكبهِ والطبنجات في منطقتهِ والسيف على يسارهِ وهراوة في قربوزهِ وقضيبًا من الفولاذ أمام أنفهِ ممتدًّا من جبهتهِ إلى ذقنهِ. وربما يتفق تمرُّن أحدهم على الحركات الحربية أما الجماعات فلا يعرفون شيئًا عن المربعات أو الخطوط الحربية وإنما كانوا يتقنون فن الفروسية جيدًا.

ففي يوم قدوم الفرنسويين إلى مصر كان على الأحكام إبراهيم بك ومراد بك كما مر بك الأول شيخ البلد والثاني أمير الحج وبيدهما الحل والعقد. وكان إبراهيم بك ربعًا ضخم القامة حسن الطلعة حاد العينين مشهورًا بالغنى والطمع والاحتيال. أما مراد فكان يفوقهُ إقدامًا وحزمًا وفيهِ كرم وسخاءٌ. وكلاهما لم يؤيدا سلطتهما إلا بالقتل والنهب والاحتيال وقد اتفقا على اقتسام إيراد البلاد. أما العرب فمنهم فئة العلماء والفقهاء وفي أيديهم إدارة المعابد والتكيات وهم في الغالب من عائلات قديمة متصلة بالصحابة وغيرهم من أصحاب البيت وكانت معيشتهم غالبًا في بحبوحة الرفاهية وترف العيش، لكنهم قلما وصلوا إلى ما وصل إليه البكوات المماليك وكانوا محترمين من الأهالي

احترامًا دينيًّا وأدبيًّا. أما نفوذهم السياسي فكان ضائعًا في جانب استبداد المماليك. أما التجارة فكانت معتبرة في مصر وأصحابها من ثقات العرب وأصحاب الأمانة ولذلك قلَّت بينهم التفاليس. وكانت مينا القاهرة بولاق وهناك كانت تستقبل المراكب حاملة البضائع من سائر الأنواع قادمة من أقطار شتى من العالم. ومن بولاق تحمل إلى الخانات أو الوكالات كخان السبع قاعات وخان التركماني وتباع فيها بالإجمال. أما البيع بالمفردات فكان في الأسواق إلى شمال المدينة من باب زويلة إلى الباب الذي يشرف على الصحراء.

أما جمع الخراج فكان موكولًا بفئتين من المصريين وهم المسلمون والأقباط. فمن المسلمين كان الروزنامجية وعندهم تقاويم الأراضي وسجلات الأملاك وكانوا ممتازين عن سائر الأهالي ومحافظين على أنسابهم العائلية لا يتزوجون إلا من بنات عائلتهم وكانوا على جانب من الثروة ولهم ممتلكات واسعة وكان يضرب بهم المثل في ذلك. أما الأقباط فكانوا يقتصرون على ضبط الحسابات في القبض والصرف كسائر الحسَّاب إلَّا فيما ندر. أما مساكن الأقباط في القاهرة فكانت إلى شمالي المدينة وغربها فيما كان يعرف بباب المقس (حيث الأزبكية الآن ولذلك دعي بعضها بحارة النصارى) وفي باب البحر وأكثرهم من متوسطي الثروة. أما أصحاب البنوكة والمداينون والصيارف فكانوا من اليهود وكانوا يسكنون عائلات كثيرة في بيت واحد في حارة اليهود ويضطهدهم المماليك اضطهادًا شديدًا. أما الأجانب في القاهرة فكانوا غالبًا من الفرنساويين وكانوا يلبسون اللباس العربي ويتكلمون اللغة العربية جيدًا ويقيمون في جهة الموسكي وكانوا يتزاوجون مع المسيحيين من السوريين الذين كانوا يقيمون غالبًا في درب الجنينة. وكان في وادي النيل جمع من السوريين لكنهم كانوا يقيمون غالبًا في السواحل وفي المدن الكبيرة مثل دمياط ورشيد وأسيوط ومعاطاتهم التجارة غالبًا إما ببضائع أوروبا أو بمحصولات السودان من العاج والريش والصمغ أو ببضائع بلاد أخرى. أما علاقة مصر مع الدول الأجنبية في ذلك العهد فكانت مقصورة على التجارة وكانت البندقية «فنيس» أشد علاقة معها من الجميع ولها قنصل مقيم في الإسكندرية وكانت لها أيضًا علاقات أخرى مع تجار فرنسا وإنكلترا.

هذا ملخص حالة مصر عند قدوم الفرنساويين إليها.

(٤) الحملة الفرنسوية (من سنة ١٢١٣–١٢١٦هـ أو من ١٧٩٨–١٨٠١م)

مر بك في الفصل السابق أن الأسطولين الفرنساوي والإنكليزي سارا في البحر المتوسط قاصدين سواحل الدلتا.

ففي يوم الأحد الواقع في ١١ محرم سنة ١٢١٣هـ ظهر أمام الإسكندرية أسطول مؤلف من خمسة وعشرين مركبًا إنكليزيًا وكان يتولَّى الإسكندرية السيد محمد كريم أحد الأشراف الوطنيين. فلما علم بقدوم الأسطول جعل يراقب حركاتِهِ وسكناتِهِ وأهل المدينة يتساءَلون فيما بينهم عن أمره. وبعد قليل اقترب من الثغر قارب فيهِ عشرة نفر إفرنج طلبوا مقابلة الحاكم فجيء بهم إلى السيد محمد كريم وهو في مجلسهِ وحولهُ رجال حكومتهِ فسألهم عما جاءُوا من أجلهِ فقالوا: «إن ما ترونهُ في هذا البحر إنما هو أسطول إنكليزي قد جاءَ للتفتيش على عمارة فرنساوية عظيمة خرجت مؤخرًا تريد جهة من الجهات فربما داهمتكم فلا تقوون على دفعها فنكون لكم نصراءَ عليها.» فظن السيد محمد كريم ذلك مكيدة فأغلظ لهم بالقول فقالوا: «إننا نقف في هذا البحر محافظين لكم لا نطلب منكم إلا المدد بالماء والزاد بثمنهِ.» فأجابوهم أن هذهِ البلاد بلاد السلطان ولا يد للفرنساويين فيها فإذا جاءُونا لا نبالي بهم فاذهبوا أنتم عنا. فعادوا ثم أقلعت المراكب تخترق عباب البحر. أما السيد محمد كريم فأنفذ إلى مراد بك في القاهرة حال وصول الأسطول يخبرهُ بما كان وأرسل إلى كاشف البحيرة يأمرهُ أن يجمع إليه العربان ويأتي بهم للمحافظة على الثغر، فلما اتصل ذلك بمسامع الأمراء والبكوات لم يكترثوا بها وقالوا: «إننا لا نبالي بمن تحدثهُ نفسهُ بمداهمتنا بل ندوسهُ تحت حوافر خيولنا.» أما الشعب فاضطرب وخاف. ثم جاءَ خبر آخر بإقلاع الإنكليز فسكن الجأش.

وفي يوم الاثنين في ١٨ منهُ وصلت ثغر الإسكندرية العمارة الفرنساوية فأنفذت أحد قواربها تطلب القنصل فمانع السيد محمد كريم أول الأمر في تسليمهِ. ثم أذن لهُ فنزل حتى أتى الدارعة التي عليها بونابرت فسألهُ عن حالة المدينة فأخبرهُ بما كان من أمر الأسطول الإنكليزي وأن الأهالي في يقظة واستعداد للدفاع جهادًا في سبيل الدين.

وقد كانت حامية الإسكندرية لا تزيد عن خمسمائة من الانكشارية معظمهم يتعاطون التجارة والصناعة إلا أنهم كانوا في استعداد للدفاع. وكتب السيد محمد إلى مراد بك وإبراهيم بك في القاهرة بما جرى إلى أن قال: «إن العمارة التى ظهرت أمامنا في هذا اليوم لا يعرف أولها من آخرها.» فلما تلا مراد بك الرسالة استشاط غيظًا ورمى بالكتاب إلى الأرض ثم ركب جوادهُ قاصدًا إبراهيم بك، وكان قاطنًا في سراي القصر

العيني على ضفة النيل المطلَّةُ على جزيرة الروضة. فلما وصل إليه أنفذ إلى سائر كبار البلاد ورجال الدولة وفيهم بكير باشا الوالي فاجتمعوا اجتماعًا حافلًا تباحثوا فيهِ في أمر ما جاءَهم من الأنباء الأخيرة. فقال مراد بك ناظرًا إلى بكير باشا شزرًا: «لا ريب أن الفرنساويين لا يجسرون على القدوم إلى مصر من تلقاءِ أنفسهم فلعلهم جاءُوا بأمر من الباب العالي، ولكن الله قادرٌ أن ينصرنا على الاثنين.» فأجابهُ بكير باشا قائلًا: «إن هذا الكلام لا يليق صدورهُ منك وكيف يخال لك أن الباب العالي يسلم بدخول أمة غريبة إلى بلادهِ. دع عنك مثل هذا وهلُمَّ إلى سيفك ورجلك لدفع العدو الذي داهمك.» وبعد المفاوضة بالأمر أقرّوا على المواد الآتية:

(١) أن يسير مراد بك في فرقة من الفرسان على الضفة الغربية لفرع رشيد من النيل نحو الإسكندرية لإيقاف الفرنساويين عن التقدم.

(٢) أن يعسكر إبراهيم بك بمن يبقى من الجند على الضفة الشرقية عند بولاق لحماية القاهرة.

(٣) أن يرسل بكير باشا رسلهُ إلى الأستانة يستمد الباب العالي (بالترياق من العراق).

ثم شاع في أسواق القاهرة خبر قدوم الفرنساويين فكثر الهرج وازداد الاضطهاد على المسيحيين رغمًا عن محاولة إبراهيم بك وبكير باشا إقناع المسلمين أن هؤلاء المسيحيين هم من جملة رعايا الدولة العلية.

أما بونابرت فبعد أن استوعب كلام القنصل أقرَّ على النزول إلى البر حالًا فاعترضهُ الأميرال برويس نظرًا لما يحول دون ذلك من بعد المسافة وصعوبة المسلك، فأصرَّ بونابرت على النزول وكانت قيادة القوتين البحرية والبرية بيده فوافقهُ برويس مكرهًا، فسار بالمراكب إلى جهة العجمي وبرج مرابوت على مسافة قصيرة جدًّا من الإسكندرية غربًا وصرفوا النهار بطولهِ يستعدون للنزول وفي الساعة العاشرة مساءً شرعوا بالنزول بالسرعة الممكنة، وما زالوا في ذلك حتى الساعة الأولى بعد نصف الليل وقد نزل منهم أربعة آلاف وثلاثمائة نفر فنزل بونابرت، وكانت ليلة مقمرة فرقد نحو ساعتين على الرمال ثم أرسل طلائعهُ وسار بمن بقي مشاةً مستترين بجنح الليل ومستنيرين بالقمر. ففي الصباح التقى بونابرت بقبائل من عرب البحيرة (ولد علي) تحت قيادة أميرها فتبادلوا طلقات قليلة. ثم فرَّ العربان وما زال بونابرت سائرًا في رجالهِ حتى

أشرفوا على الإسكندرية متخذين عامود السواري مطمحًا لأنظارهم. ثم وقف بونابرت على مرتفع ونظر إلى الإسكندرية فرآها وفيها المآذن والمنارات تناطح السحاب فجعل رجالهُ فرقًا لتسير الواحدة بعيدة من الأخرى مرمى رصاص بعد أن خطب فيهم وحرضهم أن يتجنبوا إهراق الدماء ما استطاعوا، فهاجم الفرنساويون المدينة ودخلوها وقد أصيب الجنرال كليبر برصاصة في رأسِهِ لم تمتهُ. فاستلمت الجنود الفرنساوية الأسوار وفرت الحامية المصرية تطلب ملجأ إلى الأبراج القديمة وسقط الجنرال مينو عن أحد الأسوار التي استلمها هو فجرح فخذهُ. أما الجنرال مرمون فدخل المدينة من بابها بعد أن حطمهُ بالفئوس. وخرق باقي الجيش الأسوار ودخلوا منها لأنها لم تكن متينة البناء. ثم أرسل بونابرت أحد ضباط جيشهِ إلى أهالي المدينة يخبرهم أنهم في مأمن على أرواحهم وأموالهم وأن الفرنساويين لم يأتوا لمحاربتهم وإنما جاءَوا لمحاربة المماليك. أما السيد محمد كريم والعساكر الأتراك ففروا إلى حصن فرعون فاضطر الأهالي إلى التسليم قهرًا فدخل بونابرت ورجالهُ الأسواق. فلما بلغ ذلك السيد محمد كريم جاءَ بمن معهُ وسلم سلاحهُ ومثل ذلك فعل المشايخ والعلماءُ فأكرمهم بونابرت إكرامًا خصوصيًّا. ثم التفت إلى السيد كريم قائلًا: «قد أخذت سلاحك بالسيف وقد كان لي أن أعاملك معاملة الأسير لأني أخذتك بعد أن دافعت عن نفسك ما ستطعت، ولكن بما أن الشجاعة حليفة الشرف ها إني أعيد إليك سيفك على أمل أن تكون مساعدًا أمينًا للجمهورية الفرنساوية كما كنت للحكومة السابقة على عتوها وظلمها.» ثم سألهُ إذا كان يرغب في معاضدة مشروعهم الذي هو تأييد سلطة الباب العالي وقمع سلطة المماليك. فأجاب بالإيجاب فأقرَّهُ على الإسكندرية تحت مناظرة الجنرال كليبر وكان قد اضطر إلى البقاء في الإسكندرية بسبب الجرح الذي أصابهُ. ثم صرح بونابرت للمسلمين بالمحافظة على معتقداتهم وصلواتهم كما كانوا يفعلون قبلًا وجرد الأهالي من السلاح قاطبة، وأمرهم أن يجعلوا في صدورهم الجوكار وهو عبارة عن علامة مصنوعة من ثلاث قطع من الجوخ أو الحرير مستديرة بقدر الريال كحلية وبيضاء وحمراء توضع بعضها فوق بعض بحيث تظهر الألوان الثلاثة إشارة إلى العلم الفرنساوي ذي الثلاثة ألوان. ولما رسخت قدم الفرنسويين في الإسكندرية نزل للبر بعض رجال الفئة العلمية ومعهم المطبعة العربية وجعلوا يبحثون في آثار الإسكندرية البنائية والجيولوجية. ثم أمر بونابرت أن تنزل إلى البر جميع المهمات العسكرية من خيول وأسلحة ومدافع وغيرها وأن يكون ذلك بأوفر سرعة. وأن يطبع منشور بالعربية يفرق في البلاد فكُتب وطبع ونصهُ بالحرف الواحد:

«بسم الله الرحمن الرحيم. لا إله إلا الله لا ولد لهُ ولا شريك في ملكهِ. من طرف الجمهور الفرنساوي المبني على أساس الحرية والمساواة السير عسكر الكبير بونابرت أمير الجيوش يعرف أهل مصر جميعهم أن السناجق الذين يتولون مصر منذ زمن مديد يعاملون الملة الفرنساوية بالاحتقار والاعتداء وقد حضرت الآن ساعة عقوبتهم، وا حسرتاه إنهُ منذ أيام وعصور هؤلاءِ المماليك المجلوبون من بلاد الأباظة والكرج يفسدون في أحسن أقاليم الكرة الأرضية، ولقد حتم رب العالمين القادر على كل شيء بانقضاء دولتهم. فيا أيها المصريون قد يقال لكم إنني ما نزلت هذه الجهة إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذبٌ صريحٌ لا تصدقوهُ، وقولوا لإخوانكم إنني ما قدمتُ إليكم إلا للأخذ بحقكم من الظالمين وإنني أكثر من المماليك عبادة لله سبحانهُ وتعالى واحترامًا لنبيهُ محمد (ﷺ) وللقرآن العظيم، وقولوا لهم أيضًا إن جميع الناس شرع عند الله وإن الذي يميز بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم، وأي شيءٍ في المماليك يميزهم عن غيرهم ويستوجب أن يكون لهم وحدهم كلما تجلب بهِ الحياة الدنيا، فحيثما تكون أرض مخصبة فهي للمماليك، ومثل ذلك أحسن الجواري وأكرم الخيل وأجمل المساكن. فإن كانوا قد أخذوا الأرض المصرية التزامًا فليظهروا لنا الحجة التي كتبها لهم الله، ولكن رب العالمين رءوف على الناس وبعونهِ تعالى من اليوم فصاعدًا لا يستثنى أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية، فالعقلاء والفضلاء والعلماء بينهم يفوَّض إليهم تدبير الأمور والمهام وبذلك تصلح حال الأمة كلها في الأراضي المصرية كالمدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر الواسع الذي أضاعهُ طمع المماليك وظلمهم. فيا أيها القضاة والمشايخ والأئمة ويا أيها الشربجية وأعيان البلاد قولوا لأمتكم إن الفرنساويين هم أيضًا مسلمون مخلصون وإثباتًا لذلك قد نزلوا رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائمًا يحثُّ النصارى على محاربة المسلمين، ثم قصدوا جزيرة مالطا وطردوا منها الكفاليرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم محاربة المسلمين، ومع ذلك فإن الفرنساويين في كل وقت أحبَّاءُ حضرة سلطان العثمانيين وأعداءُ أعدائهِ أَيد الله ملكهُ، وبعكسهم المماليك فإنهم خرجوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأوامرهِ ولم يطيعوهُ إلَّا عن

طمع في قلوبهم كمين، فطوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فتصلح حالهم وترفع مراتبهم، وطوبى للذين يقعدون في مساكنهم غير ماثلين لأحد الفريقين المتحاربين، لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك ويساعدونهم في الحرب علينا فلا يجدون طريق الخلاص ولا يبقى لهم أثر.

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة على مسافة ثلاث ساعات عن المواضع التي يمرُّ بها العسكر الفرنساوي يجب أن ترسل للصاري عسكر بعض وكلاء من عندها لكي يعرفوا المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا العلم الفرنساوي الذي هو أبيض وكحلي وأحمر.

المادة الثانية: كل قرية تقوم على العساكر الفرنساوية تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية تطيع العساكر الفرنساوية يجب عليها أن تنصب العلم الفرنساوي كذلك علم سلطان العثمانيين محبنا دام بقاؤُهُ.

المادة الرابعة: على المشايخ في كل بلد أن يختموا حالًا جميع الأرزاق والبيوت والأملاك خاصة المماليك وعليهم الاجتهاد الزائد لكي لا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة: يجب على المشايخ والقضاة والأئمة أن يلازموا وظائفهم وعلى كل واحدٍ من أهل البلد أن يبقى في مسكنهِ مطمئنًّا، كذلك تقام الصلوات في الجوامع على العادة وعلى المصريين جميعًا أن يشكروا فضل الله سبحانهُ وتعالى على انقراض دولة المماليك قائلين بصوت عالٍ أدام الله إجلال سلطان العثمانيين. أدام الله إجلال العسكر الفرنساوي. لعن المماليك وأصلح حال الأمة المصرية.

تحريرًا في معسكر الإسكندرية في ١٣ شهر مسدور من السنة السابعة من إقامة الجمهور الفرنساوي يعني أواخر شهر محرم سنة ١٢١٣هـ.»

وأمر بتوزيع هذا المنشور في البلاد المصرية. ثم فكر في أمر التوجه إلى القاهرة وإخضاع سائر القطر. وكان إلى القاهرة من الإسكندرية طريقان الواحد عن طريق دمنهور أو الصحراء على البر الغربي والثاني عن طريق رشيد في النيل فرأى أن الطريق

الثاني أصعب مسلكًا عليهِ بالنسبة لبقاء رشيد في حوزة المماليك إذ ذاك، فأقر أن يسير في حملة عن طريق دمنهور في الصحراء وكان قد أنفذ الجنرال ديزه عند استلام الإسكندرية ليسير في ذلك الطريق وأرسل عمارة بحرية لتحتل رشيد ثم تسير في النيل لملاقاتهِ في الرحمانية.

وفي ٢٤ محرَّم سنة ١٢١٣هـ (٧ يوليو/تموز، سنة ١٧٩٨م) بارح بونابرت الإسكندرية في الساعة الخامسة مساءً وقاية من الحرّ تاركًا كليبر فيها. وما زال سائرًا بحملتهِ حتى منتصف الليل فنزلوا للراحة فرقدوا ساعتين ثم نهضوا وما زالوا يواصلون السير ليلًا ونهارًا، وقد قاسوا عذابًا شديدًا من قلَّة الماء حتى وصلوا دمنهور فصادفوا خيرات كثيرة وماءً غزيرًا فمكثوا هناك يومين وليلتين ثم ساروا قاصدين الرحمانية في صباح ٢٨ محرم سنة ١٢١٣هـ (١١ يوليو/تموز، سنة ١٧٩٨م).

وفي اليوم الثاني من مسيرهم لاقتهم شرذمة من الخيالة المماليك فحصلت بين الفريقين مناوشة شفَّت عن انهزام المماليك بعد أن قتل منهم نحو من خمسين فارسًا. فواصل بونابرت سيرهُ حتى وصل الرحمانية وقابل النيل فوثبت العساكر على الماء كأنهم ذئاب خاطفة فشربوا وتركوا خيولهم للمرعى وعسكر بونابرت ومن معهُ طلبًا للاستراحة على أثر ما قاسوهُ من مشاق السفر والعطش ريثما تصلهم العمارة البحرية التي أنفذوها إلى رشيد. وبعد ليلتين من مكوثهم هناك أتت العمارة بعد أن استولت على رشيد وجعلت فيها حامية تحفظها. وكانت الجيوش قد استراحت فتأهب للرحيل إلى القاهرة فسارت المشاة والفرسان على الضفة الغربية حذاء النيل وإلى يسارها العمارة سائرة في النيل، وما زالوا يجدُّون السير حتى أتوا محلة سلامة عند المساء فلم يمكنهم استطلاع حالة العدو تلك الليلة.

أما ما كان من قبيل مراد بك فإنهُ عندما عهد إليه المسير إلى الإسكندرية كما تقدم جمع إليه خيالتهُ وقبل مبارحتهم القاهرة صاروا يصادرون الناس ويأخذون ما يحتاجون إليه بدون ثمن. ثم سار بهم إلى الجسر الأسود في البر الغربي فمكث بهِ يومين حتى تكامل العسكر وسناجقهُ وفيهم علي باشا الطرابلسي وناصيف باشا وكانا من أخصَّائهِ المقيمين معهُ في الجيزة. وأخذ معهُ عدة كثيرة من المدافع والبارود. وجعل الرحالة وهم أسراب من الالداشات والغليونجية والأروام والمغاربة حملة بحرية تسير في النيل على الغلايين الصغار التي أنشأها هو. ولما بارح الجسر الأسود أرسل إلى مصر بمشورة علي باشا الطرابلسي يأمر باصطناع سلسلة من الحديد في غاية الثخن

والمتانة طولها مائة وثلاثون ذراعًا تنصب بعرض البوغاز عند برج مغيزل من البر إلى البر لتمنع مراكب الفرنساويين من المرور. وأن يُجعل عندها جسر من المراكب عليها المتاريس والمدافع ظنًّا منهُ أن الفرنساويين لا يناهضون المصريين في البر ولا بد من قدومهم بحرًا وأنهم يطاولونهم ويصابرونهم في القتال حتى تأتيهم النجدات. وما زال مراد بك سائرًا فيمن معهُ ملازمًا ضفة النيل الغربية وإلى يمينهِ الغلايين وفيها من ذكرنا من الرحالة قاصدًا الجيوش الفرنساوية فوصل إلى قرية شبرايس وعسكر هناك بفرسانهِ وأرسل عمارتهُ لملاقاة عمارة الفرنساويين فالتقت بها على مسافة قصيرة من منية سلامه وقد تجاوزت جنود البر مسافة بسبب الريح الشديد الذي طلع عليها ذلك اليوم. فانبهر الفرنساويون لذلك الاتفاق فأطلقوا نارهم فأجابهم المماليك وكان على قيادة العمارة المصرية على باشا الطرابلسي المتقدم ذكرهُ فاحتدمت الحرب بين الفريقين حتى كادت تدور الدائرة على الفرنساويين وقد يئسوا لدخول عدة من مراكبهم في حوزة المماليك، فأرسل بيره قائد العمارة الفرنساوية من يوصل الخبر إلى بونابرت ليسرع إلى إمدادهم. ثم اتفق أن إحدى قنابل الفرنساويين أصابت المركب الذي فيهِ ذخائر المماليك فأحرقتها وتتطايرت أجزاؤها في الفضاء فانذعر المماليك وخابت آمالهم ثم وصل بونابرت بمن معهُ فحمد الاتفاق الذي نجَّى عمارتهم وأمر أن تنتظم عساكرهُ مربعات منتظمة لملاقاة المماليك في البر أيضًا، فالتقى الفريقان وبعد الأخذ والرد مدةً عاد المماليك على أعقابهم طالبين النجاة وفرَّ كل من كان في القرى المجاورة فدخلها الفرنساويون فلم يجدوا فيها أحدًا، فواصلوا السير حتى أتوا وردان فعسكروا للاستراحة ثم بلغهم أن مراد بك ورجالهُ قد تحصنوا في إمبابة مقابل القاهرة.

وفي ٧ صفر سنة ١٢١٣هـ بارح بونابرت وردان بجيشهِ قاصدًا القاهرة وما مشى يسيرًا حتى ظهرت لهُ من وراء الأفق الأهرام العظيمة. وما زال أهل القاهرة منذ سفر مراد بك لملاقاة الفرنساويين في اضطراب يجتمع علماؤُهم وفقهاؤُهم في الجامع الأزهر يقدمون الصلوات والتضرعات إلى الله أن ينصرهُ على الأعداء ومثل ذلك كان يفعل القراء وتلامذة المدارس. أما باقي الأهالي فكانوا في اضطراب عظيم ولا سيما عندما كانوا يسمعون بتقهقر المماليك.

أما إبراهيم بك فكان معسكرًا في بولاق كما تقدم. فلما بلغهُ تقهقر مراد بك من شبرايس بمدافعهِ تخابر مع رجال حكومتهِ فأقروا على مد الطوابي وإقامة المدافع من بولاق إلى شبرا تعزيزًا للقاهرة. أما أهالي المدينة فَمن يسكن جأشهم وقد وقع في

قلوبهم الرعب. أما مراد بك فكان قد تحصن في إمبابة على نية أن يقابل الفرنساويين هذهِ المرة بالمدافع وليس بالفرسان كما فعل في شبرايس. وفي صباح يوم السبت في ٨ صفر بلغ الفرنساويون الجسر الأسود ثم أم دينار. وفي صباح ٨ منهُ (٢١ يوليو) بارح الفرنساويون أم دينار ونزلوا على مسافة ميلين من إمبابة في حقل من البطيخ فكان النيل عن يسارهم والأهرام وسلسلة جبال ليبيا عن يمينهم وإمبابة أمامهم وفيها مراد بك وجنودهُ وعليهم الألبسة والدروع من الحديد المصقول تتلألأ في أشعة الشمس وألوان ملابسهم تزيدها رونقًا وأصوات خيولهم قد ملأت الفضاء. فالتفت بونابت إلى معسكر العدو فإذا بهِ حصين وفي مقدمتهِ أربعون مدفعًا مستعدة لإطلاق القنابل على الفرنساويين عند إبداءِ أول حركة نحوهم فالتفت إلى رجالهِ وأشار إلى الأهرام قائلًا: «اعلموا أن خمسين جيلًا من الناس تنظر إليكم من قمة هذه الأهرام وتراقب حركاتكم ناظرة إلى ما يئُول إليه أمركم مع هؤلاء المماليك.»

شكل ٤-١: الجيوش الفرنساوية بجوار الأهرام.

وترى في شكل ٤-١ الجيوش الفرنساوية بجوار أهرام الجيزة.

ثم أمر فرقة الجنرال ديزه أن تسير نحو اليمين والفرق الأخرى نحو اليسار تجنبًا لنيران تلك المدافع، فأدرك مراد بك مرادهم من هذهِ الحركات فأمر أيوب بك الدفتردار أن يطلق القنابل على فرقة الجنرال ديزه ويوقفها عن المسير فوقفت على شكل

مربع تنتظر هجوم المماليك، فهجم أيوب بك هجمة الأسود الضارية وتبعتهُ السناجق بالسيوف فلاقاهم مربع ديزه بنار كالصواعق المتساقطة فلم ينفك أيوب بك هاجمًا وهو ينادي بأعلى صوتهِ. «ويل لكم أيها الكفار الملاعين قد ساقتكم كبرياؤكم إلى أرضنا مهلًا إننا سنملئُ القبور بأجسادكم ونجعل هذا اليوم يومًا تذكرهُ أعقابكم من بعدكم. أما نحن فإذا مات أحدنا فإنهُ يذهب شهيدًا إلى النعيم والذي يبقى حيًّا فلهُ السعادة إلى آخر أيامهِ.» ثم هجمت الفرق الفرنساوية من على اليسار واشتد القتال وما زالت الحرب سجالًا حتى تقهقرت المماليك وقُتل أيوب بك وفرَّ مراد بك بمن بقي من رجالهِ قاصدًا الصعيد واستولى الفرنساويون على إمبابة.

فلما اتصلت تلك الأخبار بالقاهرة ضجَّت العامة وكثرت الغوغاء من الرعية وأخلاط الناس بالصياح منادين: «يارب يا لطيف يا رجال الله» وكانوا كأنهم يقاتلون ويحاربون بصياحهم وجلبتهم وكان العقلاءُ منهم ينادونهم أن يتركو ذلك الصياح قائلين إن الصحابة والمجاهدين إنما كانوا يقاتلون بالسيف والحراب وضرب الرقاب لا برفع الأصوات والصراخ والنباح. أما هم فكانوا لا يسمعون ولا يرجعون ومن يقرأُ ومن يسمع. ثم ركبت طائفة كبيرة من الأمراء والأجناد من المعسكر الشرقي في بولاق وفيهم إبراهيم بك وشرعوا في التعدية إمدادًا لمراد فتزاحموا على المعادي لكون التعدية من محل واحد والمراكب قليلة فلم يصلوا إلى البر الثاني حتى وقعت الهزيمة على المحاربين، كل ذلك وريح النكباء يشتد هبوبها وأمواج البحر في قوة اضطرابها والرمال يعلو غبارها وتنسفها الريح في وجوه المصريين، فلم يستطع أحدهم أن يفتح عينيهِ من شدة الغبار وكان ذلك من أعظم أسباب الهزيمة حتى خيل للناس أن الأرض تزلزلت والسماء ساقطة عليها. كل ذلك والهزيمة متواصلة حتى انهزم إبراهيم بك وبكير باشا. وجعل أهالي المدينة يحملون ما خفَّ حملهُ وغلا ثمنهُ ويفرُّون من وجه الموت جنوبًا وشرقًا إلى الصعيد أو إلى السويس وبلبيس، أما إبراهيم بك فسار إلى جهة الشرق. كل ذلك ظنًّا منهم أن الفرنساويين قد عدوا إلى البر الشرقي ولا سيما عندما رأوا دخانًا يتصاعد من جهة بولاق وقيل لهم إن الفرنساويين قد حرقوها وجاءُوا قاصدين المدينة يحرقون وينهبون ويفتكون.

ولما أصبح القوم تبيَّن لهم أن الفرنساويين لا يزالون في البر الغربي فاجتمع بعض العلماء والمشايخ في الجامع الأزهر وأقرُّوا على أن يرسلوا إلى الفرنساويين كتابًا وينتظروا ماذا يكون من أمرهم، فأرسلوهُ صحبة رجل مغربي يعرف الفرنساوية

وبرفقتهِ رجل آخر فعادا وأخبرا أنهما قابلا كبير الفرنساويين وأعطياهُ الكتاب فقرأهُ عليهِ ترجمانهُ ومضمونهُ الاستفهام عن قصدهم فقال لهما: أين عظماؤكم ومشايخكم لماذا لا يأتون إلينا لنجري ما يكون فيهِ راحتهم، فقالا: إننا جئنا نطلب ذلك بالنيابة عنهم، فقال: قد سبق منَّا منشور أرسلناهُ إليكم من الإسكندرية فقالا: قد وصلنا وإنما نريد تضمينًا آخر. فكتب لهما ما مضمونهُ: «إننا قد أرسلنا لكم سابقًا كتابًا فيهِ الكفاءَة وقد ذكرنا لكم أننا ما حضرنا إلا بقصد إزالة المماليك الذين يعاملون الفرنساويين بالذل والاحتقار وأخذ مال التجار ومال السلطان، ولما حضرنا إلى البر الغربي خرجوا الينا فقابلناهم بما يستحقون وقتلنا بعضهم وأسرنا بعضهم عندنا، ونحن في طلبهم حتى لا يبقى منهم أحد في القطر المصري. وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فليكونوا مطمئنين وفي مساكنهم مستقرين إلخ». ثم قال لهما يلزم أن يأتي الينا المشايخ والشوربجية لنرتب لهم ديوانًا ننتخبهُ من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور. فلما رأَى العلماءُ تلك الملاينة سكن جأشهم وكاتبوا من كان فارًّا منهم فحضر الشيخ الشرقاوي والشيخ السادات. وفي ذلك اليوم حضر بعض الأوباش ونهبوا بيتي مراد بك بخطة قيسون وأحرقوهما.

وفي يوم الثلاثاء ١١ صفر عادت الجيوش الفرنساوية إلى القاهرة ونزل بونابرت في بيت محمد بك الألفي في الأزبكية بخط الساكت وكان قد بناهُ وزخرفهُ في السنة الماضية كأنهُ كان يعدُّهُ لهذه الغاية، وهي البناية التي فيها مخزن فرانسيز الآن بجانب اللوكاندة الخديوية. وأخذت العساكر الذين دخلوا القاهرة من الفرنساويين يعاملون الباعة باللين ويبتاعون ما يحتاجون إليه ويدفعون فيهِ ثمنًا غاليًا فأحبتهم الناس وارتاحوا إليهم.

وفي الخميس ١٣ صفر بعث بونابرت يطلب المشايخ وأعيان البلاد والوجاقلية فحضروا ولما استقرَّ بهم الجلوس خاطبهم وتفاوض معهم بأمر إنشاء ديوان مؤلف من عشرة أشخاص من المشايخ لفصل الدعاوي فوقع الاتفاق على عشرة وفيهم الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ خليل البكري والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ محمد المهدي. كل هذا الانتخاب حصل بمشورة قنصل فرنسا في مصر والإسكندرية وجعلوا علي أغا الشعراوي واليًا على الشرطة وعلي أغا محرم واليًا على الاحتساب بإشارة أرباب الديوان، بعد أن أفهموا بونابرت أن سوقة مصر لا يهابون إلا الأتراك وهؤلاء المذكورون من بقايا البيوت القديمة الذين لا يتجاسرون على الظلم كغيرهم. وجعلوا ذا الفقار

كتخدا محمد بك الألفي كخيا لبونابرت. وجعلوا من أرباب الشورى الخواجه موسى كافوا وكلوي الفرنساويين ووكيل الديوان جان بنوا. ثم أمروا الوالي والأغا أن ينادوا بالأمان وفتح الحوانيت وأن يطمئن الناس. وكان الفرنساويون يدخلون بيوت الأمراء المهجورة ويأخذون منها شيئًا ويتركونها مفتوحة فيدخلها الرعاع وينهبونها ثم تكررت هذه التعديات على البيوت التى أصحابها فيها فجعلوا للبيوت بيارق بثلاثة ألوان تعلَّق على بيوت الكبراء الذين يخافون على بيوتهم من النهب أو يلصقون على أبوابهم ورقة يأخذونها من السير عسكر (بونابرت). وفي ذلك اليوم قلدوا برطلمين الرومي كخيا مستحفظًا وجعلوا شخصًا آخر إفرنجيًّا أمين البحرين وآخر جعلوهُ أغا الرسالة وجعلوا الديوان في بيت قائد أغا بالأزبكية قرب الرويعي، وسكن بهِ رئيس الديوان وسكن دبوي قائمقام المدينة ببيت إبراهيم بك الوالي المطل على بركة الفيل، وسكن شيخ البلد في بيت إبراهيم بك الكبير، وسكن مجلون في بيت مراد بك. وأقام بونابرت بوسليك مديرًا للمالية سكن في بيت الشيخ البكري القديم وكان يجتمع عندهُ القبط لأجل الحسابات.

ثم أخذت العساكر الفرنساوية تعدي للبر الشرقي شيئًا فشيئا حتى كثر عددهم في القاهرة فامتلأت منهم الأسواق وسكنوا في البيوت، ولكنهم لم يشوشوا على أحد وكانوا يأخذون ما يحتاجون إليه بزيادة في الثمن، ففجر السوقة وصغروا أقراص الخبز وطحنوا الحنطة بترابها وكثرت باعة المأكولات، وفتح الأروام عدة حوانيت لبيع أنواع الأشربة وحانات وقهاوي وفتح بعض الإفرنج المتوطنين بيوتًا لصنع الأطعمة والأشربة على النمط الإفرنجي (أي لوكاندات إفرنجية) ولم يكن ذلك معروفًا في مصر إلى ذلك العهد ولذلك وصفها المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي كأنها شيءٌ جديد دخل عليهم فقال: «وفتحوا بيوتًا لصنع الأطعمة والأشربة على طرائقهم في بلادهم، وجعلوا على أبوابها علامات يعرفونها بينهم فإذا مرَّت طائفة تريد الأكل بذلك المكان دخلوهُ وهو يشتمل على عدة مجالس بين دون وعال ووسط، وعلى كل مجلس علامة ومقدار الدراهم الي يدفعها الداخل، وفي تلك المجالس موائد من الخشب عليها الطعام وحولها الكراسي فيجلسون عليها ويأتيهم الفراشون بالطعام على قوانينهم، فيأكلون ويشربون على نسق لا يتعدونهُ ثم يدفعون ما وجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ويذهبون لحالهم.»

وفي يوم السبت ١٥ صفر سنة ١٢١٣ اجتمع الديوان المتقدم ذكرهُ وتباحث في احتياجهِ إلى النقود فقرَّر استلاف خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى والقبط والسوريين والإفرنج وأخذوا في تحصيلها، وقرروا أن ينادى في الأسواق أن من

أخذ شيئًا من نهب البيوت عليهِ أن يحضر بهِ إلى بيت القائمقام وإن لم يفعل وظهر بعد ذلك يشتد عقابهُ. وأن ينادى على نساءِ الأمراء والبكوات بالأمان وأن يسكنَّ بيوتهنَّ وإن كان عندهن شيءٌ من أمتعة أزواجهنَّ يصالحن على أنفسهنَّ، فجاء كثيرات منهنَّ وصالحن ودفعن مبالغ عظيمة.

وفي يوم الأحد في ١٦ منهُ طلب بونابرت الخيول والجمال والأسلحة فجمعوا شيئًا كثيرًا منها وكذلك الأبقار والثيران وأشاعوا التفتيش وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيرهِ وأخرجوا ما وجدوهُ فيها من الأسلحة وأخرجوا فيما خلا ذلك كثيرًا من الخبايا والودائع بواسطة البنائين والمهندسين والخدم الذين يعرفون بيوت أسيادهم فكانوا يطلعونهم على أماكن الخبايا ومواضع المدافن تقرُّبًا من الفرنساويين. وفي ذلك اليوم قبضوا على شيخ الجعيدية (الرعاع) ورموهُ بالرصاص ببركة الأزبكية مع رفيق لهُ. ثم قبضوا على آخرين في الرميلة فخاف الناس وصار يأتي الذين عندهم منهوبات ويقدمونها للديوان.

وفي يوم الثلاثاء ١٨ منهُ طلبوا أهل الحرف والتجار وضربوا عليهم مبلغًا على سبيل القرض لا يستطيعون دفعهُ، وأجَّلوا لهم أجل ستين يومًا لدفعهِ فاستغاثوا وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسيني واستشفعوا المشايخ فتكلموا بأمرهم أمام الديوان فلطف المطلوب إلى نصفهِ ووسعوا لهم في الأجل. وقد كان بكل عطفة أو حارة من عطف وحارات القاهرة باب كبير مصفح بالحديد يقفل ليلًا. فأمر بونابرت بقلع أبواب الدروب والعطف والحارات واستمروا في ذلك عدة أيام فخاف الأهالي وكثرت ظنونهم في المقصود من تلك الأعمال، فظن بعضهم أن الفرنساويين عازمون على قتل المسلمين وهم في صلاة الجمعة وقال آخرون غير ذلك. وكان في القاهرة دار لضرب النقود تضربها باسم السلطان فأمر بونابرت أن يستمر الضرب كما كان وعهد ذلك إلى أحد رجالهِ. وكان في نيتهِ إنشاء بريد (بوسطة) بين مصر والإسكندرية لكنهُ لم يستطع ذلك لكثرة الأخطار التي تحيط برسل البريد أثناء الطريق.

وفي ٢٠ منهُ وردت إلى الديوان تحارير من قافلة الحج من العقبة فذهب أرباب الديوان إلى السير عسكر بونابرت وأعلموهُ بذلك وطلبوا منهُ أمانًا لأمير الحاج فامتنع خيفة أن يكون في كثرة من الحجاج فيحدث ما يكدر الراحة. وقال: لأ أعطيهِ ذلك إلا إذا جاء في قلةٍ ولا يدخل معهُ المماليك فقالوا: ومن يغفر الحجاج قال: أنا أرسل لهم من عساكري أربعة آلاف يوصلونهم إلى مصر، فكتبوا إلى أمير الحج كتابًا لطيفًا

وأوعزوا إليه أن يحضر بمن معهُ إلى الدار الحمراء وأنهُ متى وصل إلى هناك يدبرون ما فيهِ الخير، فلم يصلهُ ذلك الكتاب حتى خابرهُ إبراهيم بك وكان في بلبيس يطلب إليه أن يوافيهِ إلى هناك حالًا فسار إلى بلبيس، فعلم بونابرت بإقامة إبراهيم بك في بلبيس فأرسل إليه فرقة من جيوشهِ تحت قيادة الجنرال لاكلاك فسار وعسكر في الخانكاه وراء المطرية ومكث هناك يومين ولم يصادف أقلَّ مقاومة. وفي اليوم الثالث هجم عليهِ وعلى رجالهِ قبائل من العرب وبينهم عدد كبير من المماليك وبعد محاربة شديدة تقهقرت الجيوش الفرنساوية نحو القاهرة لعجز خيولهم، فعلم الجنرال مورات بذلك فاستمد بونابرت فأمدَّهُ فاجتمعت الجيوش الفرنساوية ثانية إلى الخانكاه وتبعهم بونابرت بنفسهِ خيفة أن يكونوا في ارتباك فينكسرون وتعود العائدة عليهم، فاتحدت جميع الجيوش الفرنساوية في الخانكاه وساروا جميعًا في أُثر العربان والمماليك حتى الصالحية، وهناك كان إبراهيم بك بمن معهُ ثم علموا أنهُ بارح الصالحية فارًّا نحو سوريا ملتجئًا إلى الجزَّار في عكا، وانضم كثيرون من رجالهِ إلى عسكر الفرنساويين وسلمت الصالحية بمن فيها.

فلما رأَى بونابرت ذلك أسرع بالعودة إلى القاهرة. وبينما كان في الطريق قابلهُ رسول بكتاب مفضوض فتلاهُ فإذا بهِ خبر قدوم عمارة نلسون الإنكليزية إلى الإسكندرية وحصول موقعة كبيرة في أبي قير شفَّت عن تحطم العمارة الفرنساوية برمَّتها. فانذعر لذلك الخبر ولكنهُ تجلَّد وقال لأركان حربهِ الذي كان قد فضَّ الكتاب وتلاهُ قبلهُ دع هذا الخبر في سرك الآن لنرى ماذا يأتي بهِ الغد.

موقعة أبي قير

وتفصيل تلك الموقعة أن نيلسون بعد أن بارح الإسكندرية علم بقدوم الفرنساويين إليها ودخولهم في القطر المصري فعاد بعمارتهِ حتى جاء الإسكندرية في ١٩ صفر سنة ١٢١٣هـ (أول أغسطس/آب، سنة ١٧٩٨م) وكانت العمارة الفرنساوية راسية في جون أبي قير على خط واحد ممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي تحت قيادة الأميرال برويس، وكانت قد أرسلت في ذلك الصباح خمسة وعشرين نفرًا من كل دارعة من دوارعها إلى البر لغفر الفعلة المرسلين لاحتفار الآبار فلما استكشفوا العمارة الإنكليزية نادوا بالرجال أن يعودوا إلى المراكب. ثم تداول الأميرال برويس مع ضباطهِ في كيفية مقابلة العمارة الإنكليزية فأشاروا عليهِ أن يخرج من الجون ويستقبلها في

ظهر البحر فأصرَّ على بقائهِ في مكانهِ بدعوى أن عدد رجالهِ لا يسمح لهُ بقبول مشورتهم فبقيت العمارة في الجون بانتظار الإنكليز. أما نلسون فكان مذ علم باحتلال الفرنساويين مصر عاملًا فكرتهُ في كيفية ملاقاتهم لا يأكل ولا ينام. فلما صار على مشهد من عمارتهم فكر في أحسن أسلوب يأخذهم بهِ فأقرَّ على أن يرسل قسمًا من مراكبهِ يدخل بين الفرنساويين والبر والقسم الآخر يأتيهم من الأمام فيجعلهم هدفًا لنارين حاميتين غير متغافل عما يحيط بهذا العمل من الخطر ولكن يظهر أنهُ كان ممن يستسهلون الصعب. فسارت بعض مراكبهِ من وراء الفرنساويين ورست بينهم وبين البر وتقدمت بقية المراكب من الأمام، وكانت الشمس قد مالت إلى الغروب وابتدأَ نلسون بإطلاق المدافع فأجابهُ الفرنساويون بنار مثل نارهِ. وبعد ١٢ دقيقة انكسرت دارعة فرنساوية وبعد عشر دقائق انكسرت دارعتان أخريان ولم يأتِ العشاء حتى استولى الإنكليز على عدة دوارع فرنساوية عدا عن التي كسرت.

وكان الأميرال برويس على الدارعة «الشرق» ذات المائة وعشرين مدفعًا وعليها نحو من ألف رجل، وكان نلسون من الجهة الأخرى على أحد دوارعهِ يراقب حركات الفرنساويين ويعطي الأوامر، فأصابتهُ رصاصة في جبهتهِ فوق إحدى عينيهِ فتدلى الجلد حتى غشي بصرهُ فرفعهُ بيدهِ غير مبال وجعل ينظر إلى ما يكون من حركات الدوارع، وكان بجانبهِ أحد ضباطهِ فأمسكهُ بيدهِ فانتبه كأَنهُ كان في غفلة وناداهُ قائلًا: «قد قتلت فأرجوك أن تذكرني أمام امرأتي.» فحملوهُ إلى غرفتهِ وأحاط بهِ الأطباء وبعد أن كشفوا عن جرحهِ طيَّبوا خاطرهُ وطمنوهُ أن الجرح لا يؤذن بالخطر السريع، أما هو فلم يكن ينتظر الشفاء ولكنهُ مع ذلك لم ينشغل عن الأوامر إلى ضباط الدوارع وكان يتتبع حركاتها وهو على فراشهِ. ثم ضمدوا جرحهُ وهو يخاطب كاتب سرهِ أن يحرر حالًا لنظارة البحرية في لندرا عن هذه المحاربة، فلم يستطع أحد من الحضور أن يمسك القلم من شدة التأثر، فأخذ نلسون قلمًا وجعل يكتب مسرورًا بما أوتيهِ من الفوز.

أما الأميرال برويس فأُصيب أولًا ببعض الجروح ثم أصابتهُ قنبلة قطعتهُ قسمين فسقط على الأرض فأرادوا حملهُ إلى أسفل الدارعة فأشار لهم أن يتركوهُ يفارق الحياة على ظهرها فتركوهُ. وبعد العشاء بيسير أصاب «الشرق» الدارعة الفرنساوية العظيمة احتراق تطرَّق إلى جارتها فبلغ ذلك الأميرال نلسون فطلب أن يحملوهُ إلى ظهر دارعتهِ ليشاهد ذلك فحملوهُ، فلما رأَى تلك المشاهد تأثر منها كثيرًا فأمر أن يسير أحد الضباط في سرب من العساكر لمساعدة الفرنساويين في إنقاذ دارعة «الشرق» من الحريق ولم

ينجُ من رجالتها إلا بعضهم واشتد الحريق حتى رآهُ أهالي الإسكندرية ورشيد. وما زال الإطلاق متواصلًا والاضطراب متسلطًا حتى ظهيرة اليوم التالي وقد فاز الإنكليز فوزًا مبينًا.

وكان كليبر ورجالهُ في الإسكندرية أثناء المعركة في خوف واضطراب وكانوا جميعًا تحت السلاح. وفي الصباح وردت لهم الأخبار بانكسار العمارة الفرنساوية ثم وردت مكاتبة أخرى تفيد أن أسرى ومجاريح الفرنساويين محفوظون بكل إكرام عند الإنكليز، وأن في نية نلسون أن يبعث بهم إلى البر يقيمون في مستشفيات تحت معاينة بعض أطبائهِ. فلما وصل خبر انكسار الفرنساويين إلى رشيد والإسكندرية خافت جيوش الاحتلال وصغرت قيمتهم في أعين الوطنيين. واضطر الرشيديون إلى تواصل المخابرة مع الإسكندرانيين فأقاموا قافلة تنقل البرُد وفيها التحارير والرسائل والأخبار لأجل المفاوضة في أمر الدفاع إذا أراد الإنكليز محاربتهم. فكتب كليبر إلى بونابرت بواقعة الحال وما انتهت إليه العمارة الفرنساوية فوصلهُ الكتاب أثناءَ عودهِ من الصالحية كما مر بك أما العمارة الإنكليزية فأقلعت عن الإسكندرية.

عود

فسار بونابرت حتى أتى بلبيس فرأَى ضباطهُ وأركان حربهِ على المائدة صباحًا وهم فرحون بانتصارهم على المماليك في الصالحية غير عالمين بشيء من محاربة أبي قير فقال لهم ضاحكًا: «افرحوا ولتنشرح صدوركم واجتهدوا أن تعتادوا على هواء هذا الإقليم فاننا أصبحنا ولا مراكب لدينا تنقلنا إلى أوروبا» فاضطربت قلوبهم عند ذلك فطلب إليهم ألا يذيعوا الخبر ثم ساروا حتى وصلوا القاهرة مساء الخميس ٤ ربيع أول.

واليوم التالي كان يوم وفاء النيل (١٣ مسري) فأمر بونابرت أن يحتفل بفتح الخليج كالعادة فزينوا عدة غلايين ونادوا في الناس الخروج للنزهة في النيل والمقياس والروضة على عادتهم. وأرسل بونابرت أوراقًا رسمية إلى كخيا الباشا وإلى القاضي وأرباب الديوان وأصحاب المشورة وأرباب المناصب وغيرهم للحضور في صبحها وركب هو معهم في موكبهِ وزينتهِ وعساكرهِ وطبولهِ وزمورهِ إلى قنطرة السد، وكسروا الجسر بحضورهم وأطلقوا المدافع إطلاقًا متواليًا وأحرقوا النفوط حتى جرى الماءُ في الخليج

ثم ركب وهم برفقتهِ حتى أتى إلى دارهُ. أما أهل المدينة فلم يخرج أحد منهم تلك الليلة للنزهة في المراكب كالعادة الاَّ الإفرنج والسوريون والقبط وقليلون غيرهم.

ثم جاءَ المولد النبويُّ ولم يكن في نية العلماء الاحتفال بهِ فاستفهم بونابرت عن سبب ذلك فاعتذر الشيخ البكري بتوقف الأحوال وتعطل الأمور وعدم إمكانهم القيام بما يقتضيهِ ذلك الاحتفال من النفقات. فقال بونابرت لا بد من الاحتفال كالعادة وصرف لهُ في الحال ثلثمائة ريال فرنساوي وأمر بتعليق قناديل وأحمال وتعاليق، واجتمع الفرنساويون يوم المولد ولعبوا ميادينهم وضربوا طبولهم وأرسل بونابرت طبلخانتهُ الكبرى (الموسيقى) إلى بيت الشيخ البكري واستمروا يضربونها طول الليل والنهار بالبركة تحت دارهِ وأحرقوا أثناء الليل نفوطًا وشواريخ كثيرة، وفي ذلك اليوم أُلبس الشيخ خليل البكري فروة وتقلَّد نقابة الأشراف ونودي في المدينة بأن كل من كان لهُ دعوى على شريفٍ فليرفعها إلى النقيب.

ثم جاءَ يوم احتفال الفرنساويين بجمهوريتهم للسنة السابعة فاحتفلوا به غاية الاحتفال وشخصوا فيهِ حرب إمبابة وانكسار المماليك ونصبوا شجرة الحرية، فانبهج لها الوطنيون ولم يكونوا يفهمون المقصود منها. ثم أرسل بونابرت مندوبًا ينصب العلم الفرنساوي ذي الثلاثة ألوان على قمة أحد الأهرام العظمى وحفروا هناك أسماء الضباط الذي قتلوا في واقعة إمبابة.

وقد تقدم أن السيد محمد كريم بقي في الإسكندرية كما كان فيها قبل مجيء الفرنساويين. وقبل واقعة أبي قير بيسير عثر الفرنساويون على كتاب مرسل من محمد كريم المذكور إلى مراد بك يتواطأ معهُ على تسليم الإسكندرية فاستُحضر إلى القاهرة فحكم عليهِ أن يدفع ثلاثمائة ألف فرنك غرامةً على خيانتهِ، وأنهُ إذا لم يدفع المبلغ أثناء خمسة أيام يقطع رأسهُ فقال لهُ التراجمة: أنت رجل غني فافدِ نفسك بهذا المبلغ فتبسم وقال: «لا لا أدفع شيئًا لأني إذا قُدِّرَ لي الموت لا يدفع الدفع مقدورًا واذا قدرت لى الحياة فأنا حيٌّ بغير دفع.» ثم استُحضر وسئل عن تلك الخيانة فأنكر فأبرزوا لهُ التحرير فأُفحم فأرسلهُ بونابرت إلى شيخ البلد فطلب العلماءُ من بونابرت إلى أن يعفو عنهُ فأطلعهم على تحريرهِ وأصرَّ على قتلهِ وما انفك حتى أذاقهُ الموت وطوَّف رأسهُ بالمدينة مكتوبًا فيهِ: «هذا جزاء الخائن».

وفي ٢٠ منهُ استدعى بونابرت مشايخ القاهرة وعلماءَها إلى بيتهِ، فلما استقروا جلوسًا خرج ثم عاد وبيدهِ طيالسة ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض

وأحمر وكحلي، فوضع واحدًا منها على كتف الشيخ الشرقاوي رئيس الديوان فرمى بهِ إلى الأرض واستعفى وتغيَّر مزاجهُ وأخذ منهُ الغيظ مأخذًا عظيمًا. فقال الترجمان الذي كان مرافقًا لبونابرت: «يا مشايخ ما بالكم لا تزالون في نفرة من حضرة الصاري عسكر فقد صرتم من أحبَّائهِ وهو يقصد بإلباسكم هذهِ الطيالسة تعظيمكم وتشريفكم بزيهِ وعلامتهِ، فإنكم إذا تميزتم بها عظَّمتكم العساكر وأكثرت من احترامكم.» فقالوا: «لكنَّ قدرنا ينحط عند الله وعند إخواننا المسلمين.» فاغتاظ بونابرت وانتهر الشرقاوي قائلًا: إن مثلك لا يصلح للرئاسة. فنهض بقية الجماعة وجعلوا يلطفون من غضب بونابرت ويطلبون إليه أن يعفيهم مما أراد. فقال: إن لم يكن هذا فلا بد من وضع الجوكار في صدورهم. وهي العلامة التي يقال لها الوردة وقد تقدم ذكرها فقالوا: نرجوك الإمهال ريثما نتروى في الأمر وانصرفوا.

ثم استدعى بونابرت الشيخ السادات إليه فحضر فلاطفهُ في القول وأعرب لهُ عن محبتهُ لهُ (كل ذلك بواسطة الترجمان) ثم ناولهُ خاتمًا من الألماس هدية وطلب إليه أن يحضر في اليوم التالي فحضر فأتى لهُ فأتى لهُ بجوكار وعلقهُ بنرجيَّتهِ فسكت ولما انصرف نزعهُ. وفي ذلك اليوم نودي بالمدينة لوجوب نقل هذه العلامة وأنها هي علامة الطاعة والمحبة، فأنف الناس على أن بعضهم علم أنها لا تخلُّ بالدين وخشي العقاب فوضعها. ثم في العصر نادوا بعدم إعطائها إلَّا لبعض الأعيان أما الباقون فيضعونها إذا جاءُوا لمقابلة رسمية.

ومن الغريب أن نابوليون بونابرت مع شدة رغبتهِ في الاستيلاء على مصر وكثرة سهرهِ على ذلك لم يحسن التصرف بهِ كما كان يجب، فقد رأَيناهُ يصرح باحترامهِ الديانة الإسلامية وتأمين الأهالي على عوائدهم وأديانهم وأرزاقهم وأعراضهم، الأمر الذي استوجب عليهِ ثناءً طيبًا، إلا أننا لا نرى وجهًا يصوب ادعاءَهُ الإسلام ادعاءً لم يصدقهُ أحد من المصريين ولم يزدد الناس بسببهِ إلا حذرًا من الفرنساويين بناءً على أنهم لم يدَّعوا غير دينهم إلا تقربًا منهم لغرض في نفوسهم يحاولون الحصول عليهِ.

على أنهُ لو ادعى تلك الدعوى ثم تظاهر بما يثبتها لكان خيرًا وإنما رأيناه من الجهة الأخرى يأمر بالمساواة في الإرث بين الأنثى والذكر أمرًا يخالف نص القرآن الشريف مخالفة صريحة كما لا يخفى. وليس ذلك فقط فإنهُ تجاهل عن العوائد المشرقية وأراد أن يجعل الشعب المصري بعد ما قاساهُ في أيام المماليك أن يسير على خطوات الشعب الفرنساوي بعوائدهِ وشرائعهُ وأزيائهِ. فكانت العساكر الفرنساوية

تدخل أحيانًا بيوت الهوانم اللواتي لم يكن يجسر الباشا بنفسهِ أن يدخلها. وسبب ذلك أن بونابرت أجاز لرجالهِ الدخول إلى بيوت النساء للتفتيش على أسلحة أو مخبآت أو أمور أخرى، ولا يخفى ما في ذلك من تنفير القلوب وكلٌّ منا يعلم أن الشرقي أشدُّ حرصًا على عرضهِ منهُ على حياتهِ. ناهيك عما كان يأتيهِ الجند الفرنساوي من الفواحش التي تأباها النفوس الشرقية، على أننا لا ننكر على هذا الرجل العظيم ما أدخلهُ بواسطة هذه الحملة من الإصلاح في أحوال الأمة المصرية صحيًّا وأدبيًّا وشرعيًّا، ولكنا لا نعجب بعد أن علمنا من تصرفهِ مثل ما قد علمنا إذا رأينا الأهالي بعيدين من الإخلاص لهُ رغمًا عن قرب الشعب المصري من الطاعة والانقياد. ولا غرو بعد هذا إذا رأيناهم يشتفون بمصائبهِ ويترقبون فرصة لشق عصا الطاعة وتفضيل سلطة المماليك على تمكنها من العسف والظلم لأنهم شركاؤهم بالدين وهو أكبر رابط بين المشارقة. وقد انخدع بونابرت بقبول العلماء الاجتماع في ديوان تحت حمايتهِ وما علم أن قبولهم ذلك وغيرهُ من مثلهِ إنما هو رغمًا عن إرادتهم وامتثالًا لقول القائل إذا لم يكن ما تريد فأرد ما يكون.

ومن الأمور المغايرة التي أتى بها الفرنساويون واستوجبوا من أجلها نفور الأهالي: زيادة الضرائب والاستبداد في تحصيلها، واستحداث القوانين على الموتى والضرائب على المواريث وعلى المسافرين من بلد إلى أخرى فتعطى لهم تذكرة مرور بثمنها، وإباحة بيع المسكر في الشوارع، وهدم بعض الجوامع والمنارات وتخريب بعض الترب تحت اسم الإصلاحات الصحية، وتكثير القلع والاستحكامات على التلال خارج القاهرة، وقطع أرزاق الأوقاف عن أهلها وتسليمها لغير المسلمين.

وفي خاتمة الجميع وردت للعلماء والمشايخ تحارير سرية من إبراهيم بك وأحمد باشا حاكم عكا في ٣ ربيع آخر مآلها أن جلالة السلطان قد أرسل قوة عسكرية ستصلهم قريبًا لإنقاذهم من نير الفرنساويين. وعلم بونابرت بذلك فجعل يجمع العلماء والفقهاء وأعيان البلاد ويخاطبهم محاولًا إقناعهم أن خطابات المماليك لهم كلها كذب ونفاق.

وفي ١٨ ربيع آخر استكتب بونابرت المشايخ كتابًا أرسل منهُ نسخة لجلالة السلطان ونسخة لشريف مكة وطبعوا منها عدة نسخ لصقوها بالشوارع جعلهُ عن لسان المشايخ يتكلمون عن أعمال الفرنساويين بمصر ومفادهُ:

«أن الفرنساويين قد قاتلوا المماليك وهزموهم وأنهم إنما أتوا مصر وتكبَّدوا ما تكبدوهُ في سبيل حبهم للباب العالي لأنهم من أخصاء جلالة مولانا السلطان وأعداء أعدائِهِ، وأن السكة والخطبة لا تزالان باسمهِ وشعائر الإسلام قائمة على ما كانت عليهِ، وأنهم هم أنفسهم مسلمون يحترمون النبي والقرآن الشريف وأنهم أوصلوا الحجاج المتشتتين وأكرموهم وأركبوا الماشي منهم وأطعموا الجائع وسقوا الظمآن، واعتنوا بيوم الزينة يوم جبر البحر استجلابًا لسرور المؤمنين، وأنفقوا أموالًا برسم الصدقة على الفقراء، واعتنوا كذلك بالمولد النبوي وأنفقوا المال في شأن انتظامهِ وعلو شأنِهِ، وأنهم قد اتفقوا رأْيًا على لبس الجناب الأكرم مصطفى أغاكخيا بكير باشا والي مصر حالًا، وأنهم (المشايخ) استحسنوا ذلك لبقاء علاقة الدولة العلية وأنهم مجتهدون في إتمام مهمات الحرمين وقد أمرونا أن نعلمكم بذلك والسلام.»

وأرسلوا من هذا التحرير نسخة إلى أحمد باشا والي عكا وأخرى إلى والي سوريا.

وفي أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣هـ (٢١ أكتوبر/تشرين أول، سنة ١٧٩٨) حضر إلى الشيخ البكري جمٌّ غفير من أولاد المكاتب والفقهاء والعميان والمؤذنين وأرباب الوظائف والمستحقين من خدمة الأوقاف، وشكوا من قطع مرتباتهم وخبزهم لأن الأوقاف تعطل إيرادها واستولى على نظارتها من هم غير مسلمين، فوعدهم أنهم إذا قدموا شكواهم هذه إلى الديوان يساعدهم في تحصيل حقوقهم. وفي اليوم التالي اجتمع المشايخ في الجامع الأزهر وأرسلوا القراءَ يطوفون الأسواق ينادون المسلمين قائلين: «فليذهب كل من يوحد الله إلى الجامع الأزهر هذا هو يوم الجهاد في محاربة الكفار وأخذ الثأر.» فعج الناس وقفلوا حوانيتهم وتقلدوا أسلحتهم التي كانوا قد خبئوها في أماكن معلومة وساروا نحو الجامع أفواجًا يزاحم بعضهم بعضًا وفي مقدمتهم السيد بدر وبعض رعاع الحسينية ينادون بأعلى اصواتهم: «نصر الله دين الإسلام» وساروا توًّا إلى بيت قاضي العسكر فوجدوا هناك كثيرين آخرين ممن سبقوهم على شاكلتهم، فخاف القاضي وأغلق بابهُ وأوقف حجابهُ فضربوهم وحاول هو الهرب فأمسكوهُ. وكان قد توجه القسم الأعظم من الجماهير إلى الجامع الأزهر. ثم سارت فرقة منهم إلى بيت الجنرال كافارلي وفيهِ بعض الأدوات فنهبوهُ وأخربوهُ ولم يكن الجنرال فيهِ.

وكان الجنرال ديبوي قائمقام القاهرة مقيمًا عند بركة الفيل وشاهد في الصباح بعض الجماهير مارين في الأسواق فلم يعبأْ بحركاتهم وعند الظهيرة رأَى الجماهير قد

تعاظمت والأسواق قد ازدحمت، فركب في جماعة وسار مسرعًا إلى بيت الشيخ الشرقاوي رئيس الديوان بقرب الغورية فلم يجدهُ، فسار شمالًا نحو بيت القاضي وكان يرى الجماهير تزداد والأصوات تتعاظم فمرَّ بين القصرين فرأَى هناك جمهورًا كبيرًا أوقفهُ عن المسير فيمن معهُ فكلمهم بواسطة الترجمان فلم يسمعوا، فأمر بالهجوم عليهم بالجنود التي برفقتهِ فرماهُ أحد الناس من أحد الشبابيك على عنقهِ بحربةٍ مشدودة برأس عمود فقطعت لهُ وعاءً دمويًا كبيرًا وكانت القاضية عليهِ.

وتعاظمت الجماهير على الخصوص في مركز القاهرة بجوار الجامع الأزهر، أما أهالي مصر القديمة وخط بركة الفيل فلم يتجرءوا على ذلك، وكانت الجيوش الفرنساوية على غير استعداد لمثل هذه الثورة وحصونهم على سفح المقطم والربى خارج القاهرة خالية من الجنود فلم يكونوا يستطيعون تهديد المدينة. وجعل الثائرون يطوفون الأسواق يقتلون المسيحيين على اختلاف نزعاتهم بين إفرنج وأقباط وسوريين ويونانيين وينهبون مساكنهم.

فلما اتصل ذلك ببونابرت ركب في ٣٠ من دواليلهِ وسار إلى أكثر الأماكن تعرضًا للنهب والسلب فانتعشت جنودهُ، فعهد قيادة المدينة إلى الجنرال بون وفرق الطوبجية حيث اجتمعت جماهير الثائرين. وفي اليوم التالي أصبح القوم واذا بسفح المقطم والربى خارج القاهرة مرصعة بالمدافع وقد أرسل بونابرت وفدًا إلى المشايخ يطلب إليهم أن يوقفوا الرعاع عن التجمهر فلم يفعلوا. وفي الساعة التاسعة (إفرنجية) من الصباح بلغ بونابرت أن بعض العربان قادمون إلى القاهرة يريدون الدخول إليها من باب النصر، فبعث أركان حربهِ سالكوسكي لينظر في أمر ذلك، فبينما كان مارًّا عند باب العدوي هجم عليهِ بعض الثائرين وقتلوهُ وكان يحبهُ بونابرت فأسف كثيرًا.

وبينما هم في ذلك وصل الجنرال كليبر بجيشهِ من الإسكندرية بعد ما شفي من جراحهِ فاشتد أزر الجنود الفرنساوية، وتألفوا على المحاربة بقلب واحد فقبضوا على جمهور عظيم من الثائرين بجهة الأزبكية. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر أطلقت المدافع من الحصون خارج القاهرة على خط الجامع الأزهر حيث كان مركز الثورة وفيهِ زعماؤُها وما زال الضرب إلى المساء فاضطربت الأهالي ووقع في قلوبهم الرعب فأجمع المشايخ على التسليم، فركبوا خيولهم وساروا إلى بونابرت يطلبون الأمان، فانتهرهم على ما أتوهُ من سفك الدماء، ثم أَمَّنهم وأوقف الضرب، أما سكان خط حسين ومعظمهم من الجزارين فلم ينفكوا عن الضرب حتى فرغت جعبهم من البارود فهدءُوا.

فدخلت الجنود الفرنساوية المدينة وأخذوا في تسكين الناس وتفريق الجموع وفرقوا الخيالة في الأسواق للغفر، فأدخلوا خيولهم إلى الجامع الأزهر وكسروا قناديلهُ ومحوا ما كان مكتوبًا عليهِ من الآيات القرآنية. وفي يوم الثلاثاء ٤ جمادى الأولى خرج المسلمون للصلاة في الجامع الأزهر فإذا بالخيول تعج فيهِ عجيجًا. وفي صباح الأربعاء ٥ منهُ بعث المشايخ إلى بونابرت يلتمسون إخراج الخيول من الجامع فسألهم عن زعماءِ الثورة ومنشطيها فلم يجيبوهُ فرفض طلبهم. ثم تداخل محمد الجوهري من أعيان القاهرة وفضلائها في الأمر وكان ممَّن لازموا الحيادة فوافقهُ بونابرت على إخراج الخيالة من الجامع، على أن يجعل في ذلك الخط غفرًا من سبعين رجلًا. ثم سار إلى بونابرت جميع السوريين واليونانيين الذين نهبت بيوتهم بسبب الثورة وشكوا إليه خسائرهم. فعكف على الاقتصاص من زعماء الثورة. فجعل يقبض على الذين تقع عليهم الشبهة رجالًا ونساءً حتى قتل منهم ١٢ شيخًا دفعةً وجعل جثثهم في أكياس وألقاها في النيل وأخذ من ذلك الحين يستخدم الصرامة في معاملتِهِ المصريين، فمنع المشايخ من المباحثة في الديوان وحصر شغلهم في نشر المنشورات في الشعب لأجل تسكين الهيجان فسكن روع الشعب حسب الظاهر.

وفي ليلة السبت ٢٤ جمادى الأولى جاءَ إلى القاهرة هجَّان بكتابات من أحمد باشا الجزَّار وفيها فرمان عليهِ الطغراءُ العثمانية وكتابات أخرى من بكير باشا وإبراهيم بك وجميعها معنونة باسم مصطفى بك، فلما تناولها وقرأها لم يسعهُ من خوفهِ إلا أن يسلمها إلى بونابرت فترجمت لهُ وهاك ترجمتها بعد الاستهلال:

«إن الفرنساويين أبادهم الله وغشى أعلامهم غشاء العار لأنهم كفار معاندون قوم لا يؤمنون برسالة النبي (ﷺ) ويسخرون بجميع الأديان ويجحدون البعث وما قدرهُ الله فيهِ من الثواب والعقاب، وهم يعتقدون أن الصدفة العمياء هي المتسلطة على الحياة والموت وأن النفس مادة وأن الأجسام بعد انحلالها في الأرض لا تعود إلى الحياة ثانية ولا يلحقها حساب ولا دينونة، وبناءً على هذا الاعتقاد قد وضعوا أيديهم على هياكلهم وطردوا منها قسسهم ورهبانهم. وعندهم أن الكتب المنزلة ليست سوى خزعبلات وأكاذيب ملفقة، وأن القرآن والتوراة والإنجيل خرافات، وأن موسى وعيسى ومحمد رجال اعتياديون، وأن الناس جميعًا قد خلقوا سواء لا شيءَ يميِّز بعضهم من بعض، وأن كلًّا منهم لهُ أن يعتقد بما يخطر لهُ، وعلى هذه المعتقدات قد بنوا

جميع أعمالهم ووضعوا شرائع جهنميَّة، وقد اهتزَّت أوروبا لإجراءاتهم هذه وسفكت في سبيل ذلك دماء غزيرة. وأنتم تعلمون ماذا تأمركم بِهِ الديانة الإسلامية الشريفة، فعليكم الانتباه لملافاة ما يبثونهُ بينكم، لأن من غرضهم هدم مكة والمدينة وأورشليم وذبح كل من فيها من الناس إلا الأطفال واقتسام تركاتهم وأراضيهم، أما من يبقي منهم حيًّا فيجبرونهم على اتباع مبادئهم وتعلم لغتهم فتختفي الأسلامية من الأرض. فافهموا إذن ماذا تكون النتيجة إذا كان كل مسلم لا يحمل الإسلام ويجاهد ضد هؤلاءِ المعطلين، فانتبهوا إذن إلى الشراك التي نصبت لكم. والأسد لا يكترث بالثعالب كثر عددها أو قلَّ إلخ...»

فلما فهم بونابرت فحوى هذا الفرمان اجتهد أن يغرس في أذهان المشايخ أنها فتنٌ قد سعى بها أعداءُ الدولة والدين، وما زال حتى استكتبهم منشورًا ممضيًا منهم يفرقونهُ في البلاد ونصهُ بالحرف الواحد:

«نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن ونبرأ إلى الله من الساعين في الأرض بالفساد. نعرف أهل مصر قاطبةً أنهُ حصل بعض الخلل في مدينة المحروسة من طرف الجعيدية وأشرار الناس فحركوا الشرور بين الرعية وعسكر الفرنساويين بعد أن كانوا أصحابًا واحبابًا، وترتب على ذلك قتل جملة من المسلمين ونهب بعض البيوت، ولكن بلطف الله سكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند أمير الجيوش بونابرت، وارتفعت هذه البلية لأنهُ رجل كامل العقل ذو رحمة وشفقة على المسلمين ومحبة إلى الفقراء والمساكين، ولولاه لكانت العساكر أحرقت جميع المدينة ونهبت جميع الأموال وقتلت كامل أهل مصر، فعليكم أن لا تثيروا الفتن ولا تطيعوا المفسدين ولا تسمعوا كلام المنافقين ولا تتبعوا الأشرار، ولا تكونوا مع الخاسرين سفهاء العقول الذين لا يفتكرون بالعواقب لكي تحفظوا أوطانكم وتطمئنوا على عيالكم وأديانكم، فإن الله سبحانهُ وتعالى يؤتي ملكهُ من يشاءُ ويحكم من يريد، ونخبركم أن كل من تسببوا في إثارة هذه الفتنة قُتلوا عن آخرهم وأراح الله منهم البلاد والعباد، ونصيحتنا لكم أن لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة واشتغلوا بأسباب معايشكم وأمور دينكم وادفعوا الخراج الذي عليكم والدين النصيحة والسلام.»

وهذا المنشور ممضي من علماءِ مصر كافة طبعوهُ بالمطبعة التي أتت بها الحملة معها كما تقدم. ثم شاع بين الأهالي أمر الفرمان الذي ورد من جلالة السلطان فاضطربوا فأصدر المشايخ والعلماء منشورًا يبرئون بهِ الفرنساويين مما جاءَ بحقهم في ذلك الفرمان ونصُّهُ حرفيًّا:

«نصيحة من علماء الإسلام بمصر. نخبركم يا أهل المدائن والأمصار من المؤمنين ويا سكان الأرياف من العربان والفلاحين أن إبراهيم بك ومراد بك وبقية دولة المماليك أرسلوا عدَّة من المكاتبات والمخاطبات إلى سائر الأقاليم المصرية لأجل تحريك الفتنة بين المخلوقات، وادعوا أنها من حضرة مولانا السلطان ومن بعض وزرائهِ بالكذب والبهتان. وسبب ذلك أنهُ حصل لهم الغم الشديد والكرب الزائد واغتاظوا غيظًا شديدًا من علماء مصر ورعاياها حيث لم يوافقوهم على الخروج معهم وأن يتركوا عيالهم وأوطانهم، فأرادوا أن يوقعوا الفتنة والشرَّ بين الرعية والعسكر الفرنساويين لأجل خراب البلاد وهلاك كامل الرعية، وذلك لشدة ما حصل لهم من الكرب الزائد بذهاب دولتهم وحرمانهم من مملكة مصر المحمية. ولو كانوا في هذه الأوراق صادقين بأنها من حضرة سلطان السلاطين لأرسلها جهارًا مع أغوات معينين. ونخبركم أن الطائفة الفرنساوية بالخصوص عن بقية الطوائف الإفرنجية دائمًا يحبُّون المسلمين وملَّتهم ويبغضون المشركين وطبيعتهم، وهم أصحاب لمولانا السلطان قائمون بنصرتهِ وأصدقاء ملازمون لهُ لمودتهِ وعشرتهِ ومعونتهِ يحبون من والاهُ ويبغضون من عاداهُ. ولذلك بين الفرنساويين والموسكو غاية العداوة الشديدة ومن أجل هذا يعاونون حضرة السلطان على أخذ بلاد الموسكو إن شاءَ الله ولا يبقون منهم بقية. فننصحكم يا أهل الأقاليم المصرية أن لا تحركوا الفتن ولا الشرور بين البرية ولا تعارضوا العساكر الفرنساوية بشيء من أنواع الأذِيَّة فيحصل لكم الضرر والهلاك والبلية. ولا تسمعوا كلام المفسدين ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وإلَّا فتصبحوا على مافعلتم نادمين، وإنما عليكم دفع الخراج المطلوب منكم لكامل الملتزمين لتكونوا في أوطانكم سالمين وعلى عيالكم وأموالكم آمنين مطمئنين، لأن حضرة صاري عسكر الكبير أمير الجيوش بونابرت اتفق معنا على أنهُ لا ينازع أحدًا في دين الإسلام ولا يعارضنا فيما شرعهُ الله من الأحكام

ويرفع عن الرعية سائر المظالم ويقتصر على أخذ الخراج ويزيل ما أحدثتهُ الظلمة من المغارم، فلا تعلقوا آمالكم بإبراهيم ومراد وارجعوا إلى مولاكم مالك الممالك وخالق العباد. فقد قال نبيُّهُ ورسولهُ الأكرم: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها بين الأمم. عليهِ أفضل الصلاة، والسلام ختام.»

ولصقوا نسخًا من هذين المنشورين في أسواق القاهرة وفرقوا منها في سائر بلاد القطر. وأقام بونابرت على القاهرة الجنرال استنك عوضًا من ديبوي الذي تقدم أنهُ قتل. ثم سعى إلى تحصين مداخل القطر المصري؛ الإسكندرية ورشيد ودمياط فحصنها تحصينًا منيعًا. وجعل في القاهرة وضواحيها استحكامات تمنع ثورة الأهالي مرة أخرى. وأنشأ في القاهرة مطاحن هواء ومطاحن ماء لأجل طحن الحنطة. وجعل في الروضة مستشفى (اسبيتالية) يسع خمسمائة مريضًا.

ثم جعل مطاحن ومستشفيات أيضًا في الإسكندرية ورشيد ودمياط، وأُنشئَ في القاهرة إذ ذاك مدرسة لتعليم الأولاد الفرنساويين المولودين في مصر وجريدتان فرنساويتان الواحدة تدعى «دكاد اجبسيان» والأخرى «كوريه ديجيبت» ومرسح للتشخيص، ومعامل للأقفال والأسلحة والنجارة ومعامل أُخرى للمدافع وتوابعها وآلات الهندسة والورق والأقمشة وسائر احتياجات البلاد. واستُحدث فيها أيضًا أماكن للَّهو وحدائق للنزهة، وبالنتيجة أن الجيش الفرنساوي لم يكن ينقصهُ من داعيات الراحة إلا البريد، وأنشئُوا مجمعًا علميًّا مصريًّا (انستيتي ديجيبت).

وكان بونابرت لا يتقاعد مطلقًا عن إجراء كل ما فيهِ راحة جيشهِ ورفاهية البلاد. فسكنت الأحوال مدة شهرين تمكن الفرنساويون أثناءَها من إجراء بعض الإصلاحات في المدينة فردموا ما جاور بركة الأزبكية والأماكن المجاورة لمسكن بونابرت فجعلوها رحبة واسعة. وجددوا قنطرة المغربي وبنوا جسرًا ممهدًّا ممتدًّا من الأزبكية إلى بولاق حيث ينقسم إلى فرعين يسير أحدهما إلى طريق أبي العلا والآخر إلى جهة التبانة وضفة النيل. وجعلوا إلى جانبي ذلك الجسر خندقين وغرسوا على جانبيهِ أشجارًا وسيسبانًا. وأحدثوا طريقًا آخر فيما بين باب الحديد وباب العدوي عند المكان المعروف بالشيخ شعيب، ومهَّدوا جسرًا آخر ممتدًّا من هناك إلى خارج الحسينية، وأزالوا ما يتخلل ذلك من الأبنية وهدموا الأبنية التي بين باب الحديد والرحبة التي بظاهر جامع المقس ومهَّدوا الأرض بينهما. وفعلوا كل ذلك دون أن يسخروا أحدًا بل كانوا يدفعون الأجور زيادة عن الاستحقاق. وجعلوا جامع الظاهر خارج الحسينية على طريق العباسية قلعةً

ومنارتهُ برجًا فصار يعرف بقلعة الظاهر. وبنوا أماكن للأرصاد الفلكية والرياضيات والنقش والرسم والتصوير في حارة الناصرية حيث الدرب الجديد فإنهم رمَّموا ما فيهِ من بيوت الأمراء واستخدموها لتلك الغاية، وجعلوا بيت حسن كاشف جركس في تلك الخطة مكتبة للمطالعة يحضرها من يريد المطالعة منهم في أوقات معينة من النهار، وإذا دخلها أحد الوطنيين كانوا يتأهلون بهِ وإذا أراد التفرُّج أطلعوهُ على ما أراد أو المطالعة سلموهُ ما أراد من الكتب ولا سيما التي تبهج البسطاءَ بما فيها من الرسوم البديعة وفي جملتها رسمٌ للنبي (ﷺ) ورسوم أخرى للخلفاء الراشدين وغيرهم من الأئمة والأماكن المهمة. وكان في مكتبتهم هذه كتب كثيرة عربية. وأفردوا لكل علم من العلوم دارًا مخصوصةً ولا سيما علم الكيمياء فإنهم جعلوا لهُ معملًا كبيرًا للتقطير والتصعيد واستحضار الخلاصات وسائر الأعمال العقارية، وكانوا يجرون أمام الأهالي بعض التجارب الكيماوية التي كانوا ينبهرون لها، وقد ذكر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بعض تلك التجارب وأظهر انذهالهُ منها. وأفردوا أيضًا أماكن للتجارة والصناعة وطواحين هوائية واستخدموا العربات. وقرروا إطلاق مدفع كل يوم عند الزوال.

وفي ١٦ رجب سنة ١٢١٣هـ (٢٥ دسمبر/كانون أول، سنة ١٧٩٨م) أمر بونابرت بترتيب الديوان على نظام جديد فانتخب ستين رجلًا يتألف منهم الديوان العمومي وانتقى منهم أربعة عشر يتألف منهم الديوان الخصوصي أو الديوان الدائِم لأنهُ كان يجتمع كل يوم، أما الديوان العمومي فيجتمع عند اللزوم. وهذهِ أسماء أعضاء الديوان الخصوصي. من المشايخ: الشرقاوي والمهدي والصاوي والبكري والفيومي. ومن التجار: المحروقي وأحمد بن محرم. ومن القبط: لطف الله المصري. ومن السوريين: يوسف فرحات ومخائيل كحيل وواحد إنكليزي وآخر يدعى أبا ديف وواحد فرنساوي يدعى موسى كافور وجعل معهم وكلاء ومباشرين فرنساويين وتراجمة. أما الديوان العمومي فجعل فيهِ من مشايخ الحرف وغيرهم، وكتب بذلك منشورًا أرسلهُ إلى الأعيان ولصق منهُ نسخًا في الأسواق ونصهُ:

«من بونابرت أمير الجيوش الفرنساوية خطابًا إلى جميع أهل مصر الخاص والعام. نعلمكم أن بعض الناس الضالين العقول الخالين من المعرفة وإدراك العواقب أوقعوا الفتنة سابقًا بين أهل مصر فأهلكهم الله بسبب فعلهم ونيتهم القبيحة، والباري سبحانهُ وتعالى أمرني بالشفقة والرحمة للعباد فامتثلت

أمرهُ وصرت رحيمًا بكم شفوقًا عليكم. ولكن كان حصل عندي غيظ وغم شديد بسبب تحريك هذه الفتنة بينكم، ولأجل ذلك أبطلت الديوان الذي كنت رتبتهُ لنظام البلد وإصلاح أحوالكم من مدة شهرين، والآن توجه خاطرنا إلى ترتيب الديوان كما كان لأن حسن أحوالكم ومعاملتكم في المدة المذكورة أنسانا ذنوب الأشرار وأهل الفتنة التي وقعت سابقًا.

فيا أيها العلماءُ والأشراف أعلموا أمتكم ومعاشر رعيتكم بأن الذي يعاديني ويخاصمني إنما خصامهُ من ضلال عقلهِ وفساد فكرهِ، فلا يجد مخلصًا ولا ملجأ ينجيهِ مني في هذا العالم ولا ينجو من يد الله لمعارضتهِ مقاديرهُ سبحانهُ وتعالى. والعاقل يعرف أن ما فعلناهُ بتقدير الله تعالى وإرادتهِ وقضائهِ ومن يشك في ذلك فهو أحمق وأعمى البصيرة. وأعلموا أيضًا أمتكم أن الله قدَّر في الأزل هلاك أعداء الإسلام وتكسير الصلبان على يدي. وقدَّر في الأزل أن أَجيء من أرض المغرب إلى أرض مصر لإهلاك الذين ظلموا فيها وإجراء الأمر الذي أُمرت بهِ. ولا يشك العاقل أن هذا كلهُ بتقدير الله وإرادتهِ وقضائهِ. وأعلموا أيضًا أمتكم أن القرآن العظيم صرَّح في آيات كثيرة بوقوع الذي حصل وأشار في آيات أخرى إلى أمور أخرى تقع في المستقبل، وكلام الله في كتابهِ صدق وحق لا يختلف. وإذا تقرر هذا وثبتت هذه المقالات في آذانكم فلترجع أمتكم جميعًا إلى صفاءِ النية وإخلاص الطوية فإن منهم من يمتنع من لعني وإظهار عداوتي خوفًا من سلاحي وشدة سطوتي. ولم يعلم أن الله مطلع على السرائر يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، والذي يفعل ذلك يكون معارضًا لأحكام الله ومنافقًا وعليهِ اللعنة والنقمة من الله علام الغيوب. واعلموا أيضًا أني قادر على إظهار ما في نفس كل منكم لأنني أعرف أحوال الشخص وما انطوى عليهِ بمجرَّد نظري إليه وإن كنت لا أتكلم ولا أنطق بالذي عندهُ ولكن يأتي وقت ويوم يظهر لكم عيانًا ويتضح أن ما فعلتهُ وحكمت بهِ هو حكم إلهي لا يرد. وأن اجتهاد الإنسان بغاية جهدهِ لا يمنعهُ عن قضاء الله الذي قدَّرهُ وأجراهُ على يدي فطوبى للذين يسارعون في اتحادهم وهمتهم مع صفاء النية وإخلاص السريرة، والسلام.»

ورتب لأرباب الديوان الدائم راتبًا يدفع لهم نظير تقييدهم بمصالح العَّامة والدعاوي.

وفي ذلك اليوم (١٦ رجب) بارح بونابرت القاهرة في سرب من رجال معيتهِ وبعض المهندسين قاصدًا برزخ السويس لاستطلاع آثار الترعة التي كانت قد حفرت قديمًا بين البحر المتوسط والنيل فوصل السويس في ١٨ منهُ، وفي ٢١ منهُ قطع البحر الأحمر حتى أتى آبار موسى فجعل يتأمل ويتذكر ما قيل عنها من المعجزات، وفي اليوم عينهِ عاد بمن معهُ قاصدًا السويس خوضًا في البحر على مثل ما فعل موسى، فأخطئُوا الطريق حتى كادت المياه تغمر خيولهم، وبعد المشقة وصلوا السويس في أوائل الليل، وفي الصباح التالي أتمَّ بونابرت استطلاعاتهِ ثم بارح السويس قاصدًا القاهرة فمر ببلبيس فاستولى عليها وسار منها حتى أتى القاهرة في ٢٥ منهُ (في ٣ يناير سنة ١٧٩٩).

وفي يوم وصولهِ لاقاهُ الجنرال كليبر قادمًا من الإسكندرية ومعهُ تحارير وجرائد واردة من فرنسا وغيرها تنبئ بتغيير خاطر الباب العالي على الجمهورية الفرنساوية لافتتاحها مصر واستقلالها بأحكامها. فلندع بونابرت يطالع تحاريرهُ وجرائدهُ ولنلتفت إلى الجنرال ديزه وحملتهِ إلى الصعيد بعد واقعة إمبابة.

لما عدَّى الجيش الفرنساوي إلى البر الشرقي ودخل القاهرة بعد واقعة إمبابة عهد بونابرت إلى الجنرال ديزه أن يسير في حملة لتعقب المماليك وإخضاع الصعيد. فسار في ١٦ محرَّم سنة ١٢١٣هـ حتى أتى بني سويف فلاقاهُ مراد بك برجالهِ وطال الحرب بينهما وكثر الأخذ والرد وانتهت المواقع بتقهقر المماليك وإمعانهم في داخلية الصعيد.

وفي ١٣ جمادى الآخرة بارح الجنرال ديزه بني سويف فأتى المنيا في ١٨ منهُ وتربَّص هناك ينتظر الدوارع القادمة على النيل لمعاضدتهِ فتأخر وصولها بسبب الريح المعاكسة لسيرها. ثم سار من المنيا وما زال يتعقَّب مراد بك وأتباعهُ حتى أتى أسوان في البر الغربي فعسكر هناك. وكان كلَّما مرَّ بأثر من الآثار المصرية القديمة حفر عليهِ اسمهُ وأسماءَ المدن التي افتتحها. وقد شاهدتُ مثل هذه الكتابة على جانبي باب من أبواب هيكل الكرنك بجوار الأقصر. واستطلع ديزه أخبار العدو في أسوان فعلم أنهُ معسكر فوق الشلال الأول بمسافة قصيرة فاحتل جزيرة فيلوي وحصّن أسوان لدفاع المماليك إذا قدموا إليها لأنهُ لم يرَ فائدة من تتبعهم إلى وراء ذلك، وقد حفر على صخر فوق الشلال جميع فتوحاتهِ على مثل ما تقدم. وهناك آخر ما وصلهُ الفرنساويون في حملة بونابرت. ولم يكد يتم ديزه تحصين أسوان حتى سمع باحتلال ألفي بك جهات طيبة فسار إليه وما زال حتى هزمهُ. فأذعنت بلاد الصعيد وهدأت أحوالها.

أما بونابرت فإنهُ علم من مطالعة تلك الجرائد ومن قرائن أخرى أن الدولة العلية سعت إلى استرجاع مصر من الفرنساويين، فبعثت بمنشورات رسمية إلى سائر بلادها طعنًا بالجمهورية الفرنساوية وبعثت إلى أحمد باشا الجزار والى عكا أن يبعث جيشًا لاحتلال العريش ففعل، فبعث إليه بونابرت أن يخلي تلك المدينة لأنها من حدود مصر فلم يطعهُ، فأمر بإعداد حملة يسير بها ليس للمدافعة عن مصر فقط وإنما لافتتاح سوريا أيضًا. فأعدَّ حملةً من اثني عشر ألفًا بينها ألف ومائتان من الطبجية وسار قاصدًا سوريا بعد أن عهد قيادة القاهرة إلى الجنرال دوغا وقيادة الصعيد إلى الجنرال ديزه وقيادة الإسكندرية إلى الجنرال مرمون وأمر بتحصين دمياط. وجعل في تلك الحملة بعضًا من مشايخ القاهرة وفي ٢١ شعبان أصدر منشورًا مطبوعًا فرقهُ في الأهالي وهاك نصهُ بالحرف الواحد:

«الحمد لله وحدهُ. هذا خطاب إلى جميع أهل مصر من خاص وعام من محفل الديوان الخصوصي من عقلاء الأنام وعلماءِ الإسلام والوجاقات والتجار الفخام.

نعلمكم معاشر أهل مصر أن حضرة صاري عسكر الكبير بونابرت أمير الجيوش الفرنساوية صفح الصفح الكامل عن كل الناس والرعية بسبب ما حصل من أراذل الناس من أهل البلد والجعيدية من الفتنة والشر مع العساكر الفرنساوية وعفا عفوًا شاملًا، وأعاد الديوان الخصوصي في بيت قائد أغا بالأزبكية ورتبهُ من الأربعة عشر شخصًا أصحاب معرفة وإتقان انتخبوا بالقرعة من ٦٠ رجلًا حصل انتخابهم بموجب فرمان، وذلك لأجل قضاءِ مصالح الرعايا وحصول الراحة لأهل مصر من خاص وعام وتنظيمها على أكمل نظام وإحكام. كل ذلك من كمال عقلهِ وحسن تدبيرهِ ومزيد حبهِ لمصر وشفقتهِ على سكانها من صغير القوم حتى كبيرهم، ورتبهم بالمنزل المذكور كل يوم لأجل خلاص المظلوم من الظالم، وقد اقتصَّ من عسكرهِ الذين أساءوا بمنزل الشيخ محمد الجوهري وقتل منهم اثنين في قرة ميدان، وأنزل طائفة منهم عن مقامهم العالي إلى أدنى مقام لأن الخيانة ليست من عادة الفرنساويين خصوصًا مع النساء والأرامل فإن ذلك قبيحٌ عندهم لا يفعلهُ إلا كل خسيس. وقبض بالقلعة على رجلٍ نصراني مكَّاس لأنهُ بلغهُ أنهُ زاد المظالم في الجمرك بمصر القديمة على الناس، ففعل ذلك بحسن تدبيرهِ

ليمتنع غيرهُ من المظالم ومرادهُ رفع الظلم عن كامل الخلق، ودائمًا يفكر في فتح الخليج الموصل من بحر النيل إلى بحر السويس لتخف أجرة الحمل من مصر إلى قطر الحجاز وتحفظ البضائع من اللصوص وقطَّاع الطرق وتكثر عليهم أسباب التجارة من الهند واليمن وكل فجٍ عميق. فاشتغلوا في أمر دينكم وأسباب دنياكم واتركوا الفتنة والشرور ولا تطيعوا شيطانكم وهواكم، وعليكم بالرضى بقضاءِ الله وحسن الاستقامة لأجل خلاصكم من أسباب العطب والوقوع في الندامة، رزقنا الله وإياكم التوفيق والتسليم. ومن كان لهُ حاجة فليأت الديوان بقلب سليم، إلا من كان لهُ دعوى شرعية فيتوجه إلى قاضي العسكر المتولي بمصر المحميَّة بخط السكرية، والسلام على أفضل الرسل إلى الدوام.»

وفي ٢٥ شعبان (أول فبراير/شباط، سنة ١٧٩٩م) سار الجنرال كليبر والجنرال رينر في مقدمة الحملة نحو العريش وفي ٥ رمضان أو ١٠ فبراير (شباط) سافر بونابرت بمن بقي منها. وكان على العريش قاسم بك من قبل الجزار وقد عسكر خارج المدينة. ففي صباح ٨ منهُ كانت مقدمة الفرنساويين على مقربة من معسكر قاسم وفي المساء هاجموهُ بغتة فقتلوهُ وشتتوا جيشهُ واستولوا على جميع الذخائر والمهمات وساروا نحو المدينة. أما بونابرت فوصل الصالحية في ٧ منهُ وفي ١١ منهُ وصل المسعودية فطلعت ريح شديدة كانت تنسف عليهِ وعلى رجالهِ الرمال أحمالًا، وكانت المياهُ قليلة فعطشت العساكر عطشًا عظيمًا فعسكر هناك وبعث الخبراءَ يستطلعون خطوات كليبر وجهة مسيره فعادوا وأخبروهُ فنهض وما زال حتى أتى العريش في ١٢ رمضان، فإذا بكليبر قد حاصرها وامتنع عليهِ فتحها لقلة الطبجية ونفاد المؤن. فلما وصل بونابرت أرسل إلى حامية العريش كتابًا يطلب إليهم التسليم ويتهددهم فسلموا بعد بضعة أيام فدخل الفرنساويون العريش وأمّنُوا أهلها على حياتهم وقبضوا على خمسة كشاف كانوا هناك من قبل المماليك وأرسلوهم إلى القاهرة تحت الحجز، ثم جعلوا في العريش حامية وساروا إلى غزة فاستولوا عليها بغير قتال وجعلوا فيها حامية وديوانًا وطنيًّا لتنظيم الأحوال.

وفي ٢٣ رمضان سنة ١٢١٣هـ (٢٨ فبراير/شباط، سنة ١٧٩٩م) ساروا إلى يافا فلما وصلوها أمر بونابرت الجنرال كليبر أن يتقدم في فرقتهِ إلى عكا ففعل. وكانت حامية يافا أخلاطًا منها الأتراك والمغاربة والأرناءوط والأكراد فلم يرَ بونابرت

محاصرتها، فأمر بالهجوم عليها في ٢٧ منهُ ٤(مارس/آذار) فهجم الفرنساويون عليها وما زالوا حتى خرقوا الأسوار ودخلوها ففرَّت الحامية فتتبعوها وقد تحصَّنت في بعض الخانات الكبيرة فألحُّوا عليها، فقال الأرناوط ومنهم تتألف معظم الحامية: «نحن نسلم لكم أنفسنا إذا أمنتمونا على حياتنا.» وكان على قيادة الهاجمين من الفرنساويين أحد أركان حرب بونابرت فوعدهم بالأمان فسلموا فقادهم موثقين وعددهم نحو أربعة آلاف حتى أتى بهم المعسكر الفرنساوي، فلما رآهم بونابرت قال للقادم إليه: ما هذهِ الجماهير؟ قال: هي حامية هذه المدينة قد سلمت وجئنا بها اليك. قال: «وماذا تريدون أن أفعل بهذا العدد؟ أعندكم زاد يكفيهم أو مراكب تنقلهم إلى مصر أو فرنسا؟ وإذا ارسلناهم في البر فمن يتولى غفارتهم.» فأجابهُ قائلًا: «إننا قد قبلنا استئثارهم حجبًا للدماء.» فقال بونابرت: «نعم يجب أن تفعلوا ذلك ولكن مع الأطفال والنساء والشيوخ وليس مع مثل هذا القدر من الرجال الأشداء المجندين.» ثم أمرهم بالجلوس مكتوفي الأيدي أمام المعسكر. وفي اليوم التالي فرقوا فيهم شيئًا من البقسماط الجاف والماءِ.

ثم عقد بونابرت مجلسًا في خيمتهِ للمفاوضة فيماذا يجب أن يفعل بهؤلاءِ الأسرى وبعد الاجتماع عدةَّ جلسات لم يقروُّا على شيء، فانزعج بونابرت لكثرة التردد في الأمر وبعد الافتكار والتأمل رأَى أنهُ لا يستطيع استبقاءَهم معهُ لعدم وجود ما يكفيهم من الزاد ولا إرسالهم إلى مصر لعدم استغنائهِ عن رجال يسيرون لغفارتهم ولا إطلاق سبيلهم لئلا يرتدون عليهِ فأقر على إعدامهم. وفي ٤ شوال (١٠ مارس/آذار، سنة ٩٩) بعد الظهيرة قادوهم مكتوفين إلى صحراء رملية خارج يافا ثم جعلوهم فرقًا قادوا كلًّا منها إلى ناحية وقتلوا الجميع بالرصاص قتلًا ما أنزل الله بهِ من سلطان، فلما بلغت هذه الفعلة مسامع الجزَّار ورجالهِ في عكا أصرُّوا على الدفاع إلى آخر نسمة من حياتهم لئلا يصيبهم إذا سلموا ما أصاب أولئك.

ولما استلم بونابرت يافا أمر بترميم حصونها وبعث إلى الإسكندرية يأمر العمارة الباقية هناك أن توافيهِ إلى يافا. ثم فشا الطاعون في يافا وضواحيها لفساد الهواء من الجثث التي ملأَّت تلك الجهات. ثم كتب بونابرت إلى جند بيت المقدس يطلب إليهم التسليم فأجابوا أنهم تابعون لولاية عكا وحالما تسلم عكا يسلمون. ثم كتب إلى القاهرة منشورًا باستيلائهِ على يافا وكان قد أرسل مثل هذا المنشور عندما استولى على العريش وغزَّة ولنذكر هنا منشورهُ من يافا فقط على سبيل النموذج وفيهِ تفصيل ماتقدم عن فتح يافا وهاك نصُّهُ بالحرف الواحد:

«بسم الله الرحمن الرحيم سبحان مالك الملك يفعل في ملكهِ ما يريد. هذهِ صورة تمليك الله سبحانهُ وتعالى جمهور الفرنساويين لبندر يافا من الأقطار الشامية. نعرف أهل مصر وأقاليمها أن العساكر الفرنساوية انتقلوا من غزة ثالث وعشرين شهر رمضان ووصلوا الرملة في ٢٥ منهُ في أمن واطمئنان وشاهدوا عسكر أحمد باشا الجزَّار هاربين بسرعة قائلين الفرار الفرار، ووجدوا في الرملة ومدينة اللد مقدارًا كبيرًا من مخازن البقسماط والشعير، ووجدوا أيضًا ١٥٠٠ قربة مجهزة جهزها الجزَّار ليسير بها إلى إقليم مصر مسكن الفقراءِ والمساكين ومرادهُ التوجه إليها مع العربان الأشرار من سفح الجبل، ولكن تقادير الله تفسد المكر والحيل وما كان قصدهُ سوى سفك الدماء مثل عادتهِ في أهل الشام وناهيكم ما هو مشهورٌ عنهُ من التجبر والظلم والجور فإنهُ تربية المماليك الظلمة المصريين وفاتهُ أن الأمر لله وكل شيء بقضائهِ وتدبيرهِ.

وفي السادس والعشرين حلَّت طلائع الفرنساويين ببندر يافا من الأراضي الشامية وأحاطوا بها وحاصروها من الجهة الشرقية والغربية وأرسلوا إلى حاكمها وكيل الجزَّار أن يسلمهم القلعة قبل أن يحل بهم وبعسكرهم الدمار، ولكنهُ لخشونة عقلهِ وفساد رأيهِ وسوءِ تدبيرهِ لم يرد وفي ذلك اليوم أي ٢٦ من شهر رمضان تكامل العسكر الفرنساوي على محاصرة يافا وانقسم ثلاث فرق توجَّهت فرقة منهنَّ على طريق عكا على مسافة أربع ساعات من يافا وفي ٢٧ أمر حضرة صاري عسكر الكبير بحفر خنادق حول السور لعمل متاريس متينة واستحكامات حصينة إذ عرف أن سور يافا ملآن بالمدافع الكثيرة مشحون بعساكر الجزَّار الوفيرة.

وفي ٢٩ ناهز حفر الخنادق النهاية وصار على مسافة ١٥٠ خطوة في السور فأمر صاري عسكر أن تنصب المدافع على المتاريس وأن توضع أهوان القنابر بإحكام وتأسيس، وأمر بنصب مدافع أخرى بجانب البحر لمنع الصلة بين عسكر البرّ والمراكب التي أعدهَّا عسكر الجزَّار في المينا للهرب والفرار. ولما رأى عسكر الجزَّار المحاصرون في القلعة أن عديد الفرنساويين قليل غرَّهم الطمع فخرجوا إليهم من القلعة مسرعين ظنًّا منهم أنهم يغلبون على الفرنساويين، فهجم عليهم الفرنسيون وقتلوا منهم كثيرين وأجبروهم على الدخول إلى القلعة ثانية.

وفي يوم الخميس غاية شهر رمضان أشفق حضرة صاري عسكر وخاف على أهل يافا إذا دخلت عساكرهُ بالقهر والقوة، فأرسل إليهم مع رسول خطابًا وهذا مضمونهُ «لا اله إلا الله وحدهُ ولا شريك لهُ. بسم الله الرحمن الرحيم. من حضرة صاري عسكر برتبة كتخدا العسكر الفرنساوي إلى حضرة حاكم يافا. نخبركم أن حضرة صاري عسكر الكبير بونابرت أمرنا أن نعرفكم في هذا الكتاب أن سبب مجيئهِ إلى هذا الطرف هو إخراج عسكر الجزَّار فقط من هذا البلد لأنهُ تعدَّى بإرسال عسكرهِ إلى العريش ومرابطتهِ فيها، والحال أنها من إقليم مصر التي أنعم الله بها علينا، فلا تجوز لهُ الإقامة بالعريش لأنها ليست من أرضهِ فقد تعدَّى على ملك غيرهِ، ونعرفكم يا أهل يافا أننا حصرنا بندركم من جميع أطرافهِ وجهاتهِ وضيقنا عليهِ بآلات الحرب والحصار والمدافع الكثيرة والكلل والقنابر وفي برهة ساعتين يخرب سوركم وتبطل آلات حربكم، ونخبركم أن حضرة صاري عسكر لمزيد رحمتهِ وحنوهِ خاف عليكم من سطوة عساكرهِ المحاربين فإنهم إذا دخلوا عليكم بالقوة والقهر أهلكوكم جميعًا، ولذلك أمرنا أن نرسل إليكم هذا الخطاب تأمينًا لأهل البلد ولا سيما الضعفاء والفقراء والغرباء وأن نؤخر ضرب المدافع وإطلاق القنابر ساعة واحدة، وإني لكم لمن الناصحين وهذا آخر خطاب بيننا.» فجعلوا جوابنا حبس الرسول مخالفين بذلك الشريعة المطهرة المحمدية والقوانين الحربية. فتميز صاري عسكر من الغيظ وهاج واشتد غضبهُ وأمر بإطلاق المدافع والقنابر. ولم يمضِ إلَّا اليسير حتى خرست مدافع يافا وانقلب عسكر الجزَّار في وبال وخسران وعند الظهر انخرق سور يافا وارتج لهُ القوم ونقب من الجهة التي ضربت منها المدافع ولا مرد لقضاء الله ولا مدافع. وفي الحال أمر حضرة صاري عسكر بالهجوم وفي أقل من ساعة ملكت العساكر الفرنساوية جميع البندر والأبراج ودار السيف في المحاربين وحمي الوطيس وكثر القتل.

وفي يوم الجمعة غرة شوال وقع الصفح الجميل من حضرة صاري عسكر الكبير ورقَّ قلبهُ لا سيما على من كان في يافا من أهل مصر، فأعطاهم الأمان وأمرهم بالعود إلى الأوطان، وكذلك أمر أهل دمشق وحلب بالرجوع إلى بلادهم ليعرفوا مقدار رحمتهِ ومزيد رأفتهِ. وقتل في هذه الوقعة أكثر

من ٤٠٠٠ من عسكر الجزار بالسيف. أما الفرنساويون فلم يقتل منهم إلَّا القليل وسبب ذلك أن سلوكهم إلى القلعة كان في طريقة أمينة خافية عن العيون وأخذوا ذخائر كثيرة وأموالًا غزيرة واستولوا على المراكب التي في المينا ووجدوا في القلعة نيفًا وثمانين مدفعًا، وقد فات الجزار وعساكرِهِ أن الآت الحرب لا تدفع مقادير الله. فاستقيموا عبادهُ وارضوا بقضاء الله ولا تعترضوا على أحكام الله وعليكم بتقوى الله واعلموا أن الملك لله يؤْتيهِ من يشاء، والسلام عليكم ورحمة الله.»

ثم سار بونابرت برجالِهِ قاصدًا عكا تاركًا في يافا حامية كافية فقابلهُ في الطريق بعض العصاة من المماليك فحصلت بينهما مناوشة شفَّت عن فرار المماليك، فواصل السير حتى أتى سفح الكرمل وإذا بعكا قد تحصنت تحصنًا منيعًا بهمة واليها أحمد باشا الجزار وهو الرجل الوحيد الذي كان يعتمد عليهِ الباب العالي في حماية سوريا. فعبروا النهر وعسكروا في البر الآخر. وفي ٢ شوال صعد بونابرت إلى رابية وجعل يتأمل حصون عكا مستعينًا بالنظارة المكبرة، ثم أمر أن يسير بعض العساكر إلى المدينة وكانت فيها عمارة إنكليزية تحت قيادة السير سدني سميث قد زادت الجزار تمسكًا بالدفاع. ففي اليوم التالي استطلعوا الحصون واستكشفوا قوات العدو. وفي ١٤ شوال (أو ٢٠ مارس/آذار) بدءُوا بالمحاربة وكانت الدوارع الإنكليزية تساعد الجزار في البحر وقد أظهر هذا الرجل بسالة عظيمة، لكنهُ اضطر أخيرًا إلى استنجاد قوات صيدا ودمشق وحلب.

أما بونابرت فأبقى الحصار على عكا وحوَّل شكيمة فتوحاتِهِ نحو أماكن أخرى من سوريا، فأرسل فرقًا استولت على صفد وصور وطبريا وأماكن أخرى وأتوا منها بمؤن كثيرة. وبعد يسير وصلت الدوارع الفرنساوية من الإسكندرية ومعها المدافع والمؤن. وفي ٤ ذي القعدة سنة ١٢١٣هـ (٩ أبريل/نيسان، سنة ١٧٩٩م) قتل الجنرال كافارلي.

وفي ٥ ذي الحجة (٩ مايو/أيار) وهو اليوم الخمسون لحصار عكا أقرَّ بونابرت على الهجوم النهائي فهجموا عليها هجمة اليأس بقلوب لا تهاب الموت، ولم تكن عكا لتقف في طريقهم لولا العمارة الإنكليزية فإنها هي التي أخرت الفتح بدفاعها عنها بالبر والبحر. ثم جاءَتهم نجدة من الأستانة تحت قيادة حسن بك فازداد المدافعون قوَّة ومضى ذلك اليوم ولم ينل الفرنساويون شيئًا. وفي اليوم التالي هجموا هجمة

أخرى لم ينبهم منها إلَّا التقهقر لأنهم صادفوا مقاومة قوية قتل فيها الجنرال بون. فيئس بونابرت من حبوط مساعيهِ وفشل حملتهِ السورية على أنهُ كان يتعزَّى بما سبق استيلاؤهُ عليهِ من المدن والقرى السورية، إلا ان تلك الأماكن حالما سمعت بما ألمَّ بجيشهِ من الفشل انحازت إلى الباب العالي هربًا من العقاب. وزد على ذلك أن السير سدني سميث كتب منشورات وزعها على المشايخ والأمراء في لبنان يدعوهم إلى الاتحاد مع الباب العالي، وأرسل إلى سراة المسيحيين أيضًا صورة منشور بونابرت الذي يقول فيهِ إنهُ هدَّ أركان الديانة المسيحية فامتنع اللبنانيون عن توريد الخمر والبارود للفرنساويين، فأصبح بونابرت في حالة اليأس الشديد لا يدري ماذا يصنع وقد خابت آمالهُ. فكتب إلى ديوان مصر أنهُ قد هدم أسوار عكا وأخرب بيوتها بالقنابل وجرح واليها الجزار، وأنهُ سيبارحها بعد ثلاثة أيام عائدًا إلى مصر، ومتى جائها يقتصَّ من الباغين. ثم استقدم حاميات صفد وطبرية وغيرها.

وفي ٢١ ذي الحجة (٢٣ مايو/آيار) أمر بالمسير إلى مصر بكل رجالهِ وفيهم الجرحى فقاسوا عذابًا مرًّا من العطش وفشا فيهم الوباء فزادهم عناءً، فأمر بونابرت أن يسير الرجال الأصحاء على أقدامهم وأن تعطى الخيول والجمال إلى المرضى والجرحى، ومما زادهم شقاءً أن العمارة الإنكليزية كانت تتعقبهم في البحر والعربان يتعرضون لهم في البر والجنود العثمانية تسوقهم من ورائهم، أما هم فكانوا يخربون كل ما مروا بهِ من المدن والقرى. وفي ٢ ذي الحجة (٢يونيو/حزيران) وصلوا العريش فأمر بونابرت بتحصينها تحصينًا منيعًا واشتد عليهم القيظ، وكان الماء الذي يشربونهُ ملآنًا علقًا يمتص الدم فكان يلتصق بحلقهم عند الشرب فيعذبهم عذابً أليمًا.

ثم واصلوا المسير إلى القاهرة رغمًا عن الحر والوباء حتى وصلوها فخرج المشايخ والأعيان لاستقبالهم فدخلوها ولم يصدقوا أنهم تخلصوا من حملة سوريا ومما مروا بهِ من الصحاري الحارة. فأخذ بونابرت في تنظيم العساكر وتطبيب الجرحى وإعادة النظام واكتساب ثقة الأهالي، إلَّا أنهُ لم يكد يفعل حتى بلغهُ تقدم المماليك من جهة الصعيد، وسبب ذلك أن مراد بك كان في أعلى الصعيد فبلغهُ قدوم حملة عثمانية لإخراج الفرنساويين من مصر فجمع إليه رجالهُ وسار ببعضهم على الضفة الغربية للنيل وأرسل البعض الآخر على الضفة الشرقية للاتحاد مع إبراهيم بك القادم من جهة سوريا، فعلم بونابرت بذلك فأنفذ جندًا على كل من الضفتين لمحاربة الفرقتين فالتقى جند الضفة الشرقية بفرقة إبراهيم بك وراء المقطم فشتتتها وأخذت أمتعتها.

والتقى جند الضفة الغربية وفيهِ بونابرت بمراد بك في الجيزة فانتشبت الحرب فانكسر المماليك وتشتت شملهم فعادت الجنود الفرنساوية ظافرة.

وفي ١٦ محرم سنة ١٢١٤هـ ٢٠ يونيو/حزيران، سنة ١٧٩٩م) وردت لبونابرت رسالة من الجنرال مرمون في الإسكندرية تنبئهُ بمجيء الحملة العثمانية ونزولها في أبي قير في ١١ الجاري، فانزعج بونابرت من هذا الخبر فأمر بإعداد حملة تسير إلى الإسكندرية وبعث إلى الحصون في رشيد ودمياط أن تكون في يقظة واستعداد.

وسبب قدوم الحملة العثمانية أن الباب العالي بعث إلى الفرنساويين مرارًا يقيم الحجة على استقلالهم بأحكام مصر ويطلب إليهم الانسحاب منها ولم يكن الجواب إلَّا المحاولة، وكانت إنكلترا في الوقت عينهِ تنشط الباب العالي في هذه المطاليب حتى إنها أخيرًا اتفقت معهُ أن يرسل كل منهما عمارة إلى أبي قير وهناك تتحد العمارتان وتخرجان الفرنساويين من مصر بالقوة. فسارت العمارة العثمانية تحت أميرالية باترونا بك وعليها ثمانية آلاف من الجنود البرية تحت قيادة مصطفى باشا سر عسكر ومعهم حسن بك ورجالهُ، وسارت العمارة الإنكليزية تحت أميرالية السير سدني سميث المتقدم ذكرهُ والتقت العمارتان في أبي قير واتحدتا فأسرع الجنرال مرمون إلى إعلام بونابرت كما رأَيت.

فبارح بونابرت القاهرة برًّا ثاني يوم وصول الرسالة صباحًا فسار من الجيزة إلى الرحمانية ومن هناك كتب إلى القاهرة «أن بين الذين قدموا للمحاربة رجالًا روسيين لا يؤمنون بإله واحد وإنما يعبدون آلهة ثلاثة» ثم بارح الرحمانية فوصل الإسكندرية في ٢٤ محرم (٢٣ يوليو/تموز) فلاقاهُ مرمون فعنفهُ لغفلتهِ عن حصن أبي قير حتى احتلَّهُ العثمانيون، وفي اليوم التالي استكشف استحكامات العدو ثم سار برجالهِ نحو أبي قير فإذا بالجنود العثمانية تحت قيادة مصطفى باشا على مسافة ميل ونصف وراء أبي قير ومنهم نحو ألف رجل في حصن على رابية من الرمال إلى اليمين بجوار الشاطئ وجماعة آخرون إلى اليسار في حصن على رابية أخرى، وهاتان الرابيتان بمثابة جناحي الجيش. فهاجم بونابرت أولًا الرابية اليمنى ففرَّ من كان فيها إلى قرية وراء قلب الجيش فأرسل سرية من الفرسان لملاقاة الفاريين ومثل ذلك فعل بالرابية اليسرى، ثم هجم على قلب الجيش فتقهقرت الجنود إلى طابية كانوا قد جعلوها وراءَهم فتشجَّع الفرنساويون وتعقبوا الهاربين لكنهم لم يسيروا يسيرًا حتى سمعوا دوي المدافع الإنكليزية وأزيز قنابلها فارتدوا إلى الوراء. فارتد العثمانيون وتبعوهم حتى كادوا يظفرون بهم لكنهم

انشغلوا بتقطيع رؤوس القتلى، فاغتنم أحد قواد الفرنساويين فرصة تغافلهم وسار في فرقتهِ من على اليسار قاصدًا الطابية الخلفية وسار قائدٌ آخر من اليمين فدخلا الطابية وقطعا على العثمانيين خط الرجوع، وأسرع أحدهما (الجنرال موارت) بنفسهِ للقبض على مصطفى باشا في خيمتهِ فأطلق عليهِ الباشا عيارًا ناريًّا فلم يعبأ موارت بذلك لكنهُ هجم عليهِ بسيفهِ فقطع أصبعيهِ وأمر اثنين من رجالهِ فأوثقاهُ وأرسلاهُ إلى معسكر الفرنساويين. وأخذت العساكر الفرنساوية بالنهب فلم يغادروا في معسكر العثمانيين شيئًا من المؤن والذخائر وفرَّ من بقي من العثمانيين إلى البحر في قوارب أرسلها لهم السير سدني، إلَّا بعض الحامية في حصن أقاموهُ هناك، فهجم عليهِ الفرنساويون وبعد دفاع سبعة أيام هدموهُ وأسروا من كان فيهِ فشاع خبر انتصار الفرنساويين في القطر المصري فعظموا في عيون الأهالي.

ثم ورد لبونابرت من فرنسا رسائل منبئة باضطرابهم هناك وبثقل اليد عليهم وفيهِ إلحاح كلي عليهِ أن يسير حالًا إلى فرنسا بعد أن يجعل في مصر حاميةً منتظمةً، فكتم الأمر ولم يكاشف بهِ أحدًا إلا الأميرال غانتوم لأنهُ لم يرَ بدًّا من مكاشفتهِ لكي يعد لهُ دارعتين تنقلانهِ إلى فرنسا. ولكي لا يجعل للمصريين شبهة بمقاصدهِ عاد إلى القاهرة بما يلزم من احتفال النصر فوصلها في ١٣ صفر فخرج الأعيان لملاقاتهِ بالموسيقى.

وبعد قليل نزل إلى الإسكندرية مظهرًا التجول في الوجه البحري فلما وصل الإسكندرية كتب إلى الجنرال كليبر وكان على مديرية الغربية يوليهِ القيادة العامة على مصر ويبين لهُ وجوب المحافظة على الاحتلال لئلا تأتي دولة أخرى تحتل هذا القطر بعد أن بذلوا فيهِ ما بذلوهُ من المال والرجال، ووعدهُ بنجدة يبعث بها لهُ حال وصولهِ إلى فرنسا، وأخبرهُ أخيرًا عن الداعي الذي حملهُ على هذهِ السرعة. وكتب كتابًا آخر إلى عساكرهِ يشجعهم على الثبات والصبر وكتابًا آخر إلى علماء مصر ومشايخها يطلب إليهم أن يعتبروا الجنرال كليبر في مكانهِ جاعلًا السبب في سفرهِ أنهَّ ذاهب لقهر من بقي من أعدائهِ في أوروبا لأنهُ إن لم يفعل ذلك لا يطمئن بالهُ على مصر، ويعدهم أنهُ لا يغيب عنهم أكثر من ثلاثة أشهر، وأرسل كلًّا من هذهِ التحارير معًا إلى كليبر وأوصاهُ أن يطلع أصحابها عليها في الوقت المناسب.

ثم بعث يستقدم الجنرال مينو إليه فجاءَهُ حالًا وهو على أهبَّة السفر في ٢٥ صفر (٢٢ أغسطس/آب) فعهد إليه قيادة الإسكندرية ورشيد والبحيرة وسلَّمهُ تحارير كليبر

وأوصاهُ أن يوصلها لهُ حالًا. ثم ركب جوادهُ وسار مساءً بمن معهُ إلى جهة مرابوت أو العجمي، وكان الأميرال غانتوم ودارعتاهُ بانتظارهِ هناك وفي الساعة العاشرة من تلك الليلة نزل بمن معهُ إلى البحر وفي صباح اليوم التالي ودعوا سواحل الدلتا وأقلعوا قاصدين فرنسا.

أما أهالي الإسكندرية ولا سيما الغفر خارج المدينة فإنهم شاهدوا في ذلك الصباح غبارًا عجاجًا بجهة حصن العجمي فخافوا أن تكون كتيبة من العربان قادمة على المدينة، ثم تبيَّن لهم أنها خيول مسروجة ولا راكب عليها، فسألوا لمن هذه الخيول فقيل لهم إنها الخيول التي نقلت بونابرت ومعيتهُ إلى البحر وقد سافر إلى فرنسا، فانذعر القوم لتلك الأخبار البغتية وكادوا لا يصدقونها حتى بلَّغهم مينو رسميًّا ما عهد إليه بونابرت قبل ذهابهِ.

ثم أرسل مينو الأوامر والتحارير التي بيدهِ إلى كليبر فوصلتهُ وهو في رشيد قادمًا لمقابلة بونابرت. فذهب إلى القاهرة وبلغ المشايخ والعلماء بما أمرهُ بهِ بونابرت، وتلا عليهم كتاب بونابرت إليهم وهؤلاء بلغوا الأهالي وهكذا ذاع خبر بونابرت في سائر القطر. وكان كليبر بالحقيقة أولى من جميع قواد تلك الحملة بذلك المنصب لأنهُ كان أفضلهم حزمًا وعقلًا وهيبةً وأنفة وبسالة.

فقد ظهر لك مما تقدم أن الحملة الفرنساوية لم يكن القصد منها إلَّا الاحتلال الدائِم. ذلك كان قصد بونابرت، أما كليبر فلم يكن ذلك رأيهُ وإنما كان ينظر إلى مصر نظرهُ إلى بلاد لا تصلح لسكنى الفرنساويين لما بينها وبين بلادهم من اختلاف المناخ والعوائد والأخلاق، فضلًا عن أنهُ لم يكن يرى إمكان استمرار الحال على ما تركها بونابرت، ولذلك بادر عند استلامهِ أزمَّة القيادة إلى إطلاع فرنسا على حالة مصر عند مبارحة بونابرت فقال:

> «قد سافر بونابرت إلى فرنسا في الفروكتيدور السادس بدون أن يعلن أحدًا لكنهُ أرسل لي تحريرًا وآخر للصدر الأعظم إلى الأستانة وقد كان في علمهِ أنهُ وصل إلى دمشق. أما أعداؤنا الآن فليسوا المماليك فقط وإنما هم ثلاث دول عظمى الباب العالي وإنكلترا والروسية. أما جنودنا فقد أصبحوا نصف ما كانوا يوم قدومهم إلى مصر مفرقين في أنحاء القطر من العريش والإسكندرية إلى أسوان. أما معداتهم فغير كافية لهم لأن معامل الأسلحة والبارود معطلة ومثل ذلك الألبسة فقد أصبحت رجالنا لاحتياجهم إلى الألبسة معرضين لأوبئة

البلاد، وزد على ذلك أننا خسرنا ١٢ مليونًا من الفرنكات بسبب تضمين الضرائب غير الاعتيادية بأمر بونابرت. قد تشتت المماليك لكنهم لم يبيدوا هذا مراد بك ما انفك في مصر العليا في كثرة من الرجال يمكنهُ بهم إشغال قسم من جنودنا لمدة طويلة. وهذا الصدر الأعظم قد جاءَ بحملة عثمانية لمناهضتنا وقد سار من دمشق إلى عكا. أما حصوننا واستحكاماتنا فلا تزيدنا قوة؛ فهذا حصن العريش لا يدفع مهاجمًا، وهذه الإسكندرية أشبه بمعسكر محاط بزريبة. فأفضل ما يمكنني إجراؤه والحالة هذه المخابرة مع الباب العالي لعلنا نصل إلى وفاق فيهِ خيرٌ لنا. وقد علمت الآن أن عمارة عثمانية رست أمام دمياط.»

إلا أن كليبر مع ذلك لم يتقاعد عن تنظيم الأحوال واكتساب ثقة الأهلين وجمع العوائد والمكوس لدفع مرتبات الجند، على حين أنهُ لم يكن ممن يريدون احتلال مصر أو استعمارها، ولكنهُ كان يفضل الانسحاب منها على أسلوب لا يكون فيهِ عارٌ على دولتهِ، غير أن الأحوال لم تعطهِ ما نواهُ لأن الدولة العلية عادت إلى استخراج هذا القطر السعيد من أيدي الفرنساويين بالقوة، فأرسلت الصدر الأعظم يوسف باشا بنفسهِ إلى دمشق يجنِّد جندًا عظيمًا يسير بهِ عن طريق البرّ إلى القاهرة وجندًا آخر يسير بحرًا في عمارة السير سدني سميث بوفاق مع إنكلترا لمطاولة الفرنساويين من جهة البحر ليسهل على حملة البرّ المسير في داخلية القطر. فسار جند البحر إلى دمياط ونزل في قلعة قديمة شرقي البوغاز. فأخرجتهم منها الجنود الفرنساوية. أما الصدر الأعظم يوسف باشا فقدم يافا بحملتهِ ثم جعل يتخابر مع كليبر في أمر وفاق ينتهون إليه، فانتهت المخابرة بمؤتمر عقد في العريش مؤلف من الصدر الأعظم من العثمانيين والجنرال ديزه والموسيو بوسيلك من الفرنساويين أقرَّ على معاهدة صلح أُمضيت في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢١٤هـ (١٠ نوفمبر/تشرين الثاني، سنة ١٧٩٩م).

غير أن هذه المعاهدة لم يطل بقاؤُها لأن العثمانيين خرقوها بمهاجمتهم العريش في ٢ رجب (نوفمبر/تشرين الثاني) وكانت تحت قيادة الكولونيل كازال وكان من البسالة على جانب عظيم، فأحب الأهالي التسليم فأبى وأصرَّ على الدفاع إلى آخر نسمة من حياتهِ، ولم يكن العريش من المناعة على شيء فدخلها العثمانيون واستولوا عليها، فاتصل ذلك بالجنرال كليبر فاغتاظ جدًّا وكتب إلى السير سدني يعنفهُ مع علمهِ ببراءَتهِ، فعادت المخابرات وعقد مؤتمر ثانٍ في ٤ شعبان سنة ١٢١٤ (٣١ ديسمبر/كانون

الأول، سنة ١٨٠٠م) في العريش مؤلف من ديزه وبوسيلك من الفرنساويين واثنين من العثمانيين وأقرُّوا على معاهدة عرفت بمعاهدة العريش، من مقتضاها انسحاب الفرنساويين بمؤنهم وذخائرهم عن طريق رشيد والإسكندرية وأبي قير إلى فرنسا انسحابًا قانونيًّا بكل ما لديهم.

فسرَّ كليبر لتلك المعاهدة لاعتقادهِ أن انسحابهُ على هذه الصورة لا يمسُّ شرف دولتهِ. ولما شاع خبر تلك المعاهدة بمصر فرح الأهالي عمومًا وكذلك الجنود الفرنساوية. لأنهم لم يكونوا راضين بالمقام في بلد تخالف بلادهم هواءً وأخلاقًا ومعيشةً فضلًا عما كانوا يقاسونهُ من عصيان الأهالي وسفك الدماء. فضرب كليبر على الأهالي ضريبة غير اعتيادية مقدارها ثلاثة آلاف كيس لنفقات الجيش في نقل المهمات وصدرت الأوامر بالتأهب للرحيل، فباع الفرنساويون كل ما يصعب حملهُ من متاعهم. وبعث كليبر إلى الجنود المتفرقة في جهات الصعيد بالقدوم إلى مصر. واطمأن المماليك الذين كانوا قد فرُّوا من وجه الفرنساويين فعادوا إلى القاهرة بنسائهم وأولادهم. ثم إن الصدر الأعظم نهض بجيشهِ نحو القاهرة حتى إذا أتى بلبيس سار علماءُ مصر ومشايخها بإذن من كليبر لملاقاتهِ وتقديم واجب العبودية لجلالة السلطان فسرَّ الصدر بهم وخلع عليهم.

وبينما الحال كذلك ورد للجنرال كليبر كتاب من السير سدني مآلهُ نقض معاهدة العريش وتعريبهُ ملخصًا:

> «سيدي. أعلم حضرتكم أني قد تشرفت بأوامر شاهانية تمنع عقد أي معاهدة مع الجيوش الفرنساوية التي هي تحت قيادتكم في مصر وسوريا إلَّا إذا سلموا أنفسهم وسلاحهم كما يفعل أسراء الحرب مع التخلي عن كل المراكب والمؤن التي لهم في الإسكندرية.»

على أن السير سدني نفسهُ لم يكن يرى إلاَّ البقاء على المعاهدة أما دولتهُ فما انفكت حتى حملت الباب العالي على إصدار هذه الأوامر، وقد كتب السير سدني إلى دولتهِ يظهر رأيهُ ويبين أوجه الخطأ التى أتتها بذلك النقض ولم تحصل نتيجة. أما كليبر فاستشاط غضبًا لذلك ولم يكن جوابهُ إلا الحرب، فأسرع إلى احتلال الطوابي على الروابي خارج القاهرة وتعزيزها بما يلزم من العدة والرجال. وكان يوسف باشا قد أصبح على مقربة من القاهرة ومعه الجيوش العثمانية فكتب إلى المشايخ والعلماء يستحثهم على إخراج الفرنساويين من بلادهم.

فعقد الجنرال كليبر مؤتمرًا حربيًّا قال فيهِ: «إن الدولة العثمانية قد سهلت أمر انسحابنا فوقف الإنكليز في طريقنا فعلينا محاربتهم.» ثم بعث إلى الصدر الاعظم بعزمهِ على الحرب وحشد جيشهُ خارج القاهرة، وكانت مقدمة الجنود العثمانية تحت قيادة ناصيف باشا أحد قواد الحملة معسكرة في المطرية، النيل إلى يمينها والصحراء إلى يسارها وإلى ورائها الخانكاه، وفيها باقي الجيش تحت قيادة يوسف باشا وعددهم جميعًا نحو من أربعين ألفًا أو تزيد، وانضم إليها الانكشارية والمماليك تحت قيادة إبراهيم بك. فالتقى كليبر بمقدمة العثمانيين فتقهقرت بعد الدفاع الحسن وفر ناصيف باشا وبعض المماليك لجهة القاهرة فتقدم كليبر برجالهِ فظهر لهُ عن بعد غبارٌ عجاج في سهل بين قريتين وهما سرياقوس إلى اليسار والمرج إلى اليمين، ثم انقشع الغبار عن الجنود العثمانية قادمة من الخانكاه لملاقاة الفرنساويين، فالتقى الفريقان وانتشبت الحرب فدافعت الجنود العثمانية دفاعًا شديدًا معهودًا بالرجال العثمانيين، إلَّا أنهم اضطروا أخيرًا إلى التقهقر نحو الخانكاه فتبعهم الفرنساويون فخرجوا منها وما زالوا حتي تجاوزوا الصالحية فوصلها كليبر فإذا بها خالية فاستولى على ما كان فيها.

أما أهالى القاهرة فلما علموا بمسير كليبر إلى المطرية ثاروا على من بقي في مصر من الفرنساويين وبعد الظهيرة أتاهم ناصيف باشا ومعهُ جماعة من المماليك المتقدم ذكرهم، وقالوا إنهم غلبوا الفرنساويين وجاءوا لاستلام المدينة باسم جلالة السلطان. فأمر ناصيف باشا أن يقتلوا من بقي في مصر من المسيحيين رغم عن كونهم من رعايا الدولة العلية. أما العساكر الفرنساويون الباقون في القاهرة فكانوا يدافعون بالأمر الممكن. وطالت المذبحة في أحياء المسيحيين من الأقباط والسوريين والإفرنج إلى أن جاءَ عثمان بك أحد ضبَّاط العثمانيين إلى ناصيف الباشا قائلاَ: «ليس من العدالة أن تهرقوا دماء رعايا الدولة العلية فإن ذلك مخالف للإرادة السنية.» ثم بثَّ رجالهُ في المدينة لإيقاف القتل.

ثم تمكن الفرنساويون من احتلال القلعة وباقي الطوابي ولبثوا ينتظرون ما يكون من ناصيف باشا. فهجم عليهم فأطلقوا عليهِ وعلى رجالهِ نارًا أرجعتهم إلى أماكنهم حتى لم يبقَ منهم في الأزبكية نفر واحد، واستمر إطلاق النار على المدينة من القلعة وباقي الطوابي حتى منتصف الليل فوقع الرعب في قلوب الأهلين وهم المشايخ بالفرار فأمسكتهم الرعية رغمًا عنهم. وكان في بعض بيوت المدينة مدافع فأخرجها الأهالي ورتبوها على هيئة بطارية أحاطوها بطابية وحظر على الناس الخروج من تلك

الطابية، ولم يكن عندهم قنابل فاستخدموا عيار الموازين عوضًا عنها. وبعد مضى يومين على تلك الحال أُنبئَ ناصيف باشا بقدوم جند فرنساوي من جهة المطرية لنجدة حامية القاهرة فبعث إليهم سربًا من الفرسان فلم ينالوا منهم ظفرًا، فوصل الفرنساويون منادين بانتصارهم في مواقعهم مع العثمانيين. وكانت المدينة برمتها في يد الوطنيين فعجز الفرنساويون عن الدخول إليها ثم جاءَت نجدة أخرى ولم يستطيعوا إخماد الثورة. ثم جاءَ الجنرال كليبر وقد كادت مؤن جيوشهِ في القاهرة تنفد وخرج جميع المسيحيين من الأقباط والسوريين فارين من على السور طالبين الالتجاء إلى معسكر الفرنساويين ثم تضايق الأهالي لقلة الماء لأن الفرنساويين قطعوهُ عنهم.

وفي ٢٧ شوال ٢٣ مارس/آذار، ١٨٠٠) طلب كليبر إلى أهالي بولاق أن يسلموا فأجابوا أنهم تابعون للمدينة بما يلحق بها فأطلق عليهم قنابل لا تزال بعض آثارها باقية إلى هذه الغاية، فسقطت البيوت ودخل الفرنساويون بولاق ولم يبقوا عليها نهبًا وقتلًا. فلما تأتَّى ذلك لكليبر عرَّج نحو المدينة بالمدافع والحراريق وكانت ليلة ليلاء ممطرة اختلطت فيها أصوات المدافع بقصف الرعد وشرارها بلمع البرق وهجمت العساكر على المدينة خائضين في الأوحال يثبون من حائط إلى آخر بين البيوت التي هدمتها مدافعهم وفي أيديهم خرق مبلَّة بالزيت مشتعلة يرمونها ذات اليمين وذات اليسار لإحراق المدينة فعلا الصياح من النساء والأطفال خوفًا من النيران حتى كانوا يلقون بأنفسهم من على الجدران والسطوح تخلصًا من اللهيب.

فهمَّ ناصيف باشا إلى الفرار فتتبعوهُ فدخل في حيٍّ من ذويهِ واختفى فيهِ، فأمر كليبر أن ينادى في الناس «وما النصر إلَّا من عند الله وهو سبحانهُ وتعالى يأمر الغالبين بالرفق وعليهِ فإن الصاري عسكر يعفو عن أهالي القاهرة وسائر البلاد المصريَّة عمومًا، ولو اتحدوا مع الأتراك فليرجع كلٌّ إلى شأنهِ.» فكف الناس عن القتال وهدأت الأحوال فبعث كليبر أن تنظف الأسواق وترفع الجثث وأمر أن تنوَّر المدينة ثلاثة أيام احتفالًا بالنصر ودعا إليه العلماء والمشايخ وأعد لهم وليمة حافلة، وبعد يومين جمعهم في مجلسهِ وأخذ يعنفهم على ما أتوهُ من الخيانة فأجابهُ شيخ المهدي: «إننا لم نأتِ خيانة أما اتحادنا مع العثمانيين فكان بناءً على أمر منك.» وحجر كليبر على خمسة عشر شيخًا لم يتركهم حتى أخذ منهم غرامةً مقدارها ١٢ مليونًا من الفرنكات. وسكنت بعد ذلك الأحوال واطمأنت القلوب. ثم علم مراد بك بما حلَّ بالمدينة وما كان من نصرة الفرنساويين فأحب الانحياز إلى الجانب الأقوى فجاءَ إلى ضواحي القاهرة وكتب إلى

كليبر ثم اجتمع معهُ وتفاوضا فتعاهدا على الاتحاد وتهاديا هدايا فاخرة فولاهُ مصر العليا مكافأة لصداقتهِ.

فاطمأن كليبر من قبيل مصر بعد اتحادهِ مع المماليك وعظم في عين الأهالي وسكن في بيت مراد بك في الجيزة، وأمر بترميم الأماكن التي هدمت بسبب تلك الثورة وفي جملتها ديوان الجيش غربي الأزبكية في أول شارع بولاق إلى اليمين. وفي ١٤يونيو/حزيران، سنة ١٨٠٠م دُعي كليبر إلى غداءٍ عند أركان حربهِ الجنرال داماس في منزلهِ قرب ديوان الجيش. فبعد مناولة الطعام خرج كليبر والموسيو بروتين مهندس الحملة يتمشيان في رواق (ممشى) موصل بين بيت الجنرال داماس والديوان نحو الساعة الثانية بعد الظهر، فبينما كانا يتحادثان وثب رجل من منتهى الرواق عليهِ ثوب خلق وفي يدهِ خنجر طعن بهِ صدر الجنرال كليبر فنادى الحرس وهجم بروتين على الرجل فنال منهُ مثلما نال كليبر فسقط بروتين على الأرض، فتركهُ ذلك الشقي وعاد إلى كليبر وطعنهُ ثانيًا وثالثًا حتى أتم قتلهُ ثم سمع ضجيجًا ففرَّ إلى حديقة بالقرب من ذلك المكان واختبأ وراء الحائط، فلما أتى الخفر لم يروا إلا ذينك الرجلين يخبطان بدمهما فحملاهما إلى البيت وأتوا لهما بالطبيب، فمات كليبر حالًا أما بروتين فبقي تحت المعالجة. ونودي في المدينة بالقبض على ذلك الفاعل حيثما وجد، وكان بروتين قد أفهمه شيئًا عن ملابسهِ وشكلهِ وبعد يسير جيء برجل عليهِ لباس رثٌ وأوقفوهُ أمام بروتين فعرفهُ وقال: هذا هو الجاني. ثم قرر آخرون أنهم رأوهُ منذ بضعة أيام يتردد بين البيوت ويختلط بخدمة الديوان.

وبعد تقريرهِ بسبل مختلفة وجد أن اسمهُ سليمان الحلبي التقى بهِ أحد أغوات الانكشارية في بيت المقدس، وكان قد ذهب إليها هذا الانكشاري للتفتيش على رجل يُقدم على قتل كليبر، فخاطب سليمان الحلبي بذلك فأجاب على شرط أن ينجي أباهُ في حلب من ضرائب غير اعتيادية يطلبها منهُ والي تلك الولاية، فجاء بهِ إلى غزَّة وهناك أتى لهُ بتحارير توصية من أغا غزة لعلماء الأزهر، فبارح سليمان غزة في ٨ مايو فوصل القاهرة في ١٤ فنزل في بيت مصطفي أفندي ليلةً ثم سار إلى العلماء فأبوا مشاركتهُ بالجناية، أما هو فلم ينفك حتى اغتنم تلك الفرصة وفعل ما فعل. فاستدعي المشايخ المتهمين وهم ثلاثة وبالاستفهام منهم أجابوا أنهم لم يروا الرجل ولم يعرفوهُ قبل تلك الساعة. ثم عيَّن الجنرال مينو لجنةً لتحري القضية فحكمت بإعدام المشايخ الثلاثة لأنهم عرفوا عزم القاتل على القتل ولم يخبروا عنهُ، أما القاتل فحكم عليهِ بالإعدام

على الخازوق لكنهم أوقفوا تنفيذ الحكم لبعد دفن الفقيد. فشيعوا جنازتهُ بكل احترام واحتفال ولما واروهُ التراب جاءُوا بالجانين وأعدموهم بموجب ذلك الحكم.

وأقاموا على القيادة العامة بدلًا من كليبر الجنرال مينو وكان ممن يرغبون البقاءَ في مصر، فاعتنق الإسلامية ودعا نفسهُ عبد الله وولد لهُ غلام دعاهُ سليمان. ثم ظهر من تصرفهِ بالأحكام أنهُ ليس على شيء من الهمة والدراية فسخر بهِ الفرنساويون وكرهوهُ. وكان ديوان القاهرة مؤلفًا من طائفتي المسلمين والمسيحيين فجعلهُ من المسلمين فقط، وأخذ جانب المسلمين فقط فعهد إليهم جباية الخراج وقد كانت بيد الأقباط. على أن ذلك كلَّهُ لم يغير شيئًا من كره الوطنيين لتلك الأمة الأعجمية التي جاءَت لامتلاك بلادهم. ومن جملة ما قادهم إلى ذلك أنهُ أعلنَ بحماية فرنسا على مصر وأن مصر قد أصبحت مستعمرة من مستعمرات فرنسا. وشقَّ ذلك على قوَّاد الحملة فجاءُوا إليه بصفة رسمية وبلغوهُ أن الجيش الفرنساوي غير راضٍ عن هذه البدع، وأن الجمهورية الفرنساوية لا تقصد بحملتها على مصر ما قد صرح بهِ هو فلم يجبهم بشيء وإنما وعدهم أنهُ سينظر بما قالوا.

وكانت إنكلترا لا تنفك عن السعي إلى إخراج الفرنساويين من مصر صيانة لصوالحها في الهند على الخصوص. فأعدَّت عمارة بحرية مؤلفة من ١٧٥ مركبًا وخمسة عشر ألفًا من الرجال وأرسلتها إلى مصر تحت قيادة السير رلف إبركرومبي، فسار إليها ودخل جون أبي قير في ٢ مارس/آذار، سنة ١٨٠١م فشاهد آثار العمارة الفرنساوية التي حطمتها عمارة نيلسون، وفي ٧ منهُ نزل السير رلف المذكور في قارب لاستكشاف الشاطئ ليختار محلًا ينزل إليه الجيش. وفي ٩ منهُ شرعت الجنود الإنكليزية بالنزول إلى البر فأُطلق عليهم من الرمل عدة قنابل من طابية قد تحصن فيها حاكم الإسكندرية بألف وخمسمائة رجل. أما الإنكليز فلم يكترثوا بذلك بل استمروا على النزول بسرعةٍ والقنابل تتفرقع حول قواربهم حتى تملكوا البر ولم يلحقهم إلَّا ضرر يسير. ثم ساروا نحو الإسكندرية فلاقاهم الفرنساويون بأربعة آلاف وخمسمائة مقاتل وفيهم حامية الرحمانية. وانتشبت الحرب بين الطرفين طول ذلك النهار ولم يظهر أحدٌ منهما، وكانت خسائر الفرنساويين خمسمائة رجل والإنكليز ألف ومائة. ومما أعاق الإنكليز قلَّة خيالتهم فعسكروا بجوار الإسكندرية وبنوا الطوابي والخنادق وحفروا آبارًا لاستخراج الماء. أما القاهرة فكانت على عهدك بها لفساد سياسة مينو. وفي ٤ مارس وصلتهُ الأخبار بوصول العمارة الإنكليزية إلى أبي قير فبدلًا من الإسراع إلى النجدة جعل يتوهَّم

أوهامًا لا طائل تحتها، وبعد اللتيَّا والتي بعث فرقة إلى بلبيس وأخرى إلى دمياط وأخرى إلى أبي قير برًّا وأخرى في النيل.

وفي ١١ منهُ جاءَتهُ الأخبار باحتلال الإنكليز أبا قير وهجومهم على الإسكندرية، فارتبك بأمرهِ فجمع إليه مشايخ الديوان وأعلمهم أنهُ ذاهب إلى السواحل تاركًا الجنرال بيليارد ليقوم مقامهُ مدعيًا أن سبب ذهابهُ قدوم بعض المالطية والإيطاليين إلى أبي قير. ثم استقدم الفرقة التي أرسلها إلى بلبيس وأمر من بقي من الجيش في مصر أن يسير إلى الرحمانية. فبارح مينو القاهرة في ١٢ منهُ لكنهُ لم يصل الإسكندرية إلَّا في ١٩ منهُ وقد تحصن الإنكليز تحصنًا لا يقوى على مقاومتهِ فاستشار قوادهُ فأشاروا عليهِ بالهجوم على حصنهم الأيمن لأنهُ أقوى حصونهم، لكنهُ لم يجسر على ذلك نهارًا فهجم ليلًا فلم ينجح، وفي اليوم التالي في ٢١ مارس/آذار أمر أن تهجم الجيوش كلها دفعة واحدة باكرًا بغير ضرب النفير، أما الإنكليز فكانوا في يقظة تامة ففي الساعة الثالثة بعد نصف الليل سمعوا صوت المدافع من على يسارهم فوجهوا نيرانهم نحوها ثم سمعوا مثلها عن يمينهم فأجابوا بمثلها، وبعد معركة كبيرة تقهقر الفرنساويون مجانبة ففهم إبركرومبي غرضهم من ذلك، فعزَّز ميمنة معسكرهِ واتخذ قيادتها بنفسهِ فأصيب بجرح قتَّال ألقاهُ على الصعيد فقدم السير سدني سميث وأنهضهُ، وما زالت الحرب قائمة حتى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر وقد قتل كثير من الضباط الفرنساويين، فأمر الجنرال مينو بالراحة فعادت رجالهُ وعدد قتلاهم وجرحاهم نحو ألفين، أما خسائر الإنكليز فكانت ٣٤٠ قتيلًا و١٢٥٠ جريحًا من جملتهم السير رلف إبركرومبي فنقلوهُ إلى إحدى الدوارع فعاش بضعة أيام وتوفي فتحولت قيادة العمارة إلى الجنرال هتشنسون.

وفي ٢٥ مارس/آذار جاءَت الإنكليز نجدة عثمانية تحت قيادة حسين قبطان باشا.

فرأَى الجنرال هتشنسون أن يبعث أربعة آلاف من الجنود العثمانية وفرقتين من الإنكليز وثمانية مدافع تحت قيادة الكولونيل سبنسر لاحتلال رشيد. فاتصل ذلك بالجنرال مينو فأرسل أركان حربهِ لاستطلاع قوة تلك التجريدة فقدرها أقلَّ مما هي كثيرًا، فاستخف مينو بها فلم ينجد رشيد. أما الكولونيل سبنسر فما زال سائرًا حتى أتى رشيد فدخلها بسلام ولما استقر بها بعث الطبجية بمدافعهم لضرب حصن جوليان وفيهِ حامية من الفرنساويين فضايقوا عليهم حتى سلموا فأمَّنوهم ثم أخرجوهم من الحصن. فاتصل ذلك بحامية الرحمانية فاستمدَّت الجنرال بيليارد في القاهرة فأجاب

معتذرًا بعدم إمكانهِ الاستغناءَ عَّمن لديهِ من الجنود فبعثت إلى مينو في الإسكندرية فأمدَّها بما استطاع.

فأصبحت الجيوش الفرنساوية بذلك أقسامًا متفرقة لا تقوى على دفاع، فكان الجنرال بيليارد بالقاهرة في خمسة آلاف رجل يتأهب لدفاع الجيوش العثمانية القادمة عن طريق الصحراء تحت قيادة الصدر الأعظم يوسف باشا وحامية الرحمانية لما بلغها سقوط رشيد خارت قواها. والجنرال مينو كان محاصرًا في الإسكندرية لا يبدي حراكًا، وقد ضايق عليهِ الإنكليز بقطع الجسر الفاصل بين الملاحة وبحيرة مريوط، وزد على ذلك أنهم قطعوا المياه عن الإسكندرية فلم يبقَ عندهُ إلَّا مياه الصهاريج. أما الجنود العثمانية والإنكليزية فبعد ما احتلوا رشيد صعدوا في النيل في ٨ مايو/آيار حتى أتوا العطف فاستلموها ثم ساروا إلى الرحمانية واستلموها أيضًا ففرَّت الجنود الفرنساوية إلى القاهرة وأعلموا بيليارد بما كان، فأمر بالتئام مجلس حربي للمفاوضة بالدفاع دفاعًا نهائيًّا لأن العدو قد تكاثر عليهم؛ هتشنسون من الجهة الواحدة والصدر الأعظم يوسف باشا من الجهة الأخرى وكان قد استولى على دمياط وسار قاصدًا القاهرة في ثلاثين ألف مقاتل حتى عسكر في بلبيس في ١١ مايو/أيار. أما مراد بك فبعد محالفتهِ مع الفرنساويين على ما تقدم بمدة توفي وتولى مكانهُ على الصعيد عثمان بك البرديسي فلما علم هذا بقدوم العثمانيين والإنكليز نقض المحالفة.

فلما اجتمع المجلس الحربي تفاوضوا في جميع ذلك فرأوا أن جميع الجيوش الفرنساوية الموجودة في القاهرة وفي جملتها حامية الرحمانية لا تزيد عن اثني عشر ألفًا نصفهم جرحى ومرضى وليس لديهم من المال إلَّا شيءٌ يسير. فلم يرَ بيليارد لحل هذا المشكل إلَّا وجهين؛ إما أن يسير بما لديهَ من الجند في النيل لملاقاة مينو فيتكاتف معهُ على الدفاع أو أن يسير إلى دمياط. فلم يكن يرى بدًّا على الحالين من إخلاء القاهرة ولكنهُ كان يفضل المسير إلى دمياط لأنها تصلح للحصار إذا طال. وفيها من المحصولات ما يقوم باحتياجات جيشهِ وهو في الحالين عالم بعجزهِ عن مناهضة عدوهِ.

ثم حدثتهُ نفسهُ أن يلاقي الجنود العثمانية والإنكليزية جميعًا عند اقترابهم من القاهرة. فخرج في خمسة آلاف في ١٦ مايو/أيار متمثلًا بكليبر وعسكر في الخانكاه فوصلت إليه مقدمة جيوش يوسف باشا فلم يستطع الوقوف أمامها فعاد إلى القاهرة.

وفي ٢٣ منهُ وصل هتشنسون إلى طرامة فقطع في ترعة منوف وسار بنفسهِ إلى معسكر يوسف باشا وتفاوض معهُ في الطريقة التي يجب اتخاذها لإتمام مشروعهم

فأقرُّوا على طريقهِ. ثم عاد هتشنسون إلى طريقهِ وسار في رجالهِ على فرع النيل الغربي حتى أتى الجيزة في ٣٠ منهُ وواصل يوسف باشا سيرهُ من الجهة الأخرى فانحصر بيليارد في القاهرة لا يستطيع حراكًا، فعقد مجلسًا حربيًّا أقرَّ فيهِ على تسليم المدينة والانسحاب نحو الإسكندرية أو دمياط، فبعث إلى معسكر الإنكليز مندوبًا بشأن ذلك وبعد المخابرة تقرر من الطرفين أن تنسحب الجيوش الفرنساوية الموجودة في القاهرة انسحابًا قانونيًّا بما لديهم من المهمات والأسلحة إلى فرنسا، وأن يكون ذلك على نفقة الإنكليز، وكتب بذلك معاهدة أمضيت في ٢٥ يونيو/ حزيران، سنة ١٨٠١ وتثبتت في ٢٦ منهُ على أن تنفذ بعد ١٥ يومًا.

ففي ١٥ يوليو/تموز (٤ ربيع أول سنة ١٢١٦هـ) بارح بيليارد القاهرة ومعهُ ١٣٧٣٤ من العساكر والضباط قاصدين رشيد على أن يسافروا منها إلى فرنسا، فانذهل هتشنسون لما أوتيهِ من الفوز العظيم وكاد لا يصدق بهِ حتى ٧ أغسطس/آب عندما علم بركوب الجيوش الفرنساوية قاصدين بلادهم.

أما مينو فكان باقيًا في الإسكندرية ومعهُ عشرة آلاف مقاتل فتفاوض مع من كان باقيًا لديهِ من القواد فأصرُّوا على المخابرة، وفي ٢ نوفمبر من تلك السنة عقدوا معاهدة الانسحاب وانسحبوا أثناء ذلك الشهر على مثل انسحاب بيليارد واذا تأملت ترى أنها ومعاهدة العريش التي عقدت في ٢٤ يناير/كانون الثاني سنة ١٨٠٠م شيءٌ واحد ولم تكن نتيجة ذلك التأخير إلا سفك الدماء.

وكانت الحكومة الإنكليزية قد أمرت الجنرال برد أن يسير من الهند في ستة آلاف من الجنود الهندية المنظمة إلى مصر إمدادًا لإبركرومبي في البر فجاءَ إلى القصير على سواحل البحر الأحمر ومنها سار في الصحراء حتى أتى قنا ثم نزل إلى القاهرة فوصلها بعد التوقيع على الانسحاب فنزل إلى الإسكندرية وحضر انسحاب مينو وجماعتهُ.

هذه هي الحملة الفرنساوية فتأمل كيف كانت نهايتها وكيف أنها بعد صرف ثلاث سنوات ونيف كلها حروب ومقاومات عادت بخفَّي حنين.

(٥) من انسحاب الفرنساويين إلى تولية محمد علي باشا (من سنة ١٢١٦–١٢٢٠هـ أو من ١٨٠١–١٨٠٥م)

فبعد انسحاب الفرنساويين استلم يوسف باشا الصدر الأعظم زمام الأحكام في القاهرة باسم جلالة السلطان بمساعدة الجنرال هتشنسون، وكان حسين قبطان باشا أميرال العمارة العثمانية لا يزال في أبي قير والإسكندرية بعد سفر مينو. أما الإنكليز فلم يكن غرضهم إلَّا تثبيت سلطة الباب العالي والانسحاب فجعلوا معسكرهم في مصر القديمة. أما المماليك فكانوا لا يزالون يحاولون التسلط ولم تزل بقية منهم تحت قيادة اثنين من كبارهم وهما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي أما معسكرهم فكان في الجيزة.

فأخذ القائدان العثمانيان يوسف وحسين قبطان باشا يدبران مكيدة تذهب بمن بقي من المماليك، فاتفقا على أن يدعو قبطان باشا بعض أمرائهم إلى مكيدة يعدُّها لهم في أبي قير وأن يهجم يوسف باشا على من بقي منهم في الجيزة فيأتيان على إهلاكهم. فبعث قبطان باشا إلى بعض أمراءِ المماليك يدعوهم إلى وليمة قال إنهُ أعدَّها لهم في معسكره بأبي قير وأن غرضهُ من ذلك الاجتماع المفاوضة معهم فيما يجب اتخاذهُ من الوسائل لإصلاح حالة البلاد، فأجابوا دعوتهُ وهم في ريبة من مقاصدهِ على أنهم لم يكونوا يستطيعون رفض الدعوة خيفة أن يجعلوا للقوَّتين العثمانية والإنكليزية بابًا للارتياب بمقاصدهم. فلما وصلوا أبا قير ترحب بهم حسين باشا ودعاهم إلى النزول معهُ في قاربهِ الخصوصي ليسيروا معًا إلى القومندان الإنكليزي على إحدى الدوارع للمفاوضة معهُ ببعض الشئون. فركبوا حتى صاروا على مسافة من البر فالتقوا بقارب آت من جهة الدوارع قال من فيهِ إن لديهم تحارير باسم قبطان باشا ومخابرات أخرى مهمة فوثب القبطان عند ذلك إلى القارب الآخر وأمرهُ أن يسير فسار، وبقي المماليك وحدهم فأوجسوا خيفةً ثم سمعوا إطلاق المدافع عليهم من قارب العثمانيين فتأكدوا أنها مكيدة فحاولوا الرجوع إلى البر ولم يصلوهُ حتى قتل عثمان بك البرديسى واثنان آخران. وفي نحو ذلك الوقت أرسل يوسف باشا في القاهرة فرقة من رجالهِ يهاجمون المماليك في الجيزة فوثبوا عليهم وأحرقوا بيوتهم، فالتجأ كبارهم إلى الإنكليز فحموهم رغمًا عن إصرار يوسف باشا على طلبهم.

ثم انسحبت الجيوش الإنكليزية من مصر بأمر الأميرال كيت وبقيت مصر يتنازعها الجنود العثمانية والمماليك. وكان يوسف باشا في القاهرة بمثابة نائب عن الباب العالي. ولما كان لا بد من تولية والٍ عثماني يقوم بأعباء الولاية سعى يوسف باشا بمساعدة

حسين قبطان باشا إلى تولية خسرو باشا كخيا حسين قبطان باشا، فكتبا بذلك إلى الأستانة فأجاب الباب العالي طلبهما وبعث لهما الفرمان المؤذن بذلك.

فتولى خسرو باشا على مصر في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢١٦هـ ولم يكن ينقصهُ لاستتباب الراحة إلَّا إبادة من بقي من المماليك، وكانوا مع ما ألَّم بهم منذ قدوم الفرنساويين لا يزالون قادرين على المقاومة نظرًا لمعرفتهم بأحوال البلاد وأحزابها، وبعد وفاة مراد بك واعتزال إبراهيم بك عن الأعمال أصبحوا تحت قيادة عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي كما تقدم وقد دانت لهم مصر العليا. فناهضهم خسروا باشا فلم ينجح ولم يكن إذ ذاك في سلطة الباب العالي إلَّا القاهرة والإسكندرية وما بينهما. فلم يستطع خسرو باشا تحصيل ما يقوم بدفع مرتبات العساكر فثاروا في ٢ مايو سنة ١٨٠٣م وأحاطوا بالخزندار وحبسوهُ في بيتهِ. فأمر خسرو باشا أن تطلق عليهم المدافع حتى علت الضوضاء واشتد الخصام فتداخل طاهر باشا أركان حرب خسرو باشا يريد صرف ذلك المشكل فلم يوافقهُ خسرو على قصدهِ واتهمَّهُ باتحادهِ مع العصاة. فاغتاظ طاهر باشا وأخذ جانب العصاة وأمرهم أن يهدموا الأسوار، فخاف الباشا ولم يرَ إلَّا الفرار بحريمهِ وحاشيتهِ على ضفة النيل الشرقية نحو المنصورة. ثم سار منها إلى دمياط وحاصر هناك. فاغتنم طاهر باشا تلك الفرصة وجمع إليه القضاة وأرباب الديوان فأقروهُ على مصر بصفة قائمقام مؤقتًا لبينما ترد الإرادة السنية بتولية من يتولى عوضًا من خسرو باشا.

ففي ٢٥ مايو/آيار سنة ١٨٠٣م لاقى طاهر باشا من القوة العسكرية ما لاقاهُ خسرو باشا وذلك أن اثنين من الأغوات وهما موسى وإسماعيل تشكيا إليه من تأخر الرواتب فانتهرهم فأغلظوا لهُ فاشتد الخصام فجردا سيفيهما وقطعا رأسهُ ورمياهُ من الشباك وانتهى الخصام باحتراق السراية.

فأصبحت مصر بغير والٍ يدبر أعمالها. وفي هذهِ الفرصة تأتى لذلك الرجل العظيم المغفور لهُ محمد علي باشا أرومة العائلة الخديوية إظهار ما اختص بهِ من البسالة والإقدام وما جعلهُ الله فيهِ من الفضائل التي قدَّر لهُ أن يبثها في هذا القطر السعيد.

الفصل الخامس

الدولة المحمدية العلوية

(١) ولاية محمد علي باشا (من سنة ١٢٢٠–١٢٦٤هـ أو من ١٨٠٥–١٨٤٨م)

ولد هذا الرجل العظيم في مدينة قواله[١] من أعمال الروملي سنة ١١٨٢هـ (١٧٦٨ أو ١٧٦٩م) من أبٍ يدعى إبراهيم أغا وكان من ضباط تلك المدينة وفي عهدتهِ رئاسة غفر الشوارع. ويقال إن والدة الصبي رأت رؤية وهي حامل بهِ فاستفسرت المفسرين فبشَّروها بعظم الذي هي حامل. ثم توفي إبراهيم أغا ومحمد علي لم يتجاوز الرابعة من عمرهِ ولم يبق لهُ إلَّا عمٌّ كان يدعى طوسون أغا متسلم قواله قُتل بأمر الباب العالي بعد ذلك بيسير فأصبح يتيمًا قاصرًا فرباهُ جربتجي براوسطا أحد أصدقاء والدهِ وجعلهُ بمنزلة أولادهَ. ولكن محمد علي كان يشعر بحالة من اليتم الذي يقود إلى الذل وضعة النفس. ومما يروى عنهُ بعد أن ارتقى ذروة المجد أنهُ كان يحدث أخصاءَهُ عما قاساهُ في صبوتهِ من الذلّ إلى أن يقول: «ولد لأبي سبعة عشر ولدًا لم يعش منهم سواي فكان يحبُّني كثيرًا ولا تغفل عينهُ عن حراستي كيفما توجهت، ثم توفاهُ الله فأصبحت يتيمًا قاصرًا وأبدل عزي بذل وكثيرًا ما كنت أسمع عشراي يكررون هذه العبارة التي لا أنساها عمري وهي: «ماذا عسى أن يكون مصير هذا الولد التعيس بعد أن فقد والديهِ؟!» فكنت إذا سمعتهم يقولون ذلك أجعل نفسي غافلًا عنهُ ولكني كنت أشعر بإحساس غريب يحركني إلى النهوض من تحت هذا الذل، فأجهد نفسي بكل

[١] مدينة صغيرة واقعة في مكدونية غربي الروملي بقرب خليج قواله تجاورها مدينة فيليبي وهي على مسافة ١٢٨ كيلومتر للجهة الشمالية الشرقية من تسالونيكيا و٣٢٠ من الأستانة. حسنة التجارة وفيها نحو من ٨٠٠٠ من السكان معظمهم من المسلمين.

عمل يمكني معاطاتهُ بهمة غريبة حتى كان يمرُّ عليَّ أحيانًا يومان ساعيًا لا آكل ولا أنام إلَّا شيئًا يسيرًا. ومن جملة ما قاسيت أني كنت مسافرًا على مركب فطلع النوء فكسرهُ وكنت صغيرًا، فتركني أرفاقي وطلعوا إلى جزيرة هناك على قارب كان معنا، أما أنا فجعلت أجاهد بالماء وأسعى تقذفني الأمواج وتستقبلني الصخور حتى تجرحت يداي وكانتا لا تزالان يانعتين وقد قدرني الله ووصلت الجزيرة سالمًا وقد أصبحت هذهِ الجزيرة الآن قسمًا من مملكتي.»

وكان في قواله عائلة فرنساوية من مرسيليا كبيرها يدعى الموسيو ليون وكان من الوجهاء وأصحاب الثروة والمحبين للفضيلة، واتفق لهُ أنهُ عرف هذا الغلام فكان يظهر لهُ المحبة والحنو لما رأى فيهِ من الذكاء والنباهة الطبيعيتين، وهذا أصل وثوق محمد علي بعد ذلك بالشعب الفرنساوي واستخدامهِ إياهُ في مصالح البلاد. ويقال إن محمد علي بعد أن استوى على ولاية مصر بعث إلى الموسيو ليون سنة ١٢٣٥هـ أو ١٨٢٠م يدعوهُ إلى مصر ليصرف زمنًا في ضيافتهِ، فأجاب دعوتهُ لكنهُ توفي في اليوم المعَّين لقدومهِ. فلما علم محمد علي بذلك أسف أسفًا شديدًا وبعث إلى أخت الفقيد هدية تساوي عشرة آلاف فرنك.

فلما ترعرع محمد علي انتظم في سلك الجهادية وأظهر على صغر سنهُ نباهة وبسالة عجيبتين وكان يرسلهُ مربيهِ في مأموريات مهمة لجمع الضرائب ويعتمد عليهِ بأمور كثيرة، حتى إذا بلغ الثامنة عشرة من العمر رقاهُ إلى رتبة بلوك باشي وأزوجهُ إحدى قريباتهِ فولدت لهُ خمسة أولاد منهم ثلاثة ذكور وهم إبراهيم وطوسون وإسماعيل. وكانت امرأة محمد علي على جانب من الثروة فتعاطى التجارة وعلى الخصوص في صنف الدخان لأنهُ أكثر أصناف التجارة في بلادهِ وبرع فيها كثيرًا حتى إنهُ مع قلة معارفهِ العلمية اكتسب شهرة عظيمة بين التجار.

فلما كانت الحملة الفرنساوية أرسل الباب العالى يطلب من مكدونية نجدة عسكرية فوردت الأوامر إلى جربتجى براوسطا أن يجمع ثلاث مئة مقاتل ففعل وجعل عليهم ابنهُ علي أغا قائدًا ومحمد علي مساعدًا. فسارت تلك الكتيبة المكدونية برفقة العمارة العثمانية تحت قيادة حسين قبطان باشا إلى أبي قير وكان الفوز بتلك المحاربة للفرنساويين على ما مرَّ بك. فترك علي أغا كتيبتهُ بعد أن عهد قيادتها لمحمد علي وعاد إلى بلادهِ فارتقى محمد علي إلى رتبة بيكباشي. ثم كانت محاربة العمارة الإنكليزية وتقدمها إلى القاهرة في النيل والعساكر العثمانية تحت قيادة الصدر الأعظم في البر من جهة الشرق كما تقدم.

فلما انسحبت الجيوش الفرنساوية ثم تبعتها الجيوش الإنكليزية احتلَّت مصر الجيوش العثمانية وكانت مؤلفةٌ من أربعة آلاف من الألبانيين (الأرناءوط) الأشداءِ وكان المماليك لا يزالون يحاولون الاستقلال في الملك، ولم يتقرَّر لديهم إذا كانوا ينالون هذهِ البغية أو أن مصر ستعود بعد الحملة الفرنساوية لتحت سلطة الباب العالى كما كانت قبلها. أما الباب العالى فكان يرغب أن تكون حكومة مصر بيد من يرسلهُ إليها من وزراء الدولة فنهى عن إعطاء المماليك القوة العسكرية.

وكان المماليك من الجهة الثانية منقسمين فيما بينهم تحت رئاسة اثنين من أمرائهم كلٌّ منهما يحاول الاستقلال بنفسهِ كما قد علمت. فلما تولى محمد خسرو باشا على مصر كان مرفوقًا بأوامر سريةٍ مآلها إبادة كل من بقي في مصر من المماليك بأي وسيلة كانت، وكان مخلصًا للدولة وفيهِ عزيمة ونشاط إلَّا أنهُ لم يحسن التصرف بما خول لهُ بما يتعلق بالأوامر السرية فضلًا عما كان بينهُ وبين محمد علي من المناظرة منذ بضع سنين. إلَّا أن هذا لم ينفك عن العمل حتي ارتقى في الجيش إلى رتبة قبي بلوك باشي أي رئيس حرس السراي، وأخيرًا نال من محمد خسرو باشا رتبة سرششمه فأصبح قائدًا لثلاثة أو أربعة آلاف من الألبانيين. فجعل من ذلك الحين يظهر ما كان كامنًا فيهِ من المواهب العظيمة فامتلك قلوب رجالهِ امتلاكًا غريبًا واكتسب ثقة كل من عرفهُ.

فاتفق أثناء ذلك أن المماليك ثاروا على الدولة فأنفذ إليهم خسروا باشا حملة من الجنود العثمانية لقهرهم وفي جملتها فرقة محمد علي. فقدرَّ الله انقلاب جنود خسرو باشا قبل وصول رجال محمد علي إلى الموقعة، فرأَى قائد تلك الحملة أن ينسب انكسار رجالهِ لتأخر محمد علي ورجالهِ في الطريق، فقدَّم تقريرًا بهذا المعنى إلى خسرو باشا فسرَّ بهذه الشكاية وأقرَّ عليها لأول وهلة وحكم على محمد علي بالإعدام سرًّا تخلصًا منهُ، فكتب إليه أن يقابلهُ في منتصف الليل للمخابرة معهُ بشئون مهمة. فأوجس محمد علي خيفة من تلك الدعوة فأخذ يفكر فيماذا يفعل لينجو من هذه المكيدة مع علمهِ أنهُ إذا امتنع عن الحضور يعدُّ عاصيًا فتكون البلية الثانية أشر من الأولى.

واتفق إذ ذاك تمرد القوة العسكرية لتأخر مرتباتهم. ثم كان انهزام محمد خسرو باشا إلى دمياط وتولية طاهر باشا. ثم قتل طاهر باشا كما مر بكَ فنهض أحمد باشا والي الشرطة يطلب أن يولوهُ على مصر بدلًا من محمد خسرو باشا وساعدهُ الانكشارية. وكان محمد علي قد ملك القلعة ومعهُ رجالهُ الأرناءوط وكانوا لا يريدون

ولاية أحمد باشا وإنما خافوا أن لا يستطيعوا مناهضتهُ. فلاح لمحمد علي أن يستجلب حزب المماليك إليه فكاتبهم إلى الصعيد وجهات أخرى فأتوا المدينة وفيهم الأميران عثمان البرديسي وإبراهيم بك وغيرهما، فتعاهد معهم على إخراج أحمد باشا من المدينة فكتب إليه إبراهيم بك أن يخرج من القاهرة حالًا واذا بقي فيها لبعد الساعة الحادية عشرة من ذلك النهار لا يلومن إلا نفسهُ فخرج أحمد باشا من المدينة رغمًا عنهُ. ثم طهروا القاهرة من الانكشارية والبشناق والسجمان ولم يبق فيها إلَّا المماليك ومحمد علي ومعهُ الأرناءوط. ثم اتفق محمد علي مع عثمان البرديسي على استئثار محمد خسرو باشا فسار عثمان إلى دمياط وحاربهُ هناك حتى أسرهُ في ١٤ ربيع أول سنة ١٢١٨هـ وأتى بهِ إلى القاهرة وسلمهُ لإبراهيم بك في غاية ربيع أول منها. ثم نقل بعد ذلك إلى القلعة.

فلما وصلت هذه الحوادث إلى الأستانة أرسل الباب العالى علي باشا الجزائرلي (الطرابلسي) ليقوم مقام خسرو باشا ويقتص من الجانين، فلم يصل القاهرة إلا بعد شق الأنفس ولما جاءها علم بعدم استطاعتهِ القيام بهذه المهمة بالقوة فعمد إلى المكيدة فعادت العائدة عليهِ فوقع في أيدي أعدائهِ فقتلوهُ فانتعش المماليك لهذا الانتصار.

وفي خلال ذلك عاد رئيسهم الثاني محمد الألفي من إنكلترا وكان قد ذهب إليها يطلب مساعدة دولتها فنزل في أبي قير، فلما علم البرديسي بعودتهِ أوجس شرًّا خيفة أن يطلب مقاسمتهُ فيما نالهُ بسعيهِ. فأصبح كل منهما يترصد الآخر فكانت هذهِ الفرصة ثمينة لمحمد علي ونظرًا لما كان لهُ من التسلط على أفكار البرديسي جعل يثير فيهِ عوامل الحسد لزميلهِ الألفي وما زال حتى حملهُ على الكيد بهِ. فأعد البرديسي مكيدة لزميلهِ الألفي إلَّا أنهُ لم يتمكن من نوال مرغوبهِ لأن الألفي فرَّ طالبًا الصعيد، فخلا الجو للبرديسي فظن نفسهُ قد تخلص من مناظرة ولكنهُ لم يعلم أن هنالك مناظرًا أصعب مراسًا من ذاك. وذلك أن الألبانيين لما رأوا انقسام رؤسائهم بعضهم على بعض خافوا على حقوقهم من الضياع فقاموا بصوت واحد يطلبون مرتباتهم لمدة ثمانية أشهر، وأصروا أنهم إذا لم ينالوا مطلوبهم يقلبون البلاد رأسًا على عقب فخاف البرديسي من ذلك، وإجابة لطلبهم ضرب على أهل القاهرة ضرائب فوق العادة ليدفع المبلغ المطلوب، غير أن ذلك لم يكن إلا لزيادة الطين بلة لأن أهالي القاهرة أنفسهم أنفوا من تلك المعاملة فثاروا على الحكومة واتحدوا مع القوة العسكرية واضطهدوا البرديسي في سرايتهِ يريدون قتلهُ، لكنهُ لحسن حظهِ تمكن من الفرار فترك القاهرة ولم يعد يدخلها فيما بعد وكان ذلك سنة ١٢١٩هـ (سنة ١٨٠٤م).

وكان الباب العالي عندما بلغهُ استبداد البرديسي ورفاقهِ في الأهالي وضرب الضرائب الفاحشة مع ما سبق من قتلهم لعلي باشا الجزائرلي قد أمر بإعداد أسطول يأتي مصر في البحر. وبعث إلى أحمد باشا الجزَّار أن يسير بحملة في البر وأن تتحد القوَّتان على أولئك المستبدين ويقتصوا منهم، فلما بلغهُ خبر الثورة العسكرية وما آل إليه أمر المماليك عدل عن عزمهِ اكتفاءً بما حصل.

وكان لمحمد علي باع طولى في كل هذه الحوادث. فلما فرَّ الأميران لم يعد في القاهرة سواه وكانت جميع القوة العسكرية والملكية يدًا واحدة معهُ فاستدعى إليه العلماءَ والمشايخ وتفاوض معهم بشأن إخلاء سبيل خسرو باشا وتوليتهِ على مصر وبعد المفاوضة أقروا على ذلك، وبعد تنصيبهِ بيوم ونصف أقرُّوا على إرسالهِ إلى رشيد تحت الحفظ ومنها يرسل إلى الأستانة وهكذا فعلوا. فقد رأيت كيف تمكن محمد علي بحسن سياستهِ وبعيد نظرهِ في الأمور من إضعاف سلطة الأمراء المماليك ولولا ذلك لم يبلغ ما بلغهُ بما بلغهُ. فلما كانت هذهِ الأحوال في مصر وقد أصبحت بغير نائب عثماني يؤيد سلطة جلالة السلطان عليها صرَّح أن مصر لا تمتثل إلَّا لحاكم عثماني يأتيها من لدن الباب العالي، وأشار بتولية خورشيد باشا حاكم الإسكندرية لهذا المنصب. فوافقهُ العلماءُ والفقهاء وأعيان البلاد والأجناد وطلبوا إليه أن يكون هو عليهم بصفة قائمقام وأرسلوا إلى الباب العالي يخبرونهُ بهذا التعيين فأقر عليهِ. فاستدعوا خورشيد باشا من الإسكندرية وأقاموهُ على القاهرة وجعلوا محمد علي قائمقامًا لهُ وذلك في ذي القعدة سنة ١٢١٨هـ (فبراير/شباط، سنة ١٨٠٤م) فورد الفرمان بتثبيت خورشيد باشا في ٢٢ محرَّم ونصهُ:

«إننا كنا صفحنا ورضينا عن الأمراء المصرلية (المماليك) على موجب الشروط التي شرطناها عليهم بشفاعة علي باشا والصدر الأعظم، فخانوا العهود ونقضوا الشروط وطغوا وبغوا وظلموا وقتلوا الحجاج وغدروا علي باشا المولَّى عليهم (يريد علي باشا الجزائرلي) وقتلوهُ ونهبوا أموالهُ ومتاعهُ فوجهنا عليهم العساكر في ثمانين مركبًا حربية وكذلك أحمد باشا الجزَّار بعساكر برية للانتقام منهم ومن العسكر الموالين لهم، فورد الخبر بقيام العساكر عليهم ومحاربتهم لهم وقتلهم وإخراجهم، فعند ذلك رضينا عن العسكر لجبرهم ما وقع منهم من الخلل الأول وصفحنا عنهم صفحًا كليًّا وأطلقنا لهم السفر والإقامة متى شاءوا وأينما أرادوا من غير حرج عليهم وولينا حضرة أحمد

باشا خورشيد كامل الديار المصرية لما علمنا فيهِ من حسن التدبير والسياسة ووفور العقل إلخ ...»

ثم حصلت بعد ذلك مواقع كثيرة بين محمد علي والمماليك في أماكن مختلفة من القطر فأصبحوا بعد ما قاسوهُ من الحروب المتواترة مدة سنين لم يعودوا فيما كانوا عليهِ من النفوذ عن ذي قبل، وأصبحت قوتهم لا تزيد عن خمسة أو ستة آلاف من الفرسان أما ماليتهم فكانت آخذة في الانحطاط.

وكانت العساكر مؤلفة من الألبانيين (الأرناءوط) وهؤلاء قضوا تحت قيادة محمد علي مدة طويلة وكانوا يحبونهُ ويعتبرونهُ، فشق ذلك على خورشيد باشا وصار يخاف هؤلاء الألبانيين فاستقدم إليه جندًا من الدلاة (المغاربة) فوصلوا مصر في أول سنة ١٢٢٠هـ وكان محمد علي يوم وصولهم في جهات الصعيد يحارب المماليك، فبلغهُ أن أحمد باشا خورشيد استقدم هؤلاء الدلاة يستعين بهم على الأرناءوط فعاد إلى القاهرة برجالهِ مظهرًا طلب العلوفة، ولولا ذلك لمنعهُ الدلاة من الدخول إليها، أما خورشيد فأوجس خيفة من قدومهِ فجعل يراقب حركاتهِ. أما الدلاة فانتشروا في البلد ينهبون ويقتلون ويصادرون الناس ويأخذون أموالهم، فاشتكوا إلى خورشيد باشا أولًا وثانيًا وثالثًا وهو يعدهم بكف هؤلاء ثم يخلف ولا تزيد الأحوال إلا اضطرابًا، فشق ذلك خصوصًا على علماءِ البلاد ومشايخها وكرهوا خورشيد باشا كرهًا شديدًا وصاروا يتوقعون تخلصهم منهُ وعلم هو بذلك فلم يزدد إلَّا فجورًا.

وفي ٢ صفر سنة ١٢٢٠هـ ورد الخط الشريف بتولية محمد علي ولاية جدة فبعث إليه خورشيد باشا وقلدهُ الولاية وألبسهُ الفروة والقاووق المختصين بهذهِ الرتبة، فخرج يريد الركوب فثارت العساكر وطالبوهُ بالعلوفة فقال لهم: هذا هو الباشا عندكم فطالبوهُ. وسار قاصدًا بيتهُ بالأزبكية وصار ينثر الذهب على الناس طول الطريق فازدادوا لهُ حبًّا واعتبارًا ولخورشيد باشا كرهًا واحتقارا.

وفي ٦ منهُ ملَّ أهالي البلاد من معاملة خورشيد باشا فسار علماؤهم ومشايخهم وأئمتهم ورؤَساء الجند إلى محمد علي وقالوا لهُ: نحن لا نريد هذا الباشا حاكمًا علينا قال: ومن تريدون إذن؟ قالوا: لا نرضى إلا بكَ تكون واليًا علينا لما نتوسمهُ فيك من العدالة والخير. فامتنع أولًا ثم رضي وأحضروا لهُ كركًا وعليهِ قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوي فألبساهُ ثم بعثوا إلى خورشيد باشا بذلك فقال: «إني مولًّى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ولا أنزل من القلعة إلَّا بأمر من السلطنة.»

فحاصروهُ فيها وقد انحازت جميع القوات العسكرية من الأرناءوط والدلاة لمحمد علي إلَّا قليلًا. وكتبوا بالاشتراك مع العلماء والمشايخ إلي الباب العالي يطلبون تنصيب محمد علي عليهم وأصروا وما زالوا حتى صدرت الإرادة السنية بفرمان ينقلهُ القابجي باشي فوصل القاهرة في ١١ ربيع آخر سنة ١٢٢٠هـ (٩ يوليو/تموز، سنة ١٨٠٥م) فقرءُوا الفرمان في بيت محمد علي بحضور كل الأعيان والمشايخ ومضمونهُ الخطاب لمحمد علي باشا والي جدة سابقًا ووالي مصر حالًا، من ابتداء ٢٠ ربيع أول حيث رضي بذلك العلماء والرعية، وأن أحمد خورشيد باشا معزول عن مصر وأن يتوجهَّ إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات، إلَّا أنهُ لم يخرج من القلعة إلَّا في ١٥ جمادى الأولى من تلك السنة بعد أن جاءهُ مندوب مخصوص من الأستانة بشأن ذلك.

وكان المماليك لا يزالون منتشرين في جهات القطر يحكمون ويستبدون. وكان الألفي مقيمًا في الصعيد وقد التفَّ حولهُ جمهور من المماليك وعندما علم بتولية محمد علي باشا نزل بفرسانهِ طالبًا خلعهُ وتخابر مع خورشيد باشا ليساعدهُ في غرضهِ، وتعهد أنهُ إذا فعل ذلك يعيد الأحكام ليدهِ ويكون بعد ذلك خاضعًا لأوامر الدولة العثمانية ضاربًا بسيفها هذا إذا كانت تخلع محمد علي باشا، وخابر من الجهة الثانية دولة إنكلترا ووعدها أنها إذا عضددت مشروعهُ هذا يكون مستعدًّا أن يسلمها أبواب القطر المصري حالًا. فعلم بذلك قنصل فرنسا فعرقل مسعاهُ فعكف إلى مصالحة محمد علي باشا على شيء يرضى بهِ الاثنان فحصلت المخابرات فلم يتفقا، فعاد الألفي إلى مسعاهُ ثانيةً بواسطة سفير إنكلترا في مصر فطلب هذا إلى الباب العالي بالنيابة عن دولتهِ إرجاع سلطة المماليك إلى البلاد وتعهد بأمانة الألفي وخضوعهِ لأوامر الدولة. فقبل الباب العالى بذلك فأصدر عفوًا عامًا عن المماليك باسم أميرهم الكبير الألفي فوصلهُ في غرة ربيع آخر سنة ١٢٢١هـ. وفي ١٤ الشهر المذكور وصل القاهرة خبر قدوم عمارة عثمانية تقلُّ موسى باشا مرسلًا من قبل الباب العالي واليًا على مصر ومعهُ عدة من العساكر المنظمة على النظام الجديد وخطًّا شريفًا إلى محمد علي باشا أن ينتقل إلى ولاية سلانيك، وأن يرجع المماليك المصرية إلى مراكزهم في الإمارات والأحكام، فخاف محمد علي من حبوط المسعى، فأخذ الأمر بالحزم والحكمة فرأَى أن أحزاب المشايخ والعلماء جميعها معهُ وانضم إليهم بعض المماليك الذين كانوا في الأصل من الجيش الفرنساوي وبقوا في مصر بعد سفر الحملة لعدم إمكانهم مرافقتها واعتنقوا الديانة

الإسلامية وانضموا إلى المماليك، فاستكتبهم كتابًا إلى الباب العالي يطلبون فيهِ استبقاء محمد علي باشا وإرجاع موسى باشا ويبينون الأسباب الموجبة لذلك، فكتبوهُ وأمضوهُ وأرسلوا منهُ نسخة إلى الأستانة وأخرى إلى قبطان باشا قبطان العمارة التي أتت بموسى باشا فأجابهم القبطان أن ما قدموهُ من الأعذار غير مقبول، ولا بد من خروج محمد علي باشا من مصر حالًا، وكان لسفير فرنسا في الأستانة رغبة شديدة في بقاء محمد علي باشا على مصر لما علم من عزم الألفي على تسليم البلاد للدولة الإنكليزية، فسعى جهدهُ مع قبطان باشا على بقاء محمد علي باشا. ثم علم قبطان باشا بعد ذلك أن المماليك لم ينفكوا منذ وجودهم في مصر عثرة في سبيل حقوق الدولة وأنهم منقسمون فيما بينهم لا يتفقون على أمرٍ فرأى أصوبية طلب البلاد، فكتب إليهم أن يعيدوا طلبهم وأن يبعثوا الطلب مع ابن محمد علي باشا فكتبوهُ وأرسلوهُ مع ابنهِ إبراهيم بك على يد قبطان باشا. وفي ٥ شعبان سنة ١٢٢١ بارحت العمارة العثمانية الإسكندرية وعليها قبطان باشا وموسى باشا وإبراهيم بك.

وفي أواخر شعبان (نوفمبر/تشرين الثاني، سنة ١٨٠٦م) وردت الأوامر الشاهانية بتثبيت محمد علي باشا علي ولاية مصر مع الإيعاز إليه أن لا يتعرض للمماليك بعد ذلك لصدور العفو عنهم قبلًا. وفي الشهر التالي مات عثمان البرديسي. وفي ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٢١هـ (يناير/ كانون الثاني، سنة ١٨٠٧م) توفي محمد الألفي وهما زعيما أحزاب المماليك فولُّوا عليهم شاهين بك رئيسًا إلَّا أنهم مع ذلك لم تعد تقوم لهم قائمة وقد خلا الجو لمحمد علي باشا.

ثم إن الحكومة الإنكليزية اعتبرت تثبيت محمد علي مخلًّا بنفوذها ومضرًّا بصوالحها، فجردت حملة من ثمانية آلاف مقاتل تحت قيادة الجنرال فريزر لإرجاع سلطة المماليك وكانوا قد تبعثروا في البلاد، فوصل الإنكليز الإسكندرية في ٩ محرم سنة ١٢٢٢هـ (١٩ مارس/آذار، سنة ١٨٠٧م) مظهرين حماية القطر من الفرنساوية فاستولوا على المدينة في ٢١ محرم وبقوا فيها ستة أشهر لا يستطيعون انتقالًا إلى ما وراءها، وكانوا قد أرسلوا فرقة منهم إلى رشيد فمزقتها سيوف الأرناءوط كل ممزق. وفي يوم الخميس ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٢٣هـ استقال السلطان مصطفى وسنُّهُ ٢٣ سنة فبويع السلطان محمود بن عبد الحميد (محمود الثاني).

وفي ١٣ رجب سنة ١٢٢٢هـ (١٦ سبتمبر/أيلول، سنة ١٨٠٧م) انسحبت الجيوش الإنكليزية من الإسكندرية باتفاق صلح مع القطر، فاستتبت القوة لمحمد علي باشا وقد

رضي جلالة السلطان عنهُ ودخلت الإسكندرية في ولايتهِ، ثم سعى بعضهم إلى المصالحة بينهُ وبين المماليك فتمَّت بقدوم شاهين بك إلى مصر بالهدايا الثمينة، فأكرمهُ محمد علي وبنى لهُ قصرًا نفيسًا لسكناهُ في الجيزة ثم تبادلوا الزيارات وكل علائق المودَّة وهكذا فعل كل المماليك.

فلما رسخت قدم محمد علي باشا في مصر أخذ في تسليم مصالح حكومتهِ لمن يثق بهم من ذوي قرباهُ لأنهُ كان من شديدي المحبة لعائلتهِ ولا شك أن أزرهُ اشتد بهم. ثم نظر إلى أمر الأراضي ومكوسها فأبطل مسموح المشايخ والفقهاء ومعافى البلاد التي التزموها لأنهُ لما ابتدع المغارم والشهريات والفرض التي فرضها على القرى ومظالم الكشوفية جعل ذلك عامًّا على جميع الالتزامات والحصص التي بأيدي جميع الناس حتى أكابر العسكر وأصاغرهم، ما عدا البلاد والحصص التي للمشايخ فإنهُ أخرجها من ذلك فلا يؤخذ منها نصف الفائظ ولا ثلثهُ ولا ربعهُ وكذلك من ينتسب لهم أو يحتمي فيهم، وكانوا يأخذون الجعالات والهدايا من أصحابها ومن فلاحيهم نظير صيانة حقوقهم. فآل ذلك الامتياز إلى تطرف أولئك بأنواع المعيشة وزيادة الترف فرأى محمد على باشا أبطال ذلك الامتياز فأبطلهُ رحمة بالرعية.

ثم استفحل أمر الوهابيين في شبه جزيرة العرب فأرسل السلطان محمود خان يعهد إلى محمد علي باشا أمر إخضاعهم وتخليص البلاد من أيديهم.

والوهابيون فئةٌ من المسلمين ذهبوا إلى إغفال كل الكتب الدينية الإسلامية إلاَّ القرآن الشريف فهم بمنزلة الطائفة الإنجيلية عند المسيحيين. زعيمها الأول يدعى محمد عبد الوهَّاب ولد سنة (١١١٠هـ (سنة ١٦٩٦م) ولما شبَّ تفقَّه وحج ثم أظهر دعوتهُ فالتفَّت عليهِ أحزاب كثيرة فافتتح نجد فالحجاز فالحرمين، وما زال يفتح في بلاد العرب حتى توفي سنة ١٢٠٥هـ (سنة ١٧٨٩م) وسنُّهُ ٩٥ سنة فاستمرَّ أحزابهُ في أعمالهم حتى سنة ١٢٢٤هـ (سنة ١٨٠٩م) تحت قيادة الأمير سعود وقد أصبحت حدود مملكتهم من الشمال صحراءَ سوريا، ومن الجنوب بحر العرب ومن الشرق خليج العجم ومن الغرب البحر الأحمر فنهبوا الكعبة وقد استفحل أمرهم ولم يرَ الباب العالي بدًّا من تكليف بطل مصر على ما تقدم.

فأجاب محمد علي باشا طائعًا وجعل يجمع القوات اللازمة لتلك الحملة، لكنهُ فكر في أمر المماليك فخشي إذا سارت الحملة أن لا تكون البلاد في مأمن منهم فيجمعون كلمتهم ويعودون إلى ما كانوا عليهِ من القلاقل، فعمد إلى إهلاكهم قبل مسير الحملة

لكنهُ في الوقت نفسهِ عمل على إعداد مواد الحملة فأمر بتجنيد أربعة آلاف مقاتل تحت قيادة ابنهِ طوسون باشا، ثم طلب إلى الباب العالي أن يبعث إلى السويس بالأخشاب لبناء المراكب اللازمة لنقل الجند ومعدات الحرب فأرسل لهُ ما طلب، فابتنى ثمانية عشر مركبًا وأعدَّها عند السويس في انتظار الحملة. أما المماليك فكانوا قد يئسوا من الاستقلال بالأحكام لما رأوا ما حل بسلفائهم وما عليهِ محمد علي باشا من العزيمة، فكفوا عن مطامعهم واكتفوا بالتمتع بأرزاقهم وممتلكاتهم في حالة سلمية فقطن بعضهم الصعيد وبعضهم القاهرة وتشتتوا في أنحاء القطر. وكان شاهين بك وهو الذي تولى رئاستهم بعد وفاة الألفي قد أذعن لمحمد علي باشا كما تقدم فأقطعهُ أرضًا بين الجيزة وبني سويف والفيوم فأَوى إليها. وفي محرم سنة ١٢٢٦هـ (فبراير/ شباط، سنة ١٨١١م) سار قواد الحملة من القاهرة وعسكروا في قبة العزب في الصحراء ينتظرون باقي الحملة ومعها طوسون باشا. وتعيَّن يوم الجمعة لوداع طوسون والاحتفال بخروجهِ ورجالهِ إلى قبة العزب، فأُعلن ذلك في المدينة ودعي كل الأعيان لحضور ذلك الاحتفال في الوقت المعين وفي جملتهم المماليك وطُلب إليهم أن يكونوا بالملابس الرسمية.

ففي يوم الجمعة ٥ صفر سنة ١٢٢٦هـ (أول مارس/آذار، سنة ١٨١١م) احتشد الناس إلى القلعة وجاء شاهين بك في رجالهِ فاستقبلهم الباشا في سرايتهِ بكل ترحاب ثم قدمت لهم القهوة وغيرها، ولما تكامل الجمع وجاءَت الساعة أمر محمد علي بالمسير فسار الموكب وكلٌّ في مكانهِ منهُ جاعلين المماليك إلى الوراء يكتنفهم الفرسان والمشاة حتى إذا اقتربوا من باب العزب من أبواب القلعة في مضيقٍ بين هذا الباب والحوش العالي أمر محمد علي فانغلقت الأبواب، وأشار إلى الألبانيين (الأرناءوط) فهجموا على المماليك بغتة فانذعر أولئك وحاولوا الفرار تسلُّقًا على الصخور، ولكنهم لم يفوزوا لأن الألبانيين كانوا أكثر تعودًا على تسلقها. واقتحم المشاةُ المماليكَ من ورائهم بالرصاص فطلب المماليك الفرار بخيولهم من طرق أخرى فلم يستطيعوا لصعوبة المسلك على الخيول، ولما ضويق عليهم ترجَّل بعضهم وفرُّوا ساعين على أقدامهم والسيوف في أيديهم فتداركتهم الجنود بالبنادق من الشبابيك فقتل شاهين بك أمام ديوان صلاح الدين وحاول بعضهم الالتجاء إلى الحريم أو طوسون باشا بدون فائدة. ثم نودي في المدينة أن كل من يظفر بأحد المماليك في أي محل كان يأتي بهِ إلى كخيا بك فكانوا يقبضون عليهم ويأتون بهم إليه أفواجًا وهو يقتلهم.

وكان عدد المماليك المدعوين إلى الوليمة أربعمائة فلم ينج منهم إلا اثنان أحدهم أحمد بك زوج عديلة هانم بنت إبراهيم بك الكبير كان غائبًا بناحية بوش والثاني أمين بك كان قد أتى إلى القلعة متأخرًا فرأى الموكب سائرًا نحو باب العزب فوقف خارج الباب ينتظر الموكب. ثم لما قفلت الأبواب بغتة وسمع طلق النار علم المكيدة فهمز جوادهُ وطلب الصحراء قاصدًا سوريا. والمتبادر إلى الألسنة أن أمين بك هذا كان داخل القلعة فعندما حصلت المعركة همز جوادهُ فوثب بهِ من فوق السور لجهة الميدان فقتل جوادهُ وسلم هو، والأقرب للحقيقة أن هذه الإشاعة مختلقة أو مبالغ فيها. ثم نودي في الأسواق أن شاهين بك زعيم المماليك قد قُتل فخافت الناس ثم طافت العساكر في المدينة ينهبون بيوت المماليك ويأخذون حريمهم وجواريهم وعلا الصياح.

وفي اليوم التالي نزل الباشا وابنهُ من القلعة وطافا المدينة فأمر الباشا بإيقاف النهب وقتل كل من حاول ذلك، ولكنهُ حرَّض على قبض من يظفرون بهِ من المماليك في سائر أنحاء القطر، فكانوا يأتون بهم أفواجًا يسوقونهم كالغنم إلى الذبح فبلغ عدد من قتل من البكوات ٢٣ بيكًا. وفي اليوم التالي نزل طوسون باشا إلى الأسواق في فرقة من الجند لتسكين القلوب وإيقاف النهب. أما الجثث التي كانت في القلعة فاحتفروا لها حفرًا جعلوا فوقها التراب وصرح محمد علي باشا بحماية جميع نساء المماليك ولم يسمح بتزويجهن إلَّا لرجالهِ.

ولما استتبت الراحة وخلت البلاد من المماليك انعكف محمد علي إلى المهام الأخرى وأخصها الوهابيون، فكتب إلى غالب شريف مكة يخبرهُ باستعدادهِ إلى حملة تنقذهُ من فئة الوهابيين فتفتح طريق الحرمين لجميع المسلمين وطلب إليه أن يمهد لهُ السبيل فأجابهُ شاكرًا ووعد بالمساعدة.

أما سعود أمير الوهابيين فأنبأَتهُ الجواسيس بما نواهُ محمد علي فأمر فاجتمع حولهُ خمسة عشر ألفًا ليدفع بهم جنود مصر. أما محمد علي فسير حملة من ثمانية آلاف مقاتل تحت قيادة طوسون باشا فركبت البحر من السويس حتى أتت جنبوا على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ومنها يتصل إلى المدينة. فتملكوا جنبوا وساروا منها إلى صفر وفيها معسكر الوهابيين، وقد تأهبوا للدفاع فهجم طوسون باشا فتقهقر سعود ورجالهُ أولًا ثم ارتدوا على الجيوش المصرية فانهزموا تاركين كل مؤنهم وذخائرهم وجمالهم وعادوا إلى جنبوا. فأُنبئ محمد علي باشا بذلك فجنَّد جندًا كبيرًا وبعث بهِ مددًا لابنهِ فاشتد أزر طوسون وجمع إليه القوتين وسار حتى أتى المدينة فأطلق عليها

النار فهدم بعض السور ثم دخلها وأثخن في حاميتها حتى سلمت فكف السيف عنها. فانتشر خبر افتتاح المدينة في سائر الحجاز فخاف الوهابيون وفرح أعداؤهم ولا سيما الشريف غالب. وقد كان في جدة لا يدري ماذا يكون من أمر تلك الحملة، فلما علم بانتصارها كاد يطير من الفرح. وأخلى الوهابيون مكة خوفًا من أهلها فجاءَها طوسون واحتلها وكتب إلى أبيهِ ففرح فرحًا لا مزيد عليهِ لما أتاهُ الله من النصر على يد ابنهِ نصرًا لم يتأتَّ لغيرهِ من القواد العثمانيين، وجيء إليه بقائد حامية المدينة من الوهابيين فأرسلهُ في غفر إلى الأستانة فقتلوهُ حال وصولهِ إليها. أما من بقي من دعاة الوهابيين فكانوا لا يزالون في مأمن من خارج مكة تحت قيادة كبيرهم سعود.

فلما جاءَ صيف سنة ١٨١٣ (سنة ١٢٢٨هـ) علموا أن جنود طوسون لا يحتملون حر تلك البلاد وأنهم إذا ناهضوهم إذ ذاك يتغلبون عليهم، فجندوا وساروا إلى طراباي شرقي مكة فحاربوها واستولوا عليها ثم ساروا إلى المدينة وتهددوها بعد أن استولوا على كل ما بين هاتين المدينتين من القرى والمدن، فاتصل الخبر بمحمد علي فلم يرَ بدًّا من ذهابهِ بنفسهِ لنصرة الجنود المصرية وقد أصبحت مصر في مأمن من المماليك وغيرهم فسار في جند عظيم حتى أتى جدة فنزلها في ٣٠ شعبان سنة ١٢٢٨هـ (٢٨ أغسطس/آب، سنة ١٨١٣م) فلاقاهُ الشيخ غالب شريف مكة وترحب بهِ، وبعد أن أدى فروض الحج رأى أن الشريف غالب ليس ممن يعتمد عليهم في الدفاع فعمد إلى خلعهِ بطريقة تضمن حقن الدماء ففاز، ثم وضع يدهُ على ممتلكاتهِ وبعث بهِ وبعائلتهِ إلى القاهرة ومنها إلى سالونيك فعاش فيها أربع سنوات ومات. أما الوهابيون فمات قائدهم سعود في دراية في ٢٦ ربيع آخر سنة ١٢٢٩هـ (١٧ أبريل/نيسان، سنة ١٨١٤م) فانحطت سطوتهم فأقاموا عليهم ابنهُ عبد الله ولم يكن كفئًا لرعاية الجند. وحصلت بينهُ وبين الجنود المصرية مناوشات كثيرة لم تأت بنتيجة. وفي ٢٨ محرم سنة ١٢٣٠هـ (١٠ يناير/ كانون الثاني، سنة ١٨١٥م) حصلت موقعة كبيرة بين جنود محمد علي والوهابيين تحت قيادة فيصل أخي عبد الله شفت عن انتصار المصريين فتقدم طوسون إلى نجد، إلَّا أنهُ اضطر أخيرًا إلى التوقف لقلة المؤن وهو لم يبلغ دراية.

ثم اقتضت الأحوال عود محمد علي إلى مصر فعاد وقد فتح طريق الحرمين ولكنهُ لم يُبِد جميع الوهابيين فوصل القاهرة في ٤ رجب سنة ١٢٣٠هـ (يونيو/ حزيران، سنة ١٨١٥م) فاهتم بتدريب الجند على نظام جند أوروبا وكان أوَّل من فعل ذلك في مصر فأصدر أمرًا عاليًا في شعبان سنة ١٢٣٠هـ (يوليو/تموز، سنة ١٨١٥م) مؤداهُ

أن الجنود المصرية ستدرَّب علي النظام الحديث وهو النظام الفرنساوي الذي كان متبعًا إذ ذاك في سائر أوروبا، فعظم على الجهادية ولا سيما الأرناوط الامتثال إلى هذهِ الأوامر لأنهم اعتبروها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. ولما أصرَّ عليهم إلا أن يتبعوها ثاروا وتجمهروا إلى القلعة يطلبون الرفق بهم وإنقاذهم من الجور، فرأَى من الدراية والحزم أن يعاملهم بالحسنى فأجابهم إلى ما أرادوا على نية أن يدخل هذا النظام أولًا بين الجنود الوطنية لأنهم أقرب إلى الطاعة من هولاءِ الألبانيين ومن كان على شاكلتهم.

وفي أثناءِ ذلك عاد طوسون باشا من الحجاز إلى القاهرة فخرج الناس لملاقاتهِ بالاحتفال والإكرام، ثم نزل إلى الإسكندرية حيث كان أبوهُ مقيمًا فوجد امرأتهُ قد وضعت أثناءَ غيابهِ غلامًا زكيًّا دعتهُ عباسًا. وبعد يسير أصيب طوسون بألم شديد في رأسهِ لم يعش بعدهُ إلَّا بضع ساعات. وكان محمد علي باشا قد توجه إلى القاهرة. ولما اتصل بهِ الخبر كان على ضفة النيل الغربية بجوار أهرام الجيزة. فقالوا لهُ إن طوسون مريض فأسرع إلى الإسكندرية لمشاهدتهِ فلما دنا من المكان علم بوفاتهِ فوقف مبغوتًا لا يبدي حراكًا وبقي على مثل تلك الحال ثلاثة أيام متوالية ونقلت جثة طوسون باشا إلى القاهرة ودُفنت قرب مسجد الإمام الشافعي وراء جبل المقطَّم حيث مدفن العائلة الخديوية اليوم.

وبعد قليل عاد محمد علي إلى روعهِ فأخذ يهتم بأمر الوهابيين خشية أن يعودوا إلى ما كانوا عليهِ، فكتب إلى عبد الله بن سعود أن يأتي إليه بالأموال التي استخرجها الوهابيون من الكعبة وأن يتأهب متى قدم ليسير إلى الأستانة. فأجابهُ يعتذر عن عدم إمكانهِ الشخوص وقال إن تلك الأموال قد تفرقت على عهد أبيهِ وأرسل لهُ هدايا فاخرة فأرجع إليه محمد علي تلك الهدايا وأوسعهُ تهديدًا. ثم جرَّد إليه حملة عهد قيادتها إلى ابنهِ إبراهيم باشا (جد سمو الخديوي الحالي) وكان باسلًا شجاعًا مقدامًا لا يهاب الموت شديد الغضب سريعهُ ولكنهُ كان سليم القلب حرَّ الضمير ولذلك كانت أحكامهُ عادلة صارمة. وفي ١٠ شوال سنة ١٢٣١هـ (٣ سبتمبر/أيلول، سنة ١٨١٦م) سار إبراهيم باشا بحملتهِ من القاهرة في النيل إلى قنا ومنها في الصحراء إلى القصير على شواطئ البحر الأحمر ومنها بحرًا إلى جنبو ثم إلى المدينة، وتربَّص هناك بجميع قواتهِ يستعد إلى هجوم شديد امتثالًا لمشورة أبيهِ. فالتفَّ حولهُ عصبة جديدة من القبائل المتحابة ولما تكاملت قوَّاتهُ أقام الحرب سجالًا وما زال بين هجوم ودفاع حتى فاز وقبض على

زعيم الوهابيين عبد الله فأرسلهُ إلى أبيهِ فوصل القاهرة في ١٨ محرَّم سنة ١٢٣٤هـ (١٧ نوفمبر/تشرين الثاني، سنة ١٨١٨م) فأُذن لهُ بالمثول بين يدي الباشا وتقبيل يديهِ فترحب بهِ كثيرًا لأنهُ كان يعجب من جسارة الوهابيين ثم سألهُ ما ظنهُ بإبراهيم فأجابهُ قائلًا: «إنهُ قد قام بواجباتهِ ونحن قمنا بواجبنا وهكذا أراد الله.» وفي٢٠ محرَّم أُرسل إلى الأستانة فطافوا بهِ في أسواقها ثلاثة أيام ثم قتلوهُ. وخلع جلالة السلطان على إبراهيم باشا خلعة شرف مكافأةً لهُ وسماهُ واليًا على مكة. فاتصلت هذهِ الأخبار بدراية فخاف أهلها فهدموا المدينة وفرُّوا من وجه الموت فاحتلتها الجنود الظافرة. أما محمد علي باشا فإنهُ نال من إنعام أمير المؤمنين لقب خان مكافأة لإخلاصهِ وبسالتهِ وهو لقب لم يمنح لأحد من وزراء الدولة إلَّا حاكم القرم.

ولما أنهى هذا الرجل الخطير محارباتهِ في بلاد العرب فكر في افتتاح السودان على أمل أن يصادف فيها الكنوز الثمينة من معادن الذهب بجوار البحر الأزرق، ناهيك عما هنالك من المحصولات والواردات العجيبة من الصمغ والريش والعاج والرقيق وغير ذلك. فجنَّد خمسة آلاف من الجند النظامي وبعض العربان وثمانية مدافع وجعل الجميع تحت قيادة إسماعيل باشا أحد أولادهِ، فسارت الحملة من القاهرة في شعبان سنة ١٢٣٥ (يونيو/ حزيران، سنة ١٨٢٠م) في النيل فقطعت الشلال الأول فالثاني فالثالث حتى السادس فأتت شندي والمتمة وقد أخضعت كل ما مرَّت بهِ من القرى والبلدان بدون مقاومة. ومن شندي سارت إلى سنَّار على البحر الأزرق وراء الخرطوم. ولم يكن من القبائل التي يعتدُّ بها هناك إلَّا الشائقية فقاوموا قليلًا ثم سلموا، ودخلت سنار عاصمة كردوفان في أملاك مصر فسار إسماعيل باشا في جنودهِ إلى فزقل وهناك ظن أنهُ اكتشف معادن الذهب. ثم فشا في رجالهِ الوباءُ فمات منهم كثيرون ثم أتتهُ نجدة من ثلاثة آلاف رجل تحت قيادة صهرهِ أحمد بك الدفتردار فاشتد أزرهُ فأقام صهرهُ هذا على كردفان، وسار في جيش إلى المتمة على البر الغربي من النيل ثم عبر إلى شندي في البر الشرقي لجباية المال وجمع الرجال فاستدعى إليه ملكها واسمهُ نمر وقال لهُ: «أريد منك أن تأتي إليَّ قبل خمسة أيام بملءْ قاربي هذا من الذهب وألفين من العساكر.» فجعل ذلك الملك يستعطف إسماعيل باشا ليتنازل عن ذلك القدر فقبل منهُ أخيرًا عوضًا عن الذهب مبلغ عشرين ألف ريال من الفضة فأجابهُ إلى ما أراد، ولكنهُ لم يستطع جمعها في تلك المدة فطلب منهُ تطويل الأجل فضربهُ إسماعيل بالشبق (الغليون) على وجههِ قائلًا: «لا إن كنت لا تدفع المبلغ فورًا ليس لك غير الخازوق

جزاءً.» فسكت نمر وقد أضمر لهُ الشرَّ وصمم على الانتقام فطيَّب خاطرهُ ووعدهُ بإتمام ما يريد وفي تلك الليلة جعل يرسل من التبن الجاف أحمالًا إلى معسكر إسماعيل باشا علفًا للجمال، وإنما جعلهُ حول المعسكر كأنهُ يريد إشعالهُ. وفي المساء أتى إلى إسماعيل في سرب من الأهالي ينفخون بالمزمار ويرقصون رقصة خاصة بهم فطرب إسماعيل وضباطهُ بذلك ثم أخذ عدد المتفرجين من الوطنيين يتزايد شيئًا فشيئًا حتى أصبح كل أهل المدينة هناك. فلما تكامل العدد أمرهم ملكهم نمر بالهجوم فهجموا بغتةً على إسماعيل ورجالهِ ثم داروا بالنيران على التبن فأشعلوهُ فمات إسماعيل باشا وكثير ممن كان معهُ بين قتل وحرق. وفي اليوم التالي أتموا على الباقين وساقوا سلبهم إلى المدينة.

فاتصل الخبر بأحمد بك الدفتردار فاشتعل غيظًا وأقسم أنهُ لا يقبل أقل من عشرين ألف رأس انتقامًا لإسماعيل، فنزل بجيشهِ القليل وحارب الملك نمر وتغلب عليهِ ولم ينفك حتى أنفذ قسمهُ فقتل ذلك العدد من الرجال متفننًا في طرق قتلهم على أساليب مختلفة فهدأت الأحوال بعد ذلك وهكذا تم افتتاح السودان. وما زال أحمد بك على حكومة سنار وكردفان إلى سنة ١٢٤٠هـ (سنة ١٨٢٤م) ثم أُبدل برستم بك.

أما محمد علي باشا فعاد إلى ما كان فيهِ من تدريب الجند على النظام الحديث وكانت قد تمهدت لهُ السبل، فأسَّس مدرسة عسكرية في الخانكاه كانت تعلَّم فيها اللغات والحركات العسكرية وجعل سراية مراد بك في الجيزة مدرسة للفرسان وأقام فيها أساتذة من الإفرنج. وأنشا مدرسة للطبجية وجعل في القاهرة معامل لسكب المدافع ولاصطناع جميع حاجيات الجند تحت مناظرة عملة من الإفرنج. والفضل في إدخال النظام الجديد في الجيش المصرى لأحد رجال الفرنساويين اسمهُ الحقيقي «ساف» لكنهُ لم يذعن لهُ الجند حتى أسلم ودعا نفسهُ سليمان باشا. ثم عكف محمد علي إلى تنشيط الخارجية بحرًا فوجه انتباههُ إلى ثغر الإسكندرية. وجعل فيهِ ترسخانة أتى إليها بالسفن والدوارع من مرسيليا وفينيسيا ثم أقام فيها مدرسة أتى إليها بالأساتذة الماهرين من فرنسا وإنكلترا وبنى حول الإسكندرية حصنًا منيعًا قد هدم الآن القسم الأعظم منهُ توسيعًا لمساحة المدينة.

ثم حول انتباههُ إلى محصولات البلاد فرأى أرضها خصبة وقد علم ممن عالجها في الأزمنة الخالية أنها كثيرة النتاج، فجاءَ إليها بالقطن من البذار (التقاوي) الأمريكاني، وجاءَ بنبات النيلة من جهات الهند، وجاءَ بمن يحسن زرعهُ منهم ومثل ذلك فعل بالأفيون فإنهُ أتى بهِ وبمن يزرعهُ من آسيا الصغرى. ثم أكثر من غرس الأشجار

الكبيرة إلى ما يشبهُ الأحراش تلطيفًا لحرارة الهواء واستزادة للغيث. وغرس في جزيرة الروضة بين القاهرة والأهرام حديقة فيها أنواع الأشجار والرياحين أتى بها من أقصاءِ العالم وغرس مغارس الليمون في شبرا.

ومن أعمالهِ من هذا القبيل غرس حديقة الأزبكية وقد كانت أثناء الحملة الفرنساوية بركة من الماء كبيرة تتصل إليها مياه النيل أيام الفيضان، وكان الناس يأتون إليها في المواسم والأعياد في قوارب عليها الأنوار المتعددة الألوان ومعهم آلات الطرب. فاحتفر محمد علي حولها ترعة تنصرف إليها المياهُ فظهرت أرض البركة فجعل حول هذه الترعة صفوفًا من الأشجار تحيط ببقعة كلها غرس طيب. فلما كانت ولاية محمد سعيد باشا أصبحت هذه الحديقة مجموع قهاوي ومحلات لهو على النسق الأوروبي، حتى إذا كانت ولاية إسماعيل باشا الخديوي السابق أحيطت بسور عليهِ شبك حديد بعد أن ردمت الترعة وجعل في وسط الحديقة بركة يأتيها الماءُ بقناة متصلة بترعة الإسماعيلية ولا يزال هذا شأنها إلى اليوم.

وبعد أن أكثر محصولات البلاد أخذ في تمهيد سبل التجارة فنظر في أمر إنشاء مينا أمينة تأوي إليها السفن التجارية فلم تعجبهُ رشيد ولا دمياط لخشونة مرساهما فاختار الإسكندرية، فاحتفر الترعة الموصلة بينها وبين النيل ودعاها المحمودية نسبة إلى السلطان محمود الثاني. وكان افتتاح تلك الترعة في ٤ ربيع ثاني سنة ١٢٣٥هـ (٢٠ يناير/كانون الثاني، سنة ١٨٢٠م) وكانت كثيرة الاستعمال لنقل البضائع الواردة بحرًا إلى الدلتا فاكتسبت الإسكندرية بذلك أهمية كبرى، فتقاطر إليها التجار من أماكن مختلفة من أوروبا وغيرها وأقيمت فيها البنايات الكبيرة على النمط الإفرنجي ووجدت فيها الفنادق والنزل للغرباء والمسافرين. وأصلح مرفأ بولاق. ثم عاد إلى الصناعة فرأَى أن ينشئ معامل لمعالجة القطن والنيلة وغيرهما من محصولات البلاد، فأنشأ معامل كثيرة في أماكن مختلفة لم ينجح منها إلَّا معمل الطرابيش الحمراء التونسية لكثرة طلاب هذه البضاعة في الشرق عمومًا، أما حبوط باقي المعامل فلعدم وجود معادن الفحم والحديد في القطر.

ثم جاءَ إلى الإصلاحات الصحية وقد كانت البلاد في غاية الاحتياج إليها لانتشار التدجيل والتطبيب بالكتابة والحجابة وما شاكل. والفضل في إيجاد المدارس الطبية والمستشفيات في القطر المصري للدكتور كلوت (ثم صار بعد ذلك كلوت بك واليهِ ينسب شارع كلوت بك في القاهرة) فإنهُ أدى من الخدامات ما استوجب عليهِ ثناء

محمد على وحبهُ، فقد تأسست بمساعي هذا الدكتور مستشفيات عديدة في سائر القطر المصري وأنشئت مدرسة طبية وصيدلية مع مستشفي أبي زعبل وراء الخانكاه ومدرسة أخرى في فن القوابل في القاهرة. وأجاز محمد علي باشا لسوريا أن ترسل من أبنائها عددًا معلومًا يتعلمون الطب مجانًا. ثم اهتمَّ بالحالة العلمية فشكل مجلسًا للمعارف العمومية وقصد بهِ تعليم خدمة الحكومة الملكيين والجهاديين ما يؤهلهم للقيام بمهام أعمالهم. وفتح مدارس كثيرة لتعليم شبان القطر وكان يرسل بعضًا منهم إلى أوروبا لتتميم دروسهم على مثال الإرساليات العلمية في هذه الأيام.

وقسم القطر المصري إلى أقاليم أو مديريات جعل على كلٍّ منها مديرًا وقسم المديرية إلى أقسام على الواحد منها مأمور مع بعض القوة العسكرية أو الشرطة لمساعدتهِ في جمع الضرائب (الفردة) وكانوا يستخدمون الكرباج في تحصيلها. ومما أتاهُ من الإصلاح الداخلي تنظيم الضابطة فأمن الناس من غائلات السبل، ولا سيما الأوربيون، فإنهم كانوا يقاسون أثناء تجولهم في القطر إهانات ومشاق شديدة، أما بعد تنظيم الضابطة فأصبحت السبل في مأمن وتسهلَّت الصلات التجارية، وعلى الخصوص بين إنكلترا والهند عن طريق البحر الأحمر، فاستعاضوا بها عن طريق رأس الرجاء الصالح في أمور كثيرة.

ومن مشروعاتهِ الخطيرة القناطر الخيرية على رأس الدلتا وتفصيل ذلك: أن محمد علي باشا رأَى أن النيل إذا وصل إلى رأس الدلتا ينفصل إلى فرعين هما فرعا رشيد ودمياط أو الفرع الغربي والفرع الشرقي، فالغربي يصب عند رشيد وهو أكبرهما ويمرُّ في أراضٍ معظمها لا يصلح للزراعة فيذهب معظم مياههِ هدرًا، والشرقي بالعكس فإنهُ يخترق أراضي واسعة الأرجاء حسنة التربة. فإذا كانت أيام التحاريق لا يعود هناك مياه كافية للري فارتأى أن يتخذ وسيلة يتيسر لهُ بها الانتفاع بما يزيد من مياه الفرع الغربي بإضافتهِ إلى الشرقي، ورأَى أيضًا أن النيل إذا كانت أيام فيضانهِ يذهب جانب عظيم من مائهِ هدرًا فإذا كانت أيام التحاريق تحتاج الأرض إلى الري ولا سيما في الصعيد على أن أرض الصعيد لا ترتوي كلها إلا إذا كان الفيضان وافيًا. فأقر على ابتناءِ قناطر على عرض الفرعين عند أوَّل تكونهما في رأس الدلتا، وأن يجعل لهذه القناطر أبوابًا من الحديد تغلق وتفتح عند الاقتضاء بحيث يمكنهُ سد القناطر وفتحها متى أراد، فإذا سدَّ قناطر الفرع الواحد وفتح قناطر الآخر انصرفت المياه إلى الفرع المفتوح. وبهذه الواسطة يمكنهُ صرف المياه إلى حيث شاء، وإذا كان الفيضان غير وافٍ

تسد القناطر كلها فترتفع المياه في الصعيد وتسقي أراضيهِ ثم لا يصرف منها إلَّا ما يلزم لري الوجه البحري. فإذا كانت أيام التحاريق تفتح القناطر فتفيض الماء والأرض في احتياج إليها. فأقرَّ رأيهُ على مباشرة العمل فوضع الحجر الأول لتلك القناطر سنة ١٢٥١هـ (سنة ١٨٣٥م) ودعيت القناطر الخيرية أو البراج وهي الآن تامة البناء. غير أن ذلك المشروع لم يأتِ بالفائدة المطلوبة تمامًا لأن الماء في الصعيد لم يرتفع إلى القدر المطلوب فضلًا عن أن البناء لم يكن متينًا كاللازم، فاهتمت نظارة الأشغال مؤخرًا في سدَّ هذا الخلل. ومن آثارهِ أيضًا مطبعة بولاق الأميرية وقد زاد فيها من جاء بعده من الولاة وهي لا تزال إلى الآن عامرة عاملة تزيد تحسنًا كل يوم وتنفق عليها الحكومة المصرية الآن ٢٢٤٠٠ جنيهً وهي تابعة لنظارة المالية.

ولما أتم محمد علي تلك الإصلاحات العمومية فكر في أمر راحتهِ الخصوصية فابتنى القصور والسرايات لإقامتهِ في القاهرة والإسكندرية وشاد لهُ بيتًا في القلعة لسكناه في فصل الشتاء. وأنشأ جنائن في شبرا بجوار القاهرة للنزهة وابتنى في الإسكندرية أبنية للمصيف.

وقد باشر محمد علي باشا هذه الإصلاحات وأتمها والمشاغل السياسية تنتابهُ من كل ناحية وتتخلل مشروعاتهِ، فكان لا يلبث أن يباشر عملًا حتى يحدث من القلاقل أو المشاغل ما يستدعي اهتمامهُ فيهتم بهِ حتى يصرفهُ فيعود إلى مشروعاتهِ، كل ذلك مما يدلنا دلالة صريحة على عزيمة ونشاط هذا الرجل العظيم.

وفي سنة ١٢٣٩هـ أو سنة ١٨٢٥م أرسل محمد علي باشا بأمر الباب العالي حملة مصرية تحت قيادة ابنهِ إبراهيم باشا لمحاربة المورا، فسار وحارب وعاد ظافرًا بعد أن بذل في سبيل ذلك عشرين مليون فرنك وثلاثين ألف مقاتل. ثم ثارت حكام سوريا على الباب العالي وفي جملتهم عبد الله باشا حاكم عكا فجرَّد محمد علي باشا سنة ١٢٤٧هـ (سنة ١٨٣١م) حملة في البر والبحر فأرسل البيادة والطبجية عن طريق العريش برًّا وسار إبراهيم باشا في بطانتهِ بحرًا. أما حملة البر فاستولت على غزة ويافا بغير شديد مقاومة ثم وصل إبراهيم باشا إلى يافا وسار في جيشهِ إلى عكا فوصلها في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧هـ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، سنة ١٨٣١م) فحاصرها برًّا وبحرًا إلى ٢٦ ذي القعدة منها (٢٧ مايو/آيار، سنة ١٨٣٢م) فهجم عليها هجمة نهائية شفَّت عن تسليمها. ثم سار قاصدًا دمشق فأخضعها ولم تدافع إلا يسيرًا وبارحها إلى حمص حيث كانت تنتظرهُ الجنود العثمانية تحت قيادة محمد باشا والي طرابلس فوصلها

في ٩ ربيع أول سنة ١٢٤٨هـ ٦ أغسطس/آب، سنة ١٨٣٢م) فعسكر فهجم عليهِ محمد باشا وبعد الأخذ والرد استولى إبراهيم باشا على حمص فخافت سوريا سطوة هذا القائد العظيم فسلمت لهُ حلب وغيرها من مدن سوريا. فتغير وجهُ المسألة باعتبار الباب العالي فبعث حسين باشا السر عسكر بجيش عثماني لإيقاف إبراهيم باشا عند حدهِ، فجاءَ وعسكر في إسكندرونة فلاقاهُ إبراهيم باشا وحاربهُ وانتصر عليهِ ولم يعد يلاقي بعد ذلك مقاومات تستحق الذكر. ثم تقدم في آسيا الصغرى تاركًا طورس وراءَهُ. وكان الباب العالي قد أرسل رشيد باشا في جيش لملاقاتهِ فجنَّد إبراهيم باشا جندًا كبيرًا من البلاد التي افتتحها وسار نحو الأستانة لملاقاة رشيد باشا، فالتقى الجيشان في دسمبر/كانون أول سنة ١٨٣٢م في كونيه جنوبي آسيا الصغرى فتقهقر رشيد باشا برجالهِ واخترق إبراهيم باشا آسيا حتى تهدَّد الأستانة.

فتداخلت الدول وفي مقدمتهنَّ الدولة الروسية فأنفذت إلى مصر البرنس مورافيف لمخاطبة محمد علي باشا بذلك وتهديدهِ فبعث إلى إبراهيم باشا أن يتوقف عن المسير. ثم عقدت بمساعي الدول معاهدة من مقتضاها أن تكون سوريا قسمًا من مملكة مصر وإبراهيم باشا حاكمًا عليها وجابيًا لخراج أدنة، وقد تم ذلك الوفاق في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٤٨هـ (١٤ مايو/أيار، سنة ١٨٣٣م) وهو المدعو وفاق كوتاهيا. فعاد إبراهيم باشا إلى سوريا واهتم بتدبير أحكامها وجعل مقامهُ في أنطاكية وابتنى فيها سراية وقشلاقات وولى إسمعيل بك على حلب وأحمد منكلي باشا على أدنه وطرسوس، أما الإجراءات العسكرية فلم يكن يسوغ لأحد أن يتداخل فيها إلا هو.

وكان إبراهيم باشا سائرًا بالأحكام بكل دراية وحكمة خشية سوء العقبي إلا أنهُ مع ذلك لم ينجُ من ثورة ظهرت في نواحي السلط والكرك في أواخر سنة ١٢٤٩هـ (منتصف سنة ١٨٣٤م) وامتدت إلي أورشليم وبعد الأخذ والرد اضطرَّ إبراهيم إلى المحاصرة في أورشليم لأنها ذات أسوار منيعة ثم امتدَّت الثورة إلى السامرة وجبال نابلس.

وفي ١٦ يونيو/حزيران منها هجم المسلمون على صفد وفيها جماهير من اليهود فهدموا منازلهم وقتلوا رجالهم وفتكوا بنسائهم وأصبحت تلك المدينة في حوزتهم، ثم أجروا مثل هذه التعديات على المسيحيين في الناصرة وبيت لحم وأورشليم، ولكنهم لم يتمكنوا مما تمكنوهُ بصفد، ويقال بالجملة إن سوريا أصبحت بسبب ذلك شعلة ثورية فاتصل الخبر بمحمد علي باشا فبارح الإسكندرية إلى يافا فتقربت منهُ وجهاءُ البلاد

وسراتها ثم عمدت الجيوش المصرية إلى قمع الثائرين فتشتت العصاة إلَّا النابلسيون فإنهم قاوموا طويلًا لكنهم أذعنوا أخيرًا، ثم هاجم المصريون السلط والكرك وهدموهما وبعد قليل عادت الثورة إلى جبال النصيرية، فاعترض أهلها فرقة من الجند كانت سائرة من اللاذقية إلى حلب وأعادوها من حيث أتت. فأرسل المصريون سبعة آلاف مقاتل اتحدوا بثمانية آلاف من الدروز والمارونيين تحت قيادة الأمير خليل بن الأمير بشير أمير لبنان، وسار الجميع إلى النصيرية وأخضعوهم، ثم سعى إبراهيم باشا إلى تجريد السوريين من السلاح خوفًا من عودهم إلى الثورة ففعل لكنهُ لم يستطع تجريد اللبنانيين. وكان الأمير بشير وإبراهيم باشا على وفاق تام وكأنهما خلقا ليتَّحدا ولا يخفى أن إبراهيم باشا قد استفاد من ذلك الاتحاد وكذلك الأمير بشير لأنهُ كان آخذًا جانب المسيحيين لاعتناقهِ الديانة المسيحية حديثًا. وكان يودُّ اتحادهُ مع من يؤمن يد سلطتهُ ويساعدهُ على أعدائهِ الدروز.

وبعد أن أتم إبراهيم باشا جمع سلاح السوريين بمساعدة الأمير بشير جاءَ إلى بعلبك فوصلها في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٢هـ (٣ أكتوبر/تشرين الأول، سنة ١٨٣٦م) وفي تلك الليلة أعد رجالهُ لمهاجمة الشوف في لبنان (مركز قوات الدروز) في ثلاث فرق وجاءَت فرقة رابعة من بيروت تحت قيادة سليمان باشا لمحاصرة بيت الدين فوصل الجميع في وقت واحد. فانذهل الدروز لهذه المباغتة واضطروا إلى التسليم. وثار أهالي المتن ثم سلموا. وفي ٢٤ جمادى الآخرة (أو ٩ أكتوبر/تشرين الأول) أتم إبراهيم تجريد الدروز من سلاحهم وأرسل الأمير بشير بعض الضابطة إلى بيوت المسيحيين وهم في الكنيسة فدخلوها وأخذوا ما وجدوا فيها من الأسلحة، وحملوا كل ما جمعوهُ منها إلى عكا وكانوا يصطنعون منها نعالًا لخيولهم. فاستتبت الراحة في سوريا وأذعنت البلاد حتى أصبحت أطوع من الظل، إلَّا أن محمد علي باشا لم يقف عند هذا الحد فأحب استخدامها لتوسيع دائرة حكمهِ، فجعل يجمع منها الرجال والخيل بطرق زجرية فشق ذلك على الباب العالي فعقد مجلسًا في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٥٣هـ (٢٢ يناير/ كانون الثاني، سنة ١٨٣٩م) للنظر في مقاصد المصريين فأقر المجلس على تجريد حملة من ثمانين ألف مقاتل منهم ٢٥ ألفًا من الباشوزق طبقًا لإرادة جلالة السلطان محمود خان وأن تكون تحت قيادة حافظ باشا وأن تسير لمحاربة المصريين.

وكان محمد علي باشا قد سار إلى السودان تاركًا القاهرة تحت عناية حفيدهِ عباس باشا، فلما عاد إليها أول سنة ١٢٥٤هـ علم بإعدادات الباب العالى فانذعر

لها فكتب إلى ابنهِ يستحثهُ، فأخذ إبراهيم في الاستعداد للدفاع فحشد جيوشهُ في حلب لدفع الجنود العثمانية القادمة برًّا. ثم علم أن معظم الأهالي راغبون في دولتهم الأصلية ومستعدون للتسليم وعلى الخصوص الدروز تحت قيادة شبلي العريان أحد أبطالهم المعدودين. فحصلت مواقع شديدة بين الجيوش العثمانية والجيوش المصرية في نزيب انتهت بانهزام الأولى إلى مرعش. واتفق في أثناء ذلك وفاة ساكن الجنان السلطان محمود خان في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٥٤هـ (أو ١٨ يوليو/ تموز، سنة ١٨٣٩م) قبل بلوغهِ خبر المواقع فتولى الخلافة السلطان عبد المجيد.

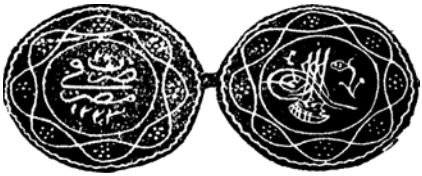

شكل ٥-١: نقود السلطان محمود الثاني.

وترى في شكل ٥-١ صورة نقود السلطان محمود الثاني مضروبة في مصر وعليها من الأسفل تاريخ سنة ١٢٢٣هـ وهي سنة توليتهِ، ومن الأعلى تاريخ ٢٣ أي السنة الثالثة والعشرين من حكمهِ فتكون هذهِ القطعة من المعاملة مضروبة سنة ١٢٤٦هـ. وعليها من الوجه الآخر الطغراء باسم السلطان المشار إليه.

وكان السلطان محمود قد أرسل عمارة بحرية لمحاربة المصريين فجاءَت الإسكندرية فأصابها ما أصاب الحملة البرية.

ثم توالت الحوادث إلى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٥هـ (أو ١٥ يوليو/تموز، سنة ١٨٤٠م) فانعقدت معاهدة لندرا قاضية باعتبار محمد علي باشا من تابعي الدولة العثمانية، إلَّا أن ذلك لم يكن ليوقفهُ عن مقاصدهِ ولديهِ إذ ذاك نحو ١٤٦ ألفًا من الجنود النظامية و٢٢ ألفًا من الباشبوزق منها ١٣٠ تحت قيادة ابنهِ إبراهيم في سوريا والباقون متفرقون في الحجاز وسنار وجزيرة كندي ومصر، لكنهُ علم بعد ذلك أن هذهِ القوات قليلة في جانب ما يلزمهُ لإتمام مشروعاتهِ فجعل يضم إليها كل تلامذة المدارس

حتى استخدم المرضى والجرحى. ثم عمد إلى إنشاءِ غفر وطني احتياطًا ولكنهُ لم ينجح بهِ كل النجاح على أنهُ مع ذلك لما عرضت عليهِ معاهدة لندرا لم يصادق عليها، فعُرض عليهِ أن يأخذ ولاية عكا ترضيةٌ لهُ ويضمها إلى مصر وينسحب من سوريا فرفض أيضًا.

وبعد ذلك بيسير جاءَت الجيوش الإنكليزية إلى صيدا وفرَّ إبراهيم إلى الجبل. وكان الكومودور نابير في عمارة بحرية إنكليزية لمحاصرة بيروت وكانت تحت قيادة سليمان باشا وقد حصنَّها تحصينًا منيعًا ومعهُ فرقتان من الجند، وإنما لسوء الحظ جاءَتهُ الأنباء أن إبراهيم قتل وتشتتت رجالهُ، فخاف سليمان ورأَى أن لا بد لهُ من تأكيد حقيقة ذلك الخبر، حتى إذا تحقق موت إبراهيم يضم إليه ما بقي من الجيوش للمدافعة، فبارح بيروت بعد أن جعل عليها صادق بك أحد أميرالايات الفرقتين، أما هذا فلما رأَى نفسهُ منفردًا في بيروت خاف فترك المدينة وفرَّ فاستولى عليها الإنكليز، ثم اتصل بهِ من سليمان أن إبراهيم باشا لا يزال حيًّا ويأمرهُ بالثبات أمام العدو لبينما يحضر، فخاف صادق بك الوقوع في شر أعمالهِ فانضم إلى الإنكليز هو ورجالهُ. ثم سار نابير من بيروت إلى عكا وحاصرها ففر إسماعيل بك ومن فيها من الرجال وسلمت المدينة.

ثم سار إلى الإسكندرية بست سفن وعرض على محمد علي باشا الصلح فقبل وعقدوا معاهدة وقَّع عليها الطرفان، وعندما أرادوا تثبيتها مانعت الدول في ذلك وبقيت الأشياء على حالها حتى دارت المخابرات بين الباب العالي ومحمد علي باشا، فأراد جلالة السلطان مكافأة محمد علي فأعطاهُ أن تكون ولاية مصر وراثية لنسلهِ بشرط أن يكون لجلالة السلطان الحق المطلق أن يختار من عائلة محمد علي من يريد لتوليتها فتردد محمد علي في بادئ الرأي. ثم أمر جيوشهُ أن تنسحب من سوريا وكان عددها عند ذهابها إليها مائة وثلاثين ألفًا فلم يرجع منها إلا خمسون ألفًا، وقد أخذ التعب منهم مأخذًا عظيمًا فلم يرَ بدًّا من قبول إنعام جلالة السلطان. فبعث إلى الباب العالي بذلك فأرسل إليه خطًّا شريفًا بتاريخ ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٥٦هـ (أو ١٣ فبراير/شباط، سنة ١٨٤١م) بتثبيتهِ على مصر مع حقوق الوراثة لأعقابهِ، وأن يكون لجلالة السلطان أن يختار منهم من يريد لهذا المنصب وغير ذلك. ثم صدر فرمان آخر يثبت ولايتهُ على نوبيا ودارفور وكردفان وسنار فأصبحت حكومتهُ بعد ذينك الفرمانين محصورة في مصر والسودان. وبمقتضى الخط الشريف تنازل محمد علي باشا عن عشرة آلاف من

جنود سوريا فلم يبق عندهُ إلَّا ثمانية عشر ألفًا بين مشاة وفرسان وغيرهم، فاضطر إذ ذاك إلى الاقتصاد لإصلاح مالية البلاد، فأوقف كثيرًا من المدارس العمومية التي كان قد خصص مبالغ معلومة للنفقة عليها ومن ضمنها مدرسة شبرا الزراعية وأبدل الأساتذة الأوروبيين لما بقي من المدارس بأساتذة أتراك أو وطنيين، وسار من ذلك الحين في خطة الإصلاح قانعًا بما قسم لهُ من البلدان وعمل على إرضاء جلالةِ السلطان فأنفذ إلى جلالتهِ ابنهُ سعيد باشا لتقديم واجب العبودية.

فعادت العلاقات الودية واستتبت الراحة وقد أنف محمد علي من الحروب وانعكف إلى استرجاع ثروة البلاد ورغدها، فاهتم بالزراعة على نوع خاص، ولما رأى أن الفلاح لا يستطيع من نفسهِ أمرًا كافلًا إخراجهُ مما هو فيهِ من الضيق، ورأَى أنهُ لم يعد من حاجة لبقاء ضباط الجهادية منقطعين إلى وظائفهم العسكرية مع بقاء رواتبهم جارية عليهم في حالة السلم، وأن ليس من التدبير والحكمة أن يتناولوا معيناتهم وهم عطل من الأعمال، ورأى من الجهة الثانية أن الفلاح يحتاج إلى مرشد يهديهِ إلى الطرق اللازمة لاستقامة أمرهِ ووازع يدفعهُ إلى النهوض بواجباتهِ، وعلم أيضًا أن المرء مهما كان صادقًا في خدمة الحكومة يشتغل لنفسهِ أكثر مما يشتغل لغيرهِ، ارتأى أن يعهد بأمر البلاد إلى أولئك الأمراء مفوضًا لهم تعميرها وإصلاحها بأنفسهم ففعل، ولم يحرم الفلاح مع ذلك من ثمرة أتعابهِ، بل جعل لهذه الطريقة التي اعتمدها أصولًا وقوانين تقضي بأن لا تعطى الأطيان للمتعهد ما دامت رائجة ومقتدرة على أداء ما عليها من الأموال في أوقاتها. أما الأطيان غير الرائجة فتحال إلى عهدتهِ باختيار أربابها وهو يتعهد بأداء المال المطلوب للحكومة، وبهذه الواسطة نشطت الزراعة وتحسَّنت تحسُّنًا عظيمًا وما زالت الأراضي المصرية في يد المتعهدين إلى أيام المغفور لهُ عباس باشا وهو الذي استردها من المتعهدين وأعادها إلى أربابها. وفي جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧هـ (أو سبتمبر/أيلول، سنة ١٨٤٢م) أنعم جلالة السلطان على محمد علي باشا برتبة صدر أعظم مكافأة لمثل هذه الإجراءات النافعة.

وأصيبت مصر هذه السنة بضربات وبائية في مواشيها وفي السنة التالية سطا عليها الجراد فأهلك مزروعاتها، فتضايقت البلاد حتى كثرت مهاجرة الناس سنة ١٢٥٩هـ (أو ١٨٤٤م) لتعذر دفع الرسوم المطلوبة منهم وإلحاح الحكومة في طلبها بكل واسطة، وكانوا إذا خلت قرية من أهلها أضافوا رسومها على القرية التي بجانبها فكثر اللغط في البلاد. كل ذلك من سوء تصرف العمال ومحمد علي باشا غير عالم بشيء

لأنهم لم يكونوا يطلعونهُ على حقيقة الأمر خوفًا من تأثير الغضب عليهِ لأنهُ كان قد طعن في السن وملَّ معاطاة الأحكام. فرأَى ابنهُ إبراهيم باشا أن إخفاء تلك الأحوال عن أبيهِ ربما يألو إلى خراب البلاد فأخذ على نفسهِ القيام بتبليغ ذلك إليه، فكلَّف شقيقتهُ في ٢٥ يونيو أن تبلغ أباها بطريقة غير رسمية ما وصلت إليه البلاد من العسر وما نتج عن ذلك من التشكيات والتظلمات المتواترة. فاشتعل محمد علي غيظًا وحمل هذا البلاغ على مكيدة أعدُّوها لهُ فبارح سرايتهُ في الإسكندرية وسار توًّا إلى قرية صهرهِ محرم بك بجانب الترعة المحمودية، وجعل يغلظ في القول على مسمع ممن كان حاضرًا هناك مصرحًا أنهُ محاط بقوم خائنين ولذلك فهو مستعد للتخلي عن الحكومة والذهاب إلى مكة. فحاول ابناهُ إبراهيم باشا وسعيد باشا مخاطبتهُ واستعطافهُ فلم يصغَ فجاءَ سامي باشا وكان من أعز أصدقائهِ وخاطبهُ فلم يقتنع إلَّا بما سبق إليه فهمهُ وأن ذلك لم يحصل إلا عن يد خائنة تدس السم في الدسم، فاستنتج الحضور من تلك الأعمال أنه أُصيب بتغير في عقلهِ. ثم ترك محمد علي القرية وسار في بعض حاشيتهِ وطبيبهِ قاصدًا القاهرة فتحدَّث الناس في الإسكندرية وعرضوا على ابنهِ إبراهيم باشا أن يتولى مكانهُ فأجاب أنهُ لا يقبل ذلك طالما كان أبوهُ حيًّا.

ولما جاء محمد علي القاهرة كان قد عاد إلى روعهِ وفطن لنفسهِ، فجمع إليه رجال ماليتهِ ووبخهَّم لإخفائهم تظلمات الإهالي عنهُ ثم تداخل إبراهيم باشا في الأمر وصرف المشكل. وكان على ديوان المالية شريف باشا حاكم سوريا سابقًا وعلى ديوان المدارس أدهم بك.

وفي صيف سنة ١٨٤٥م (١٢٦٠هـ) أصيب إبراهيم باشا بانحراف في صحتهِ فسار إلى أوروبا ترويحًا للنفس، فأصاب ترحابًا عظيمًا في سائر الممالك الأوروبية ولا سيما فرنسا وإنكلترا وعاد إلى مصر في أواخر صيف سنة ١٨٤٦م (١٢٦١هـ) وكان والدهُ قد توجه قبل وصولهِ بيسير إلى الأستانة بدعوة رسمية ليقدم عبوديتهُ لجلالة السلطان فوصلها في ١٩ يوليو/تموز سنة ١٨٤٦م (١٢٦٢هـ) ونزل في سراي رضا باشا ثم تشرف بالمثول بين يدي أمير المؤمنين فترحب بهِ، ولما أراد تقبيل الأعتاب الشاهانية أمسكهُ وأجلسهُ بجانبهِ ومكث معهُ ساعة يتحادثان ثم انصرف شاكرًا وزار عدوَّهُ القديم خسرو باشا وتصافيا. وفي ١٧ أغسطس من تلك السنة بارح الأستانة قاصدًا قوالة مسقط رأسهِ، فأقام فيها عدة أبنية لتعليم الفقراء وإعانة الضعفاء والمساكين ثم بارحها إلى الإسكندرية فقوبل بالأنوار، وسار منها إلى القاهرة فتقاطر

إليه المهنئون من الأصدقاء أفواجًا فكان يستقبلهم وعلى صدرهِ الطغراء الشاهانية تتلألأ كالشمس.

(٢) ولاية إبراهيم باشا بن محمد علي

وفي منتصف سنة ١٢٦٤هـ (سنة ١٨٤٨م) توعك مزاج محمد علي باشا وازدادت فيهِ ظواهر الخرف فلم يعد ثم بدٌّ من تولية إبراهيم باشا، فتوجه هذا إلى الأستانة في أغسطس/آب من تلك السنة لأجل تثبيتهِ على ولاية مصر خلفًا لأبيهِ فثبَّتهُ السلطان بنفسهِ فعاد لمعاطاة الأحكام، وكان مهيبًا أكثر مما كان محبوبًا بخلاف والدهِ الذي كان مهيبًا ومحبوبًا معًا. ثم راجعهُ العياء واشتد عليهِ بغتةً ففارق هذا العالم في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٨٤٨م وبعد وفاتهِ بإحدى عشرة ساعة دفن في مدفن العائلة الخديوية بجوار الإمام الشافعي جنوبي القاهرة.

وكان عباس باشا غائبًا في مكة فاستُقدم حالًا لاستلام زمام الأحكام، فوصل القاهرة في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول بعد أن قضى فروض الحج، وبما أنهُ أكبر أبناء العائلة لم يكن ثم اعتراض على توليتهِ، فجاءَ الفرمان الشاهاني من الأستانة مؤذنًا بذلك فتولَّى الأمور.

كل ذلك ومحمد علي باشا في الإسكندرية وقد أخذ منهُ العياءُ مأخذًا عظيمًا، وما زال يهزل جسدًا وعقلًا حتى ٢ أغسطس/آب سنة ١٨٤٩م فتوفي ولم يستغرب الناس ذلك لأنهُ مكث في حالة النزاع مدة طويلة. وفي ٣ منهُ تقاطر الناس من الأعيان والقناصل إلي سراي رأس التين في الإسكندرية لحضور مشهد ذلك الرجل العظيم، فإذا بهِ في قاعة الاستقبال موضوعًا في محمل تغطيهِ شيلان الكشمير وعلى صدرهِ سيفهُ والقرآن الكريم وعلى رأسهِ طربوشهُ الجهادي أحمر تونسي وحولهُ ٢٢ من العلماء في الملابس الرسمية يتلون القرآن بأنغام محزنة. وكان سعيد باشا أكبر من وجد في الإسكندرية من عائلة الفقيد فكانت توجه نحوهُ خطابات التعزية. ثم نقلهُ سعيد باشا إلى القاهرة ودفنهُ في جامعهِ في القلعة ولم يكن الجامع تام البناء بعد ولا يزال هناك إلى هذه الغاية.

صفات محمد علي باشا الشخصيَّة في آخر أيامهِ

كان محمد علي متوسط القامة عالي الجبهة أصلعها بارز القوس الحاجبي أسود العينين غايرهما صغير الفم باسمهُ كبير الأنف متناسب الملامح مع هيبة ووداعة. أبيض اللحية كثيفها مع استدارة وسعة جميل اليدين منتصب القامة جميل الهيئة ثابت الخطوات منتظمها سريع الحركة. إذا مشى يجعل يديهِ متصالبتين وراء ظهرهِ غالبًا وعلى الخصوص إذا مشى في دارهِ متفكرًا في أمر «وكذلك كان يفعل بونابرت». وقلما كان يتفاخر باللباس فكان لباسهُ غالبًا على زيّ المماليك وعلى رأسهِ الطربوش الجهادي ثم أبدلهُ بالعمامة فزادتهُ هيبةً ووقارًا وأبدل اللباس العسكري بلباس واسع بسيط لا يمتاز بهِ عن بعض أتباعهِ.

وكان يكره التفاخر بالحاشية فلم يكن على بابهِ إلَّا رجل واحد يخفرهُ. واذا استوى في مجلسهِ لا يتقلد السلاح إنما يجلس وفي يدهِ حقة العاطوس والمسبحة يتلاهى بها وكان يحب ألعاب البلياردو والداما ولا يأنف من مجالسة صغار الضباط، وأما جلساؤُهُ العاديُّون فالقناصل وكبار السواح وكانوا يحبونهُ ويعتبرونهُ جدًّا ويلقبونهُ أحيانًا بمبيد المماليك أو مصلح الديار المصرية. وكان سليم القلب سريع التأثر لا يعرف الكظم فكثيرًا ما كان ينقاد بدسائس المفسدين وكان كريم النفس سخي العطاء وفي بعض الأحوال مسرفًا. وكان يتفاخر بعصاميَّتهِ ويرتاح للتكلم عن سابق حياتهِ. وكان محبًّا للاطلاع ولا سيما على الأخبار السياسية وكان يعتبر الجرائد وتأْثيرها في الهيئة الاجتماعية فكانوا يترجمونها لهُ فيطالعها بتمعن.

أما هواجسهُ السياسية فكانت تقلق راحتهُ فلا ينام إلَّا يسيرًا وقلما يرتاح في نومهِ ولا ينفك متقلبًا من جانب إلى آخر فكان يجعل عند فراشهِ اثنين من خدمتهِ يتناوبان اليقظة لتغطيتهِ إذا انكشف عنهُ الغطاء من التقلب. ويقال إن من جملة دواعي أرقهِ الشهقة المرتجفة التي كانت تتردد إليه كثيرًا وكان قد أصيب بها في حملتهِ على الوهابيين على إثر رعب شديد. على أن ذلك الأرق لم يكن ليضعف شيئًا من سرعة حركتهِ فكان يستيقظ نحو الساعة الرابعة من الصباح ويقضي نهارهُ في المشاغل المختلفة بين مفاوضة مع ذوي شوراه أو مراقبة استعراضات العساكر واستطلاع أمور أخرى تتعلق بصوالح الأمة. وكان بارعًا في الحساب بغير تعلم لأنهُ شرع بتعلم القراءة والكتابة وهو في الخامسة والأربعين من عمره ويقال إنهُ ابتدأَ بتعلم أحرف الهجاء على أحد خدمهِ حريمهِ والكتابة على أحد المشايخ وهذا مما يزيدهُ شرفًا وفخرًا ويبين على ما

فطر عليهِ من قوة الإدراك والحذاقة والمقدرة على المهام السياسية. وكان صارم المعاملة مع لين ورقَّة وحسن الأسلوب. وكان متمسكًا بالإسلام مع احترام التعاليم الأخرى ولا سيما التعاليم المسيحية فكان يقرب أصحابها منهُ ويعهد إليهم أهمَّ أعمالهِ.

ويقال بالإجمال إنهُ كان لرعيتهِ أبًا حنونًا وصديقًا مخلصًا ولذوي قرباهُ نصيرًا مسعفًا ولأولادهُ أبًا حقيقيًّا ولذلك تراهُ بعد أن أصيب بفقد أكثرهم غلب عليهِ الحزن حتى أثر في صحتهِ تأثيرًا رافقهُ إلى اللحد. أما حبُّهُ للرعية فلا يحتاج إلى دليل فهذه الديار المصرية عمومًا إذا قصرت السنة أهلها عن تعداد فضائلهِ ينطق جمادها بمزيد فضلهِ، هذه الترع والجسور والبنايات والشوارع والجنائن، هذه المطابع والمدارس، هذه النظامات الجهادية والملكية والقضائية، هذه الزراعة والفلاحة، هذه شبه جزيرة العرب تردِّد ما لاقتهُ من نجدتهِ. وقد كان معتبرًا ليس فقط من رعيتهِ أو ذويهِ بل من الأجانب البعيدين منهُ وطنًا ودينًا ومشربًا وكثيرًا ما تقربوا إليه بالنياشين والهدايا إقرارًا بفضلهِ على العالم عمومًا بتمهيد سبل التجارة بين أوروبا والهند على الخصوص.

(٣) ولاية عباس باشا (من سنة ١٢٦٥–١٢٧٠هـ أو من ١٨٤٨–١٨٥٤م)

هو عباس باشا بن طوسون باشا بن محمد علي باشا ولد سنة ١٢٢٨هـ (أو ١٨١٣م) وربي أحسن تربية وكان محبًّا لركوب الخيل فرافق عمهُ إبراهيم باشا في حملتهِ إلى الديار الشامية وشهد أكثر المواقع. وفي ربيع آخر سنة ١٢٦٥ (أو ديسمبر/كانون الأول، سنة ١٨٤٨م) تولى زمام الأحكام على الديار المصرية واتبع خطوات سابقيهِ وكان على جانب من العلم والمعرفة لأن المرحوم جدهُ كان يحبهُ كثيرًا فاعتنى بتعليمهِ في مدرسة الخانكاه.

ومن مشروعاتهِ المهمة الشروع في إنشاء الخط الحديدي بين مصر والإسكندرية وتأسيس المدارس الحربية في العباسية ومد الخطوط التلغرافية لتسهيل سبل التجارة وغير ذلك.

وكان لهُ غلام يدعى البرنس إبراهيم إلهامي وكان على جانب عظيم من الجمال والذكاء واللطف والمعرفة والعلم زار الأستانة سنة ١٢٧٠هـ وتشرف بمقابلة جلالة السلطان عبد المجيد، فأحبَّهُ وزوَّجهُ بابنتهِ وغمرهُ بنعمهِ فرجع إلى مصر شاكرًا حامدًا والمرحوم إلهامي باشا هو والد ذات العفاف والعصمة حرم سمو الخديوي الحالي توفيق الأول.

وعباس باشا هو الذي وضع الحجر الأول لمسجد السيدة زينب بيدهِ وقد كان لذلك احتفال عظيم حضرهُ كثير من الأعيان ورجال الدولة وذبحت فيهِ الذبائح وفرقت الصدقات على الفقراء كميات كبيرة.

وفي أيامهِ كانت بين الدولة العلية والروسيين حروب فبعث لنجدة الدولة حملة كبيرة سارت عن طريق بولاق في البحر وسار هو بنفسهِ لوداعها هناك وقبل ركوبها النيل نهض لوداعها فألقى في الجمهور خطابًا بليغًا منشطًا.

وتوفي عباس باشا في شوال سنة ١٢٧٠ (أو يوليو/تموز، سنة ١٨٥٤م) في سرايتهِ في مدينة بنها العسل ثم نقل ودفن في مدفن العائلة الخديوية في القاهرة.

(٤) ولاية سعيد باشا (من سنة ١٢٧٠–١٢٧٩هـ أو من ١٨٥٤–١٨٦٣م)

هو ابن ساكن الجنان محمد علي باشا ولد في الإسكندرية سنة ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م) وكان محبًّا للعلم بارعًا فيهِ وعلى الخصوص في اللغات الشرقية والعلوم الرياضية وسلك الأبجر والرسم وكان يتكلم الفرنساوية جيدًا. تولَّى زمام الأحكام سنة ١٢٧٠هـ أو ١٨٥٤م بعد وفاة عباس باشا ابن أخيهِ وكان محبًّا للعدل والفضيلة مهتمًّا بالإصلاح الاداري. ومن أعمالهِ المبرورة إتمام الخطوط الحديدية والتلغرافية بين الإسكندرية ومصر والشروع في مد غيرها وتنظيم لوائح الأطيان واسترجاعها من المتعهدين إلى أربابها. وقد عدل الضرائب فجعلها عادلة ورفع كثيرًا من الضرائب التي كان يتظلم منها الرعايا ونزح ترعة المحمودية، وفي أيامهِ تمت معاهدة ترعة السويس وقد نشطها تنشيطًا كبيرًا وأقام على طرفها الشمالي مدينة حديثة دُعيت باسمهِ وهي بورت سعيد وغرس الأشجار في طريق المنشية.

وفي السنة الثانية من توليهِ على مصر وضع الحجر الأول لأساس القلعة السعيدية عند رأس الدلتا فيما بين القناطر الخيرية تداعت أركانها الآن، وقد عثرت على قطعة فضية مستديرة قطرها قيراطان ونصف على أحد وجهيها رسم النيل عند تفرعهِ والقناطر الخيرية يليها على الجانبين برجا القناطر وبينهما عند رأس الدلتا القلعة السعيدية، وكل ذلك في أجمل ما يكون من الرسم وعلى الوجه الآخر كتابة تركية تفيد أن المغفور لهُ محمد سعيد باشا بن محمد علي باشا المشهور قد وضع أساس القلعة السعيدية وما يليها من الاستحكامات بيدهِ في يوم الأحد ٢٣ جمادى الآخرة سنة

١٢٧١هـ لأجل حماية الديار المصرية. وهاك نص ما هو مكتوب هناك بالحرف الواحد بلغتهِ الأصلية:

«قواله لى مشهور محمد علي صلبندن بيك ايكييوزاوتوزيدي سنه هجريه سنده إسكندريه ده دنيايه كلوب يتمش سنه سي شوال المكرمنده خطه جسيمه مصره حكمي جاري أولان محمد سعيد محافظه ام دنيا ايجون اشبواستحكامات قويه به بيك ايكييوز يتمش بر سه سي جمادى الثانينك يكرمي اوجنجي دوشنبه كوني ومولودينك اوتوز دردنجي سنه سي كندي يديله وضع اساس ابتمشدر».

وفي أيامهِ ثارت مديرية الفيوم على الحكومة فبعث إليها وأخمد الثورة فهدأت الأحوال. ولما اختتن نجلهُ طوسون بك أطلق كل من كان في السجون من المجرمين حتى القاتلين. وقد زار محمد سعيد باشا الحرمين وأدَّى فروض الحج ولذلك يلقبونهُ بالحاج محمد سعيد باشا. وفي أيامهِ أعطيت بلاد السودان بعض الامتيازات وتولَّى عليها البرنس حليم باشا حكمدار. وفي سنة ١٢٧٦هـ (أو ١٨٥٩م) توجه لزيارة سوريا فمكث في بيروت مدة ثلاثة أيام ونزل ضيفًا كريمًا على وجهاء المدينة وكان أثناء مرورهِ في الطرقات ينثر الذهب على الناس.

وفي سنة ١٢٧٨هـ (أو ١٨٦١م) توفي المغفور لهُ السلطان عبد المجيد وتولى الخلافة بعدهُ السلطان عبد العزيز. وفي يوم السبت ٢٦ رجب سنة ١٢٧٩هـ (أو ١٧ يناير/كانون الثاني، ١٨٦٣م) توفي سعيد باشا في الإسكندرية ثم نقل إلى مدفن العائلة في مصر.

(٥) ولاية إسماعيل باشا خديوي مصر الأول (من سنة ١٢٧٩–١٢٩٦هـ أو من ١٨٦٣–١٨٧٩م)

هو ثاني أبناء المرحوم إبراهيم باشا بن محمد علي باشا ولد سنة ١٢٤٦هـ أو ١٨٣٠م وتربي أحسن تربية وتثقفت قواه العاقلة بالعلم والمعرفة فأتقن فن الهندسة وبرع على الخصوص في التخطيط والرسم ثم جال في أوروبا واختبر أحوالها وعوائدها. وفي ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩هـ (أو ١٨ يناير/كانون ثاني، ١٨٦٣م) تولَّى زمام الأحكام في الديار المصرية بعد وفاة عمِّهِ سعيد وفي سنة توليتهِ شرف هذه الديار بحلول أعتابهِ الشريفة

جلالة المغفور لهُ السلطان عبد العزيز خان فلاقى ترحابًا لم يسبق لهُ مثيل. وكان إسماعيل باشا كثير الميل إلى تحسين المدن إلى ما يقربها من زي مدن أوروبا فشرع في ذلك، وكان شديد الرغبة فيهِ إلى ما يفوق التصديق فتسهلت سبل التجارة في أيامهِ وتقاطر إلى الديار المصرية الأجانب أفواجًا أفواجًا. وفي سنة ١٢٨٢هـ (أو ١٨٦٦م) نال من الباب العالي خطًّا شريفًا مؤذنًا بالإرث الصريح في عائلتهِ وسيأتي شرح ذلك، وفي السنة التالية نال من إنعام جلالة السلطان لقب خديوي وهو أول من نال هذا اللقب الذي هو أرفع رتب وزراء الدولة.

وفي ١٤ شعبان سنة ١٢٨٦هـ (أو ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني، ١٨٦٩م) كان الاحتفال بافتتاح ترعة السويس وبالنظر لعظم أهمية هذا العمل وفائدتهِ لعالم التجارة في سائر العالم رأَيت أن أفرد فصلًا مخصوصًا أشرح فيهِ تاريخ الوسائل التي اتخذت منذ القديم لإيصال البحر المتوسط بالبحر الأحمر فأقول:

(٦) في ملخص تاريخ الوسائل التي اتخذت لإيصال البحر المتوسط بالبحر الأحمر

ما برح ملوك مصر من عهد الفراعنة يسعون إلى إيجاد مثل هذا الاتصال وقد اتخذوا لذلك سبلًا عديدة تعود إلى ثلاثة:

(١) بواسطة النيل وفروعهِ.
(٢) بواسطة النيل والصحراء.
(٣) بواسطة ترعة مالحة.

وقبل شرح كلٍّ من هذه الوسائط نأتي على شيء من جغرافية مصر القديمة نعني بها الخارطة التي رسمت في عهد اليونان وهي تمتاز عن الخارطات الحديثة على الخصوص بتعداد فروع النيل ومواقعها وامتداد البحر الأحمر وبحيرات أخرى (انظر خارطة مصر في أيام الفراعنة).

فالنيل الآن بعد أن ينقسم بالقرب من القاهرة إلى فرعيهِ الكبيرين يسيران شمالًا فيمر الشرقي منهما ببنها فميت غمر فسمنود فالمنصورة وينتهي إلى البحر المتوسط بالقرب من دمياط. والغربي يمرُّ بمنوف فكفر الزيات فدسوق إلى أن يصب في ذلك البحر بالقرب من رشيد. وهذان الفرعان هما الفرعان الوحيدان للنيل الآن وقلما يتفرع منهما غير الترع الاصطناعية. أما في الأزمنة الخالية فكانت لهما فروع أخرى كبيرة

شكل ٥-٢: إسماعيل باشا الخديوي السابق.

أكبرها متفرع من الفرع الشرقي. وكيفية ذلك أن هذا الفرع بعد أن يصل إلى قرب بنها يسير منهُ فرع غربي ينقسم إلى عدة فروع تنتهي إلى البحر المتوسط بثلاثة تصب عند بحيرتَيَ المنزلة والبرلس. وكيفية ذلك أنهُ إذا تجاوز أتريب (أتريبس) قليلًا تفرع منُه فرعٌ كبير شرقُّي يقال لهُ فرع بلوسيوم يسير إلى الشمال الشرقي فيمرُّ ببوباستس (تل بسطة) فالصالحية فدفنة إلى أن يصب في البحر المتوسط بالقرب من بلوسيوم (طينة) شمالي الفرما ويتفرع ما بقي إلى فرعين أو أكثر، قد أغفلنا ذكرها لاستغنائنا عنها فيما نحن في صددهِ. أما بحر القلزم أو البحر الأحمر فكان متصلًا بالبحيرة المرة الكبرى بمضيق صالح لسير السفن وكانت هذه البحيرة خليجًا يدعى خليج هيروبوليس نسبة

إلى مدينة كانت قائمة على مسافة قصيرة من رأسهِ بالقرب من فيثوم (تل المسخوطة). وإذ قد تمهد ذلك نقول.

(٦-١) الاتصال بواسطة النيل وفروعهِ

قد مرَّ بك في الكلام عن العائلة التاسعة عشرة الملكية في فذلكة تاريخ مصر القديم من هذا الكتاب أن الملك سيتي الأول هو أول من سعى إلى إيصال النيل بالبحيرة المرة الكبرى، ويظن ارستوتل وسترابو وبلينيوس أن سيزوستريس (رعمسيس الثاني أو الأكبر) هو أول من فعل ذلك في الجيل الرابع عشر قبل الميلاد، وربما كان ظنهم هذا مبنيًّا على أن هذا الملك هو الذي أسس مدينة فيثوم المتقدم ذكرها فرجحوا أنهُ احتفر إليها ترعة من النيل لريها وهذه الترعة توصل بين النيل وخليج هيروبوليس فيتم الاتصال المطلوب. أما المعول عليهِ بالإسناد إلى المصادر التاريخية الوثيقة أن أول من أخرج ذلك إلى عالم الفعل إنما هو الملك نخاو الثاني من العائلة السادسة والعشرين (سنة ٦١٠ق.م) فاحتفر ترعة تنشأ من فرع بلوسيوم عند بوباستس بالقرب من الزقازيق وتسير فيما يدعى الآن وادي القنال حتى هيروبوليس ويقال إن امتداد هذه الترعة كان ٦٢ ميلًا من الأميال الرومانية (نحو ٥٧ ميلًا إنكليزيًّا).

فلما استولى الفرس على مصر أتمَّهَا الملك داريوس (دارا) بن هستاسبس سنة ٥٢٠ق.م، وكان المضيق بين هيروبوليس والبحر الأحمر قد كاد يمتلئُ من الرواسب فأمر بجرفهِ وتوسيعهِ وكان طولهُ نحو عشرة أميال ولا تزال آثارهُ باقية إلى هذا العهد بالقرب من شالوف عند الطرف الجنوبي للبحيرة الكبرى وترعة الإسماعيلية، ويشاهد هناك بعض الآثار الفارسية الدالة على صحة ذلك. وكان المعروف إذ ذاك أن البحر الأحمر أعلى من النيل فلم يجسر نخاو ولا داريوس على إيصال ترعتهما هذه إلى الخليج تمامًا خشية أن يختلط الماءان أو يطوف المالح على العذب. فتمت المواصلة إذ ذاك على هذه الصورة. تسير السفن من البحر المتوسط في فرع بلوسيوم إلى بوباستس ومنها في تلك الترعة إلى هيروبوليس ومن هذه كانوا ينقلون المحمولات إلى مراكب البحر الأحمر على الدواب أو غيرها فكانوا يقاسون في ذلك بعض المشقة. فلما تولَّى بطليموس فيلادلفوس وجَّه اهتمامهُ إلى إصلاح ذلك الخلل سنة ٢٨٥ق.م فاحتفر ترعة موصلة بين هيروبوليس ورأس البحر الأحمر وترعة أخرى من هيروبوليس إلى خليج هيروبوليس ووسع المضيق فأصبح هناك ترعتان وكلاهما متصلتان بالبحر الأحمر، واتخذ حواجز

واحتياطات أخرى لمنع طغو المياه المالحة على العذبة بحيث يمكن للسفن أن تمرَّ إلى الخليج وإلى البحر الأحمر مع توقِّى الطغيان. وابتنى عند مصب الخليج في البحر الأحمر مدينة دعاها ارسينوا جعلها محطة بحرية تنتهي إليها المراكب القادمة عن طريق النيل وتقلع منها السائرة في البحر الأحمر وبالعكس.

ثم أخذ ماءُ النيل يتحول عن فرع بلوسيوم شيئًا فشيئًا حتى نضح ماؤُهُ فبطلت تلك الترعة. حتى إذا كان الإسلام وفتحت مصر على يد عمرو بن العاص كما مرَّ بكَ أمرهُ الخليفة بإنشاء ترعة يسهل نقل المؤن عليها إلى الحجاز، فاحتفر ترعة دعاها خليج أمير المؤمنين فابتدأَ بها عند مصر القديمة حيث يبتدئُ خليج مصر اليوم فسار بها في ظاهر الفسطاط حتى القاهرة اليوم ومنها إلى المطرية ومنها إلى بوباستس حيث تبتدئُ الترعة القديمة ومن بوباستس إلى البحر الأحمر. وما زالت تسير السفن في خليج أمير المؤمنين من الفسطاط وإليها مدة ١٣٤ سنة حتى أيام الخليفة المنصور أبي جعفر ثاني الخلفاء العباسيين ومؤسس مدينة بغداد فأمر بردمهِ منعًا لإمداد العلويين الذين ثاروا في المدينة وما زال مردومًا إلى الآن، ويقال إن الملك الحاكم بأمر الله الفاطمي أمر بحفرهِ سنة ١٠٠٠ للميلاد لتسير فيهِ السفن الصغيرة ثم أهمل فطمرتهُ الرمال. ولم يبقَ من آثارهِ الآن إلاَّ الخليج الذي يقطع القاهرة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وهو المعروف بخليج مصر. ينشأ من فم الخليج عند مصر القديمة ويسير نحو الشمال الشرقي وقبل أن يبلغ نظارة المالية ينعطف نحو الشرق الجنوبي حتى جامع السيدة زينب، فيعود إلى سيرهِ نحو الشمال الشرقي فيمر بجانب بركة الفيل ثم سراي درب الجماميز فتَكيَّة الحبانية ثم يقطع شارع محمد علي، فيمر بجانب سراي منصور باشا إلى أن يقطع السكة الجديدة قرب اتصالها بشارع الموسكي فيمر تاركًا كنيسة اللاتينيين وكنيسة السريان إلى يسارهِ وكنيسة الأرمن وكنيسة القبط إلى يمينهِ إلى أن يصل إلى بداية سكة مرجوش فيتركها إلى يمينهِ، ثم يقطع سور القاهرة عند باب الشعرية ويسير خارج القاهرة إلى شارع الظاهر فيمر تاركًا جامع الظاهر إلي يمينه حتى يلتقي بترعة الإسماعيلية وهناك ينتهي. أما فائدة هذا الخليج الآن فمقصورة على ري المدينة وبعض ضواحيها وهو الخليج الذي يحتفلون بفتحهِ سنويًّا عند وفاء النيل بين الخامس والسادس عشر من أغسطس/آب.

(٦-٢) الاتصال بواسطة النيل والصحراء

أوجد هذا الاتصال مريرع أحد ملوك العائلة السادسة ثم أتمهُ حنُّو في أيام العائلة الحادية عشرة كما مرَّ بكَ، غير أن بعض المتأخرين يزعم أن بطليموس فيلادلفوس المتقدم ذكرهُ هو الذي أوجد هذا الاتصال ولعلَّ الصواب أنهُ أعادهُ بعد إهمالهِ.

والاتصال المذكور يتم بطريق في الصحراء بين برنيس على البحر الأحمر وقفط على النيل بقرب قوص بمصر العليا، فكانت المنقولات تحمل على الجمال أو ما شاكل من برنيس إلى قفط ومن هناك تنقل على مراكب نيلية إلى البحر المتوسط عن طريق دمياط أو رشيد، وما زالت هذهِ الطريق عظيمة الأهمية حتى اكتشف رأس الرجاءِ الصالح جنوبي أفريقيا سنة ١٤٩٧م فانحطت أهميتها. ولما فتح خليج السويس كادت تهمل كلية لكنا نرى أنها لا تزال تستعمل في بعض الأحوال، وقد أصبح الاتصال الآن بين القصير على البحر الأحمر وقنا على النيل عوضًا من برنيس وقفط وقد يكون إلى قفط ولا تستعمل إلَّا إذا كان المقصود المواصلة بين البحر الأحمر ومصر العليا رأسًا.

(٦-٣) الاتصال بواسطة ترعة مالحة (ترعة السويس)

كانت التجارة بين أوروبا والمشرق في الأجيال الأخيرة محصورة على نوع ما في فينيسيا (البندقية) وكان الفينيسيون أبرع الناس فيها وأكثرهم اشتغالًا بالأسفار بين البحرين عن طريق مصر، فلما اكتُشف رأس الرجاء الصالح تحولت التجارة إلى يد البرتغاليين فشق ذلك على الفينيسيين فاهتموا في أمر إنشاء ترعة توصل بين البحرين فخابروا سلطان مصر إذ ذاك (قنسو الغوري) وما زالت المخابرات بهذا الشأن دائرة حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٧م فبطلت وأهمل المشروع. فلما كانت الحملة الفرنساوية اهتم نابليون بونابرت بذلك الاتصال بواسطة برزخ السويس فاستكشف البرزخ ومعهُ المهندس الشهير موسيو لابير سنه ١٢١٣هـ (أو ١٧٩٨م) وتفحصاهُ تفحُّصًا مدققًا فاكتشف لابير أن البحر الأحمر يعلو المتوسط ٣٠ قدمًا ولذلك رأى عدم مناسبة فتح

ترعة موصلة بين البحرين رأسًا فقدم التقرير الآتي وهو يتضمن أفضل ما رآه من الطرق:

(١) المواصلة بين النيل وفروعهِ وذلك بترعة من الإسكندرية إلى الرحمانية على فرع رشيد. وفي النيل من هناك إلى القاهرة وبخليج أمير المؤمنين من القاهرة إلى البحيرة المرَّة حيث يقام حواجز ومن هناك إلى السويس بترعة مالحة.

(٢) المواصلة بين البحرين رأسًا وكيفية ذلك أن تحفر ترعة بين السويس والبحيرة المرة وترعة أخرى بين البحيرة المرة وبلوسيوم.

إلاَّ أن هذا التقرير لم يباشر تنفيذهُ قبل أن قضي على تلك الحملة بالانسحاب من مصر.

وفي سنة ١٢٥٥هـ (أو ١٨٣٧م) أقامت شركة البواخر الشرقية خطًّا للمواصلة بين الهند وإنكلترا عن طريق برزخ السويس بكيفية أن تأتي المنقولات في البحر المتوسط إلى أول البرزخ فتنقل في البر إلى السويس ومنها في البحر الأحمر إلى الهند وغيرها.

وفي سنة ١٢٦٤هـ (أو ١٨٤٦م) تعينت لجنة مختلطة للنظر في تقرير لابير فقررت أن الفرق بالارتفاع بين البحرين لا يعبأ بهِ إلَّا أنها انحلت ولم تصل إلى نتيجة تاركة ذلك إلى أحد أعضائها الموسيو تالابوت، فكان من رأْيهِ تتبع الترعة القديمة من السويس إلى تل بسطة (قرب الزقازيق) رأسًا واحتفار ترعة من هناك إلى رأس الدلتا حيث القناطر الخيرية الآن، فتقام لها قناطر تسير عليها مياه تلك الترعة إلى البر الغربي ومن هناك تتم الترعة إلى الإسكندرية، فكأَنهُ يريد إيصال البحرين بترعة تمرُّ بين السويس والإسكندرية وتقطع الدلتا عند رأْسهِ فلم يصادف مشروعهُ استحسانًا لما كان يحول دون ذلك من المشاق. ثم تقدم تقرير آخر من الخواجات بارولت من مقتضاهُ أن يوصل البحر الأحمر ببحيرة المنزلة إلى دمياط ثم يقطع النيل هناك وتتم الترعة إلى رشيد فيقطع فرع رشيد أيضًا وتوصل الترعة إلى الإسكندرية، فلم يصادف هذا نجاحًا أيضًا لمشابهتهِ بمشروع تالابوت.

وفي سنة ١٢٧١هـ (أو ١٨٥٥م) اهتم لينان بك وموجل بك تحت إدارة الموسيو دلسبس في أمر هذه المواصلة بعد أن حصل هذا الأخير على البراءَة في ذلك من سعيد باشا والي مصر إذ ذاك، فأقروا على وجوب فتح ترعة في خط مستقيم بين السويس وبلوسيوم مارة في البحيرات المرة فبحيرة التمساح فالمنزلة، وأن تصل هذه الترعة من

طرفيها بحواجز عند التقائها بالبحرين وأقروا أيضًا على احتفار ترعة عذبة من بولاق مصر إلى منتصف البرزخ ومن هناك إلى السويس لأجل حمل المياه اللازمة للشرب والري وترعة توصل المياه إلى بلوسيوم. فعمل الموسيو دليسبس تقريرًا في ذلك وعرضهُ سنة ١٢٧٢هـ (أو ١٨٥٦م) على لجنة دولية مؤلفة من نواب دول أوستريا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبروسيا وإسبانيا فأدخلت فيهِ تحويرات من مقتضاها أن تنتهي تلك الترعة من طرفها الشمالي في نقطة على مسافة ١٧ ٢/١ ميلًا إلى الغرب من بلوسيوم حيث بورت سعيد الآن، وسبب ذلك أن مياه البحر المتوسط هناك عمقها بين ٢٥ و٣٠ قدمًا على مسافة ميلين من الشاطئ، أما عند بلوسيوم فلا تبلغ هذا العمق إلا على مسافة خمسة أميال. وأن تغفل الحواجز عند طرفي الترعة وتحويرات أخرى.

ثم تم القرار على ذلك وباشر الموسيو ديليسبس حفر الترعة الذي كان انتهاؤهُ في ١٤ شعبان سنة ١٢٨٦هـ (١٧ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٨٦٩م) في أيام إسماعيل باشا الخديوي السابق واحتفل الخديوي المشار إليه في ذلك اليوم احتفالًا عظيمًا بافتتاحها حضرهُ سائر ملوك أوروبا أو مندوبوهم وكانت رسوم المرور في تلك الترعة بموجب نص البراءة عشرة فرنكات على التونولاتو ونحو ذلك على الراكب فضلًا عن نفقات أخرى.

عودٌ

وفي سنة ١٢٨٩هـ (أو ١٨٧٢م) تعدَّى أهل الحبشة على الحدود المصرية مما يلي بلادهم وأسروا عددًا وافرًا من الأهالي فبعثت الحكومة الخديوية تطلب استرجاعهم وتستفهم عما اقتضى تلك المعاملة. ثم اقتضت الأحوال فجردت الحكومة المصرية على الحبشة لكنها لم تنجح بتلك التجريدة.

ثم باشر إسماعيل باشا بناء مرفأ الإسكندرية وأرصفتهُ. وفي سنة ١٢٩٠هـ (أو ١٨٧٣م) زار إسماعيل باشا الأستانة فقوبل بالترحاب ونال التفاتًا عظيمًا من لدن الحضرة الشاهانية. وفي هذهِ السنة أيضًا احتفل بزواج أنجالهِ الكرام وهم سمو الخديوي الحالي محمد توفيق باشا والبرنس حسين باشا والمرحوم البرنس حسن باشا وكان اقترانهم جميعًا في شهر واحد ومنحوا أيضًا في الوقت نفسهِ الوزارة معًا.

وفي ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠هـ (٨ يوليو/تموز، ١٨٧٣م) جاءَهُ الفرمان الشاهاني يخولهُ كل الحقوق المعطاة لرتبة الخديوية وهي حقوق الوراثة لأول أبنائهِ والاستقلال بالأحكام الإدارية وإقامة المعاهدات مع الدول الأجنبية واستقراض القروض

والجزية التي تدفع للدولة العلية (١٥٠٠٠٠ كيس). وهاك تعريب الفرمان السلطاني الذي ورد بهذا الشأن بعد الديباجة.

«قد نظرنا بعين الاهتمام إلى طلبك بإصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد الفرمان المانح المرحوم الوالي محمد علي باشا الحكومة الإرثية سواء كانت تلك الفرامين متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها. فهذا الفرمان من شأنهِ أن ينسخ في المستقبل حكم تلك الفرامين جميعها بما يتضمنهُ مما سيأتي بعد ويكون دائمًا نافذًا مرعي الإجراء.

إن كيفية وراثة الحكومة المصرية المقررة في فرماننا الصادر ثاني ربيع الآخر سنة ١٢٧٥هـ قد غيَّرت على وجه أن تنتقل الخديوية من متبَّوئي كرسيها إلى كبير أبنائهِ ومن هذا إلى بكر أبنائهِ أيضًا وهلمَّ جرًّا، علمًا بأن ذلك أدنى إلى المصلحة وأشد ملاءمة لأحوال البلاد المصرية. واختصاصًا لك بانعطافي الذي صرت لهُ أهلًا بحسن سعيك واستقامتك واجتهادك وأمانتك وإثباتًا لذلك أجعل قانون الوراثة لخديوية مصر ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمقامية سواكن ومصوَّع وتوابعهما كما تقدم بيانهُ بحيث تكون الولاية لبكر أبنائك ثم لبكر أبنائهِ من بعده. فإذا لم يرزق من وُلِيَ الخديوية ولدًا ذكرًا كانت الولاية من بعدهِ لأكبر أخواتهِ أو لأكبر بني أخيهِ الأكبر كما تقرر ولا تكون هذه الوراثة لأبناءِ البنات. ولأجل تأييد هذه الأحكام ينبغي أن تكون الوصاية في حال كون الوارث قاصرًا على الصورة الآتية وهي:

إذا توفي الخديوي وكان كبير ولدهِ قاصرًا أي غير بالغ من العمر ثماني عشرة سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديويًّا بحق الوراثة فيصدر إليه فرمانًنا بوجه السرعة، وإذا كان الخديوي المتوفى قد نظم قبل وفاتهِ أسلوبًا للوصاية وعين كيفيتها وذوي إدارتها بصك مثبت بشهادة اثنين من رؤساء حكومتهِ فأولئك الأوصياء يقبضون إذ ذاك على أزمة الأعمال عقب وفاة الخديوي. ثم ينهون بذلك إلى الباب يثبتهم في مناصبهم، ولكن إذا توفي الخديوي بغير وصية وكان ابنهُ قاصرًا فمجلس الوصاية عند ذلك يؤلف من متوليي إدارة الداخلية والحربية والمالية والخارجية والحقانية وقائد العسكر ومفتش المديريات، فيجتمع هؤلاءِ الذوات وينتخبون للخديوي وصيًّا بإجماع

الرأي أو بأغلبيتهِ فإذا تساوت الآراء لاثنين من المنتخبين كانت الوصاية لأرفعهما رتبةً باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها، ويشكل مجلس الوصاية من الباقين فيباشرون جميعًا أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطنتنا السنية ليصدق عليهِ بالفرمان الشريف. وكما أنهُ لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيأة الوصاية قبل انتهاء مدتها في الصورة الأولى أي فيما إذا كان تنظيمها بحكم وصية الخديوي المتوفى فكذلك لا تغير في الصورة الثانية، وإما إذا توفي الوصي أو أحد أعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبدل الثاني أحد ذوات المملكة، وبمجرد بلوغ الخديوي القاصر ثماني عشرة سنة يكون راشدًا فيباشر إدارة أمور الخديوية وذلك مما تقرر لدينا واقتضتهُ إرادتنا السلطانية.

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهة سكانها من أهم الأمور لدينا وكانت إدارة المملكة المالية ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر أسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية، رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقًا للحكومة المصرية. وذلك أنهُ لما كانت إدارة المملكة الملكية والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها، وكان من المعلوم أن إدارة أي مملكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم إلَّا بالتوفيق والتطبيق بين الإدارة العمومية والأحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم، فقد منحناكم الرخصة المطلقة في وضع القوانين والنظامات الداخلية حسب الحاجة واللزوم. ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب، ولتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة منحناكم أيضًا الرخصة التامة في عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها، على شرط أن لا يكون موجبًا للإخلال بمعاهدات الدولة السياسية.

ولكون خديوي مصر حائزًا لحق التصرف المطلق في الأمور المالية قد أعطيت لهُ الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عندما يجد

لذلك لزومًا، على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية. وبما أن أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارق (وهو أهم الأمور وأحوجها إلى العناية) من أقدم الوظائف المختصة بخديوي مصر قد منحناهُ الإذن المطلق بتدارك أسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضى ضرورات الزمان والحال وبتكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد. وأبقينا كذلك لخديوي مصر امتيازهُ القديم بمنح الرتب العسكرية إلى رتبة ميرالاي والملكية إلى الرتبة الثانية على شرط أن تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية في القطر المصري كأعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق أو تمييز، ولا يجوز لخديوي مصر أن ينشئ البوارج المدرعة بغير استئذان أما سائر السفن والبوارج ففي استطاعتهِ أن ينشئها متى شاءَ.

ولأجل إعلان الأحكام السابق بيانها وتأييدها أصدرنا إليكم هذا الفرمان الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأعطي لكم متممًا ومعدلًا وشارحًا للخطوط الشريفة والأوامر المنيفة الصادرة إلى هذا التاريخ، سواء كانت في وراثة الحكومة المصرية وفي كيفية الوصاية أو في إدارة الأمور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات، على شرط أن تكون أحكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الإجراء على مر الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضتهُ إرادتنا السلطانية. فينبغي أن تعلموا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا الهمة إلى تنظيم الإدارة على محور الاستقامة وإلى الأخذ بأسباب وقاية الرعية وإصلاح شئونها وتأييد راحتها على حسب ما فطرتم عليهِ من الغيرة والاستقامة وحسن الأخلاق، وما وقفتم عليهِ من أحوال تلك الجهات، وأن تراعوا أحكام الشروط الواردة في هذا الفرمان الجديد مع تأدية المائة وخمسين ألف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجًا سنويًّا في أوقاتها المعينة إلى خزينتنا العامرة السلطانية على القوانين والقواعد المرعية.»

فكان ذلك الفرمان منشطًا لهمة إسماعيل باشا فأخذ في إتمام مشروعاتهِ في الإصلاح وعلى الخصوص فيما يتعلق بتنظيم البلاد وإنشاء البنايات والشوارع والحدائق، فتمهدت سبل التجارة فازداد في أيامهِ تقاطر الأوروبيين إلى القطر المصري وكان يكرم وفادتهم

ويحبب إليهم الإقامة في القطر لما كانوا يتمتعون بهِ من الأرباح والرغد. وفي سنة ١٢٩٢هـ (سنة ١٨٧٥م) ابتاعت الحكومة الإنكليزية من أسهم ترعة السويس ما يساوي أربعة ملايين من الجنيهات الإنكليزية فكان ذلك حاملًا على تداخلها في المالية المصرية بعد ذلك.

وفي سنة ١٢٩٣هـ (أو ١٨٧٦م) توفي المغفور لهُ السلطان عبد العزيز وتولى بعدهُ السلطان مراد الخامس مدة قصيرة ثم اعتلى أريكة السلطنة جلالة السلطان عبد الحميد خان ولا يزال على أريكتها إلى الآن أيَّد الله سلطانهُ وعزَّز أنصارهُ واعوانهُ.

شكل ٥-٣: نقود السلطان عبد العزيز.

وترى في شكل ٥-٣ صورة النقود المضروبة على عهد السلطان عبد العزيز بتاريخ ١٢٧٧هـ وهي سنة توليتهِ السلطنة وهذه القطعة من النقود يقال لها (عشرين خردا) وقد كانت تساوي في أول أمرها نصف غرش أي عشرين بارة ثم انحطت منذ بضع سنوات إلى بارتين ثم بعد أن ضربت النقود الحديثة الآتي ذكرها لم تعد لها قيمة معلومة.

ومن المشروعات المهمة التي أُتمت أو بوشرت في أيام إسماعيل باشا أنهُ أنشأ المتحف المصري في بولاق والكتبخانة الخديوية المشهورة في درب الجماميز بمصر وأصلح الطرق وشيد الأبنية العمومية منها الأوبرا الخديوية بقرب الأزبكية في القاهرة. والذي يشاهد هذا المرسح الجميل يندهش لما فيهِ من الإتقان وحسن الذوق ولا سيما في النقوش على الستائر مع إتقان الملابس اللازمة للتشخيص، ويزيد اندهاشهُ عندما يعلم أنها بنيت وتمت معداتها في مدة خمسة أشهر فقط، وسبب ذلك أن الخديوي كان قد أعدَّ سنة ١٢٨٦هـ (أو ١٨٦٩م) احتفالًا عظيمًا دعا إليه أكثر ملوك الأرض لحضور افتتاح ترعة

السويس كما مرَّ بك، فأمر ببناء هذا المرسح في القاهرة لإحياء أوقات للعب فيهِ ولم يكن لديهِ إلا مدة خمسة أشهر الصيف، فأكثر من العملة البارعين ولا تسل عما أنفق في سبيل ذلك من النقود. ومن أعمالهِ أنهُ ابتنى أيضًا مرسح زيزينيا في الإسكندرية وسرايات أخرى عجيبة وجرَّ الماء إلى العاصمة ووزعهُ في البيوت، وعمم زرع الأشجار على الطرق ونوَّر القاهرة بالغاز وتدارك ما ينجم عن الحريق باستجلاب الآلات لإطفاء النيران وفتح المدارس وعمم المعارف وحسَّن مطبعة بولاق الأميرية، وأمر بترجمة الكتب المفيدة إلى العربية وطبعها وأسَّس معمل الورق وغيرهُ من المعامل، ونظَّم المجالس وأصلح ترع النيل ومجاريها وأوصل الخطوط التلغرافية والسكك الحديدية إلى نوبيا ونظم البوسطة وبنى مدينة الإسماعيلية وزينها بالحدائق والقصور، وأنشأ المنارات في البحر وأبطل تجارة الرقيق وسعى لاكتشاف ما غمض من قارَّة أفريقيا بمدد أصحاب الخبرة، وزين حديقة الأزبكية بغرس أشجارها وتسويرها وترتيب الموسيقى فيها على ما هي عليهِ الآن. وغير ذلك من الأعمال الكثيرة التي تفوق الحصر. وابتنى عدة بنايات بالقرب من طره على طريق حلوان لأجل معامل البارود والأسلحة الصغيرة وأنفق على بنائها مبالغ فاحشة ولكنهُ لم يستعملها.

وكان إسماعيل باشا لشدة رغبتهِ في التنظيم والتزيين لا ينظر إلى نسبة النفقات التي تقتضيها تلك المشروعات إلى دخل البلاد، فتراكمت الديون على القطر إلى حدٍّ أوجب قلق الدول التي لها يد في تلك الديون، فآل الأمر إلى تعيين لجنة مالية مختلطة لمراقبة دخل ونفقة الحكومة المصرية وذلك في ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٩٥هـ (٣٠ مارس/آذار، ١٨٧٨م) فرأَت عجزًا مقدارهُ مليون ومائتا ألف جنيه، فتنازل إسماعيل باشا عن أملاكهِ الخاصة وأملاك عائلتهِ ملافاة لما تدارك البلاد من الديون الكثيرة وهي التي تعرف الآن بأملاك الدومين. ثم صادق على تعيين ناظر إنكليزي للمالية يقال لهُ المستر ريفرس ويلسون وآخر فرنساوي لنظارة الأشغال العمومية يقال لهُ الموسيو بلينير. وكانت إجراءات الحكومة المصرية راجعة إلى الخديوي رأسًا فأجراها إسماعيل باشا بواسطة مجلس النظار كما هي الحال الآن.

وفي تلك السنة تقرر استقراض مبلغ ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات فاستدانوها وجعلوا عليها أملاك الدومين رهنًا. وهذا هو الدين المعروف بدين روتشيلد. ثم رأَى مجلس النظار وجوب توفير شيء من نفقات الجيش فرفت عددًا كبيرًا من العساكر والضباط. وفي ٢٥ صفر سنة ١٢٩٦هـ (١٨ فبراير/شباط، ١٨٧٩م) ثار

المرفوتون وجاءَ نحوٌ من ألفي نفر وأربعمائة ضابط منهم إلى نظارة المالية وأمسكوا بنوبار باشا والمستر ويلسون وطلبوا اليهما ما كان متأخرًا لهم من الرواتب، ثم علت الغوغاء ولم ينكف الناس حتى أشرف إسماعيل باشا فلما رأَوهُ بهتوا رعبة وكأنهُ أثر عليهم تأثيرًا سحريًّا فكلمهم وطَّيب خاطرهم ووعدهم بإجراء مطلوبهم فانصرفوا. ثم استقال الوزيران رياض باشا ونوبار باشا تخلصًا من المسئولية في حكومة لا يعرف لها رأس. فولَّى إسماعيل باشا ابنهُ البرنس توفيق باشا (وهو الآن سمو الخديوي الحالي) رئاسة مجلس النظار.

وفي ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٦هـ (٧ أبريل/نيسان، ١٨٧٩م) قلب إسماعيل باشا هيئة مجلس النظار وعزل كل من كان فيهِ من الأجانب، وجعل في أماكنهم نظارًا وطنيين تحت رئاسة المرحوم شريف باشا وأمر أن تزاد القوة العسكرية إلى ستين ألفًا فشقَّ ذلك على دولتي إنكلترا وفرنسا لأنهما اعتبرتا عزلهُ للناظرين الإنكليزي والفرنساوي لغير علَّة من الأعمال العدوانية، فسعيا إلى الانتقام بكل ما لديهما من السبُل. وفي ٦ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٢٥ يونيو/حزيران، ١٨٧٩م) أُقيل إسماعيل باشا من خديوية مصر وولِّي ابنهُ محمد توفيق باشا الخديوي الحالي مكانهُ.

(٧) ولاية محمد توفيق باشا الخديوي الحالي (من سنة ١٢٩٦هـ أو ١٨٧٩م ولا تزال)

تولَّى سمو محمد توفيق باشا خديوية مصر يوم الخميس الواقع في ٧ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٢٦ يونيو/حزيران، ١٨٧٩م) واعتلى أريكتها بين أمور مختلَّة وأحوال مرتبكة بسبب المصاعب التي طرأت على أحوال القطر المصري قبل توليتهِ. ومن أهم أسباب الاختلال إذ ذاك عسر المالية وعدم انتظام الجندية ونحو ذلك مما نشأَ عن تداخل الأجانب في أمور البلاد على عهد الوزارة المختلطة واشتداد وطأتهم على العسكرية وطموح أبصارهم إلى ما أوجب يومئذٍ استحكام الضغائن في صدور الجهادية. ففي الساعة ٢/٤١ من نهار الخميس المذكور ورد إلى مصر تلغراف من الباب العالي مشعرًا بتولية سموه وتعريبهُ:

«بناءً على أن الخطة المصرية هي من الأجزاء المتمة لجسم مالك السلطة السنية وأن غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار إنما هي تأمين أسباب

الترقي وحفظ الأمن والعمارة في الممالك وبناءً على أن الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناءً على تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشئًا عما وقع فيهِ من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة، وجب تنازل والد جنابكم العالي إسماعيل باشا. ثم إنهُ بناءً على ما اتصف بهِ ذاتكم السامية الآصفية من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى ملحاءِ الخلافة الأسمى من أن جنابكم الداوري ستوفقون إلى استحصال الأسباب الأمنية والرفاهية لصنوف الأهالي وإلى إدارة أمور المملكة على وفاق إرادة الحضرة الشاهانية الملوكانية، توجهت الإرادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة إلى عهدة استئهال آصفانيتكم وبناءً على الفرمان العلي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الإرادة السنية السلطانية التي صار شرف صدورها، وبناءً على ما كتب في التلغراف إلى حضرة المشار إليه إسماعيل باشا من تخليهِ عن النظر في أمور الحكومة وتفرغهِ منها بصورة وقوع انفصالهِ، قد تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصولهِ للعلماء والأمراء والأعيان وأهل المملكة جميعًا وتباشر من بعدهِ أمور الحكومة، وهذا من التوجيهات الوجيهة إلى أثر استحقاق آصفانيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية، ولذلك صارت المبادرة إلى إيفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديوي المعظم والأمر والفرمان على كل حال لمن لهُ الأمر أفندم.»

الإمضاء
خير الدين

فصدرت الأوامر بإعداد ما يلزم للاحتفال بذلك وجلس سموهُ في القلعة يستقبل المهنين من الوزراء والعلماء يتقدمهم نقيب الأشراف ثم القاضي ثم شيخ الجامع الأزهر ثم جاء القناصل، وبعد ذلك دخل الذوات وأمراء العسكرية والملكية ثم رجال الحقانية ثم النواب ووجهاء البلاد ثم أرباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم. ومن جملة من وفد للتهنئة وفد ماسوني جاء بالنيابة عن الشرق الأعظم المصري فقدم عبوديتهُ فنال من سموه عواطف الرضاء عنهم وعن أعمالهم ووعدهم رعاية محافلهم

شكل ٥-٤: محمد توفيق باشا الخديوي الحالي.

وحمايتها فانصرفوا شاكرين. وبعد ذلك أرسل الجناب الخديوي تلغرافيًّا إلى الباب العالي جوابًا على التلغراف المؤذن بارتقائهِ إلى كرسي الخديوية.

وفي ١١ رجب سنة ١٢٩٦هـ (٣٠ يونيو/حزيران، ١٨٧٩م) سافر الخديوي السابق من القاهرة إلى الإسكندرية ومنها ركب وسافر على الباخرة (المحروسة) إلى أوروبا وكان لوداعهِ على المحطة في القاهرة ازدحام وفي مقدمة المودعين سمو نجلهِ الخديوي الحالي، فكلم إسماعيل باشا الجمهور مودعًا ثم خاطب نجلهُ قائلًا:

«لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوي مصر فأوصيك بإخوتك وسائر الآل برًّا واعلم أني مسافر وبودي لو استطعت قبل

ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك الارتباك، على أني واثق بحزمك وعزمك فاتَّبع رأي ذوي شوراك وكن أسعد حالًا من أبيك.»[٢]

ثم عين مجلس النظار رواتب العائلة الخديوية فتنازل سمو الخديوي عن عشرين الف جنيه من راتبهِ الخصوصي على أن يضمها لراتب والدهِ. ثم استعفت الوزارة جريًا على المعتاد فنظمها الأمير الجديد تحت رئاسة شريف باشا وكتب إليه رقيمًا بذلك وبعث أيضًا إلى هيئة النظار منشورًا بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٢٩٦هـ يظهر فيهِ أفكارهُ وآراءَهُ ومستقبل سياستهِ وإجراءات حكمهِ.

ومضت مدة بعد ورود تلغراف الباب العالي المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد الفرمان السلطاني المؤيد لذلك فاختلفت أقوال الناس وظنونهم في أسباب تأخر الباب العالي عن إصدارهِ. وفي أثناء ذلك صدر الأمر للجهادية بصرف عشرة آلاف من الجند المجتمعين تحت السلاح وجعل الجيش اثنى عشر ألفًا واهتمت الوزارة بتسوية الدين السائر وغيرهُ. وفي ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦هـ (١٤ أغسطس/آب، سنة ١٨٧٩م) ورد الفرمان الشاهاني الآمر بتولية سموّ محمد توفيق باشا خديوية مصر وتعريبهُ:

فرمان تولية توفيق باشا المعظم

«الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الأفخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم، مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب، متمم مهام الأنام بالرأي الصائب، ممهد بنيان الدولة والإقبال، مشيد أركان السعادة والإجلال، مرتب مراتب الخلافة الكبرى، مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديوي مصر، الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلًا الحامل لنيشاننا الهمايوني المرصع العثماني ولنيشاننا المرصع المجيدي وزيري، سمير المعالي توفيق باشا أدام الله تعالى إجلالهُ وضاعف بالتأييد اقتدارهُ وإقبالهُ.

إنهُ لدى وصول توقيعنا الهمايوني الرفيع يكون معلومًا لكم أنهُ بناءً على انفصال إسماعيل باشا خديوي مصر في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦هـ وحسن خدامتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية

[٢] وقال آخرون إنهُ خاطبهُ بذلك في منزلهِ وأنهُ بارح العاصمة في ٢٦ يونيو.

ولمنافع دولتنا العلية، ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفًا ومعلومات تامة بخصوص الأحوال المصرية وأنكم كفء لتسوية بعض الأحوال غير المرضية التي ظهرت بمصر منذ مدة وإصلاحها، وجَّهنا إلى عهدتكم الخديوية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضي المنضمَّة إليها المعطاة إلى إدارة مصر توفيقًا للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي الصادر في ١٢ محرم سنة ١٢٨٣هـ المتضمن توجيه الخديوية المصرية إلى أكبر الأولاد، وحيث إنكم أكبر أولاد الباشا المشار إليه قد وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية. ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا، وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلي الشأن المبني على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيهِ الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديمًا نشأت عنها الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة، فلذلك صار تثبيت المواد التي لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها وصار تبديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها فما تقرر إجراؤهُ الآن هو المواد الآتية وهي:

إن كافة واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهاني. وحيث إن أهالي مصر أيضًا من تبعة دولتنا العلية وأن الخديوية المصرية ملزومة بإدارة أمور المملكة والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعدٍّ في وقت من الأوقات، فخديوي مصر يكون مأذونًا بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة. وأيضًا يكون خديوي مصر مأْذونًا بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والأجانب أو بين الأهالي والأجانب، بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البولوتيقية وفي حقوق متبوعية مصر إليها، وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي. وأيضًا يكون حائزًا للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنهُ لا يكون مأذونًا بعقد استقراض من الآن فصاعدًا بوجه من الوجوه، وإنما يكون مأذونًا بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين أو

وكلائهم الذين يتعينون رسميًّا. وهذا الاستقراض يكون منحصرًا في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصًا بها، وحيث إن الامتيازات التي أُعطيت إلى مصر هي جزءٌ من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصَّت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقًا، ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذي هو الويركو المقرر دفعهُ في كل سنة في أوانهِ، وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفًا لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح. وإنما حيث إن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة دولتنا العلية محاربة، وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم، ويباح لخديوي مصر أن يعطي الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أميرالاي والملكية إلى الرتبة الثانية، ولا يرخص لخديوي مصر أن ينشئ سفنًا مدرعة إلَّا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية. ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها، وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هذا الجليل القدر الموشح أعلاهُ بخطنا الهمايوني وهو مرسل صحبة افتخار الأعالي والأعاظم ومختار الأكابر والأفاخم علي فواد بك باشكاتب المابين الهمايوني، ومن أعاظم دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف.

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة صاحب العزة والشرف.»

وفي غاية شعبان (١٧ أغسطس/آب) استعفت وزارة شريف باشا استعفاء غير مبني على سبب ظاهر، فتألفت وزارة جديدة تحت رئاسة الجناب الخديوي. وكان رياض باشا إذ ذاك خارج القطر المصري فأمر الخديوي أن يستقدم تلغرافيًّا. وفي يوم الأربعاء ٣ سبتمبر/أيلول سنة ١٨٧٩م (الموافق ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦هـ) وصل رياض باشا الإسكندرية ومعهُ ولدهُ وتوجه توًّا إلى المحروسة. وفي ٢١ منهُ كلفهُ الجناب

الخديوي بتشكيل وزارة جديدة تحت رئاستهِ بعد أن قدم الوزراء استعفاءَهم، فلبَّى الطلب ونظم وزارة جديدة ولم تمضِ ٣ أشهر على وزارتهِ حتى أخذت حال البلاد في التحسن وهدأت الأمور.

وفي ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦هـ (٤ سبتمبر/أيلول، ١٨٧٩م) وقَّع سمو الخديوي على الأمر الناطق بتعيين الموسيو بارنج والموسيو دي بلينيار بصفة مفتشين ماليَّين. وفي أواخر هذهِ السنة أيضًا قدم نوبار باشا من أوروبا واستعفى غوردون باشا من حكمدارية السودان، وكان قد وليها سنة ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م) في عهد الخديوي السابق وتعيَّن رءُوف باشا في مكانهُ وفي أيامهِ ظهر المهدي بدعوتهِ. ثم كلَّفت الوزارة الجناب الخديوي أن يتجوَّل في أنحاءِ القطر جريًا على المألوف في مثل هذهِ الحال أي في حال تولية أمير جديد، فسار سموهُ في ١٠ صفر سنة ١٢٩٧هـ (أو ٢٢ يناير/كانون الثاني، ١٨٨٠م) نحو الصعيد ثم إلى الوجه البحري وعاد إلى المحروسة في ٤ مايو.

وفي ١١ يناير من تلك السنة قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خصوصية للنظر في مبادئ أعمال التصفية ومرجع هذهِ اللجنة ينحصر في ناظر المالية وكاتب أسرارهِ الثاني. ولما قدم المفتشان العموميان إلى مصر نظما لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المنظم. وفي ٥ صفر سنة ١٢٩٧هـ (أو ١٧ يناير/ كانون ثاني، ١٨٨٠م) صدر الأمر العالي بإلغاءِ الضرائب الدنيئة والشخصية التي لا يتجاوز مجموعها ستمائة ألف جنيه في السنة وذلك بناءً على تقرير رفعهُ إليه ناظر المالية.

وفي ٩ صفر (أو ٢١ يناير/كانون ثاني) صدر أمر خديوي متعلق بإبطال بون حليم باشا. وفي ٢٥ ربيع آخر (أو ٥ أبريل/نيسان) من هذه السنة تعينت لجنة التصفية مؤلفة من خمسة أعضاء ورئيس أوروبيين وعضو وطني هو بطرس بك غالي (اليوم بطرس باشا) لينوب عن الحكومة المصرية. وفي ١٨ جمادى الأولى (أو ١٧ أبريل/نيسان) عقدت اللجنة جلستها التمهيدية وجرت المخابرات بين المفتشين الماليين ولجنة التصفية فيما يجب تقريرهُ بخصوص المواد الآتية: (١) الدين الممتاز. (٢) الموحد. (٣) التعيينات. (٤) متأخرات كوبونات الموحد. (٥) القروض القريبة الآجال. (٦) بيان إجمال الدين غير المنظم. (٧) لائحة تتضمن مسائل عديدة وديونًا متنوعة. وفي ١٨ جمادى الآخرة (أو ٢٧ مايو/آيار) رفع رياض باشا إلى سموّ الخديوي كتابًا يتضمن بيان احتياج البلاد إلى تعميم المعارف. فأمر سموهُ بتشكيل لجنة للنظر في ما يتعلق بالتعليم العمومي وما يحتاج إليه من التحوير تحت رئاسة علي باشا إبراهيم

ناظر المعارف إذ ذاك. وفي ١٦ رجب (أو ٢٣ يونيو/حزيران) تعين الموسيو كولفن مفتشًا ماليًّا بدلًا من المستر بارنج. وفي ١٩ رجب ورد تلغراف من الباب العالي بتوجيه رتبة المشيرية إلى رياض باشا.

وفي ١٠ شعبان (أو ١١ يوليو/تموز) أَتمت لجنة التصفية أعمالها وأنهت قانونها وصادق عليهِ الجناب الخديوي وهاك ملخصهُ:

(١) إن صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا الإسكندرية يكون مخصَّصًا لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيرهِ، أما فائدتهُ فتبقى ٥ بالمائة على القيمة الاسمية. والقيمة التي تدفع سنويًّا لفائدة واستهلاك هذا الدين تكون ١١٥٧٧٦٨ جنيهًا سنويًّا.

(٢) إن صافي إيرادات الكمارك وعوائد الدخان الوارد ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بما فيهِ جميع الرسوم المقررة إلَّا إيراد الملح والدخان البلدي. جميع صافي هذه الإيرادات تبقى مخصصة لتسديد الدين الموحد والفائدة باعتبار أربعة بالمائة.

(٣) إن أملاك الدائرة السنية وأملاك الدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات والرهونات العقارية المسجلة وغيرها تكون ملكًا للحكومة وهي تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي.

(٤) تسوية الدين السائر تكون من البواقي من سلفة الأملاك الأميرية ومن النقود الباقية لغاية سنة ١٨٧٩م في خزينة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تخصص للدين المنتظم ومن الزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي ومن المبالغ التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ١٨٧٩م من العوائد والرسوم والأموال من أي نوع كانت، ومن العقارات الجائز للحكومة التصرف بها ولم تكن مخصصة وما ينتج من تغيير البونات أو السندات ومن سندات الدين الممتاز التي توجد على مقتضى المدون في البند السادس من قانون التصفية ومن الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من القانون، ومن الزيادات التي تظهر في الموازين كما هو مبين في البند السابع من قانون التصفية.

هذه شذرة صغيرة من قانون التصفية ومن أحبَّ التفصيل فليراجع القانون نفسهُ فإنهُ مؤلف من ٩٩ بندًا وبرفقتهِ كشفان عن التسويات التي حصلت وغيرها.

وتكاثر منح الرتب من أنعام الحضرة الخديوية في ذلك الأثناء وكانت الرتب تستلزم زيادة المرتبات كما هي الحال الآن في رتب الجهادية، فملافاة للتثقيل على المالية

أصدرت نظارة الداخلية أمرًا مفادهُ أن الرتب الملكية لا توجب زيادة المرتب وإنما تكون لتحلية ذويها بحلية الشرف فقط.

واشتهر سمو الخديوي بميلهُ الخصوصي إلى أبناء البلاد ورفع شأنهم وبث الحرية بين ظهرانيهم، فتألفت قلوبهم واتحدت كلمتهم ووجهوا انتباههم إلى إصلاح شئونهم. وإنما كانت تلك الحرية لدى البعض هبة في غير محلها وقبل أوانها، فجاءَت بأمور آلت إلى الثورة العرابية التي كانت عثرة في سبيل فلاحهم فأوصلت البلاد إلى ما نراها عليهِ الآن.

الحوادث العرابيَّة

ولد أحمد عرابي في سنة ١٢٤٨هـ وقيل سنة ١٢٥٧هـ (أو سنة ١٨٥٩م) في قرية (هرية رزنة) من مديرية الشرقية من عائلة بدوية الأصل وفي سنة ١٢٧٢هـ انتظم في سلك العسكرية في عهد المغفور لهُ محمد سعيد باشا ثم ترقى في أيامهِ إلى رتبة الملازم ثم إلى رتبة اليوزباشي ولم تأتِ سنة ١٢٧٦هـ حتى بلغ رتبة بكباشي. وفي سنة ١٢٧٧هـ نال رتبة القائمقام ثم اعتزل الخدمة ثم عاد إليها في أوائل ولاية إسماعيل باشا سنة ١٢٧٩هـ وما زال حتى وقعت بينهُ وبين خسرو باشا الشركسي مخاصمة أدت إلى إبعاد عرابي من الخدمة العسكرية مدة سنة، وهذا سبب بغضهِ للشراكسة، ثم ألحق بأشغال الدائرة الحلمية واقترن بابنة مرضعة المرحوم إلهامي باشا التي هي شقيقة حرم الخديوي الحالي بالرضاع، فعفا عنهُ الخديوي السابق وأرجعهُ إلى وظيفتهِ في أحد الإلايات سنة ١٢٩٢هـ فأخذ من ذلك الحين في تأليف قلوب الضباط وجمع كلمتهم على ولائهِ بما كان يظهرهُ من الأسف على حرمانهم من الترقيات حال كون غيرهم من الشراكسة والأتراك متمتعين بها إلى غير ذلك.

وما زال في ذلك إلى تولية الخديوي الحالي فارتقى إلى رتبة أميرالاي سنة ١٢٩٦هـ (أو ١٨٧٩م) وكان على نظارة الجهادية عثمان باشا رفقي شارعًا في سن قانون عسكري يؤخذ من فحواه حرمان كل من تحت السلاح من الترقي، فتذمر عرابي ورفاقهُ وحملوا ذلك على الإيقاع بأبناء الوطن وجعلهم أنفارًا تحت سلطة الترك والشراكسة، فاجتمع ثلاثة من زعمائهم وهم علي فهمي (كان علي باشا فهمي) وعبد العال (عبد العال باشا) وأحمد عبد الغفار (أحمد بك عبد الغفار) في منزل عرابي وتآمروا على معاكسة ذلك القانون ومنع صدورهِ فتحالفوا وحثُّوا ضباط الآياتهم على التشيع لهم

بعد أن أقنعوهم بنبالة مقصدهم، وأجمع رأيهم على كتابة تقارير ممضية من جميع الضباط مرفوعة إليهم بالتظلم من ناظر الجهادية وطلب تنزيلِهِ، فحفظوها عندهم وقدموا تقريرًا منهم رفعوهُ إلى مجلس النظار يطلبون تنزيل ناظر الجهادية فصدر أمر النظار بسجنهم في قصر النيل، فاستُدعوا إليه فساروا بعد أن أمروا الاياتهم بالاستعداد للمقاومة عند أول إشارة. فلما وصلوا إلى القصر جُرِّدوا من سلاحهم وأُدعوا السجن فوصلت الإشارة إلى الاي عابدين فسار إلى قصر النيل وأخرج المسجونين بالعنف وبعثوا الإعلامات إلى الاى العباسية والاي طره بالحضور حالًا إلى سراي عابدين رغمًا عما حاولهُ الجناب الخديوي من منع مجيئهم بواسطة الرسل والتهديد، ولما تمَّ اجتماعهم قام عرابي خطيبًا فيهم فشكرهم على تلك الهمة والغيرة، وكانت ساحة عابدين غاصة بجماهير المتفرجين، ثم تقدم عرابي أمام سمو الخديوي وطلب لهم العفو عما أتوهُ من القحة. وطلب خلع عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية. فأجاب سموهُ الطلب وجعل على نظارة الجهادية محمود سامي (كان محمود باشا سامي).

وبعد أن سكنت عوامل هذه الحركة خاف زعماءً الثورة من هذا النجاح السريع واعتبروا إجابة طلبهم هذا مكيدة من الحكومة لتسكين جأشهم ثم تحتال للاغتيال بهم فأكثروا من التحفظ وشرعوا في عقد مجالس سرية ليلية في منزل أحمد عرابي يدعون إليها خواصهم ويتفاوضون في أمر اجتماع كلمتهم والوقاية من الاغتيال، فاقترحوا على ديوان الجهادية اقتراحات عديدة تعزِّز جانبهم فتمكن عرابي بذلك من استمالة قوم العسكرية فطفق يبث أفكارهُ بين الأهالي من مشايخ العربان وعمد البلاد وأعيانها وعلمائها وتجارها استجلابًا لمساعدتهم في مشروعهِ العائد إلى نفعهم على ما زعم وكتب إليهم في ذلك منشورات ثوروية إيقاعًا بالوزارة الرياضية.

وفي ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨هـ (أو ٢٠ أبريل/نيسان، ١٨٨١م) أصدر الجناب الخديوي بناءً على اقتراح رياض باشا رئيس النظار أمرًا عاليًا بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظامات والقوانين العسكرية بناءً على طلب محمود سامي ناظر الجهادية، فاحتفل هذا احتفالًا فاخرًا في قصر النيل دعا إليه النظار والمفتشين احتفاءً بصدور ذلك الأمر وخطب فيهِ رياض باشا ومحمود سامي وأحمد عرابي ثناءً طيبًا على المكارم الخديوية لما منحتهُ لجماعة الجهادية من الإنعام.

وفي ٢٨ شعبان (أو ٢٥ يوليو/تموز) كان الجناب الخديوي في مصيفهِ في الإسكندرية فاتفق أن عربة أحد تجار الإسكندرية صدمت جنديًّا من الطبجية صدمة

قضت عليهِ فحملهُ رفقاؤُهُ إلى سراي رأس التين وطلبوا إلى الخديوي النظر في أمرهِ فوعدهم فسكن جأشهم. وبعد بضعة أيام تشكل مجلس حربي أصدر حكمهُ على النفر الذي حمل رفقاءَهُ على المسير إلى رأس التين بالأشغال الشاقة طول حياتهِ. أما رفقاؤُهُ وعددهم نحو الثمانية فحكم عليهم بثلاث سنوات في الليمان وبعد ذلك يرسلون إلى السودان أنفارًا للجهادية. فبعث عبد العال أمير الفرقة السودانية إلى ناظر الجهادية محمود سامي يشكو من قسوة ذلك الحكم فرفع سامي تلك الشكوى إلى الخديوي فتكدر، واستدعى في الحال الوزراءَ تلغرافيًّا إلى الإسكندرية فأتوها في ٧ رمضان (أو ٢ أغسطس/آب) وعقدوا برئاستهِ مجلسًا قدم فيهِ ناظر الجهادية استعفاءَهُ فقبل وعين بدلًا منهُ داود باشا يكن واستلم الأعمال وعاد النظار إلى العاصمة وهدأت الأحوال.

وفي شوال (أو سبتمبر/أيلول) بعد عودة الجناب الخديوي من الإسكندرية صدر أمرٌ من نظارة الجهادية إلى الاي القلعة بالتوجه إلى الإسكندرية وأمرٌ آخر إلى الاي الإسكندرية بالمجيء إلى المحروسة، فأوعز عرابي إلى الاي القلعة أن تلك الأوامر لا يقصد بها إلَّا تفريق كلمتهم فصرَّح ذلك الالاي بعدم امتثالهِ لما أُمر بهِ. وفي خلال ذلك كان عرابي يخاطب الألايات بالإشارة أن يستعدوا للحضور إلى ميدان عابدين في أول سبتمبر، ثم أرسل كتابهُ إلى الجناب الخديوي وإلى نظارة الجهادية يخبرهم فيها أن الجيش سيحضر إلى سراي عابدين لإبداء اقتراحات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد، وكتب مثل ذلك إلى قناصل الدول مبينًا أن لا خوف من هذه الحركات على أبناءِ تابعيتهم لأنها متصلة الغاية بالأحوال الداخلية. فأرسل الجناب الخديوي وفدًا إلى زعماء الثورة وهم عرابي وعبد العال وأحمد عبد الغفار ينصحهم أن يكفوا عن إجراءاتهم وتوجه سموهُ بنفسهِ إلى الاي عابدين وأخذ ينصحهم فتظاهروا بالانتصاح وتوزعوا في نوافذ السراي وقاية لها، ثم توجه وفي معيتهِ النظار إلى القلعة للغرض عينهِ. فأجابهُ الجيش هناك: «نحن مطيعون لأوامر ولي نعمتنا غير أننا أخبرنا بأن المقصود من تسفيرنا إغراقنا في كوبري كفر الزيات.» فقال سموهُ لمن معهُ: يظهر أن العساكر مغرورون، ثم تركهم وقصد العباسية لإيقاف عرابي فلم يجدهُ وقيل لهُ إنهُ سار في جندهِ إلى عابدين فعاد سموهُ أيضًا إليها.

ولما تكامل اجتماع الألايات في ميدان عابدين في ١٥ شوال سنة ١٢٩٨هـ (٩ سبتمبر/أيلول، ١٨٨١م) كانت الساحة غاصة بجماهير المتفرجين وقناصل الدول داخل السراي فأشرف الجناب الخديوي من السلاملك وأمر بإحضار عرابي، فحضر على

جواده مشهرًا سيفهُ وحولهُ ضباط الصواري فأمرهُ بإغماد السيف والترجل وإبعاد الضباط ففعل.

الخديوي: ألم أك سيدك ومولاك؟
عرابي: نعم.
الخديوي: الم أرقك إلى رتبة الميرالاي؟
عرابي: نعم ولكن بعد ترقية نحو الأربعمائة.
الخديوي: وما هي أسباب حضورك بالجند إلى هنا؟
عرابي: لنوال طلبات عادلة.
الخديوي: وما هي هذه الطلبات؟
عرابي: هي إسقاط الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الإسلام.
الخديوي: كل هذه الطلبات ليست من خصائص العسكرية.

فكف عرابي وأشارت القناصل على الخديوي أن ينقلب إلى داخل. ثم قال قنصل إنكلترا إلى عرابي بالنيابة عن الجناب الخديوي: «إن إسقاط الوزارة من خصائص الخديوي، وطلب تشكيل مجلس النواب من متعلقات الأمة، ولا وجه لزيادة الجيش لأن البلاد في طمأنينة فضلًا عن أن مالية البلاد لا تساعد على ذلك، أما التصديق على القانون فسينفذ بعد اطلاع الوزراء عليهِ، أما عزل شيخ الإسلام فلا بد من إسنادهِ على أسباب.»

عرابي: اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أقدم عليها إلَّا لأنهم أنابوني في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر لأنهم إخوتهم وأولادهم فهم القوة التي ينفَّذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة. واعلم أننا لا نتنازل عن هذه الطلبات ولا نبرح من هذا المكان ما لم تنفذ.
القنصل: إذن تريد تنفيذ اقتراحاتك بالقوة الأمر الذي يخشى منهُ ضياع بلادكم.
عرابي: ذلك لا يكون ومن ذا الذي ينازعنا في إصلاح داخليتنا فاعلم أننا نقاومهُ أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا.

القنصل: وأين هذه القوة التي ستقاوم بها؟
عرابي: في وسعي أن احشد في زمن يسير مليونًا من العساكر طوع إرادتي.
القنصل: وماذا تفعل إذا لم تنل ما طلبت؟
عرابي: أقول كلمة ثانية.
القنصل: وما هي؟
عرابي: لا أقولها إلَّا عند القنوط.

ثم انقطعت المخابرات بين الفريقين نحوًا من ثلاث ساعات تداول القناصل والخديوي أثناءَها داخل السراي واستقر الرأي على إجابة طلبات عرابي وإنفاذها تدريجيًّا لأن بعضها يحتاج إلى مخابرة الباب العالي، فأصر عرابي على تنزيل الوزارة قبل انصرافهِ فنزلت، واستدعي شريف باشا وبعد اللتيَّا والتي قبل بأن يشكل وزارة جديدة بشرط أن يتعهد لهُ رؤساء الحزب العسكري بالامتثال لأوامرهِ وأن يقدّم عمد البلاد ضمانة على ذلك، فحصل وتشكلت الوزارة وجعل محمود سامي ناظرًا للجهادية. فأوعز شريف باشا إلى عرابي أن يتوجه بالايهِ إلى رأس الوادي في مديرية الشرقية وإلى عبد العال أن يسير بالايه إلى دمياط فامتثلا وسارا إلى حيث أُمرا باحتفال عظيم، وخطب عبد الله نديم محرر جريدة الطائف وحسن الشمسي محرر جريدة المفيد في المحطة خطبًا هنئوا بها الحزب الوطني على فوزهِ.

ولما استقر عرابي في رأس الوادي جعل يتجول في أنحاء المديرية يبثُّ مبادئهُ في نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان، فاستدعتهُ الحكومة إلى العاصمة وعرضت عليهِ رتبة لواء ووظيفة وكيل نظارة الجهادية فقبل الثانية ورفض الأولى ليبقى الالاي في عهدتهِ. ولما استوى على منصبهِ الجديد جعل يعقد المحافل في منزلهِ علانية وتوسط بالعفو عن حسن موسى العقاد أحد تجار المحروسة وكان مبعدًا في السودان فأجابهُ الجناب الخديوي إلى ذلك، ثم سعى إلى عزل الشيخ العباسي من مشيخة الإسلام واستبدالهِ بالشيخ الإمبابي.

وفي ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨هـ (٢٢ سبتمبر/أيلول، ١٨٨١م) صدقت الحكومة المصرية على القوانين العسكرية الجديدة وهى من ضمن طلبات الجهادية يوم حادثة عابدين تحتوي على قانون الإجازات العسكرية البرية والبحرية وقانون المستودعين وقانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعها وقانون القواعد الأساسية في النظامات العسكرية وقانون الترقي وقانون الضمائِم والامتيازات والإعانة العسكرية.

وبعد التصديق عليها جاءَ إلى شريف باشا وفدٌ جهادي وقدموا لهُ الشكر على اعتنائهِ بمطاليبهم وبينوا ارتياحهم إلى وزارتهِ وأكدوا لهُ إخلاصهم.

وفي ١١ ذي القعدة (أو ٤ أكتوبر/تشرين أول) من تلك السنة صدر الأمر العالي باعتماد اللائحة في انتخاب مجلس النواب بناءً علي تقرير رفع إلى شريف باشا مذيلًا بألف وستمائة توقيع يتضمَّن طلب تشكيل المجلس النيابي، ومن مقتضى تلك اللائحة أن يكون النواب واحدًا أو اثنين من كل قسم من أقسام المديرية و٣ من مصر و٢ من الإسكندرية وواحد من دمياط على شروط مذكورة في اللائحة. ووزعت نظارة الداخلية منشورات بشأن ذلك في المديريات.

وفي ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٩٨هـ (أو ١٠ أكتوبر/تشرين أول، ١٨٨١م) وصل إلى الإسكندرية وفد عثماني وهو عبارة عن لجنة مخصوصة مبعوثة من الأستانة بأمر الجناب السلطاني مؤلفة من نظامي باشا وراضي باشا وعلي فؤاد بك وصفر أفندي فاستقبلوا في الإسكندرية، وفي يوم وصولهم قدموا العاصمة فأنزلهم الجناب الخديوي في قصر النزهة في شبرا وفي اليوم التالي ساروا لمقابلة سموهِ في سراي الإسماعيلية وبلغوهُ رضى الجناب السلطاني عما توجهت إليه همم الحضرة الخديوية من تحسين الأحوال وحفظ النظام، وإن حضور هذا الوفد إنما هو عنوان ما للذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديوي المعظم، وإن المقصد الأول من حضورهم إنما هو تأييد نفوذهِ وتعزيز موقعهِ وتثبيت مركزهِ، فشكر سموهُ لتعطفات الحضرة السلطانية وابتهل إلى الله تعالى بدوام بقائها. ثم قاموا وانصرفوا وبعد يسير سار الجناب الخديوي لرد تلك الزيارة. ثم سار علي نظامي باشا لزيارة الاي قصر النيل فاحتفل بهِ محمود سامي احتفالًا عظيمًا وبعد أن لاحظ نظامي باشا حركات الالاي أثنى على أميرهِ. ثم زار شيخ الإسلام ونقيب الأشراف. وأقام رجال الوفد في مصر بضعة عشر يومًا أدبت لهم فيها المآدب وكان الناس يرحبون بهم. ثم ظهر للوفد أن ليس في مصر ما يوجب الاضطراب فعادوا إلى الأستانة راضين مقتنعين عن طريق الإسكندرية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٨هـ (١٩ أكتوبر/تشرين الأول، ١٨٨١م).

ثم توجَّهت عناية شريف باشا إلى تنظيم المحاكم الأهلية فانصرفت الأنظار إلى مشروع تنظيمها وفي ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٨هـ (١٧ نوفمبر/تشرين الثاني، ١٨٨١م) صدر الأمر العالي مؤذنًا بذلك مع لائحة ترتيب المحاكم. وبتاريخهِ أُلغيت جريدتا الحجاز ولجيبت الأولى لأنها طعنت في الأجانب والثانية لخروجها عن الحضرة

النبوية. وفيهِ أنفذ الخديوي إلى الأستانة وفدًا مصريًّا ردًّا للوفد العثماني الذي جاءَهُ. وفيهِ أنشئَ صندوق للادخار في ديوان الجهادية يجعل فيهِ من ماهيات الضباط خمسة في المائة يشترى بمجموعها قراطيس مالية وتضم الفائدة إلى الأصل كل عام ويشترى بالجموع قراطيس وهكذا. ومثل ذلك فعل مستخدمو الدائرة السنية.

وفي ١٩ محرم سنة ١٢٩٩هـ (٩ ديسمبر/كانون الأول، ١٨٨١م) صدر الأمر العالي بتولية الشيخ الإمبابي مشيخة الجامع الأزهر بدلًا من الشيخ العباسي، وقد تقدم أن عرابي كان ساعيًا إلى ذلك. وفيهِ طلبت نظارة الجهادية أن يزاد في ميزانيتها مبلغ ١٣٠ ألف جنيه فأجيب طلبها رغمًا عن إمساك المالية عن إجابة مثل هذه الطلبات.

وفي ٥ صفر سنة ١٢٩٩هـ (٢٦ ديسمبر/كانون أول، سنة ١٨٨١م) تم انتخاب أعضاء مجلس النواب بمقتضى اللائحة التي أشير إليها، فكان مؤلَّفًا من اثنين وثمانين عضوًا أُقيم منهم المرحوم سلطان باشا رئيسًا وعبد الله باشا فكري رئيسًا للكتبة، وأُعدَّت قاعة المجلس في ديوان الأشغال لتكون مقرَّ انعقادهِ. وحضر تلك الجلسة الجناب الخديوي وقال المقالة الافتتاحية بيَّن فيها شدة رغبتهِ في تأليف ذلك المجلس وتنشيطه. وقال إنهُ يرجو أن يكون مساعدًا لهُ في نشر العلوم والمعارف بين أفراد الأمة مخلصًا في خدمة المصالح. وحضر تلك الجلسة أيضًا جميع الوزراء ورجال الدولة فتكلم كل منهم حسب مقتضى المقام. ثم نظر المجلس في بعض الأمور الداخلية وارفضت الجلسة. وعكف مجلس شورى النواب على الاهتمام بشئونهِ فرتب أقلامهُ وانتخب رؤساءَها ثم وجه التفاتهُ على الخصوص إلى اللائحة الأساسية الجديدة التي كان موعودًا من مجلس النظار بإرسالها إليه لينظر فيها لأن مجلس النواب افتتح بمقتضى اللائحة الشوروية القديمة.

وفي ١١ صفر سنة ١٢٩٩هـ (٢ يناير/كانون الثاني، ١٨٨٢م) وفد شريف باشا على مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة التي أعدَّها لهُ فقدمها وخطب في ذلك خطابًا أثر في أذهان النواب، وقد جاءَت هذه اللائحة مشتملة على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر في القوانين والمصروفات العمومية، وأن لا ينفذ قانونٌ ولا يُعتبر نظام ما لم يصادق عليهِ في مجلسهم مع الحرية التامة لهم في إبداء آرائهم. فتعينت لجنة من أعضاء المجلس لمراجعة هذه اللائحة. وبعد الاجتماع مرات عديدة قررت أكثر بنود اللائحة ووقع الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من تلك اللائحة. وفي ٢٧ صفر من تلك السنة أعاد النواب اللائحة

المذكورة إلى النظار بعد أن بينوا ما يريدون تحويرهُ فيها. فرأَى النظار أن يغيروا شيئًا من تحويرات النواب فلم يقبل أولئك وأصروا إلَّا تنفيذ تحويرات لجنتهم. وفي ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ (٣١ يناير/كانون ثاني، ١٨٨٢م) أعاد النظار اللائحة إلى النواب مرفوقة بإفادة مفادها أن وكيلي الدولتين فرنسا وإنكلترا يريان أن لا حقَّ لمجلس النواب في تقرير الميزانية، ولكنهما مع ذلك يقبلان المخابرة في هذا الشأن بشرط أن يستقر الاتفاق بين النواب والحكومة على سائر بنود اللائحة. وبناءً على ذلك تطلب الحكومة من النواب تصديقهم على اللائحة مع إغفال ما يتعلق بالميزانية لبينما يعطي النواب رأيهم النهائي فيهِ. فنظر النواب في تلك الإفادة عدة ساعات فقرروا إحالتها إلى اللجنة التي كانت مكلفة بتنقيح اللائحة وطلبوا إليها إعادة النظر في التعديلات التي أدخلها مجلس النظار، فصدقت على بعضها ورفضت البعض الآخر وأدخلت على البند المتعلق بالميزانية تعديلًا على مقتضى ما أرادت. وقررت في الوقت نفسهِ عدم قبول تداخل القنصلين في ذلك الأمر.

وفي يوم الخميس ١٣ ربيع أول (٢ فبراير/شباط) سارت لجنة مؤلفة من ١٥ نائبًا إلى الجناب الخديوي يطلبون تنفيذ ما قرروهُ أو استعفاءَ الوزارة فوعدهم سموهُ إلى صباح السبت وانصرفوا، فتقابل مع شريف باشا بحضور القنصلين فأصر شريف باشا على رأْيهِ واستعفى للحال، فاستدعى الجناب الخديوي لجنة النواب وكلفها أن تختار رئيسًا للوزارة فقالوا إن ذلك من حقوق الجناب الخديوي فألح عليهم فامتنعوا، ولكنهم قالوا نريد وزارة تنفذ لائحتنا فاختار لهم محمود سامي وقلَّدهُ منصب الوزارة، وعهد إليه تشكيل وزارة جديدة فشكلها وجعل أحمد عرابي ناظرًا للجهادية. فسر الحزب الوطني بذلك كل السرور ووردت لهم التهاني من سائر القطر من وطنيين وأجانب وأقام النواب احتفالًا لفوزهم. وفي ١٥ ربيع أول (أو ١٤ فبراير/شباط) اجتمع ضباط الجهادية من رتبة الصاغقول أغاسي فما فوق ومثلوا بين يدي الجناب الخديوي للتشكر وإظهار الطاعة، فشكرهم سموهُ وخاطبهم بما شفَّ عن حبهِ لإصلاح البلاد. وفي ١٩ ربيع أول حضر محمود سامي إلى مجلس النظار فقوبل بالتعظيم والتكريم وسُرَّ النواب بنفوذ رأيهم، فخطب فيهم ونشطهم وأقرَّ لهم على اللائحة كما حوروها. فلما علم الناس بالتصديق على لائحة النواب أقاموا الاحتفالَات في مصر والإسكندرية سرورًا بفوز الحزب الوطني وأصبح الجهاديون القوة المتسلطة في البلاد وإليهم يوجه الثناء كأَن تلك المنى قد أُدركت بمساعيهم.

ولما جلس عرابي على مسند نظارة الحربية والبحرية أُحسن عليهِ وعلى عبد العال برتبة لوا «باشا» ثم سعى إلى ترقية كثيرين من رفقائهِ الضباط، وقرر قانون الضمائم والمعاشات بصفة جمعت القلوب على ولائهِ. وتخلصًا من الحزب الشركسي الذي كان لا يزال متخلّلًا الجهادية شكل لجنة لفرز الضباط المستودعين ففرزت نحو الستمائة منهم وأكثرهم من الأتراك والشراكسة فأصبحت الجهادية وطنية محضة. وذكرت جرائد أوروبا إذ ذاك أن الحزب الوطني وفي مقدمتهِ عرابي كان يتهدد مجلس النواب ويتوعدهُ بالسوء إذا لم يسر على غرضهِ، فنشر رئيس المجلس المذكور في الجريدة الرسمية ما ينفي تلك التهمة. ثم تخصصت جريدة الطائف لنشر محاضر مجلس النواب والتكلم بأفكار أعضائهِ والدفاع عنهم. وفي أواسط ربيع آخر (أو مارس/آذار) استعفى بلينيار أحد المراقبين الماليين فعين بدلًا منهُ الموسيو بريديف. وفي ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩هـ (أو مارس/آذار، سنة ١٨٨٢م) انفض مجلس النواب من أعمالهِ لتلك السنة وقد قرر فيها: (١) القانون الأساسي. (٢) لائحة الداخلية. (٣) لائحة الانتخاب. (٤) أمورًا أخرى مهمة. وقد تقرر في لائحة الانتخاب ثبوت حق الانتخاب والنيابة معًا لأي من كان من رعايا الحكومة سواءً كان مولودًا في القطر المصري أو مقيمًا فيهِ منذ عشر سنين. ولما ودع النواب الجناب الخديوي سلم سموُّهُ كلًّا منهم أمرًا مؤذنًا بتعيينهِ عضوًا في المجلس المشار إليه إلى خمس سنوات.

ثم بلغ عرابي أن بعض ضباط الشراكسة المتأهبين للسفر إلى السودان تكلموا بشأنهِ بما لا يليق وأن في عزمهم الكيد بهِ، فأمر بالقبض عليهم فقبض على أربعين منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية سابقًا، وأودعهم السجن في قصر النيل وعاملهم بالقسوة والغلظ. ثم تشكل مجلس حربي لمحاكمتهم برئاسة راشد باشا الشركسي فصدر الحكم عليهم بالنفي إلى أقاصي السودان ثم خفف الجناب الخديوي هذا الحكم إلى الإبعاد عن القطر المصري. وبعد صدور ذلك الأمر وقع الخلاف بين الخديوي والنظار في هذا الشأن، فاجتمع النظار في ١١ مايو/آيار اجتماعًا طويلًا حضر أثناءَهُ وكلاء الدول وسألوا النظار عن حال الأوروبيين في القطر المصري وعما إذا كان يتوعدهم خطر فأكدوا لهم أن لا شيء في الأمر من مثل ذلك.

ثم بعث النظار يستقدمون النواب من بلادهم للاجتماع والنظر في أمر ذلك الخلاف، فاجتمعوا وحاولوا إصلاح الخلاف فلم يفوزوا وسار وفدٌ منهم إلى الجناب الخديوي يرجونهُ إجابة سؤالهم فأجابهم آسفًا لعدم إمكانهُ ذلك فعادوا وأخبروا بما

كان، فتعينت لجنة ثانية في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩هـ (أو ١٤ مايو/آيار، ١٨٨٢م) لتعرض على سموهِ قبول الاقتراح بشرط أن ينزل رئيس النظار فقط وأن يجعل مكانهُ مصطفى باشا فهمي فتوجهوا وعرضوا ذلك على سموهِ فقبل بعد التردد. فساروا إلى مصطفى باشا فهمي يسألونهُ إذا كان يقبل تلك الرئاسة فأبي، فعادت المسألة إلى مركزها الأول بل زادت تجسُّمًا فوقفت حركة الأعمال وباتت العيون شاخصة إلى ما سيكون. واجتهد سلطان باشا إلى توفيق ذلك الخلاف بكل طريقة ممكنة وساعدهُ ناظر المعارف وناظر الأوقاف فلم ينجح. وبينما هم في ذلك ورد تلغراف من لندرا منبئ بصدور الأمر إلى الأسطول الإنكليزي الراسي في بحر المانش أن يتأهب ليسافر في ٢٨ مايو إلى البحر المتوسط فأوجس الناس خيفة.

وما زال النواب يسعون إلى حل ذلك المشكل بدون نتيجة فاستدعوا العلماءَ والوجهاءَ لعقد اجتماع عمومي يتخابرون فيهِ ويتشاورون في كيفية حلهِ. فاجتمعوا في ٢٧ جمادى الآخرة (أو ١٥ مايو/آيار) وسارت منهم لجنة إلى الجناب الخديوي وما زالوا يستعطفونهُ حتى وافقهم على ما أرادوا مع استبقاء الوزارة. وفي اليوم التالي سار النظار إلى دواوينهم وبعثوا إلى الجهات يبشرون بزوال الخلاف إلَّا أن الهواجس لم تهدأ تمامًا. ثم كثرت الإشاعات عن قرب وصول الأسطول الإنكليزي وأسطول آخر فرنساوي فازداد الاضطراب وتلونت الأقاويل. ثم ورد تلغراف من أكريت ينبئ بخروج الأسطول الفرنساوي منها قاصدًا ثغر الإسكندرية وأن الإنكليزي باقٍ فيها ينتظر قدوم الأسطول العثماني فيأتي الاثنان في وقت واحد وينضمان إلى الأسطول الفرنساوي.

وفي مساء الجمعة غرة رجب (أو ١٩ مايو/أيار) وفدت على مينا الإسكندرية دارعة إنكليزية وفي الصباح التالي دارعتان أخريان وثلاث دوارع فرنساوية فأطلقت المدافع للسلام كالعادة. ثم جعلت البواخر ترد إلى ذلك الثغر حتى تكامل الأسطولان ولم يكن معهما أسطول عثماني فكثر تقول الناس في سبب قدوم هذه العمارات على هذه الصورة. ثم أشيع أن قدومها كان بوفاق مع الباب العالي وبارتياح الدول عمومًا بشرط أن تسرع بعد إنهاء المشاكل إلى الانسحاب.

وفي ٧ رجب (أو ٢٥ مايو/آيار) قدَّم قنصلا إنكلترا وفرنسا بلاغًا نهائيًّا من دولتيهما تطلبان فيهِ سقوط الوزارة وخروج عرابي من القطر المصري بأن تضمنا لهُ حفظ رتبهِ ورواتبهِ ونياشينهِ، وإبعاد عبد العال حلمي وعلي فهمي إلى الأرياف في جهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ورواتبهما ونياشينهما، وأن الدولتين عازمتان

على تنفيذ كل ذلك، وهما تكلفان الجناب الخديوي أن يصدر عفوًا عامًّا على جميع الذين لهم دخل في المسألة. فرفض النظار هذا البلاغ ولم يجيبوا عليهِ بدعوى قولهم «أن لا علاقة للدول الأوروبية معنا فإذا شاءا فليخابرن الأستانة أما نحن فإننا مستعدون للمقاومة» فأخذ سلطان باشا يسعى إلى التوفيق فحبط مسعاهُ. وفي ٨ رجب (أو ٢٦ مايو/آيار) استعفت الوزارة محتجة على بلاغ الدولتين وطلباتهما فكُلِّف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة فأبى وأصرَّ على الإباءَة فأطلعهُ قنصل فرنسا على تلغراف وارد إليه من وزارة فرنسا ونصهُ: «الأمل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة وأكدوا لهُ أننا نعضدهُ ونؤّيدهُ بكل جهدنا.» فلم يقنعهُ ذلك وأصرَّ على الرفض.

ثم عُقدت جلسة عند الجناب الخديوي حضرها بعض رؤساء الجهادية وفي مقدمتهم طلبة عصمت فقال شريف باشا: إنهُ يقبل أن يشكل وزارة جديدة بشرط أن تنفذ الجهادية مآل طلبات الدولتين. فقال طلبة: «نحن مطيعون إنما يستحيل علينا تنفيذها ولا حق للدولتين بطلب ذلك لأن هذه المسائل من اختصاص الباب العالي.» قال ذلك وخرج فتبعهُ الضباط. وبتاريخهِ ورد تلغراف من رأس التين بالإسكندرية أن العساكر هناك لا يقبلون غير عرابي ناظرًا عليهم، وأنهم إذا مضت ١٢ ساعة ولم يرجع إلى منصبهِ لا يكونون مسئولين عما يحدث مما لا يستحب وقوعهُ، فزاد الإشكال والاضطراب فتمكن شريف باشا وغيرهُ من إصرارهم على رفض تشكيل وزارة جديدة. وعند الغروب اجتمع النواب ورئيسهم وحضر عرابي وجعل يخطب فيهم وخطب أيضًا عبد العال وغيرهُ يطلبون تنازل الخديوي فتفاقم الخطب، فأرسل الجناب الخديوي يخبر الباب العالي أن الجند غير راضين عن استعفاء الوزارة وأنهم أقاموا الحجة على طلب الدولتين. فأجابهُ أن الحضرة السلطانية أمرت بتشكيل لجنة عثمانية تأتي مصر بعد ثلاثة أيام للنظر في هذا الأمر. فأمر الجناب الخديوي أن يرجع عرابي إلى مركزهِ مؤقتًا للتأمين على الأجانب لبينما يصل الوفد العثماني فسرَّ الجند بذلك. وبعث عرابي منشورًا إلى قناصل الدول يضمن لهم تأييد الأمن لجميع سكان القطر المصري من وطنيين وأجانب مسلمين وغير مسلمين وفي الوقت عينهِ اقترح ثلاثة أمور:

(١) إعادة لائحة الدولتين وانسحاب أسطوليهما.

(٢) وضع قانون أساسي تبيَّن فيهِ حدود كل من الجناب الخديوي ووزرائهِ.

(٣) قطع المخابرات والعلاقات توًّا مع الدولتين ومع سائر الدول إلَّاَّ بواسطة الدولة العثمانية.

ثم عمل العرابيون على خلع الخديوي وتولية البرنس حليم باشا وكثيرًا ما كانوا يصرحون بذلك في مجالسهم. ثم صرفوا الهمَّة إلى الأهبة والتحصين كأنهم يتوقعون قتالًا، فصرَّح المستر غلادستون وزير إنكلترا إذ ذاك أن دولتهُ تريد أن تؤيد كلمة الجناب الخديوي توفيق باشا لما أظهر من أدلة الصداقة والإخلاص. وفي ٢٠ رجب (أو ٧ يونيو/حزيران) وصل إلى ثغر الإسكندرية اليخت الشاهاني يقلُّ درويش باشا المعتمد العثماني فسار توًّا إلى العاصمة للنظر فيما هو واقع بين الخديوي وجندهِ.

حادثة ١١ يونيو (حزيران)

وما انقضى شهر مايو حتى بلغ الاضطراب والقلق من ساكني مصر مبلغًا عظيمًا فكثرت الإشاعات وزادت بواعث الإيجاس، فنزع النزلاءُ الأجانب إلى الجلاء والمهاجرة إلى أوروبا خوفًا من أمر يأتي أو فرارًا من بلاء محسوب. فأصبحت الإسكندرية ملجأً للوافدين من جالية الريف على أمل أن يكونوا فيها آمنين غوائل التعدي لكثرة من فيها من الأجانب أو بالحري احتماءً بجوار الأسطولين الإنكليزي والفرنساوي.

ثم أحسَّ الأجانب فيها أن سفلة الأهالي ومعظمهم الجهاديين قد أغلظوا في معاملاتهم واستبدوا في أمورهم فكانوا يخطرون في الأزقة تيهًا يمتهنون الرفيع ويستعبدون الوضيع، ثم لاح لهم أن أولئك الأجانب يريدون بهم شرًّا فجعلوا يتوقعون منهم ما يتذرعون بهِ إلى الوقيعة بهم توهمًا منهم أن أولئك من ألدّ الأعداء لوطنهم. فعلم الأجانب بتلك المقاصد فجعلوا يتأهبون سرًّا للدفاع بما أمكنهم من اقتناء الأسلحة والرجال وإخفائهم في منازلهم واستشاروا أميري الأسطولين فوافقاهم ثم عرضوا الأمر على القناصل الجنرالية في القاهرة بواسطة مندوب مخصوص فأنكروا عليهم ذلك فلبثوا يتوقعون المقدور.

أما أهل الفتنة فأدركوا تحذر الأجانب منهم فهُّموا بهم في ٢٤ رجب (أو ١١ يونيو) وابتدءوا الفتنة بخصام بين حمّار ومالطي اتصلوا منها إلى الغارة على البيوت والمنازل والفتك بكل من مروا بهِ في السبل، فلم تكن ترى إلَّا أخلاطًا من السفلة بين صعيدي وسوداني وبدوي وفيهم الحمارة والحمالون وأمثالهم يهجمون جماعات على من لقوهُ في طريقهم، فقتلوا نحوًا من ٣٠٠ نفس وقُتل منهم نحو هذا العدد. كل ذلك والأسطولان لم يحركا ساكنًا وتمارض مأمور الضابطة المدعو السيد قنديل ولم ينزل يومئذٍ إلى المدينة، وجرح في هذه الموقعة عدد كبير من كبار الأجانب وفيهم

قنصل اليونان والمستر كوكسون قنصل إنكلترا في الإسكندرية وقنصل إيطاليا وفيس قنصلها وقنصل الروسية وكثيرون غيرهم. فأمر محافظ الإسكندرية (عمر باشا لطفي) الأميرالاي سليمان داود أن يبعث الجند لإيقاف الأهالي ومنعهم من ارتكاب تلك الفظائع. فأجاب أنهُ لا يستطيع ذلك إلَّا بعد أن يأتيهُ أمرٌ من عرابي فجاءَهُ الأمر نحو الساعة الخامسة بعد الظهر، فسار الجند والمحافظ أمامهم ساعيًا على قدميهِ يسكنون الخواطر وينادون بإعادة الراحة فرءوا المخازن قد نهبت والأرزاق قد تبعثرت على قارعة الطرق، وعند الغروب هدأت الغوغاء وكف الناس فدخل كلٌّ منزلهُ وانقضى الليل ولم يحدث شيءٌ. وفي اليوم التالي كثر عدد المهاجرين بحرًا حتى خيل للناس أنهُ لم يبق في المدينة أحد من الأجانب، فنزل من المدينة في يوم واحد نحو من عشرة آلاف وتفرقوا في السفن. كل ذلك خوفًا مما كانوا يخشون حدوثهُ من مثل ما قاسوهُ. واتصلت هذهِ الأخبار بالداخلية فانتشر الاضطراب وعمَّت البلوى وتقاطر الناس من سائر الأقطار الداخلية إلى السواحل يطلبون الفرار كما فعل الإسكندرانيون واستمرَّت الحال على ذلك بضعة أيام حتى كاد يخلو القطر من النزلاء، وقد عدَّ بعضهم عدد من هاجر في تلك المدة فبلغ زهاء مائة وخمسين ألفًا. فقفلت الحوانيت وبطلت المعاملات ولم يبق في البلد شغل إلَّا لأرباب العربات وأصحاب الصنادل وإدارات البابورات والسكة الحديدية وما شاكل.

ولما اتصل خبر هذه الحادثة بالعاصمة اضطرب أهلها وفي صباح ١٢ يونيو خاطب القناصل درويش باشا معتمد الحضرة السلطانية بكلام عنيف وسألوهُ أن يتخذ التدابير الفعالة لصيانة الأوروبيين وأموالهم في جميع أنحاء القطر، فعقد مجلسًا في عابدين حضرهُ الجناب الخديوي ودرويش باشا ومن معهُ وشريف باشا ووكلاء الدول العظمى السياسيون، وبعد المذاكرة أقروا أن تعطى للقناصل ضمانات أكيدة تكفل إعادة الأمن والمحافظة على أرواح الأوروبيين وأموالهم، ومن أخص هذه الضمانات أن يمتثل عرابي لأي الأوامر التي تصدر لهُ من الخديوي فدعي وسئل فأجاب بالقبول وتعهد بإجراء ما يضمن الراحة، وأخذ درويش باشا على نفسهِ تبعة تنفيذ الأوامر الخديوية بمعنى أن يكون مشتركًا مع عرابي ومسئولًا معهُ في تنفيذ تلك الأوامر فرضي وكلاءُ الدول بذلك وانصرفوا، وأخذ عرابي يهتم قيامًا بتعهده فنشر المنشورات بمنع الاجتماعات وإبطال كل ما يوجب الارتياب. وكانت قد تعينت لجنة بأمر الجناب الخديوي للنظر في أمر حادثة الإسكندرية تحت رئاسة عمر باشا لطفي محافظها وفيها مندوبو القناصل فاجتمعت اللجنة في الإسكندرية وباشرت أعمالها وقرَّرَت ما خيل لها أنها تدابير فعالة لإعادة الأمنية.

وفي ٢٦ رجب (أو ١٣ يونيو/حزيران) وصل سمو الخديوي إلى الإسكندرية يصحبهُ درويش باشا مندوب الحضرة السلطانية فصفَّت لهما الجنود من المحطة إلى سراي رأس التين وأُطلقت المدافع تحية لهما ثم زارهُ قناصل الدول، إلَّا قنصلا إنكلترا وفرنسا فإنهما بقيا في مصر، فأبدى لهم أسفهُ الشديد لما حدث ووعدهم بصرف العناية إلى إخماد الفتنة وخاطبهم درويش باشا أيضًا بمثل ذلك وزاد عليهِ أنهُ واثق الثقة التامة بإخلاص الجهادية. إلَّا أن الخديوي أسرَّ إلى المستر كولفن المراقب العمومي الإنكليزي أنهُ غير واثق باستمرار الأمن والراحة وأنهُ يعتبر مهمَّة درويش باشا كأنها قد انتهت ولم تفلح وأنهُ لم ير بدًّا من مجيء جنود عثمانية لإعادة الراحة. وكان في ثكنات الإسكندرية نحو من ثمانية آلاف من الجند بالأسلحة الكاملة ولديهم من المهمات ما يكفي خمسين ألفًا.

ثم بلغت القناصل رعاياها أن يتخذوا أقرب السبل للنجاة مما ربما يحدث فأوعزت إليهم أن يهاجروا من المدينة فتناقلت الألسن هذه الأخبار، فتأكد الناس أن الساعة آتية لا ريب فيها وعينت كلُّ دولة من الدول الأجنبية سفنًا لنقل رعاياها المهاجرين مجانًا، فتسارع الفقراءُ من كل ناحية متقاطرين من مدن الداخلية والأرياف إلى الإسكندرية وبورت سعيد حيث كانت تلك السفن معدةً لنقلهم إلى بلادهم. وكان المستر مالت وكيل إنكلترا السياسي لا يزال في العاصمة فجاءهُ أمرٌ من لندرا بأن يحضر إلى الإسكندرية ويرافق الخديوي حيثما توجه فأتاها وأتى معهُ المسيو سنكوفينش وكيل فرنسا، فخلت العاصمة من رجال السياسة وخلا جوُّها لعرابي وجماعتهِ واستفحل أمرهم ولا سيما لما بلغهم من انقسام دول أوروبا في المسألة المصرية فظنوا أنهم في مأمن من الاغتيال. ثم حسب القناصل أن تغيير الوزارة يأتي بحل هذه المشكلة فأشاروا على الجناب الخديوي بذلك فشكل وزارة جديدة تحت رئاسة إسماعيل راغب باشا وبقي عرابي ناظرًا للجهادية والبحرية، فكان رأي هذه الوزارة أن الطريقة المثلى لملافاة الأمر أن يصدر عفو عمومي وأن يعلن في الجرائد الرسمية «أن كل من عليهِ مسئولية أو اشتراك بالحوادث الأخيرة فعليهم العفو إلا المشتركين في حادثة الإسكندرية وهم تحت المحاكمة» فوافقها الجناب الخديوي على ذلك. وفي ٥ شعبان سنة ١٢٩٩هـ (أو ٢١ يونيو/حزيران، سنة ١٨٨٢م) بعث الجناب الخديوي منشورًا إلى راغب باشا يطلب إليه التحري الحسن في مسألة حادثة الإسكندرية فأجابهُ بتلبية الطلب.

ثم جاءَت الأخبار بعزم الدول على عقد مؤتمر في الأستانة لأجل البحث في المسألة المصرية وتمنَّع الباب العالي من ذلك، بدعوى أن ليس في مصر ما يوجب الاضطراب

اعتمادًا على تقارير درويش باشا المرسلة منهُ، وكان ذلك مما شدَّد عزائِم الحزب الوطني ولا سيما لما رأوا الباب العالي واثقًا بهم يأبي عقد مؤتمر دولي. وكان عرابي يؤكد لأتباعهِ أن وجود هذه الأساطيل في مينا الإسكندرية لا يخشى منهُ البتة لأنها إنما أتت هذا البحر للتنزه كما فعلت مرات عديدة قبل هذه. أما إنكلترا فلم تنفك ساعية إلى عقد المؤتمر بدعوى أنهُ يستحيل إعادة الأمن إلى مصر بغير واسطة فعالة وكان الباب العالي يجيب على ذلك بقولهِ إنهُ بعد تشكيل الوزارة الجديدة صار يرجو استقرار السلام ووافقهُ على رأيهِ هذا دول ألمانيا واوستريا وإيطاليا والروسية، وهذهِ الموافقة كانت مبنية على خوف الدول من مطامع إنكلترا في مصر. فلما علمت هذه بنيَّاتهم أكَّدت لهم أنها تتعهد متى عقد المؤتمر مع سائر الدول ألَّا تسعى البتة إلى ضم أرضٍ ما إليها أو الاستيلاء على مصر أو قسم منها أو الحصول على امتياز سياسي أو تجاري بدون أن يكون فيهِ نصيب لسائر الدول فوافقها الجميع على عقد المؤتمر أما الدولة العلية فأصرَّت عل عدم لزومهِ.

وفي ٧ شعبان (أو ٢٤ يونيو/حزيران) عقد المؤتمر في الأستانة ولم يكن للدولة العلية معتمد فيهِ فقرر ما يأتي ممضيًا من سائر المعتمدين. «إن الحكومات التي وقَّع وكلاؤها بالنيابة عنها على ذيل هذا البروتوكول تتعهد أنها لا تقصد البتة اغتنام أرض ما ولا الحصول على امتيازات ما ولا أن يكون لرعاياها من الامتيازات المتجرية، ولا يستطيع أن ينالهُ غيرهم من رعايا أي الدول في مصر، وذلك في أي مسألة حصل التوافق عليها بسعيها واشتراكها في المخابرات لتنظيم أمور تلك البلاد.» وقد كانت إنكلترا أثناء سعيها إلى عقد المؤتمر تحشد الجنود استعدادًا للحرب مدَّعية أن تلك الاستعدادات إنما هي من قبيل التهديد لعرابي، وكانت في الوقت عينهِ تلحُّ على سائر الدول أن تساعدها في ذلك. أما دول أوروبا فكانت شديدة الحذر من انفراد إنكلترا في المسألة المصرية لكنها لم تكن تستطيع معارضتها بالعنف.

وجاء في أثناء ذلك إلى عرابي نيشانٌ من لدن الحضرة السلطانية فاتخذهُ الناس ذريعة إلى إثبات رضاء الباب العالي عن أعمالهِ وكان هو يحاول إقناعهم أن جميع الدول تساعدهُ على مقاومة إنكلترا إذا مسَّت الحاجة. وفي ٥ شعبان (أو ٢٢ يونيو/حزيران) تمارض المستر مالت وكيل إنكلترا فأُنزل إلى إحدى السفن وبقي فيها بضعة أيام ثم سافر إلى برندزي. وفي ٢٥ منهُ تنحي المستر كوكسن قنصل إنكلترا في الإسكندرية بدعوى مرضهِ بسبب الجراح التي كان قد أصيب بها أثناء حادثة ١١ يونيو وهكذا

فعل قنصل مصر أما باقي القناصل فبقوا في الإسكندرية إلى ٩ يوليو. وكان الخديوي ودرويش باشا مقيمين في سراي رأس التين وعرابي مقيمًا في الترسخانة وتحت أمرهِ في ثغر الإسكندرية تسعة آلاف مقاتل.

وفي جلسة المؤتمر السابعة أقرَّ الدول على كتابة لائحة مشتركة يقدمونها إلى الباب العالي يطلبون منهُ إرسال جنود عثمانية إلى مصر لإخماد الفتنة ففعلوا فأبى، فاتخذت إنكلترا ذلك ذريعة لتداخلها بالقوَّة وكان بهِ نجاح سياستها، فأخذ الأميرال سيمور قومندان العمارة الإنكليزية ينتحل سببًا ولو طفيفًا لمباشرة العدوان فادعى أن الجهادية يحصنون القلاع في الثغر وينقلون أحجارًا ضخمة يلقونها عند فم المضيق وأن القصد بها سد مدخل المينا فيمنع المدد ويحصر الأسطول، وقال إن هذا التحصين مناف لحقوقهِ فكلف الحكومة المصرية أن تكف عن تقوية الاستحكامات حالًا وإلا اضطرتهُ الحال إلى إطلاق مدافعهِ عليها فيدكُّها عن آخرها. فأجابهُ طلبة باشا عصمت أن لا صحة لما يقول وأن الجهادية لم يهتموا قط بتحصين القلاع. وشاع ذلك فخافت الناس وأُوعز إلى الجناب الخديوي بواسطة المستر كولفن أن يتنحَّى صيانة لحياتهِ فأجابهُ: «لا يليق بي أن أترك الكثيرين من رعيتي الأمناء في أوان الشدة ولا يليق بي أيضًا أن أترك البلاد في أوان الحرب.» ثم توسطت قناصل الدول في الإسكندرية بين الأميرال سيمور وبين الجهادية المصرية فلم ينجحوا. فسعى عرابي وسامي إلى كاتب سر مجلس النظار وطلبوا إليه أن يكتب تقريرًا في المسألة مفادهُ «أن الأميرال تجاوز الحدود فيما يطلب وأنهُ لا بدَّ من مقاومتهِ وأن عرابي وقومهُ مفوضون في أمر الدفاع عن البلاد.» وداروا بهِ على منازل النظار وطلبوا التوقيع عليهِ فوقع بعضهم اختيارًا والبعض اضطرارًا ويقال إن الخديوي نفسهُ صدقَّ عليهِ أو ألجئ للتصديق ثم أرسلوهُ إلى الأميرال سيمور. وأرسل عرابي منشورًا إلى المدراءِ يطلب إليهم أن يكونوا مستعدِّين للإمداد بالجند والمال.

وفي مساء ٢٢ شعبان (أو ٩ يوليو/تموز) جاءَ المستر كارترايت إلى الخديوي وأعلنهُ رسميًّا عن عزم الأميرال سيمور على مباشرة القتال صباح الثلاثاء في ١١ تموز وألح عليهِ أن يترك سراي رأس التين ويلجأ إلى سراي الرمل ففعل. ثم حرر رسميًّا إلى درويش باشا يطلب إليه أن يحافظ على حياة الجناب الخديوي وألقى عليهِ التبعة إذا أُصيب بسوء.

وفي ٢٣ شعبان (أو ١٠ يوليو/تموز) أرسل الأميرال سيمور كتابات رسمية إلى كلٍّ من درويش باشا وراغب باشا رئيس الوزارة يعلمها عن خروج رجال الوكالة

الإنكليزية من القطر المصري إشارة إلى قطع العلائق الودية وأعلنت خارجية إنكلترا سائر الدول بذلك بدعوى «أنها لم ترَ بدًّا من ذلك غير أنها مع ذلك تصرح أن ليس لها أرب خفي أو نيَّة غير بينة، وإنما عملها هذا من قبيل الدفاع وحرصًا على مصلحة الجناب الشاهاني» وفي مساء ذلك اليوم سافر الأسطول الفرنساوي متقهقرًا تاركًا سفينتين من سفنهِ فقط.

وفي الساعة السابعة من صباح الثلاثاء ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٩هـ (أو ١١ يوليو/تموز، ١٨٨٢م) أطلقت العمارة الإنكليزية مدافعها على حصون الإسكندرية وما زالت إلى الساعة واحدة ونصف بعد الظهر فهدمت معظمها وانفجر مستودع البارود في قلعة أَطه. فجاءَ راغب باشا إلى الجناب الخديوي في الرمل وأخبرهُ أن الحصون قاومت أشد المقاومة وأن كثيرًا من سفن الإنكليز قد غرقت، وكان يقول ذلك مسرورًا ولكن قولهُ هذا ما لبث أن نقض بورود الخبر الصحيح. ثم جاءَ عرابي فوقف بين يدي سموّهِ فسألهُ عن حالة الحصون فقال: «لم يعد في وسعنا المقاومة ولا بد لنا من تدابير أخرى أو أن نتساهل مع الأميرال.» وبعد المخابرة تقرر إرسال طلبة عصمت إلى الأميرال وعاد عرابي من حيث أتى. فعاد طلبة باشا من عند الأميرال وأخبر الجناب الخديوي أن الأميرال يطلب احتلال ثلاث قلع وإلاَّ يستأنف القتال الساعة ٢ بعد الظهر. ثم قال: «ولكني قلت لهُ إن هذه المدة لا تكفي لإتمام المخابرة بشأن ذلك فطلبت تطويلها فأبى فأتيت لأعلم سموَّكم ملتمسًا رأيكم.» فعُقد مجلس تقرر فيهِ أنهُ لا يحق للحكومة المصرية الترخيص في احتلال جنود أجنبية بدون مخابرة الباب العالي إلَّا أن الوقت لم يسمح بتبليغ ذلك القرار للأميرال.

ولما رأى رجال الحصون المصرية عدم استطاعتهم مقاومة السفن الإنكليزية رفعوا العلم الأبيض إشارة إلى إيقاف العدوان فانقطعت السفن عن قذف النار وكانت الحصون قد تهدمت، فعلم الثائرون أن ذلك التسليم يعقبهُ احتلال الجيوش الإنكليزية المدينة فوزعوا في غلس ١٢ يوليو/تموز فرسانًا في أحياء المدينة يأمرون الوطنيين بالخروج من الإسكندرية على الفور وكانت هذه الأوامر تصدر من الأميرالاي سليمان داود وأمر أيضًا زمرًا من الرعاع أن تطوف المدينة وتحرقها فابتدءوا من الساعة الأولى بعد الظهر، فكانت الإسكندرية مساء الأربعاء مضطرمة الجوانب منهوبة المخازن لا ترى فيها إلاَّ لهبًا متصاعدة وأناسًا حاملين الأمتعة والمصاغ فارِّين إلى داخلية البلاد.

وكان الخديوي في سراي الرمل وبمعيتهِ عثمان باشا وإسماعيل باشا الشركسيان وزبير باشا السوداني والجنرال ستون باشا وفدريكو بك وطونينو بك ودي مارتينو

بك وأباتي بك وتيكران باشا وزهراب بك «اليوم زهراب باشا» وغيرهم لا يزيد عدد الجميع عن الخمسين. وبعد ظهيرة ذلك اليوم جاءَ إلى سراي الرمل نحو أربعمائة فارس وبعض المشاة واحتاطوا بها فسئلوا عن الغاية من مجيئهم فقالوا: «قد أتينا للمحافظة على السراي» والحقيقة أنهم جاءُوا مأمورين بإحراقها وقتل من يخرج منها، وفي الساعة ٧ مساءً بعث عرابي يستدعيهم إليه فساروا وتخلف منهم أحد البكباشية ومعهُ ٢٥٠ فارسًا فمثل بين يدي الجناب الخديوي وأقسم أنهُ يموت بين يديهِ واقتدى رجالهُ بهِ وأخبرهُ أنهُم كانوا قد أتوا يريدون شرًّا. وفي خلال ذلك أرسل الأميرال سيمور ثلاث دوارع من أسطولهِ لترسو بجوار سراي الرمل صيانة لحياة الحضرة الخديوية ويقال إنها هي التي كانت السبب في انسحاب الفرسان العرابيين. ثم جاء المحافظ إلى الخديوي يخبرهُ بما كان من النهب والحرق في أحياء المدينة فأرسل سموهُ كامل باشا الشركسي وبرفقتهِ زبير باشا ليمنعوا الناس من ذلك.

ونحو الساعة ٢/١ ٢ بعد ظهر ٢٦ شعبان (أو ١٣ يوليو/تموز) كانت جنود عرابي قد انجلت عن الإسكندرية. فجاءَ زهراب بك بهذا النبأ إلى الخديوي وأن الأميرال سيمور عازم على إنزال جنود بحرية إلى رأس التين وأنهُ يدعو الحضرة الخديوية إلى سفينتهِ حيث يكون آمنًا، ففضَّل سموهُ التوجه إلى سراي رأس التين فسار وبمعيتهِ درويش باشا حتى جاءَ السراي فوجد هناك الأميرال سيمور وبعضًا من جنودهِ ينتظرونهُ في ساحة القصر. وفي المساء نزل بعض وكلاء الدول وهنئوا سموهُ بسلامتهِ وكان في السراي ٣٠٠ من الحامية الإنكليزية. وفي الصباح التالي أنزل الأميرال فرقًا أخرى من رجالهِ يطوفون الشوارع ومعهم عدد من المدافع تسكينًا لخواطر الباقين فيها.

وقد قدرت الخسائر فبلغت نحو ستمائة من الوطنيين وخمسة من الإنكليز على الدوارع هذا فضلًا عن المذابح التي حصلت في أثناء ذلك في طنطا والمحلة الكبرى وسمنود وجهات أخرى. وبعد انتقال العائلة الخديوية إلى رأس التين استدعى الجناب الخديوي زهراب بك وجعلهُ ترجمانًا بين السراي والضباط الإنكليز وعهد إليه أن يمنع أيًّا كان من الدخول إلى القصر لأن العرابيين كانوا قد عينوا نفرًا من الجواسيس لاستطلاع حالة السراي. أما عرابي وأتباعهُ ففروا إلى كفر الدوار وعسكروا هناك على نية الدفاع.

ولما استتب المقام للإنكليز في الإسكندرية جعلوا ينظرون في تنظيف الأسواق ونقل جثث القتلى ودعوا المهاجرين أن يعودوا إلى منازلهم لإعادة الراحة والطمأنينة واستدعي أثناء ذلك درويش باشا إلى الأستانة فتوجه.

وحرر راغب باشا إلى الأميرال سيمور يخبرهُ أن إجراءات عرابي من الآن فصاعدًا مخالفة لأوامر الخديوي وأنهُ هو وحدهُ (عرابي) المسئول عنها.

ثم كتب الجناب الخديوي إلى أحمد عرابي يأمرهُ بالإمساك عن جمع العساكر وإعداد التجهيزات لأن الحكومة الإنكليزية لا خصومة بينها وبين الحكومة المصرية، وأنها مستعدة لتسليم المدينة متى رأت فيها قوة منتظمة والبلاد في أَمن وأمرهُ أن يأتي إلى سراي رأس التين حالًا.

فأجاب عرابي «إن مقاومة العمارة الإنكليزية حصل بإقرار مجلس النظار ودرويش باشا وأن النظار هم الذين أعلنوا بإقامة الحرب مع الإنكليز وهكذا حصل، فإذا كان الأميرال الآن قد عدل عن المحاربة إلى المسالمة بعد وقوع الحرب فذلك يعد طلبًا للصلح ولا يجوز أن يكون إنكارًا للحرب» إلى أن قال: «إنهُ يميل إلى الصلح ولكن مع حفظ شرف البلاد والحكومة فإذا كان الأميرال يريد تسليم المدينة فليسلمها ولتبارح مراكبهُ مياه الإسكندرية وأنهُ للمحافظة على شرف الحكومة الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكري حتى تفارق المراكب السواحل المصرية وأنهُ يعتبر قول الإنكليز هذا مكيدة لأن الإسكندرية ما برحت محتلة بالإنكليز ولذلك لا يمكنهُ الحضور إليها.» ثم طلب التئام مجلس النظار في مركز الجيش للمداولة في الأمر وبعد ذلك يصرف الجيش ويحضر.

فيظهر أن إصرار عرابي هذا هو السبب في اتساع الخرق لأن الحكومة الإنكليزية لم تكن تطمع باحتلال هذه البلاد على ما يظهر من أقوالها. وحرر عرابي إلى وكيل الجهادية يعقوب سامي في القاهرة إيقاعًا في الحضرة الخديوية واتهمها أنها متحاملة على الجهادية الوطنية وأنها هي التي جلبت كل هذه المتاعب إلى القطر المصري، ويطلب إليه أن يتروى في الأمر وينظر في صلاحية هذا الوالي للتولية عليها أو عدمهِ. فلما وصل تحرير عرابي هذا إلى يعقوب سامي جمع إليه الذوات والأعيان والرؤساءَ الروحانيين في ديوان الحربية في غرة رمضان سنة ١٢٩٩هـ (١٧ يوليو/تموز، ١٨٨٢م) وعقدوا جلسة تحت رئاسة وكيل الداخلية قام فيها عدة خطباء اتهموا الجناب الخديوي ببيع الوطن. واستقر الرأي أخيرًا على لزوم الاستمرار على إعداد التجهيزات الحربية وأن

تعيَّن لجنة من ستة أشخاص يتوجهون إلى الإسكندرية لاستدعاءِ النظارة إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل. وبناءً على ذلك القرار سار الوفد فمرَّ بكفر الدوار وتداول مع عرابي ورؤساءِ الجند فاختير منهُ اثنان هما علي باشا مبارك وأحمد بك السيوفي للتوجه إلى الإسكندرية للغرض المتقدم ذكرهُ. فوصلا إليها وقابلا الجناب العالي صباح الاثنين في ٢٤ يوليو وعرضا لهُ الحالة فأصدر أمرًا عاليًا يقضي بعزل عرابي عن نظارة الجهادية وأعلن ذلك في البلاد. ثم أرسل إلى الباب العالي يخبرهُ بعصيان عرابي وأن الجند انحاز إليه وهو المسئول عنهُ.

أما عرابي فلم ينفك عن إعداد المعدات والتحصين بمساعدة رفقائهِ فحاول سدَّ ترعة المحمودية بجهة كفر الدوار فلم يفلح وجعل يشيع في البلاد أن الخديوي مشترك مع الإنكليز على إضاعة البلاد إلى غير ذلك إثارة لخواطر الأهلين، ولما وصل الأمر بعزل عرابي إلى العاصمة اجتمع المجلس المتقدم ذكرهُ في نظارة الداخلية وقرروا بقاءَ عرابي للمدافعة عن الوطن وإيقاف أوامر الخديوي بدعوى أنهُ خرج عن قواعد الشرع الشريف.

واستولى العرابيون على الخطوط الحديدية والبرقية فجعل الأميرال سيمور سلكًا تلغرافيًّا بين الإسكندرية وبورت سعيد وأعلن الخديوي ثانية بعصيان عرابي. غير أن جميع هذهِ الأوامر والمنشورات كانت تذهب أدراج الرياح لأن الأهالي أصبحوا منقادين للحزب الوطني انقيادًا أمست البلاد بهِ آلة بيد زعيم الثورة يديرها كيف شاء.

ثم نزل العرابيون نحو الإسكندرية وعسكروا في الرملة فخرجت إليهم فرقة من الإنكليز في ١٥ أغسطس/آب فلم تقوَ عليهم فتقهقرت إلى الإسكندرية ثم عادت إليهم ثانية وقد تشددت، فتقهقر العرابيون وتحصنوا بين أبي قير وخطوط الرملة ثم تقهقروا إلى كفر الدوار فاعتبر الإنكليز من ذلك الحين حالتهم في مصر حالة حربية يحتاجون فيها إلى الإمداد فاستمدوا إنكلترا فأمدَّتهم بقوات كانت تتوارد إليهم عن طريق السويس. أما عرابي فكان في كفر الدوار في أربعة آلايات من المشاة وآلاي من الفرسان وآلاي من الطبجية وبطارية من مدافع الرش وكثير من العربان، وقد قدرت الجنود الإنكليزية التي سارت لمحاربة عرابي فبلغت أربعة عشر ألفًا من المشاة وأربع فرق من الفرسان وألف من الطبجية معهم ٣٦ مدفعًا ونحو ست فرق من المهندسين. ثم انضم إلى هذه القوة بعد ذلك قوة هندية مؤلفة من تسعة آلاف جندي ويقال بالإجمال إن جميع الحاميات الإنكليزية التي كانت في مالطا وقبرص وجبل طارق انضمت إلى حملة مصر.

إلَّا أن كل هذه الإعدادات لم تكن لتثني العرابيين عن عزمهم فإن عرابي حرر إلى المديرين بتاريخ ١٢ أغسطس أن يجمعوا جندًا يبلغ مجموعهُ ٢٥ ألفًا وطلب أن يكون فيهم الخفراءُ لأنهم أقرب الناس إلى الحركات العسكرية تلبية لما تدعوهُ إليه الحالة من السرعة في حشد الجيوش، وفرض أيضًا على المديرين أموالًا يجمعونها من الأهالي إمدادًا للحرب فلا تسل عن الطرق التي كانوا يجمعون بها تلك النقود. وأخذ في تقوية الاستحكامات وتشييد الطوابي فمدَّها فيما بين ما فوق الرملة بأربعة كيلومترات إلى كفر الدوار وأنشأَ في كفر الدوار سدًّا عرضهُ ٣٠ مترًا وخندقًا عرضهُ أربعة أمتار وجعلهُ فاصلًا بين السد وأرض أكثرَ فيها من مواقع الاستحكام، وكان الخط الدفاعي الأول ممتدًّا مما بعد المحلة بمسافة ألف متر على طول الخط الممتد من الرملة إلى البيضة، وجعل ما وراء هذا الخط من المرتفعات والتلال مواقع محصنة إلى كفر الدوار فكانت كلها نحو ٥٠٠ موقع، وأتم مثل هذه الأعمال الدفاعية من كفر الدوار إلى أبي حمص ويوجد بين أبي حمص ودمنهور تل يفضل سائر التلال مساحة وارتفاعًا فاختارهُ عرابي موقعًا يقيه من الإنكليز إذا قضت عليهِ الحال بالتقهقر إلى دمنهور وعزز دمنهور بالمدافع.

وقد قام بين الوطنيين من أفاضلهم من خطب فيهم أو حرر لهم إيضاحًا لما أتوهُ ويأتونهُ من الأغلاط في سيرهم، فلم يفقهوا بل كان يقوم من بينهم من يخطب خطبًا تهييجية مدحًا في عرابي ومشروعاتهِ. وكان عرابي أثناء قيامهِ بالأعمال الحربية معتمدًا على مساعدة الباب العالي في مشروعهِ ولكن خاب أملهُ إثر صدور المنشورات الخديوية واتصال الخبر بهِ أن القوم في دار السعادة عدُّوهُ عاصيًا ولم تمض مدة حتى تحقق ذلك الخبر بمنشور أصدرهُ الباب العالي بعصيان عرابي وأتباعهِ ووجوب الرضوخ لأوامر الجناب الخديوي.

وفي أواسط أغسطس وصل الجنرال السير وولسلي إلى الإسكندرية واستلم قيادة الجيش. ثم أخذت تتوارد القوات الإنكليزية فبلغت في أواخر الشهر المذكور نحو ٢٥ ألفًا وكان قدوم هذا القائد العظيم داعيًا لتيقن الناس بفوز الحملة الإنكليزية نظرًا لما اشتهر بهِ من البسالة والدراية العسكرية. وبعد وصولهِ إلى الإسكندرية نشر إعلانًا مآلهُ أنهُ لم يأتِ إلى مصر إلا لتأييد سلطة الخديوي وهو لا يحارب إلَّا الذين يخالفون أوامر مليك البلاد. ثم أخذت العساكر الإنكليزية تستكشف مراكز العرابيين في كل يوم فكانوا إذا ظفروا بشرذمة من العرابيين ولقوا منها مقاومة قابلوها بقوة السلاح فتولِّي الأدبار تاركة في ساحة القتال من جرح منها فينقلونهُ إلى معسكرهِ أما القتلى فكانوا يدفنونهم.

وفي ٥ شوال سنة ١٢٩٩هـ (أو ٢٠ أغسطس/آب، ١٨٨٢م) حصلت بين الفريقين موقعه في كفر الدوار استمرت ساعتين وكان فيها عدد العرابيين ضعفي عدد الإنكليز وانجلت عن انهزام قسم عظيم من العرابيين وانقلابهم إلى تل الوادي واحتل الإنكليز بعض مواقع العصاة بعد أن قتلوا منهم ١٦٨ وأسروا ٦٢. وحصلت موقعة أخرى في اليوم التالي لم يفز بها أحد الطرفين. أما في اليوم الثالث ٧ شوال فاقتتل الفريقان في كفر الدوار اقتتالًا تعزز فيهِ جانب الإنكليز بنجدة جاءَتهم على قطار مخصوص فتنكص العرابيون وتربصوا تحت إمرة طلبة عصمت في مواقعهم يتوقعون فرصة. وكان العرابيون بعد كل موقعة يكتبون إلى إخوانهم في العاصمة وغيرها أنهم ظافرون. أما عرابي فذهب لتحصين التل الكبير في مديرية الشرقية.

وبعث سير الأحوال وزارة راغب باشا على الاستعفاء فاستقدم الجناب الخديوي رياض باشا من أوروبا حيث كان متغيبًا فقدم في أواسط أغسطس وبعد قدومهِ دعا الخديوي شريف باشا إلى تشكيل وزارة جديدة فلَّبى الدعوة وتعين رياض باشا ناظرًا للداخلية وعمر باشا لطفي ناظرًا للجهادية.

وأرسل الإنكليز فرقًا من جيوشهم عن طريق الإسماعيلية ليقدموا مصر فاشتبكوا في ٩ شوال سنة ١٢٩٩هـ (أو ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢م) مع العرابيين بين المسخوطة والإسماعيلية وكان الفوز للإنكليز واستولى الإنكليز أيضًا على المحسمة فأصبحوا على عشرة أميال من التل الكبير، وفي ٢٨ أغسطس حصلت موقعة القصاصين بين المحسمة والتل الكبير. وفي ٢٩ شوال (أو ١٢ سبتمبر/أيلول) ورد للجناب الخديوي في الإسكندرية تلغراف من سلطان باشا منبئ باستعداد الإنكليز لمهاجمة التل الكبير حيث تحصَّن العصاة ثم ورد تلغراف آخر من الإسماعيلية يعلن هجوم الإنكليز على التل من كل ناحية وصوب في الساعة الرابعة والدقيقة ٣٠ إفرنجي بعد منتصف الليل وأن العرابيين لم يقفوا أمام الإنكليز إلَّا ٢٠ دقيقة استولى الإنكليز بانقضائها على التل، فغنموا ٤٠ مدفعًا وقتلوا ألفي رجل وأسروا ألفين واستولوا على المؤن والذخائر ثم أخذوا يتعقبون الجند المنهزم.

وتفصيل ذلك أن عرابي كانت قد وصلت إليه نسخة من جريدة الجوائب وفيها منشور جلالة السلطان باعتبارهِ عاصيًا فاغتاظ وكاد يقع في اليأس لأن حجتهُ الكبرى كانت أنهُ مدافع عن حقوق الدولة العلية في مصر فتشاور مع عبد الله نديم وأقرَّ على اخفاء ذلك عن الجند. فلما كانوا في التل الكبير وقد تحصنوا فيهِ بقوَّة ٣٠ ألف

مقاتل و٧٠ مدفعًا زحفت الجنود الإنكليزية تحت قيادة الجنرال وولسلي بقوة ١٣ ألفًا و٦٠ مدفعًا وقبل وصولهم إلى معسكر العرابيين أرسلوا جواسيس من المصريين ومعهم نسخًا من الجريدة المشار إليها ففرقوها في الضباط وكبار الجيش. فلما اطلع أولئك عليها خارت قواهم ويئسوا من الفوز لأن معظمهم كان يقاتل لأجل السلطان فعلم عرابي بذلك فجمع إليه الضباط وتشاور معهم فأقرُّوا على استمرار الدفاع محاباةً ورياءً. وفيهِ كتب علي بك يوسف أميرالاي المقدمة إلى عرابي أنهُ قد تحقق أن العدو لا يخرج في هذه الليلة فأصدر عرابي أمرهُ أن يرتاح الجيش، أما العساكر الإنكليزية فسارت من أول الليل لا تفتر لها عزيمة وفي مقدمتها بعض الضباط المصريين الذين كانوا من حزب الجناب العالي وأمامهم عربان الهنادي يرشدونهم إلى الطريق فبلغوا المقدمة في آخر الليل فأخلى لهم علي بك يوسف الطريق ومروا بين العساكر لا راد يردهم، فأطلقوا النار على الاستحكامات وأوقعوا بالجند الراقد فألقت الأجناد أسلحتها وفرَّت فاستيقظ عرابي من نومهِ على دوي المدافع وخرج من خيمتهِ فارتاع لما علم أن العدو قد استولى على الاستحكامات وانهزمت الجنود المصرية فأخذ يناديهم فلم يلبهِ مجيب ثم رأَى خيمتهُ قد أصيبت بقنبلة فطارت، فعلم أنهُ لا ينجيهِ من الموت إلَّا الفرار فركب جوادًا كريمًا وفرَّ وتبعهُ نديم فحاول بعض خيالة الإنكليز إدراكهما فما استطاعوا، وما زالا حتى وصلا محطة أبي حماد فنزلا في القطار وأمرا السائق بالمسير فتعلَّل فهدداهُ فسار حتى وصل القاهرة.

فتوجه عرابي توًّا إلى قصر النيل وعقد مجلسًا من أمراء العسكرية والملكية وأخبرهم بما كان واستشارهم فاختلفت الآراء فنهض البرنس إبراهيم باشا (ابن عم الجناب الخديوي) وخطب في الناس محرضًا علي الدفاع فوافقوهُ بحسب الظاهر واستقرَّ الرأي على إنشاء خط دفاعي في ضواحي المحروسة فسار عرابي في فرقة من المهندسين نحو العباسية يستشيرهم عن أنسب المواقع لبناء ذلك الخط، فقال لهُ أحد الضباط: «إنك بجهلك وسوء تدبيرك قد أحرقت الإسكندرية وتريد الآن أن تحرق مصر فإذا لم يكن لك فيها ما يهمك فاعلم أن لنا فيها نسَاءً وأطفالًا وأملاكًا لا نسلم بضياعها تنفيذًا لأغراضك، ألا تدري أنك تعرض مصر للخطر بإنشاءِ الاستحكامات وتجعل منازلها هدفًا لكرات المدافع؟! فنحن لا نوافقك على ذلك، وإني أقول لك ذلك بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع الضباط الحاضرين فلا ترجُ منا مساعدة ويكفي ما قد جرى.»

فانذهل عرابي وارتبك في أمرهِ لا سيما لما رأَى الباقين مستحسنين ما قالهُ رفيقهم، فكرَّ راجعًا على عقبيهِ كئيبًا فاجتمع بأصدقائهِ ودعاهم إلى النظر في الأمر فلم يجدوا

أفضل من رفع عريضة إلى الجناب الخديوي يعتذرون بها عن أفعالهم ويقدمون لهُ الخضوع، فحرروا عريضة وأرسلوها مع وفد مؤَلف من بطرس باشا غالي وعلي باشا الروبي ومحمد رءُوف باشا ثم أردفوها بعريضة أخرى أرسلوها مع عبد الله نديم في قطار مخصوص وكان ذلك في غرة ذي القعدة سنة ١٢٩٩هـ (أو ١٤ سبتمبر/أيلول، سنة ١٨٨٢م) فأبى الخديوي قبول العريضة وأمر بالقبض على الروبي وسجنهُ. أما نديم فإنهُ ركب القطار الذي قدم عليهِ وعاد من فورهِ بعد أن وصل كفر الدوار ثم اختفى بعد ذلك ولم يتيسر للحكومة القبض عليهِ إلى الآن.

أما الجنود الإنكليزية فإنها بعد استيلائها على التل الكبير سارت فمرَّت ببلبيس فالزقازيق واستولت عليهما، ثم سارت حتى أتت العباسية خارج القاهرة في مساء الخميس ١٤ منهُ وعسكرت في سفح الجبل المقطم، فأوجس الناس خيفة أن يدخل الإنكليز مصر محاربين، ولكن الأمر جاء بخلاف ما كانوا يتوهمون لأن الجيوش الإنكليزية دخلت العاصمة بحالة سلمية في يوم الجمعة ١٥ سبتمبر طبقًا لما تنبأ بهِ الجنرال وولسلي وألقت القبض على عرابي. وبعد وصول الجنرال وولسلي إلى القاهرة أنفذ السير الجنرال افلن وود إلى كفر الدوار فوصلها في ١٦ منهُ فسلمت فأمر بنسف الطابية التي كان قد بناها العرابيون في قرية أصلان ومثل ذلك سلمت باقي الحصون في بورت سعيد ورشيد وأخيرًا دمياط فإنها لم تسلم إلَّا في ٢١ سبتمبر/أيلول.

وبعد وصول الجنود الإنكليزية إلى القاهرة احتلوا قشلاقات العباسية والقلعة والمقطم وقصر النيل ونزل الجنرال السر وولسلي في سراي عابدين وكان من جملة قواد هذه الحملة البرنس دي كنوت ابن ملكة إنكلترا. وأُودع عرابي ومحمود سامي في سجن العباسية والأسرى من الملكية في سجن الضبطية والجهادية في القلعة.

ثم صدرت الأوامر الخديوية بتعيين حكام المديريات من أهل النزاهة والإخلاص وصدرت أوامر أخرى بتعيين لجنة مخصوصة في الإسكندرية لتحقيق مواد السرقة والقتل والحرق التي وقعت فيها في حادثتي ١١ يونيو و١١ يوليو إلى غاية ١٦ منهُ وتقديم التقارير بما تستطلعهُ. وأوامر أخرى بتعيين مثل هذه اللجنة في طنطا لتحقيق مثل هذه الحوادث التي حدثت خارج الإسكندرية. وأرسلت نظارة الداخلية منشورات إلى المديرين يستقدمون من يجدون ممن وقعت عليهم الشبهة بالاشتراك مع العرابيين. ولا تسل عن التهاني التلغرافية التي وردت للجناب الخديوي وللجنرال وولسلي بما آتاهما الله من النصر المبين. وفي ٢٣ سبتمبر أُلغيت جريدتا الزمان والسفير وفي ٢٥

منهُ أقبل الجناب الخديوي إلى العاصمة وبصحبتهِ شريف باشا وسائر النظار فتواردت الجماهير لملاقاة سموهِ في المحطة، ثم ساروا إلى يسارهِ ابن الملكة وأمامهُ الجنرال وولسلي والمستر مالت حتى أتى سراي الإسماعيلية فنزل وفي اليوم التالي سار إلى سراي الجزيرة لإجراء التشريفات الاعتيادية واستمرت الزينة في القاهرة ثلاث ليال متوالية.

وفي ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٩هـ (أو ٢٨ سبتمبر/أيلول، سنة ١٨٨٢م) أمر سموهُ بتشكيل لجنة مخصوصة بالقاهرة تحت رئاسة إسماعيل باشا أيوب لتحقيق قضية كل من كان لهُ يدٌ في الحوادث الأخيرة وأن تقدم ما تقررهُ لنظارة الداخلية لتنفذهُ. وأصدر أمرًا آخر بتشكيل محكمة شرعية في القاهرة تحت رئاسة محمد رءوف باشا للحكم بالدعاوي التي تقدم من اللجنة المخصوصة وأن تكون أحكام هذه المحكمة قطعية لا تستأنف. وأصدر أمرًا آخر بتشكيل لجنة عسكرية بالإسكندرية للحكم في الدعاوى التي تقدم لها من اللجنتين المخصوصتين اللتين تشكلتا في الإسكندرية وطنطا وأن تكون أحكامها قطعية تحت رئاسة عثمان نجيب باشا. فشرع كل من هذه اللجان والمحاكم في إجراء ما عهد إليه. وفي ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٩هـ (أو ٢ أكتوبر/تشرين الأول، سنة ١٨٨٢م) تعين الشيخ محمد العباسي لمشيخة الجامع الأزهر بدلًا من الشيخ الإمبابي. وكافأ الجناب الخديوي سلطان باشا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على صداقتهِ التي أبداها أثناء الثورة. ثم أصدر الجناب العالي أمرًا بإلغاء الجيش المصري بقصد صرف العساكر التي جاهرت بالعصيان والاكتفاء بمحاكمة الضباط وكبار قادة الجيش كعرابي وعبد العال وغيرهما ثم أمر بتجديد تنظيمهِ. وفي ١١ ذي الحجة (أو ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول) صدر العفو عن الملازمين واليوزباشية الذين كانوا في جيش عرابي مع بعض الاستثناء. وأنعم الجناب الخديوي بالنيشان المجيدي والعثماني من رتب مختلفة على ٥٢ ضابطًا من ضباط الجيش الإنكليزي. وأخذت الحكومة المصرية بمشاركة قناصل الدول تسعى إلى تسكين البال وتوطيد الراحة والقبض على من اشترك بتلك الثورة ومكافأة الذين ساعدوا في إطفائها وبرهنوا على إخلاصهم لمليك البلاد. وعينت في الإسكندرية لجنة للنظر في تعويض الخسائر التي تكبدها أهاليها بسبب الحرق والنهب.

ثم جاءَ اللورد دوفرين معتمدًا من قبل دولة إنكلترا لتسوية المسائل المصرية وتنظيم تقرير بشأنها ولم يكن ذلك برضاء الباب العالي. وأخذ اللورد دوفرين منذ وصولهِ إلى القاهرة يجتمع بالخديوي والوزراء ويتداول معهم في المسائل التي يجب

النظر فيها، ذلك بعد أن درس أحوال البلاد وبحث بنفسهِ عن الأمور التي كان عازمًا على وضعها. ثم حرَّر تقريرهُ المشهور وأرسلهُ إلى لندرا في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣م بحث فيهِ بحثًا دقيقًا في حالة مصر السياسية والقضائية والمالية وعلى نوع خاص بديون الفلاحين، ثم شرع الإنكليز في إلغاء المراقبة الإنكليزية الفرنساوية بقصد الانفراد بالعمل فكبر ذلك على فرنسا ولكنها لم تستطع أمرًا يمنع إلغاءَها فألغيت، وجعل في مكانها بأمر الحضرة الخديوية مأمور مصريٌّ دعوهُ مستشارًا ماليًّا ولهُ الحق أن يحضر في جلسات مجلس النظار فتعيَّن السير اوكلاند كولفن في هذا المنصب. وكانت الحكومة قد باشرت محاكمة زعماء الثورة العرابية بواسطة اللجان التي سبق ذكرها وكان الفراغ من تلك المحاكمة في ١٩ شوال سنة ١٢٩٩هـ (٣ ديسمبر/كانون الأول، ١٨٨٢م) ثم التأمت اللجنة مرارًا للنظر في تثبيت تلك الأحكام ثم عُرضت على الجناب العالي فتكرَّم بالعفو عمَّن حكم عليهم بالقتل فأصبحت الأحكام بعد ذلك العفو تقضي بتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ونفيهم وهاك ما صدر بشأن ذلك:

(١) الحكم الصادر على كلٍّ من أحمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي المقتضي جزاؤهم بالقصاص وقع تبديلهُ بالنفي إلى الأبد من الأقطار المصرية وملحقاتها.

(٢) إن هذا العفو يبطل ويقع إجراء الحكم على المذكورين بالقتل إذا رجعوا إلى الأقطار المصرية أو ملحقاتها.

ثم ارتأى مجلس النظار أن تضبط أملاكهم المنقولة وغير المنقولة وأن يعين لهم في مقابل ذلك راتب سنويٌّ كافٍ لمعيشتهم فصدر بذلك أمر عالٍ في ٢٠ شوال (أو ١٤ ديسمبر/ كانون الأول) من تلك السنة فعينت لجنة لإجراء ذلك ثم صدرت الأحكام المختلفة على من بقي من أتباع عرابي كلٍّ بحسب استحقاقهِ. وكان الأمر بالنفي على ما تقدم يقضي بتسفيرهم حالًا وإنما رأت الحضرة الخديوية إمهالهم إلى ١٦ صفر (أو ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول) وعند ذلك ركبوا في قطار مخصوص مع من أرادوا استصحابهُ من ذويهم إلى السويس ومنها إلى جزيرة سيلان محل منفاهم ولا يزالون هناك إلى اليوم. ثم أصدر الجناب الخديوي أمرًا عاليًا بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣٠٠هـ (الموافق ٢ يناير/كانون ثاني، سنة ١٨٨٣م) بالعفو عن كل أهالي القطر المصري الذين اشتركوا في الثورة العرابية ماعدا الذين سبق صدور الحكم عليهم لغاية تاريخهِ.

ولاحظ رياض باشا بعين الناقد أن نيات الإنكليز منصرفة إلى مساعدة عرابي ورفقائهِ أثناء محاكمتهم فأبت نفسهُ الكظم على ما في ضميرهِ فقدم استعفاءَهُ من نظارة الداخلية فكان ذلك مكدرًا لعموم الأهالي. وقد خاضت الجرائد بهذا الشأن ولا سيما جريدة الديبا وأبانت ما لهذا الوزير الخطير من المآثر الغراء في التنظيمات الإدارية وحرية التصرف بالأحكام، وقد أجمعت تلك الجرائد على استحسان فعلهِ مؤثرًا الاستعفاء على قبول خدمة لا يستطيع فيها التصرف بالحرية التي تقتضيها مصالح الأمة التي هو أكثر الناس غيرة عليها. فلما قبل استعفاؤهُ عين بدلًا منهُ إسماعيل باشا أيوب ثم توفي هذا بعد يسير فعين بدلًا منهُ خيري باشا.

وفي ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٠هـ (١ مايو/أيار، ١٨٨٣م) صدر الأمر العالي بتشكيل:

مجالس المديريات: مجلس في كل مديرية ويكون لها أن تقرر رسومًا فوق العادة لصرفها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لا تكون قراراتها في هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها.

مجلس شورى القوانين: وفائدتهُ النظر في القوانين التي تسنّ حديثًا قبل نشرها ولا يجوز إصدار قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم ابتداءً إلى هذا المجلس لأخذ رأيهِ فيهِ، وإن لم تعول الحكومة على رأيهِ فعليها أن تعلنهُ بالأسباب التي أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلانهِ بهذهِ الأسباب جواز مناقشة فيها.

الجمعية العمومية: وهذه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلَّا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليهِ.

مجلس شورى الحكومة: صدر الأمر بتشكيلهِ وتأجل بيان وظائفهِ.

ثم شرعت الحكومة في تنظيم الجيش المصري الجديد بعد ما أَلغت الجيش القديم على ما تقدم، فانتخبت من الضباط من لم يكن لهُ يدٌ في الحوادث العرابية وأخذت بعد ذلك في تنظيم الجندرمة والبوليس وجعلت السير أفلن وود قائدًا عامًّا للجيش المصري وباكر باشا قائدًا للجندرمة والبوليس فكان عدد الجندرمة ٢٠٠٠ فارس و٣٠٠٠ ماشٍ. ثم تعين الجنرال السير افلن وود سردارًا للجيش المصري ورئيسًا لأركان حربهِ فاختار لمساعدتهِ عددًا من الضباط الإنكليز جعلهم في أركان حربهِ وعهد إليهم قيادة

الفرق لتعليمها الحركات العسكرية. ثم نظمت المجالس المحلية ووُضع لها قوانين عادلة وتعين لها رجال يقبضون على أزمتها وقد انصرف إليها هم اللورد دوفرين، فتشكلت لجنة تحت رئاسة فخري باشا لانتقاء اللائقين الذين يجب انتخابهم ليعهد إليهم بالعمل والإدارة. ثم اهتم مجلس النظار في مسألة القضاة الأوروبيين فقررت لجنة التعديل أن يكون في كل مجلس ابتدائي أوروبيان وفي الاستئنافي أربعة. وفي ٨ شعبان سنة ١٣٠٠هـ (١٤ يونيو/ حزيران، ١٨٨٣م) صدر الأمر الخديوي بترتيب هذه المحاكم ولائحة قوانينها. ثم صدر الأمر الكريم بكل من القانون المدني والتجارة البرية والبحرية والمرافعات وتحقيق الجنايات.

وفي صيف سنة ١٨٨٣م ظهر في هذا القطر السعيد الوباء المشئوم المعروف بالكوليرا (الهواء الأصفر) فأقيمت الحجور الصحية واعتنت الحكومة بتنظيف البلاد وبلغ عدد الوفيات بهذا الداء نحوًا من ستين ألف نسمة.

الحوادث السودانيَّة

ظهر في رمضان سنة ١٢٩٨هـ (أوائل أوغسطس/آب، سنة ١٨٨١م) رجلٌ نوبيٌّ المنشأ يدعى أحمد محمد بن عبد الله وادَّعى أنهُ المهدي المنتظر وكان مقيمًا في جزيرة آبا من أعمال السودان، فالتفَّ حولهُ عصابة قوية وكان على حكمدارية السودان رءُوف باشا فأنفذ إليه أحد رجال بطانتهِ يطلب حضورهُ إلى الخرطوم عاصمة السودان فأبي فبعث إليه ثلاثمائة مقاتل على باخرتين فعادوا خاسرين، فاستمسك الرجل بمهدويتهِ وكثر أنصارهُ فبعث محمد سعيد باشا مدير كردوفان جيشًا كبيرًا يقتفي أثرهُ وكان قد نزح إلى جبل الغور شمالي فشوده واستنجد بأهلهِ فعاد ولم ينل منهُ وطرًا. ثم جرد إليه راشد بك مدير فشوده وقاتلهُ فشفَّت المقاتلة عن قتل راشد بك وتشتُّت رجالهِ واكتسب المهدي كل ما كان معهم من المؤن والذخائر. وانتشر أتباع المهدي المعروفون بالدراويش بين القبائل السودانية يحثونهم على الجهاد في سبيل الله، وما زالت الفتنة تقوى وتنتشر حتى أوائل سنة ١٨٨٢م حينما استُقدم رءُوف باشا من السودان وأقيم عبد القادر باشا مكانهُ.

وفي ربيع أول سنة ١٢٩٩هـ (أوائل أبريل/نيسان، سنة ١٨٨٢م) تقدم أحد أقارب المهدي في شرذمة من رجالهِ إلى سنار فسارت نجدة من رجال الخرطوم لمساعدة حامية سنار فشُتّت شمل العصاة وأُنقذت سنار. وظهر في ذلك الأثناء رجل يدعى محمد طاها

ادعى أنهُ وزير المهدي وجمع إليه عصابة زادت أتباع المهدي قوة لكنهُ ما لبث أن ظهر حتى تبدد شملهُ وشمل رجالهِ.

وفي شوال من تلك السنة نزل المهدي إلى العُبَيد في ستين ألفًا وكانت حاميتها ستة آلاف بالأسلحة التامة و١٢ مدفعًا فحاصرها بعد أن هاجمها دفعتين ولم يفز منها بشيء. فوجه عبد القادر باشا عنايتهُ إلى تحصين الخرطوم خوفًا من الغائلة. وفي أواخر هذهِ السنة أُرسل القائمقام ستيوارت إلى الخرطوم ليرفع للحكومة تقريرًا عن أحوال السودان. وفي أوائل سنة ١٨٨٣م ملَّت حامية العبيد الحصار فسلَّمت فصارت كردوفان ومن فيها أنصارًا للمهدي. ثم استُقدم عبد القادر باشا إلى مصر وأقيم مقامهُ علاء الدين باشا وتولَّى حسين باشا قيادة جيش سنار. ثم توالت الحوادث إلى أوائل فبراير من هذه السنة فأنفذت الحكومة المصرية حملة من ١١ ألف مقاتل تحت قيادة قائد إنكليزي النزعة يقال لهُ هيكس باشا لإنقاذ العُبيد وقمع العصاة المهدويين وما زالت حتى أتت الخرطوم، فمكثت مدة للراحة ونهضت منها قاصدة العبيد فهلكت عن آخرها بمكيدة كانت منصوبة لها في وسط الصحراء وهلك معها قائدها ولم يرجع منها مخبر.

وفي أثناء ذلك كان توفيق بك محافظ سواكن محاصرًا في سنكات لاحتدام نار الثورة في تلك الأقطار تحت قيادة أحد قواد المهدي المدعو عثمان دجنا. واشتد الحصار على توفيق بك ولم يكن لديهِ إلَّا ستون مقاتلًا وأما عدد العصاة فلا يقدر لكثرتهِ فطلب عثمان من توفيق بك أن يسلم وإلا قتلهُ ومن معهُ فطاولهُ حتى تحصَّن فهجم عليهِ عثمان فقتل بعضًا من رجالهِ ولكنهُ لم يفز بهِ. فانتشر سمُّ الثورة في تلك الأنحاءِ وحاصر العصاة طوكار وهي على ٤٥ ميلًا من سواكن ثم تقدموا حتى هاجموا سواكن نفسها وعادوا خائبين. وفي أواخر سنة ١٣٠٠هـ (أو سنة ١٨٨٣م) أَعدت الحكومة المصرية حملة تسير إلى جهات سواكن تحت قيادة باكر باشا لإنقاذ الحاميات ثم تسير إلى بربر وتعيد المواصلات بينها وبين سواكن. فسار أولًا إلى مصوع ليتحالف مع رؤساء القبائل ليعدَّ طريقًا لانسحاب حامية الخرطوم عن طريق كسالا ثم عاد إلى سواكن وأخذ في إعداد ما يلزم لتخليص حاميات طوكار وسنكات وحصلت مواقع كثيرة انتهت باستيلاء العصاة على سنكات وقتل توفيق بك حاميها وبطلها بعد أن أظهر من البسالة وعلو الهمة ما يفتخر التاريخ بذكرهِ، وعاد باكر باشا بجيشهِ إلى سواكن وحصنها ثم أنيطت حكومتها بالأميرال هيوت واستُقدم باكر باشا إلى القاهرة وبقيت طوكار محاصرة.

وفي أثناء ذلك أشارت الحكومة الإنكليزية على الحكومة المصرية أن تخلي السودان وتسحب جيوشها منها فلم يصادف ذلك قبولًا لدى شريف باشا رئيس النظار، فأصر الإنكليز ومن ذهب مذهبهم على الإخلاء واستمسك شريف برأيهِ علمًا منهُ بإمكان إخضاع السودانيين واستبقاء السودان فلما رأَى إصرار الفئة المضادة لرأيهِ استقال من رئاسة النظار في ٥ ربيع أول سنة ١٣٠١هـ (٤ يناير/كانون الثاني، سنة ١٨٨٤م) ورضي نوبار باشا بتشكيل وزارة جديدة قابلًا بما أشار بهِ الإنكليز على شرط استبقاءِ سواكن، فلم يعد على الحكومة إلَّا سحب حاميتها ورعاياها المقيمين في الأقطار السودانية فدار البحث عن أنسب طريقة لذلك. وفي ٩ ربيع أوَّل (أو ٨ يناير/كانون الثاني) منها انتدبت الحكومة الإنكليزية غوردون باشا أحد رجالها المشهورين ليسير إلى السودان يرفع عنها تقريرًا مفصلًا وعلى الخصوص عن حالتها الحربية والوسائط المناسبة لسلامة من بها من الحاميات والسكان الأوروبيين وعن أحسن طريقة لإخلاء داخليتها وتثبيت حكومة منتظمة على سواحل البحر الأحمر وإبطال تجارة الرقيق التي كانت قد عادت إلى ما كانت عليهِ وأسلم طريقة لانسحاب الجيش المصري. وكان غوردون عالمًا بأحوال السودان لأنهُ تولاها في عهد الخديوي السابق.

فبارح الجنرال غوردون إنكلترا مستصحبًا الكولونيل ستيوارت كاتم أسرارهِ فوصل القاهرة في ٢٥ يناير/كانون الثاني فأخبرهُ السير أفلن بارنج وكيل إنكلترا السياسي في مصر أن الحكومة الإنكليزية قد فوضت إليه إخلاءَ السودان وأنها تطلب إليه إعادة حكم الأمراء الذين كانوا يحكمون فيها عندما فتحها المغفور لهُ محمد علي باشا. وفي اليوم التالي أصدر الجناب الخديوي أمرًا عاليًا بتولية غوردون على الأقطار السودانية وفوَّض إليه أمر إخلائها ثم سافر غوردون فوصل بربر في ١١ ربيع آخر (أو ٩ فبراير/شباط وهناك أباح للأهالي جهارًا الإتجار بالرقيق بدعوى أن السودان أصبحت دولة مستقلة عن مصر وأن المهدي قد أقيم سلطانًا على كردوفان.

وفي ١٨ فبراير/شباط وصل غوردون إلى الخرطوم فتلقاهُ أهلها وحاميتها بالترحاب فقال لهم: «إني أتيت لإنقاذ السودان مما رزئت بهِ ولم آتِ بجيش بل اتكلت على معونة الله فلا أحارب إلَّا بسلاح العدل.» وكانوا يحبونهُ فوقع كلامهُ من قلوبهم موقع الاستحسان واستتبت الراحة في الخرطوم.

ثم رأَى الناس قد عادوا إلى الثورة فحرر إلى إنكلترا مشيرًا بوجوب كسر شوكة المهدي قبل إخلاء السودان لأنهُ يخشى منهُ إذا ملك الخرطوم أن يسير إلى حدود مصر

وأشار بترك سواكن ومصوَّع. وأخذ من الجهة الثانية يبشر السودانيين بالسلم وبأنهُ لم يأت إلا مسالمًا فلم تنجح دعواهُ فناهضهم فلم يفز وكان عند وصولهِ قد أرسل إلى المهدي يخبرهُ أنهُ قد عينهُ سلطانًا على كردوفان فرفض تلك العطية وتهددهُ بالقتال والمسير إلى مصر، فأخذ في عدوانهِ وجعل يرسل بواخرهُ إلى البحر الأزرق لمحاربتهِ ولم ينتهِ مارس/آذار من تلك السنة حتى أصبحت الخرطوم في حصار تام فجعل غوردون يستحث الحكومة الإنكليزية على أنهُ لا بد من محاربة المهدي وكسر شوكتهِ وأنهُ يكفي لذلك ٣ آلاف من مشاة الأتراك وبعض خيالتها.

وفي أثناء ذلك بعثت الحكومة الإنكليزية جيشًا من رجالها لإنقاذ طوكار وحاميتها تحت قيادة الجنرال غراهم. ولكن «لم يأتِ الترياق من العراق حتى كان العليل فارق» إلاَ أن الجنرال غراهم ما انفك حتى جاءَ طوكار بعد مقاساة شديدة وأنقذ حاميتها وكانت قد أُسرت واستعبدت ورجع إلى سواكن. ثم عاد ثانية لمحاربة العربان ففتك بهم ولكن لم تكن ثم نتيجة لتلك الغلبات إلا زيادة الرعب للقبائل المسالمة ولا سيما بعد انسحاب غراهم من سواكن في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٠١هـ (أو ٢٥ مارس/آذار، سنة ١٨٨٤م.

وتماهلت الحكومة الإنكليزية في إجابة طلب غوردون فكتب إلى صديق لهُ في لوندرا يدعى السير صموئيل باكر يقول: «ألا يقرضنا أغنياءُ إنكلترا وأمريكا مئتي ألف ليرة إنكليزية فنستأجر بها ألفين أو ثلاثة آلاف من الباشبوزوق التركي ونرسلهم إلى بربر.» ثم كتب إلى السير افلن بارنج في القاهرة يقول: «قد علمت منك أن قصدك أن لا تمدَّنا بنجدة إلى هنا أو إلى بربر فلذلك أراني حرًّا أن أفعل بحسب ما تقتضيهِ الأحوال فسأبقى هنا ما أمكن وسأخمد الثورة إذا استطعت، وإلَّا فإني أرجع إلى خط الاستواء ويبقى العار على الذين أهملوا حامية سنار وكسالا وبربر ودنقلة، عالمًا حق العلم أنهُ لا بدَّ لكم من محاربة المهدي وقهرهِ في ظروف وعرة وأحوال عسرة إذا كان قصدكم حفظ السلام في القطر المصري.»

وقد قال إنهُ سائر إلى خط الاستواء لأنهُ ظنها الطريق الأفضل للنجاة بمن معهُ لأن الأعداء كانوا قد أحاطوا بهِ من كل الجهات وقد سقطت بربر وما جاورها.

الا أن الحكومة الإنكليزية أَقرَّت أخيرًا على إرسال حملة من رجالها دعتها الحملة النيلية لتسير إلى السودان عن طريق النيل لإنقاذ غوردون ومن معهُ جعلتها مؤلفة من سبعة آلاف جندي تحت قيادة الجنرال اللورد وولسلي قائد حملة سنة ١٨٨٢م. فبارح

لندرا في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١هـ (أو ٣١ أغسطس/آب، سنة ١٨٨٤م) وبارح القاهرة في ٢٧ سبتمبر منها. وكان قد سار في مقدمة الجيش الماجور كتشنر (اليوم كتشنر باشا) ليستطلع الأحوال فأُخبر أن الكولونيل ستيوارت كاتب أسرار غوردون بينما كان نازلًا في باخرة مرَّ ببربر فانكسرت بهِ الباخرة وغدر العربان بهِ وبمن معهُ وقتلوهم. أما الحملة النيلية فسارت حتى أتت حلفا عند الشلال الثاني وقاست أشر العذاب في تطليع مراكبها فوق الشلالات وعلى الخصوص الشلالين الأول والثاني ومن حلفا مدُّوا سكة حديدية إلى سرس على مسافة ٣٠ ميلًا منها ومن هناك سار وولسلي حتى أتى دنقلة فلاقاهُ مديرها مصطفى بك ياور (اليوم مصطفى باشا ياور) فسلمهُ لقب ورتبة (سير) من إنعام جلالة ملكة إنكلترا مكافأة على خدامتهِ في محاربة العصاة لأنهُ بثباتهِ مع قلَّة رجالهِ منعهم من التقدم إلى ما وراء بربر.

ثم أخذ اللورد وولسلي رسالة من غوردون باشا بتاريخ ٤ نوفمبر يقول فيها إنهُ لا يمكنهُ حفظ المدينة (الخرطوم) أكثر من أربعين يومًا ويشير عليهِ أن يأتي برجالهِ عن طريق امبوكول فالمتمة عن طريق الصحراء. فرأى وجوب الإسراع فسار إلى كورتي قرب أمبوكول وهناك جعل جيشهُ قسمين أرسل أحدهما تحت قيادة الجنرال إرل ليسير على النيل حتى أبي حمد وبربر فيقهر العربان الذين قتلوا الجنرال ستيوارت ثم يفتح طريق الصحراء بين أبي حمد وكروسكو لتسهيل نقل المؤن. والقسم الثاني أرسلهُ عن طريق الصحراء إلى المتمة تحت قيادة الجنرال ستيوارت ليفتح طريق الخرطوم ويسرع إلى غوردون فينقذهُ. وبين كورتي والمتمة مسير ١٣ يومًا في أرض رملية قاحلة لا ماء فيها إلا في بعض الآبار التي ماءُ معظمها مجتمع من الأمطار وهي أفضل طريق موصلة إلى الخرطوم من امبوكول. فسار الجنرال ستيوارت في ١٢ ربيع أول سنة ١٣٠٢هـ (أو ٣٠ دسمبر/كانون أول، سنة ١٨٨٤م) في فرقة من الجند لاستكشاف أحوال الآبار فجاءَ أولًا آبار الهوائر ثم آبار جكدول فرأَى فيها ماءً كافيًا لحملتهِ مع الجهد فعاد إلى كورتي.

وفي ٢١ ربيع أوَّل سنة ١٣٠٢هـ أو ٨ يناير «كانون ثاني» ١٨٨٥م عاد قاصدًا المتمة في ألف وستمائة مقاتل ونحو ألفين من الجمال وثلاثمائة من الهجانة المصريين فوصل جكدول في ١٢ يناير وبارحها في ١٤ منهُ بعد أن ترك فيها حامية قليلة وبعد يومين قابل التلال التي تحيط بآبار أبي طليح فأرسل بعض الفرسان لاستطلاع حالة الآبار فعادوا وأخبروا أنها محفوفة بالخيام والأعلام المهدوية ومعظم السواد إلى غربيها.

فعسكر ستيوارت في منخفض وسيع وأحاط معسكرهُ بزريبة وباتوا تلك الليلة ساهرين وفي الصباح التالي انتظروا هجوم العدو فلم يهجم أحدٌ منهم، فأمر الجنرال ستيوارت رجالهُ أن يترجلوا تاركين مطيهم في الزريبة وليسيروا على هيئة مربع لامتلاك الآبار لأن الماء لا يلبث أن ينفذ من معسكرهم وترك في الزريبة ١٥٠ جنديًّا لحراسة المتاع وسار نحو العدو فمشى ساعة ثم هجم عليهِ العربان فلاقاهم بعزم ثابت فتقهقروا فتتبعهم المربع حتى تواروا فوصل الآبار واستولى عليها وفي صباح اليوم التالي استقدم من كان باقيًا في الزريبة. وقد قُتل من الإنكليز في هذهِ الموقعة تسعة ضباط وستون جنديًّا وقتل من العربان ثمانمائة.

وفي غاية ربيع أول (أو مساء ١٧ يناير/كانون ثاني) بارح الجنرال ستيوارت آبار أبي طليح تاركًا عندها حامية وسار في ظلام الليل قاصدًا المتمة حيث ينزل على النيل إلى الخرطوم وكان ليلًا حالكًا، وقد أُتيح لي أن أكون من رفقاءِ تلك الحملة في تلك الليلة الليلاء فكنَّا سائرين لا نرى شيئًا من آثار الطريق المؤدي إلى المكان المقصود لشدة الظلام، فاضطررنا إلى الاستدلال عليها بالإبرة المغنطيسية (البُصلة) والنجم القطبي، وكنا تارة نصعد على آكام متلمسين وطورًا تعثر أرجل جمالنا بأعشاب أو أنجم شوكية، ولم نكن نخرج صوتًا ولا نقدح نارًا لئلاَّ يكون بالقرب منا من الأعداء من يستطلع أحوالنا فتحبط مقاصدنا، ولم يأتِ آخر الليل حتى أصبحنا وليس فينا من لم يأخذ منهُ النعس مأخذًا عظيمًا. وكانت تأخذ من أحدنا سنة الوسن وهو على ظهر الجمل فينتبهُ وهو على وشك السقوط فيعتدل.

وعندما أصبح يوم غرة ربيع آخر (أو ١٨ يناير/كانون الثاني) أشرفنا على النيل المبارك عن بعدٍ والمتمة عن يسارنا ولم نكد نقف والغزالة في الضحى حتى خرج الينا من أسوار المدينة (المتمة) جيش جرار من العربان وقفوا على مرمى رصاص منَّا وقد حالوا بيننا وبين النيل وجعلوا يطلقون علينا النار من وراءِ الأشجار والصخور، فأمر الجنرال ستيوارت بالترجل وإنشاء زريبة وما كدنا نفعل حتى احتدمت نيران العدو فأمر الجنرال بتشكيل مربَّع ثم وقف وراء أحد المدافع وبيدهِ المنظر يراقب حركات العدو فأصابتهُ رصاصة في بطنهِ فسقط على الأرض وسقطت قلوبنا معه، وكان بجانبي المستر سانكي هربرت كاتب سر الجنرال فسألتهُ ما ظنُّهُ بحياة الجنرال فأجاب متأسفًا إنهُ لا يرجو لهُ شفاءً. وما أتمَّ كلامهُ حتى أصيب هو برصاصة في رأسهِ فشهق وسقط ميتًا لا حراك بهِ وكان خادمهُ بجانبهِ يخاطبهُ في بعض حاجاتهِ، فلما رآهُ ساقطًا رفع

يدهُ مناديًا يا سيدي يا سيدي ولم يتم قولهُ هذا حتى أصيبت يدهُ عند المعصم برصاصة ثقبتها من الجانب الواحد إلى الآخر وكنا نرى كثيرين غيرهُ يسقطون مثل تلك السقطة. فلا تسل عما حل بالجند من اليأس إلَّا أنهم تجلدوا وأقاموا عليهم أكبر ضباطهم قائدًا فأتموا تشكيل المربع بعد أن رفعوا الجنرال جريحًا جرحًا بليغًا لم يعش بعدهُ أكثر من شهر واحد فمات عند انسحاب الحملة ودفن عند آبار جكدول في وسط الصحراء.

فسار المربَّع ونحن داخلهُ قاصدًا النيل فهاجمنا الأعداء ببسالة غريبة ثم ما لبثوا أن اقتربوا من مربعنا حتى تشتَّت شملهم فسرنا حتى أدركنا النيل عند الظلام بعد مفارقتنا إياهُ نحوًا من أسبوعين فحيَّيناهُ تحية ملتاح وعسكرنا على ضفتهِ للمبيت تلك الليلة. وفي الصباح التالي جاءَت العساكر مع من كان معهم في الزريبة ثم انتقلنا إلى قرية جنوبي المتمة يقال لها القبَّة وقد دعاها بعض الكتبة «جوبات» غلطًا. وهناك التقى الجيش بأربع بواخر كان قد أرسلها غوردون من الخرطوم لملاقاتهم فاستلموها وكان فيها نصحي باشا وخشم الموس بك «اليوم خشم الموس باشا» وكلاهما من المخلصين لغوردون باشا والحكومة المصرية.

وفي ٧ ربيع آخر (أو ٢٤ يناير/كانون الثاني) ركب السير شارلس ولسن رئيس قلم المخابرات في سرية من الجند على باخرتين ومعهُ خشم الموس بك وسار قاصدًا الخرطوم وفي اليوم التالي وصلوا إلى الشلال السادس «شلال السبلوكا» فانكسرت إحدى الباخرتين فاحتشد الجند في الباخرة الباقية ثم ساروا قليلًا فلاقاهم أعرابيٌّ وأخبرهم أن الخرطوم قد سقطت، فلم يصدقوا حتى وصلوا إليها ورأوا الأعلام المهدوية تخفق فوق أسوارها فعادوا وقد يئسوا مما أرادوا. ثم علموا أن سقوطها كان بخيانة فرج باشا أكبر قواد الأسوار وأن غوردون قد قُتل وقتل معهُ كثيرون من الأوروبيين وغيرهم، فعاد السير شارلس بباخرتهِ وعند وصولهِ إلى الشلال المعهود صدمت الباخرة الباقية صخرًا فانكسرت فنزل بمن كان معهُ من الجيش إلى البر فأتاهم أعرابي وفي يدهِ كتاب من المهدي يطلب إليهم التسليم فطاولوهُ إلى أن أتتهم باخرة من المتمة ولم تصلهم إلَّا بعد شق الأنفس لما كان يتهددها من الطوابي القائمة على الضفتين وكانوا قد أرسلوا أحد الضباط لاستجلابها وتبليغ ما كان من الخرطوم وسقوطها. فركبوا الباخرة حتى أتوا القبة وهم لم يصدقوا أنهم نجوا. فأُرسلت هذه الأخبار إلى اللورد وولسلي في كورتي فاستشار حكومتهُ فأمرتهُ بالانسحاب فبعث بتلك الأوامر إلى حملتي المتمة وأبي حمد.

أما حملة أبي حمد التي كانت تحت قيادة الجنرال إرل فكانت قد حاربت العربان في أماكن متعددة قتل فيها الجنرال ارل وأميرالايان وسبعة عساكر ثم تقدموا إلى

أبي حمد فظفروا ببقية باخرة الكولونيل ستيوارت وبعض أوراقهِ ثم أدركتهم أوامر اللورد وولسلي بالانسحاب فانسحبوا إلى كورتي. ومثل ذلك فعلت حملة المتمة فإنها عادت حتى أتت كورتي وفي ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٠٢هـ (أو ٨ مارس/آذار، سنة ١٨٨٥م) التقت عساكر اللورد وولسلي مرة ثانية في كورتي فأعلنهم أن الحكومة الإنكليزية قد عزمت على سحب كل الحملة في الخريف القادم.

وكان الإنكليز قد أرسلوا حملةً ثانيةً إلى سواكن تحت قيادة الجنرال غراهم لفتح طريق بربر ومد سكة حديدية فمدُّوها إلى عطوة وطنبوك بكل مشقة لما كان يحول دون ذلك من مناوشات العربان وتعدياتهم.

وفي رجب سنة ١٣٠٢هـ (أو أوائل مايو/أيار، سنة ١٨٨٥م) جاءَ اللورد وولسلي إلى سواكن وشاهد تلك الإجراءَات وفي أواخر هذا الشهر اعتمدت الحكومة الإنكليزية على إخلاء السودان من عساكرها لأسباب دعتها إليها سياستها الخارجية، فأخذت الجيوش بالانسحاب وفي شوال (أو يوليو/تموز) شرعوا بالانسحاب من دنقلة على نيَّة أن يتحصنوا في وادي حلفا وكروسكو وأسوان ويتركوا للعصاة ما وراءَ ذلك من البلاد.

أما المهدي فبقي في حصن أم درمان بجوار الخرطوم يحشد جيشًا لافتتاح القطر المصري. وفي ٦ رمضان سنة ١٣٠٢هـ (أو ١٩ يونيو/حزيران، ١٨٨٥م) أصيب بالجدري ومات في مساء اليوم التالي بعد أن استخلف ابن أخيهِ. ولم يُضعف موت المهدي شيئًا من الثورة بل بقيت على ما كانت عليهِ قبل موتهِ وظل العصاة يتجمعون ويتفرقون ويقتفون أثر الإنكليز حتى احتلُّوا دنقلة فصارت تجارة الرقيق إلى ما كانت عليهِ وتكاثر عدد النخاسين.

أما الجيوش الإنكليزية فأصبحت بعد سفر اللورد وولسلي تحت قيادة الجنرال غرانفيل ومعهُ بعض الجيوش المصرية، وقد احتلت الحدود المصرية إلى وادي حلفا فكانت تهاجم الدراويش مرةً ويهاجمونهم أخرى حتى كانت واقعة جنس ثم مواقع أخرى وكان الفوز دائمًا للعساكر الإنكليزية والمصرية إلى أن خمدت، ولم نعد نسمع إلا بمناوشات طفيفة، وقد أصبحت آخر الحدود المصرية الآن وادي حلفا ولا يزال العربان في ما وراء ذلك على نية مقاومة الحكومة المصرية وقاها الله من كل غدر وحرسها بعنايتهِ.

وقد استقلَّ الدراويش المهدويُّون بالأقطار السودانية وتشبَّهوا بالدول الأُخرى فخطبوا لمهديهم وخلفائهِ وضربوا النقود بأمرهم في أزمنة مختلفة؛ فمنها ما هو

مضروب في سنة الهجرة وهي هجرة المهدي على ما يزعمون، ومنها ما هو مضروب بعد ذلك. وقد عثرت على قطعة فضية من هذه النقود ترى رسمها في شكل ٥-٥ بحجمها الطبيعي على أحد وجهيها اسم المدينة التي ضربت فيها «أم درمان» بجوار الخرطوم قد اتخذها المهدي عند افتتاح الخرطوم مقرًّا لهُ، وعند أسفل ذلك تاريخ ١٣٠٤هـ وهي سنة استقلالهم بالأقطار السودانية، وإلى أعلاها رقم واحد يقصدون بهِ السنة الأولى من سلطانهم، وعلى الوجه الآخر ما يشبهُ الطغراء يقرأ منها كلمة «مقبول» كأنهم يريدون بها أن هذه النقود مقبولة عند حكومتهم، وعند أسفل الطغراء يقرأُ سنة ٥ ربما يقصدون بها السنة الخامسة من ظهور المهدي أو هجرتِهِ.

شكل ٥-٥: نقود محمد أحمد المهدي.

هذا ملخَّص الحرب السودانية التي انتهت بخروج معظم الأقطار السودانية من حوزة الحكومة المصرية بعد أن هدرت في سبيل ذلك دماء غزيرة وأُنفقت مبالغ جسيمة تفوق ما بذلهُ المغفور لهُ محمد علي باشا على افتتاحها فقد صح فيها قول الشاعر.

ويلاهُ إن نظرت وإن هي أعرضت وقـع الـسـهـام ونـزعـهـنَّ ألـيـمُ

عودٌ

أما ما كان من أمر مصر فإن الشائعات تكاثرت بعزم الحكومة الإنكليزية أن تضع حمايتها على هذا البرّ ثم أثبت الزمان كذب تلك الإشاعات. ثم تكاثر القول بقرب انجلاء عسكرها عن مصر. وفي شعبان سنة ١٣٠١هـ (أو يونيو/حزيران، ١٨٨٤م)

تشكلَّ مؤتمرٌ دولي من جميع الدول وانعقد في لندرا تحت رئاسة اللورد غرانفيل ناظر خارجية إنكلترا للبحث في أمور كثيرة تتعلق بمصر فقرَّر تحويرات كثيرة انتهت إلى غير نتيجة فلا حاجة إلى ذكرها.

وفي ذي القعدة سنة ١٣٠١هـ (أوائل سبتمبر/أيلول، ١٨٨٤م) وفد على القطر المصري اللورد نورثبروك معتمدًا من إنكلترا للنظر في المسألة المالية وأحوال الإدارة الداخلية مستصحبًا معهُ القاضي الهندي سميع الله خان بناءً على رغبة اللورد في انتخاب قاض مسلم يصحبهُ إلى مصر ويكون شريكًا لهُ في هذه المهمَّة، فتحدثت الناس كثيرًا بسبب قدوم هذا المعتمد أما هو فأخذ في ملاحظة ما أتى من أجلهِ وطاف البلاد شمالًا وجنوبًا، وبعد أن قضى أيامًا طوالًا عاد إلى بلادهِ ونظم تقريرًا رفعهُ إلى حكومتهِ فلم يحُز قبولًا فنسجت عليهِ عناكب النسيان.

ورأت الحكومة المصرية أنها لا تقوى على القيام بالتعهدات وبذل النفقات وكانت الأحوال تستدعي التخفيف عن المالية بقدر الإمكان، فرأَت أن تعمد إلى توقيف استهلاك الدين الموحد بالرغم عمَّا في ذلك من مس قانون التصفية ففعلت. ثم عمدت ملافاةً لعسر المالية أيضًا إلى الاقتصاد وعلى الخصوص في نفقات الدوائر، فأخذت في رفت مستخدميها الذين تراءى لها إمكان استغناء مراكزهم عنهم فرفتت منهم ما يعد بالآلاف ومعظمهم من أصحاب الرواتب القليلة والذين لم يعد يمكنهم معاطاة أشغال أخرى تجارية أو صناعية أو غيرها، فتظلموا على أساليب مختلفة وقد جالت الجرائد المحلية في هذا الشأن وأكثرت من تعنيف الحكومة ولومها على ذلك. وإنما ذلك لم يكن ليسد عوز المالية ويكفي الحكومة مؤنة الرفت فهي رغمًا عن رغبتها في الرحمة بالرعايا لا تزال آخذة بالاقتصاد من باب الرفت وغيرهِ.

وفي أواخر عام ١٨٨٤م أنشأَت الحكومة المصرية المعرض القطني وأصدرت نظارة الداخلية لائحة عمومية في تعيين يوم افتتاحهِ وتنظيمهِ وإدارة أعمالهِ. وفائدتهُ أن تُعرض فيهِ كلِ المحصولات إلا ما كان فيها داخلًا في نطاق الصناعة الداخلية ويُعطى لمن يأتي بأجود المحصولات جائزة. وفي ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٠٢هـ (أو ٢٤ يناير/كانون الثاني، ١٨٨٥م) افتُتح هذا المعرض بحضور الجناب الخديوي والنظار والقناصل.

ثم اهتمت الحكومة الخديوية باستبدال النقود المصرية القديمة بنقود جديدة وما زالت المسألة تحت البحث حتى أواخر سنة ١٨٨٥م، فصدر أمر عالٍ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٣٠٣هـ (أو ١٤ نوفمبر/تشرين ثاني، ١٨٨٥م) مؤذنٌ بضربها وفي أواخر سنة

١٨٨٧م ظهرت وتداولتها الأيدي وهي مبنية على حساب الكسور العشرية تسهيلًا للمعاملة. وكيفية ذلك أنهم جعلوا الجنيه المصري بقيمة مائة غرش كما كان قبلًا وقسموهُ إلى ألف جزء دعوا الواحد منها مليمًا أي جزء من ألف، فالمليم هو جزءٌ من ألف من الجنيه المصري والغرش عشر مليمات والريال مائتا مليم (عشرون غرش) وهكذا والجنيه وأجزاؤهُ مصنوعة من الذهب والريالات وأجزاؤها من الفضة والمليم ومركباتهُ إلى أبي الخمس مليمات من النكل، وقسموا المليم إلى نصفين يعرف الواحد منهما بنصف عشر الغرش، وقسموا كلًّا من هذين القسمين إلى نصفين يعرف الواحد منها بربع عشر الغرش أي جزء من أربعين من الغرش وهي البارة وجميع أجزاءِ المليم مصنوعة من النحاس.

شكل ٥-٦: النقود المصرية الجديدة.

وترى في شكل ٥-٦ مثال النقود المضروبة حديثًا وهذه القطعة تعرف بنصف ريال وقيمتها عشرة غروش أو مائة مليم، وترى على أحد وجهيها من الأسفل تاريخ سنة ١٢٩٣هـ وهي السنة التي تولَّى بها جلالة السلطان عبد الحميد خان الخلافة العثمانية، ومن الأعلى رقم عشرة وهي السنة العاشرة من تولية جلالتهِ وفيها ضربت هذه النقود. وترى على الوجه الآخر الطغراء العثمانية باسم جلالتهِ أيضًا وإلى أسفلها رقم عشرة تحتهُ حرف شين للدلالة على قيمة هذه القطعة أي عشرة غروش.

أما قيم النقود الأجنبية بالنسبة للنقود المصرية فعلى الوجه الآتي:

	بارة	غرش صاغ	مليمًا
الليرة الإنكليزية تساوي	٢٠	٩٧	٩٧٥
الليرة العثمانية تساوي	٣٠	٨٧	٨٧٧ ٢/١
الليرة الفرنساوية (فانتي)	٠٦	٧٧	٧٧١ ٢/١

ومتى عرفت قيم الليرات يمكنك استخراج قيم أجزائها.

وفي ١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٤هـ (أو ١٣ يناير/كانون الثاني، سنة ١٨٨٧م) ألحَّ الباب العالي على الحكومة الإنكليزية أن تعين زمن انجلاء جيوشها عن القطر المصري فأجابت أنها لا يمكنها ذلك إلَّا متى استتبَّ النظام فيها، وفي ٣ فبراير/شباط تقرر أن يكون جيش الاحتلال منحصرًا في ثلاثة مراكز فيقيم في القاهرة ألفان وتسع مئة جندي وفي الإسكندرية ٩٠٠ وفي أسوان ٤٠٠٠. وفي ١٥ جمادى الأولى (أو ٩ فبراير) اقترح السير وولف معتمد إنكلترا في الأستانة على الباب العالي الاقتراحات الآتية بما يتعلق بمصر وهي:

(١) استقلال مصر تحت سيادة جلالة السلطان وإلغاء العهود والامتيازات القنصلية.
(٢) أن تكون حالة مصر من قبيل الحيادة على مثال حالة بلجيكا.
(٣) حرية المرور في قنال السويس في زمني الحرب والسلم.
(٤) إخلاء إنكلترا للقطر المصري بعد أن تجمع الدول على وجوب ذلك.

فتلقى جلالة السلطان هذه الاقتراحات بفتور وطلب أن يتقدم كل ذلك تحديد إنكلترا زمن الانجلاء وبعد النظر في هذه الاقتراحات مدة يومين رفضت.

وفي ٢٥ رجب سنة ١٣٠٤هـ (أو ١٩ أبريل/نيسان، ١٨٨٧م) توفي شريف باشا رئيس مجلس النظار سابقًا بينما كان في أوروبا يسعى إلى ترويح النفس فأسف الجميع على فقدهِ وحملت جثتهِ إلى مصر ودفنت فيها.

وفي ١١ شعبان أو ٥ مايو منها عرضت إنكلترا على الباب العالي أن يكون زمن احتلالها في مصر خمس سنوات فطلب الباب العالي أن يكون ٣ سنوات ولم يتقرر

شيء. وفي أوائل يونيو عرض علي الباب العالي وفاق بينهُ وبين إنكلترا بخصوص مصر وهاك نصَّهُ:

(١) تبقى مصر كما هي حسب نصوص الفرمانات السلطانية.
(٢) يبقى خليج السويس على الحيادة وتضمن الدول سلامة مصر.
(٣) تبقى العساكر الإنكليزية في مصر مدة ثلاث سنوات وعند انقضائها يلبث الضباط الإنكليز في رئاسة الجيش المصري سنتين.
(٤) لا تخرج إنكلترا عساكرها من مصر بعد ختام السنة الثالثة من التوقيع على هذا الوفاق إذا حدث اضطراب جديد في مصر داخليًّا كان أم خارجيًّا.
(٥) يحق لإنكلترا احتلال مصر بمساعدة العساكر العثمانية إذا وقع اختلال بها أو خشي أن ترسل دولة أجنبية عساكرها إلى مصر.
(٦) تستدعي الدولة العلية وإنكلترا بقية الدول للتصديق علي هذا الوفاق وتطلبان من الدول إجراءَ بعض التعديلات في المعاهدات الدولية المخولة للأجانب في مصر جملة امتيازات.

وبعد المخابرات الطويلة بشأن هذا الوفاق رفض الباب العالي المصادقة عليهِ.

وفي ١٨ رمضان سنة ١٣٠٤هـ (أو ١٠ يونيو/حزيران، ١٨٨٧م) توفي خيري باشا رئيس الديوان الخديوي. وزاد ارتفاع النيل في هذه السنة فطاف على كثير من الأراضي وخشي الناس فتكهُ. وفي ٢٢ سبتمبر منها طاف الجناب الخديوي في جهات القطر متفقدًا أحوال الأهالي ومعزيًا الذين أصيبوا بطغيان النيل، فسار أولًا إلى الوجه البحري ثم القبلي فاستغرقت السياحة المشار إليها ١٦ يومًا.

وأهم حوادث سنة ١٨٨٨م سقوط الوزارة النوبارية وتشكيل الوزارة الرياضية لأن الناس ما فتئوا منذ اعتزال رياض باشا عن الأعمال بعد حادثة عرابي يشخصون إليه بأبصارهم، وقد أحاطت بهِ آمالهم لما اشتهر بهِ هذا الوزير الخطير من الحب الشديد للشعب المصري ورغبتهِ الفائقة في إصلاح البلاد ولما لهُ من الولع الخاص بالزراعة، وهو مشهور بذلك شهرة تضاهي شهرتهُ في حب العلم وتنشيط ذويهِ. ومن مبادئهِ حرية الضمير والصرامة في اتباع الحق من حيث هو وكثيرًا ما قادهُ ذلك إلى التنحّي عن قبول منصب الوزارة في الأحوال التي كان يخشى معها تقييد أفكاره ومخالفة مبادئهِ. فعندما سقطت الوزارة النوبارية في ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٥هـ (أو ٩ يونيو/حزيران،

١٨٨٨م) لم يكن يصدق الناس أن رياض باشا يقبل أن يشكل وزارة جديدة. فلما أنبأهم البرق بجلوسهِ على دستها وتقلُّدهِ أعمال نظارتي الداخلية والمالية كادوا يطيرون على أجنحة الآمال وتطاولت أعناقهم استطلاعًا لما سيكون من أمر هذه الوزارة الجديدة. وقد تحققت بعض الآمال الآن ولا يزال الناس ينتظرون تحقق الباقي مع الزمن.

ومن أعمال الوزارة الرياضية إنشاء المحاكم في جهات الصعيد وهي مأثرة لا تخفى أهميتها على أحد. وقد باشرت أمورًا كثيرة تعود بالخير والفلاح على الأمة المصرية وحكومتها نطلب إلى الله أن يعضدها في مشروعاتها وينفعنا بسعيها ونشاطها تحت ظل الحضرة الخديوية الفخيمة ورعاية جلالة مولانا أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد خان أيد الله سلطانهُ وعزَّز جنودهُ وأعوانهُ.

فائدة:

إذا تأملت بصور النقود المطبوعة في هذا الكتاب وقابلت أشكال خطوطها بعضها ببعض متدرجًا بذلك من قديمها إلى حديثها يتمثل لك كيفية انتقال الخط العربي من الشكل الكوفي إلى ما هو عليهِ الآن.